

شرح سنن ابن ماجه

المقدمة

مُرْشِدَ ذَوِي الْحِجَاوِ الْحَاجَّةِ إِلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَه
وَالْقَوْلِ الْمُكْتَفَى عَلَى سُنَنِ الْمُصْطَفَى

جَمَعَ وَتَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ الْأُرْمِيِّ
الْعَلَوِيِّ الْأَثِيُوبِيِّ الْهَرَيْرِيِّ الْكِرِّيِّ الْبُؤَيْطِيِّ

نَزَلَ مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةَ وَالْمَجَادِرَ بِهَا وَالْمَدْرَسَ فِي دَارِ الْحَدِيثِ الْبَغْدَادِيَّةِ

مَرَجَعَةُ لَجْنَةِ مَعَالِمِ الْعُلَمَاءِ
بِرِئَاسَةِ

الْأَسَازِ الذَّكُورِ هَاشِمِ مُحَمَّدٍ عَلِيِّ حَسَنِ مَهْدِي

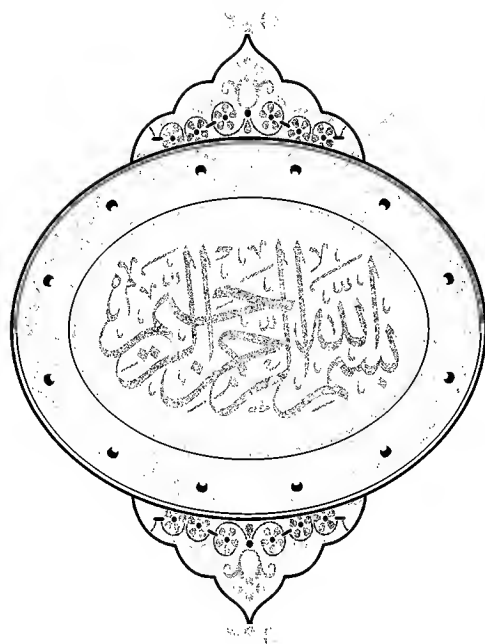
الْمُسْتَشَارِ بِرِابِطَةِ الْعَالِمِ الْإِسْلَامِيِّ سَابِقًا - مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةَ

المجلد الرابع عشر

كتاب الهبات - كتاب الصدقات - كتاب الرهون
كتاب المساقاة - كتاب الشفعة - كتاب اللقطة - كتاب العتق

ذِي طَوْقِ النِّجَاةِ

ذِي الْمُنَاجَاةِ

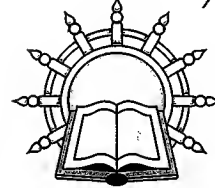


شرح مسند ابن ماجه



دار المنهج

المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢



دار الحقيقة

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص.ب: ٥٥٧٤ / ١٣ / بيروت

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م
جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتراس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً.



الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 20 - 8

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

تفرج بمرشد ذوى الحاجة
واستضىء بالقول المكتفى

ولقد أجاد من قال :

كِرِّرْ عليَّ حديثهم يا حادي
كِرِّرْ عليَّ حديثهم فلربما

قال أبو الأسود :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه
كضرائر الحسناء قلن لوجهها

إلى رياض سنن ابن ماجه
في معرفة أحاديث المصطفى

فحديثهم فيه الشفا لفؤادي
لان الحديد بضرية الحداد

فالقوم أعداء له وخصوم
حسداً وبغضاً إنه لدميم

کتابُ الرہبات

الخطبة

الحمد لله الكبير المتعال ، المصرف الأمور ذي الجلال ، المغدق على عباده
بالنوال ، المكرم لهم بالإنعام والإفضال .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد كريم الخصال ، وعلى آله وأصحابه أهل
المروءة والفعال ، ومن تبعهم واقتدى بهم في تلك الخلال .

أما بعد :

فلما أنهيت المجلد الثالث عشر بخير وعافية . . يَمَّت وجهي قِبَلَ المجلد
الرابع عشر من هذا الشرح المفتخر ، أسأل الله المعونة على الإتمام ، وحسن
الختام ، والوفاء على الإسلام ، وهذا أوان الشروع في المقصود بعون الملك
المعبود .



قال المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا به ، آمين :

(١٢) - كِتَابُ الْهَبَاتِ

(١) - (٧٩١) - بَابُ الرَّجُلِ يَنْحَلُ وَلَدَهُ

(١) - ٢٣٣٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ

زُرَيْعٍ ،
.....

(١٢) (كِتَابُ الْهَبَاتِ)

(١) - (٧٩١) - (بَابُ الرَّجُلِ يَنْحَلُ وَلَدَهُ)

والهبات جمع هبة ؛ وهي لغةٌ : مأخوذة من هبوب الريح ؛ أي : مروره من جهة إلى أخرى ، يقال : هب الريح ؛ إذا مر من جانب إلى جانب ، ووجه الأخذ من ذلك : أنها تمر من يد الواهب إلى يد الموهوب له .

أو مأخوذة من هب من نومه ؛ إذا استيقظ منه ، فكأن فاعلها استيقظ للإحسان . وهي في الشرع : تمليك منجز مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو من الأعلى ، فخرج بالمنجز : الوصية ، وبالمطلق : التمليك المؤقت ، وخرج بالعين : هبة المنافع ، وخرج بحال الحياة : الوصية .

وأركانها أربعة : واهب ، وموهوب له ، وموهوب به ، وصيغة .

وهي تطلق بالمعنى العام على ما يعم الصدقة والهدية والهبة ذات الأركان ؛ أي : على معنى عام يشمل الثلاثة ؛ وهو تمليك تطوع في حال الحياة .



(١) - ٢٣٣٦ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بْنُ خَلْفٍ (البصري ختن المقرئ ،

صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) - بتقديم الزاي مصغراً - التيمي العيشي أبو معاوية

عَنْ دَاوُودَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : انْطَلَقَ بِهِ
أَبُوهُ يَحْمِلُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنِّي قَدْ نَحَلْتُ
النُّعْمَانَ مِنْ مَالِي كَذَا وَكَذَا
.....

البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(عن داوود بن أبي هند) القشيري مولا هم أبي بكر البصري ، واسم أبي هند
دينار بن عذافر ، ثقة متقن كان يهتم بأخرة ، من الخامسة ، مات سنة أربعين ومئة
(١٤٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(عن) عامر بن شراحيل الحميري (الشعبي) الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من
الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن النعمان بن بشير) بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، له ولأبويه
صحبة ، رضي الله تعالى عنهما ، سكن الشام ثم ولي إمرة الكوفة ، ثم قتل بحمص
سنة خمس وستين (٦٥ هـ) ، له أربع وستون سنة . يروي عنه : (ع) .

(قال) النعمان : (انطلق به) أي : ذهب به (أبوه) وهو صغير حالة كون
أبيه (يحمله) أي : يحمل النعمان لصغره (إلى النبي صلى الله عليه وسلم)
متعلق بانطلق .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات .
(فقال) أبي لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (اشهد) - بصيغة الأمر -
عليّ يا رسول الله ؛ عليّ (أني قد نحلته) وهبت ولدي هذا (النعمان من
مالي كذا كذا) أي : وهبت له عبداً صفته كذا وكذا ؛ كما في رواية مسلم .

وسبب الإتيان به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه أعطى لولده
النعمان عطية ، ولم ترض زوجته عمرة بنت رواحة والدته حتى يُشهد رسول الله

قَالَ : « فَكُلَّ بَنِيكَ نَحَلْتَ مِثْلَ الَّذِي نَحَلْتَ النُّعْمَانَ ؟ » ، قَالَ : لَا ، قَالَ : « فَأَشْهَدْ عَلَيَّ هَذَا غَيْرِي » ، قَالَ : « أَلَيْسَ يَسُرُّكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً ؟ » ، قَالَ : بَلَى ، قَالَ : « فَلَا إِذَا » .

صلى الله عليه وسلم على تلك الهبة ، فأتى به إليه ؛ ليشهده عليها .

قوله : (أني قد نحلته) أي : أعطيت ، والنحلة - بكسر النون وسكون المهملة - : العطية بغير عوض ، والنحل - بضم النون وسكون الحاء - : الشيء المنحول ، والعطية : الهبة ابتداءً من غير عوض ولا استحقاق .

ف (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أ (فكل بنيك) وأولادك (نحلته) أي : أعطيتهم (مثل الذي نحلته النعمان ؟) أي : مثل هذا الذي نحلته للنعمان ، فيه استحباب التسوية بين الأولاد الذكور والإناث في العطية .

ف (قال) أبي لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا) أي : ما نحلته لهم مثل هذا ، ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي : (فأشْهَدْ) - بصيغة الأمر - أي : فأشْهَدْ (على هذا) العطاء الذي ليس فيه عدل (غيري) وأما أنا . . فلا أشْهَدْ على هذا العطاء الذي ليس فيه عدل .

ثم (قال) لوالدي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أليس يسرك) ويرضيك (أن يكونوا) أي : يكون أولادك جميعاً (لك في البر) والإحسان إليك (سواء) أي : مستوين ؟ (قال) والدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (بلَى) يسرني أن يكونوا سواء في البر والإحسان إليَّ ، ف (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فلا) تفاضل بينهم في العطاء (إذا) كان يسرك ذلك ؛ فإن المفاضلة بينهم في العطاء تورث العقوق بك ، في البعض الذين حرمتهم من عطائك .

قال القرطبي : ففي الحديث تنبيه على أن الإنسان إذا أعطى بنيه . . سَوَّى

بينهم ؛ ذكرهم وأنشاهم ، وأن ذلك هو الأفضل ، وإليه ذهب القاضي أبو الحسن بن القصار من أصحابنا ، وجماعة من المتقدمين .

وذهب آخرون منهم والثوري ومحمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وابن شعبان من أصحابنا إلى أن الأفضل للذكر مثل حظ الأنثيين ، على حسب قسمة الله تعالى للمواريث .

وقال القرطبي أيضاً : حديث النعمان بن بشير في هذا الباب كثرت طرقه فاختلفت ألفاظه ، حتى لقد قال بعض الناس : إنه مضطرب ، وليس كذلك ؛ لأنه ليس في ألفاظه تناقض ، بل يمكن الجمع بينها على ما سنبينه إن شاء الله تعالى . انتهى .

قلت : وغاية ما فيه أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض ، أو كان النعمان يقص بعض القصة تارة ، ويقص بعضها تارة أخرى ، فسمع كل ما رواه واقتصر عليه ، والله أعلم ، كذا في « فتح الباري » (١٥٦/٥١) .

قوله : (أشهد علي أنني قد نحللت النعمان من مالي كذا وكذا) وفي أكثر روايات مسلم وغيره أن العطية التي أعطاها بشير بن سعد ابنه نعمة كانت غلاماً ، ولكن أخرج ابن حبان والطبراني عن الشعبي أن النعمان خطب بالكوفة ، فقال : إن والدي بشير بن سعد أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن عمرة بنت ربيعة نفسها بغي بغي لي ، وإنني سميت النعمان ، وإنها أبت أن تربيه حتى جعلت له حديقاً من أفضل مالٍ هو لي ، وإنها قالت : أشهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « هل لك ولد غيره ؟ » قال : نعم ، قال : « لا تشهدني إلا على عدل ؛ فإنني لا أشهد على جور » . انتهى من « مورد الظمان » في كتاب البر والصلة (٥٠١) ، رقم (٢٠٤٦) ، فهذا يدل

.....
على أن العطية كانت حديقةً ، ووقعت القصة فور ولادة النعمان بن بشير .

وذكر الحافظ أن ابن حبان جمع بينه وبين رواية الباب - يعني : رواية الغلام - بحمل الروایتين على تعدد القصة ، ولكن يعكر عليه أنه يبعد أن ينسئ بشير بن سعد مع جلالتة الحكم في المسألة ، حتى يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم يشهده على العطية الثانية بعد أن قال له في الأول : لا أشهد على جور .

ثم حكى الحافظ عدة أجوبة عن السلف عن هذا الاعتراض ، ولكن ذكر في الأخير وجهاً من عنده هو أحسنها ، فقال : إن عمرة لما امتنعت من تربيته إلا أن يهب له شيئاً يخصه به .. وهبه الحديقة المذكورة تطيباً لخاطرها ، ثم بدا له فارتجعها ؛ لأنه لم يقبضها منه أحد غيره ، فعاودته عمرة في ذلك فمطلها سنة أو سنتين ، ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاماً ، ورضيت بذلك ، إلا أنها خشيت أن يرتجعه أيضاً ، فقالت له : أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ تريد بذلك تثبيت العطية ، ويكون مجيئه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم للإشهاد مرة واحدة ، وهي الأخيرة ، وبهذا اندفع الاعتراض .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الهبة ، باب الإشهاد في الهبة ، ومسلم في كتاب الهبات ، باب كراهية تفضيل بعض الأولاد في الهبة ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجارة ، باب في الرجل يفضل بعض أولاده في النحل ، والنسائي في كتاب النحل ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر النعمان ، ومالك في كتاب الأفضية ، وأحمد في « المسند » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١) - ٢٣٣٦ - (م) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، أَخْبَرَاهُ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، أَنَّ أَبَاهُ نَحَلَهُ غُلَامًا وَأَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُشْهَدُهُ

ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث النعمان رضي الله عنه ، فقال :

(١) - ٢٣٣٦ - (م) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمى الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفیان) بن عيينة .

(عن الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب .

(عن حميد بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثانية .

يروي عنه : (ع) ، مات سنة خمس ومئة (١٠٥ هـ) .

(ومحمد بن النعمان بن بشير) بن سعد الأنصاري الخزرجي المدني ، ثقة ،

من الثالثة . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(أخبراه) أي : أخبرنا الزهري (عن النعمان بن بشير) رضي الله عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، غرضه :

بيان متابعة حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن النعمان للشعبي في رواية هذا

الحديث .

عن النعمان بن بشير (أن أباه) أي : أبا النعمان بشير بن سعد (نحلته) أي :

وهب للنعمان (غلاماً) أي : عبداً (وأنه) أي : وأن أبا النعمان بشير بن سعد

(جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم) حالة كون أبيه يريد أن (يشهده) أي :

أن يشهد النبي صلى الله عليه وسلم على نحلته لولده غلاماً .

فَقَالَ : « أَكُلْ وَلَدِكَ نَحْلَتُهُ ؟ » ، قَالَ : لَا ، قَالَ : « فَأَرْدُدْهُ » .

وسبب الإتيان به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أعطى لولده النعمان عطية ، ولم ترض زوجته عمرة بنت رواحة والدته ، حتى يشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها ، فأتى به ؛ ليشهده عليها ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بإعطائه له ، وأنه يريد إشهاده على ذلك (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (أكل ولدك) أي : أولادك (نحلته ؟) أي : نحلت كلهم مثل ما نحلت للنعمان من الغلام ؟

ف (قال) والذي لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا) أي : ما نحلت لغير هذا الولد شيئاً ، ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (« فاردده ») أي : فاردد ما نحلت لهذا الولد إلى ملكك وارجع فيه ، والفاء فيه للإفصاح .
وقوله : في هذه الرواية : (أكل ولدك) وفي أخرى : (أكل بنيك) محمول على التغليب إن كان له إناث .

وقوله : في هذه الرواية : (فاردده) وفي أخرى : (فارجه) كلاهما بهمة وصل ، ومعناها واحد .

واستدل بها من أوجب التسوية في عطية الأولاد ، وبه صرح البخاري ، وهو مذهب طاووس والثوري .

وحمل الجمهور الأمر على النذب ، والنهي على التنزيه ، فيكره للوالد وإن علا أن يهب لأحد ولديه أكثر من الآخر ولو ذكراً ؛ لئلا يفضي ذلك إلى العقوق وفارق الإرث بأن الوارث راضٍ بما فرض الله له ، بخلاف هذا ، وبأن الذكر والأنثى إنما يختلفان في الميراث بالعصوبة ، أما بالرحم المجردة . . فهما سواء ؛ كالإخوة والأخوات من الأم ، والهبة للأولاد إنما أمر بها ؛ صلة للرحم .

نعم ؛ إن تفاوتاً في الحاجة . . قال ابن الرفعة : فليس من التفاضل والتخصيص

.....

المحذور السابق ، وإذا ارتكب التفضيل المكروه .. فالأولى أن يعطي الآخرين ما يحصل به العدل ، ولو رجع .. جاز ، بل حكى في « البحر » استحبابه .
قال الإسنوي : ويتجه أن يكون محل جوازه أو استحبابه في الزائد . انتهى من « الإرشاد » .

وشارك المؤلف في هذه الرواية : البخاري ومسلم والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في النحل والتسوية بين الولد ، والنسائي في النحل .
فالحديث كالأول في أعلى درجات الصحة ، وغرضه : بيان المتابعة ، وكرر المتن ؛ لما بين الروایتين من بعض المخالفة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢) - (٧٩٢) - بَابُ مَنْ أُعْطِيَ وَلَدَهُ ثُمَّ رَجَعَ فِيهِ

(٢) - ٢٣٣٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ
قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ،
عَنْ طَاوُوسٍ ،
.....

(٢) - (٧٩٢) - (بَابُ مَنْ أُعْطِيَ وَلَدَهُ ثُمَّ رَجَعَ فِيهِ)

(٢) - ٢٣٣٧ - (١) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصرى بNDAR ، ثقة
متقن ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروى عنه :
(ع) .

(وأبو بكر) محمد (بن خلاد) بن كثير (الباهلي) البصرى ، ثقة ، من
العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروى عنه : (م د س ق) .
(قالوا : حدثنا) محمد بن إبراهيم (بن أبي عدي) وقد ينسب لجدّه ، وقيل :
هو إبراهيم أبو عمرو البصرى ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة
(١٩٤ هـ) . يروى عنه : (ع) .

(عن حسين) بن ذكوان (المعلم) المكتب العوذى - بفتح المهملة وبسكون
الواو بعدها معجمة - البصرى ، ثقة ربما وهم ، من السادسة ، مات سنة خمس
وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروى عنه : (ع) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،
من الخامسة ، مات سنة ثمانى عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروى عنه : (عم) .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني الحميري مولا هم الفارسي ، ثقة فقيه
فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروى
عنه : (ع) .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبْنِ عُمَرَ يَرْفَعَانِ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ » .

(عن ابن عباس وابن عمر) رضي الله تعالى عنهم .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

حالة كونهما (يرفعان) هذا (الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (لا يحل للرجل) ولا المرأة (أن يعطي العطية ، ثم يرجع) بالنصب عطفاً على يعطي ؛ أي : ثم يرجع (فيها) أي : في عطيته (إلا الوالد) بالنصب على الاستثناء ؛ فله أن يرجع (فيما يعطي ولده) واحتج بهذا الحديث من قال بتحريم الرجوع في الهبة إلا هبة الوالد لولده ؛ وهم الجمهور .

قال القاضي رحمه الله تعالى : حديث ابن عباس وابن عمر نص صريح على أن جواز الرجوع في الهبة مقصور على ما وهب الوالد لولده ، وإليه ذهب الشافعي ، وعكس الثوري وأصحاب أبي حنيفة ، وقالوا : لا رجوع للوهاب فيما وهب لولده أو لأحد من محارمه أو لأحد الزوجين فيما وهب للآخر ، وله الرجوع فيما وهب للأجانب ، وجوز مالك الرجوع مطلقاً إلا في هبة أحد الزوجين من الآخر .

وأول بعض الحنفية هذا الحديث بأن قوله : « لا يحل » معناه : التحذير عن الرجوع لا نفي الجواز عنه ؛ كما في قولك : لا يحل للواجد رد السائل .

وقوله : « إلا الوالد لولده » معناه : أن له أن يأخذ ما وهب لولده ، ويتصرف في نفقته وسائر ما يجب له عليه وقت الحاجة ؛ كسائر أمواله استيفاءً لحقه من ماله ، لا استرجاعاً لما وهب ونقضاً للهبة ، وهو مع بعده عدول عن الظاهر بلا دليل . انتهى كلام القاضي .

(٣) - ٢٣٣٨ - (٢) حَدَّثَنَا جَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ،
حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ ،
.....

قال القاري في « المرقاة » متعقباً عليه : المجتهد أسير الدليل ، وما لم يكن له دليل . . لم يحتج إلى التأويل . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الإجارة ، باب الرجوع في الهبة ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الرجوع في الهبة ، والنسائي في كتاب الهبة ، باب رجوع الوالد فيما يعطي ولده .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس وابن عمر بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم ، فقال :
(٣) - ٢٣٣٨ - (٢) حَدَّثَنَا جَمِيلٌ (بفتح الجيم مكبراً) (ابن الحسن) بن جميل العتكي الجهضمي أبو الحسن البصري ، صدوق يخطئ ، أفرط فيه عبدان ، من العاشرة . يروي عنه : (ق) .
(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) بن عبد الأعلى السامي البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) بن أبي عروبة مهران الشكري مولاهم البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، ولكنه كثير التدليس واختلط ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عامر) بن عبد الواحد (الأحول) البصري ، صدوق يخطئ ، من السادسة . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَرْجِعُ أَحَدُكُمْ فِي هَبْتِهِ إِلَّا الْوَالِدَ مِنْ وَلَدِهِ » .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمان مائة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ، صدوق ، ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي من المكثرين رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبائعه ، وحكمه : الحسن ؛ لما فيه من الخلاف في سماع شعيب عن جده عبد الله بن عمرو .

(أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يرجع) بالجزم على النهي (أحذكم في هبته) التي وهبها لغير ولده ، سواء كان من الأجانب أو من ذوي الأرحام (إلا الوالد) وإن علا يسترد (من ولده) ما وهبه له إن أراد الرجوع فيه . وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الهبة ، باب رجوع الوالد فيما يعطي ولده ، والبيهقي في كتاب الهبات ، وأحمد في « مسنده » . فدرجته : أنه صحيح بما قبله ، حسن السند ؛ لما ذكر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) - (٧٩٣) - بَابُ الْعُمَرَى

(٤) - ٢٣٣٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا عُمَرَى ؛ »

(٣) - (٧٩٣) - (بَابُ الْعُمَرَى)

ولا يخفى أن لفظ (العمرى) و (الرقبى) من ألفاظ الهبة ، لكنهما صيغتان مخصوصتان في الهبة ، فهما اسما مصدر ؛ من أعمر وأرقب ، فيكون الموهوب بهما هبة مؤبدة لا ترجع إلى الواهب .



(٤) - ٢٣٣٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ) خالِد بن ميمون الهمداني أبو سعيد الكوفي ، ثقة متقن ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق له أوهام ، وثقه ابن حبان ، من السادسة . روى عن : أبيه ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من : خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا عمرى) .

والعمرى في اللغة : ما يجعل لك طول عمرك ، وقال ثعلب : هو أن يدفع الرجل داراً إلى أخيه ، فيقول له : هذه لك عمرك أو عمري ؛ أينما مات . . دفعت الدار إلى أهله ، وكذلك كان فعلهم في الجاهلية ، يقال : قد عمّرتَه إياه أو أعمّرتَه ؛ أي : جعلته له عمره أو عمري ؛ أي : يسكنها مدة عمره ، فإذا مات . . عادت إلي ، والعمرى اسم مصدر من كل ذلك ؛ كالرجعى ، وألفه للتأنيث ، كذا في « تاج العروس » .

وشرعاً : تمليك بلا عوض بصيغة : عمرى .

وهي هبة مؤبدة لا ترجع إلى واهبها ، والشرط فيها باطل . انتهى .

وقال القرطبي : العمرى في اللغة : هي أن يقول الرجل للرجل : هذه الدار لك عمري أو عمرك ، وأصلها من العمر ، قاله أبو عبيد .

وقال غيره : أعمّرتَه الدار : جعلتها له عمره ، وقال الحربي : سمعت ابن الأعرابي يقول : لم يختلف العرب في أن هذه الأشياء على ملك أربابها ؛ يعني : العمرى والرقبى والسكنى والإطراق والمنحة والعارية والعرية والإفقار ؛ من أفقرته بهذه الدار ؛ أي : أغنيته وأخرجته من الفقر بها ومنافعها لمن جعلت له .

قلت : وعلى هذا ؛ فالعمرى الواردة في الحديث حقها أن تحمل على هذا ، فتكون تمليك منافع الرقبة مدة عمر من قيدت بعمره ، فإن لم يذكر عقباً فمات المعمار . . زجعت إلى الذي أعطاه ولورثته ، فإن قال : هي لك ولعقبك . . لم ترجع إلى الذي أعطاه إلا أن ينقرض العقب ، وعلى هذا ؛ فيكون الإعمار بمعنى الإسكان ، إذا قيده بالعمر ، غير أن الأحاديث التي جاءت في هذا الباب تقتضي بحكم ظاهرها أنها تمليك الرقبة بصيغة العمرى . انتهى من « الكوكب » .

فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا . . فَهُوَ لَهُ .

(٥) - ٢٣٤٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ،
.....

ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم : « لا عمرى » أي : ليست العين الموهوبة بصيغة عمرى راجعة إلى الواهب كسائر الهبات (فمن أعمر) بالبناء للمفعول ؛ أي : من أعمر ووهب ؛ أي : وهب (شيئاً) من المال بصيغة العمرى . . (فهو) أي : فذلك الشيء هبة مؤبدة (له) أي : لمن عمر ، فلا ترجع إلى الواهب أبداً ؛ لأنها هبة صحيحة جرت بصيغة الإعمار .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود : في كتاب البيوع والإجارات ، باب العمرى ، والنسائي وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت ، والبخاري ومسلم من حديث جابر .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وله شاهد ؛ كما ذكرنا ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث جابر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥) - ٢٣٤٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمَحٍ (بن المهاجر التجيبي

المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) الفهمي المصري عالمها وفقيها ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني إمام الأئمة ، من

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ . . فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقَّهُ فِيهَا ؛ فَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلِعَقِبِهِ » .

الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابر : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من أعمار رجلاً) بالبناء للفاعل ؛ أي : من وهب لرجل أو امرأة هبة (عمرى) أي : هبة واقعة بصيغة عمرى ؛ كأن قال له : أعمارتك هذه الدار ، وقوله : (له) متعلق بمحذوف صفة لعمرى (ولعقبه) معطوف عليه ؛ أي : هبة كائنة له مدة حياته وموروثة لعقبه بعد موته .

والفاء في قوله : (فقد قطع قوله) رابطة لجواب الشرط ؛ لما في المبتدأ من العموم ؛ أي : فقد قطع قوله ذلك (حقه) أي : استحقاقه (فيها) أي : عن تلك العين بإخراجها عن ملكه (فهي) أي : فتلك العين ملك (لمن أعمار) ها وأعطيتها في حياته (و) ملك (لعقبه) أي : لوارثه بعد موته .

يعني : أنه لما جعلها للعقب ، فالغالب أن العقب لا ينقطع ، فلا تعود لصاحبها لذلك ، والمعنى : أنها صارت ملكاً للمدفوع إليه ، فيكون بعد موته لوارثه كسائر أملاكه ، ولا ترجع إلى الدافع ؛ كما لا يجوز الرجوع إلى الموهوب بصيغة الهبة مثلاً ، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي سواء ذكر العقب أو لم يذكر ،

.....
وقال مالك : ترجع إلى المعطي إن كان حياً ، وإلى ورثته إن كان ميتاً إذا لم يذكر عقبه . انتهى من « المرقاة » .

والعمرى على وزان حبلئى : تمليك الشيء مدة العمر ، اسم مصدر ؛ من أعمرتك الدار ؛ أي : جعلتها لك مدة عمرك .

وأفاد النووي أنها تكون بثلاث صيغ :

إحداها : أن يقول : أعمرتك هذه الدار ، فإذا مت . . فهي لورثتك ، ولا خلاف لأحد أنها هبة بعبارة طويلة ، فإذا مات . . فالدار لورثته ، فإن لم يكن له وارث . . فلبيت المال ، ولا تعود إلى الواهب .

وثانيتهما : أن يقول : أعمرتك إياها مطلقاً بلا ذكر شيء بعده .

وثالثتها : أن يضم إليه ، فإذا مُتَّ . . عادت إلي .

وفيها خلاف ، لكن مذهب الحنفية والصحيح من مذهب الشافعي : الجواز وبطلان الشرط ؛ لإطلاق الأحاديث الواردة فيها .

وفي « المبارك » : قال مالك : العمرى في جميع صورها تمليك لمنافع الدار دون رقبته ، والحديث حجة عليه . انتهى .

والعقب - بفتح العين وكسر القاف ، ويجوز إسكانه مع فتح العين ومع كسرهما - : هم أولاد الرجل ما تناسلوا . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الهبة ، باب ما قيل في العمرى والرقبى ، ومسلم في كتاب الهبات ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجارات ، باب في العمرى ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في العمرى ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب العمرى .

(٦) - ٢٣٤١ - (٣) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ حُجْرٍ الْمَدَرِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث زيد بن ثابت رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٦) - ٢٣٤١ - (٣) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق ، مقرر خطيب ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان) بن عيينة الكوفي ثم المكي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة
ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه (ع) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست
وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة ،
وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن حجر) - بضم الحاء المهملة وسكون الجيم - ابن قيس الهمداني
(المدري) - بالذال المهملة - الحجوري - بفتح المهملة وضم الجيم - ثقة ، من
الثالثة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن زيد بن ثابت) بن الضحاك بن لوزان الأنصاري النجاري الصحابي
المشهور كاتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنه . يروي
عنه : (ع) مات سنة خمس أو ثمان وأربعين (٤٨ هـ) ، وقيل : بعد الخمسين .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ الْعُمَرَى لِلْوَارِثِ .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العمرى) أي : الشيء الموهوب بصيغة
العمرى موروثاً (للوارث) أي : لوارث الموهوب له ، فلا ترجع إلى الواهب .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع
والإجارات ، باب في الرقبى ، والنسائي في كتاب العمرى ، باب ذكر الاختلاف
على أبي الزبير .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤) - (٧٩٤) - بَابُ الرُّقْبَى

(٧) - ٢٣٤٢ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَنبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَنبَأَنَا أَبُو جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ

(٤) - (٧٩٤) - (باب الرقبى)

(٧) - ٢٣٤٢ - (١) (حدثنا إسحاق بن منصور) بن بهرام الكوسج
أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى
وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(أنبأنا عبد الرزاق) بن همام بن نافع الحميري مولا هم الصنعاني ، ثقة
حافظ مصنف ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(أنبأنا) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ،
ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه
(ع) .

(عن عطاء) بن أبي رباح - بفتح الراء - اسمه أسلم القرشي مولا هم المكي ،
ثقة فقيه فاضل ، لكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة
(١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حبيب بن أبي ثابت) قيس بن دينار الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة فقيه
فاضل ، وكان كثير الإرسال والتدليس ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة
تسع عشرة ومئة (١١٩ هـ) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا رُقْبَى ؛ فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا . .
فَهُوَ لَهُ حَيَاتُهُ وَمَمَاتُهُ » قَالَ : وَالرُقْبَى أَنْ يَقُولَ هُوَ لِلْآخِرِ مِنِّي وَمِنْكَ مَوْتًا .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا رقبى) قال السندي :
على وزن العمرى ، وصيغتها أن يقول : جعلت هذه الدار لك سكنى ؛ فإن مت . .
قبلك فهي لك ، وإن مت قبلي . . عادت إلي ، فهذا الحديث فيه نهى عن الرقبى ،
وعلله بقوله : (فمن أرقب شيئاً) بالبناء للمفعول ؛ أي : فمن أعطي شيئاً من الأموال
بصيغة الرقبى ؛ كما بيناه آنفاً . . (فهو) أي : فذلك الشيء الذي أرقبه مملوك (له
حياته ومماته) أي : مملوك له مدة حياته ، ولوارثه بعد مماته ، لا ترجع إلى الواهب ؛
فهي هبة صحيحة ، والمقصود من النهي المفهوم من الحديث : لا تضيعوا أموالكم ،
ولا تخرجوها من أملاككم ، فالنهي بمعنى : أنه لا يليق بالمصلحة أن تعطوا بصيغة
الرقبى ؛ لأنها هبة صحيحة تخرج أموالكم من أملاككم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب العمرى ، باب ذكر
اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جابر في العمرى ، والبيهقي في « السنن الكبرى »
في كتاب الهبات ، باب الرقبى ، وابن الجارود في « المنتقى » ، باب ما جاء في
العمرى والرقبى .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (قال) الراوي : إما ابن عمر أو من دونه في
تفسير الرقبى : (والرقبى) المذكورة في الحديث معناه : (أن يقول) الواهب
للموهوب له : (هو) أي : هذا الشيء مملوك (للآخر) - بكسر الخاء المعجمة -
أي : لمن تأخر (مني ومنك موتاً) من جهة الموت .



(٨) - ٢٣٤٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا : حَدَّثَنَا دَاوُودُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث جابر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٨) - ٢٣٤٣ - (٢) (حَدَّثَنَا عمرو بن رافع) بن الفرات القزويني البجلي أبو حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) - مصغراً - ابن بشير - مكبراً - ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية الواسطي ، ثقة ثبت كثير التدليس ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وَحَدَّثَنَا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالا) أي : قال كل من هشيم وأبي معاوية : (حَدَّثَنَا داوود) بن أبي هند القشيري مولاهم البصري ، ثقة متقن كان يهم بأخرة ، من الخامسة ، مات سنة أربعين ومئة (١٤٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي الزبير) الأسدي مولاهم المكي محمد بن مسلم بن تدرس ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِمَنْ أَعْمَرَهَا ، وَالرَّقَبَى جَائِزَةٌ لِمَنْ أَرْقَبَهَا » .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العمرى) هبة (جائزة) أي : صحيحة نافذة مملوكة (لمن أعمارها) بالبناء للمجهول ؛ أي : أعطيتها بصيغة العمرى ؛ كما سبق بيانها (والرقبى جائزة) مملوكة (لمن أرقبها) أي : لمن أعطيتها بصيغة الرقبى ؛ كما مر بيانها آنفاً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الهبات ، باب ما قيل في العمرى ، ومسلم في كتاب الهبات ، باب العمرى ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب الرقبى ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في الرقبى ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، وقد روى بعضهم عن أبي الزبير بهذا الإسناد عن جابر موقوفاً ولم يرفعه ، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أن الرقبى جائزة مثل العمرى ، وهو قول أحمد وإسحاق .

وفرق بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم بين الرقبى والعمرى ؛ فأجازوا العمرى ، ولم يجيزوا الرقبى ، قال أبو عيسى : وتفسير الرقبى : أن يقول : هذا الشيء لك ما عشت ؛ فإن مت قبلي .. عادت إلي .

وقال أحمد وإسحاق : الرقبى مثل العمرى ، وهي لمن أعطيتها ، ولا ترجع إلى الأول .

والنسائي في كتاب العمرى ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جابر

.....
في العمرى ، وأحمد في « المسند » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » في كتاب
الهباء ، وغيرهم .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥) - (٧٩٥) - بَابُ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ

(٩) - ٢٣٤٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عَوْفٍ ، عَنْ خِلَاسٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ مَثَلَ الَّذِي يَعُودُ فِي عَطِيَّتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ أَكَلَ حَتَّى إِذَا شَبِعَ . . قَاءَ

(٥) - (٧٩٥) - (بَابُ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ)

(٩) - ٢٣٤٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عوف) بن أبي جميلة - بفتح الجيم - الأعرابي العبدى البصري ، ثقة رمي بالقدر وبالتشيع ، من السادسة ، مات سنة ست أو سبع وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن خلاس) - بكسر أوله وتخفيف اللام - ابن عمرو الهجري - بفتحيتين - البصري ، ثقة وكان يرسل ، من الثانية ، وكان نقيباً على شرطة علي ، وقد صح أنه سمع من عمار . يروي عنه : (ع) ، قال أبو داود : وسمعت أحمد يقول : لم يسمع خلاس من أبي هريرة شيئاً .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، رجاله كلهم ثقات أثبات ، ولكنه منقطع ؛ لأن خلاساً لم يسمع من أبي هريرة شيئاً ؛ فحكمه : الضعف .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن مثل) وصفة (الذي يعود في عطيته) وهبته (كمثل الكلب) وصفته الذي (أكل) شيئاً (حتى إذا شبع) ذلك الكلب . . (قاء) أي : أخرج ما أكله من جوفه قيئاً

ثُمَّ عَادَ فِي قَيْئِهِ فَأَكَلَهُ .

(١٠) - ٢٣٤٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى

قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،
.....

(ثم) بعدما أخرجه (عاد) ورجع (في قيئه فأكله) أي : فأكل ذلك القيء .

قال السندي : هذا الحديث يدل على تحريم الرجوع في الهبة ؛ كما يحرم
أكل القيء ؛ لاستقذاره ونجاسته ، وقيل : يدل على تقبيح الرجوع في الهبة
وتشنيعه ؛ لأنه شبهه بكلب يعود في قيئه ، وعود الكلب في القيء لا يوصف
بالحرمة ؛ لأنه ليس من أهل التكليف .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح بغيره ، وإن كان
سنده ضعيفاً ؛ لانقطاعه ؛ لأن له شاهداً من حديث ابن عمر رواه الشيخان وأبو
داود والترمذي وابن ماجه ، ومن حديث ابن عباس التالي لهذا الحديث .

فدرجته : أنه صحيح المتن ضعيف السند ، وغرضه : الاستدلال به على
الترجمة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١٠) - ٢٣٤٥ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى .

(ومحمد بن المثنى) العنزى ، هما ثقتان بصريان ، من العاشرة ، ماتا سنة

اثنيتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يقولون : هما كفرنسي رهان .

(قالوا : حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ربيب شعبة ، ثقة ، من

التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ
كَأَلْعَائِدٍ فِي قَيْئِهِ » .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج العتكي البصري ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات
سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال : سمعت قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة مدلس ، من الرابعة .
يروي عنه : (ع) .

(يحدث عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة متقن ،
من الثانية ، من كبار التابعين ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العائد) أي :
الراجع (في هبته) سواء كان العود فيها بمعاوضة أم لا (ك) الكلب (العائد في
قيئه) فيأكله .

قال النووي : وهذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضهما ،
وهو محمول على هبة الأجنبي .

أما إذا وهب لولده وإن سفل . . فله الرجوع فيه ؛ كما صرح به في حديث
النعمان بن بشير ، ولا رجوع في هبة الإخوة والأعمام وغيرهم من ذوى الأرحام ،
هذا مذهب الشافعي ، وبه قال مالك والأوزاعي ، وقال أبو حنيفة وآخرون : يرجع
كل واهب في هبته إلا الوالد وكل ذي رحم محرم . انتهى منه .

قال ابن الملك : والحديث يدل على أن الرجوع في الهبة ممنوع منه مطلقاً ؛

لتشبيهه بشيء مُستنفَرٍ عنه جدًّا ، وبه عمل الشافعي ، إلا أنه أخرج عنه رجوع
الوالد فيما وهب لبعض ولده ؛ فإنه جائز الرجوع عنه ؛ لما روي أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لوالد النعمان بن بشير حين وهب لبعض أولاده غلاماً : « ارجعه » .
والحنفيون أجازوا فيما وهب للأجانب إذا لم يمنع عنه مانع ، واعتذروا عن
هذا الحديث بأن رجوع الكلب في قيئه لا يوصف بالحرمة ؛ لأنه غير مكلف ،
فالتشبيه وقع بأمر مكروه ، فيثبت به الكراهة . انتهى منه .

قال القرطبي : وأما هبة الوالد لولده .. فلأب الرجوع فيها ، وإلى ذلك ذهب
مالك والشافعي وأبو ثور والأوزاعي ، وقد اتفق هؤلاء على أن ذلك للأب .
وهل يلحق بالأب الأم والجد ؟ اختلف في ذلك قول مالك والشافعي : ففي
قول يقتصر ذلك على الأب ، وفي قول إلحاقهما به ، والمشهور من مذهب مالك
إلحاق الأم به ، ومن مذهب الشافعي إلحاق الأم والأجداد والجندات مطلقاً .

والأصل في هذا الباب : ما أخرجه النسائي من حديث ابن عمر وابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يحل لرجل أعطى عطية أن يرجع
فيها ، إلا الوالد فيما يعطي ولده ، ومثل الذي يعطي عطية ثم يرجع فيها ..
كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع .. قاء ، ثم عاد في قيئه » ، وهذا الحديث
حديث صحيح أخرجه النسائي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الهبة ، باب لا
يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ، وفي كتاب الجهاد والسير ، باب إذا
حمل على فرس فرأها تباع ، ومسلم في كتاب الهبات ، باب كراهية الشراء
ممن تصدق عليه ما تصدق به ، وأبو داود في كتاب الإجازات ، باب الرجوع
في الهبة ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية الرجوع في

(١١) - ٢٣٤٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ الْعَزْعَرِيُّ ،
 حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ ، حَدَّثَنَا الْعُمَرِيُّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ
 أَبِي عُمَرَ ،

الهبة ، قال أبو عيسى : وفي الباب عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو .
 فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
 الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله
 تعالى عنهم ، فقال :

(١١) - ٢٣٤٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ الْعَزْعَرِيُّ -
 بمهمات - مستور ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا يزيد بن أبي حكيم) العدني أبو عبد الله الكناني ، صدوق ، من
 التاسعة ، مات بعد سنة عشرين ومئتين . يروي عنه : (خ ت س ق) .

(حدثنا العمري) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب
 أبو عبد الرحمن العمري المدني ، ضعيف عابد ، من السابعة ، مات سنة إحدى
 وسبعين ومئة (١٧١ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن زيد بن أسلم) العدوي مولا هم مولى عمر أبي عبد الله المدني ، ثقة
 عالم وكان يرسل ، من الثالثة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي
 عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه العمري ، وهو متفق
 على ضعفه .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَلْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ » .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العائد في هبته كالكلب) يقيء
و(يعود في قيئه) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح المتن ضعيف
السند ؛ لأن له شواهد من حديث ابن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو
وغيرها ، وإن كان سنده ضعيفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .

واعلم : أن سياق المؤلف رحمه الله تعالى يدل على أن هذا الحديث من
مسندات ابن عمر ، وأكثر روايات مسلم تدل على أنه من مسندات عمر نفسه ،
ورجح الدارقطني كونه من مسندات ابن عمر .

ولكن قال الحافظ في الزكاة من « الفتح » (٢٧٩/٣) : كأنه حيث جاء من
طريق سالم وغيره من رواة ابن عمر يكون من مسنده ، وأما رواية أسلم مولى
عمر .. فهي عن عمر نفسه ، والله أعلم . انتهى .

فالحديث يكون تارة من مسند عمر نفسه ، وتارة يكون من مسند ابن عمر ،
فهذه هي التي انفرد بها ابن ماجه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦) - (٧٩٦) - بَابُ مَنْ وَهَبَ هِبَةً رَجَاءَ ثَوَابِهَا

(١٢) - (٢٣٤٧) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّعٍ بْنِ جَارِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(٦) - (٧٩٦) - (باب من وهب هبة رجاء ثوابها)

(١٢) - (٢٣٤٧) - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(ومحمد بن إسماعيل) بن سمرة الأحمسي - بمهملتين - أبو جعفر السراج ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ت س ق) .

(قالا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة . مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع) بصيغة اسم الفاعل (ابن جارية الأنصاري) أبو إسحاق المدني ، ضعيف ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، وهو ضعيف .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الرَّجُلُ أَحَقُّ بِهَيْبَتِهِ مَا لَمْ يُثَبِّتْ مِنْهَا » .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الرجل) وكذا المرأة ، الواهب هبة صحيحة ؛ ليثاب عليها عوضاً دنيوياً (أحق به) الرجوع في (هيبته) أي : مستحق بالرجوع فيها ؛ فأفعل التفضيل ليس على باب (ما لم يثب) بالبناء للمفعول (منها) أي : عليها ، وأنه إذا رجع فيها ترد عليه ؛ لأنها في معنى المعاوضة ، فلا يستحق الموهوب له إبقاءها عنده ؛ لأنها كالمبيع الذي لم يضمن ثمنه ، وهذا مذهب أبي حنيفة .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به ، فهذا الحديث : ضعيف متناً وسنداً (١) (٢٤٦) ، ولا شاهد له .

لكن رواه الدارقطني في « سننه » (٤٤/٣) في كتاب البيوع (١٨١) من حديث أبي هريرة ، ورواه الحاكم في « المستدرک » (٥٢/٢) في كتاب البيوع من طريق عبيد الله بن موسى عن إبراهيم بن إسماعيل به بلفظ : « من وهب هبةً . . فهو أحق بها » عن ابن عمرو في كتاب البيوع ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ورواه البيهقي في « الكبرى » عن الحاكم بإسناده ومثله سواء ، وقال البيهقي : عمرو بن دينار عن أبي هريرة منقطع ، قال : والمحفوظ عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر ، قال : قال البخاري : هذا أصح ، ورواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧) - (٧٩٧) - بَابُ عَطِيَّةِ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا

(١٣) - ٢٣٤٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ الرَّقِّيُّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ
الصَّيْدَلَانِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
.....

(٧) - (٧٩٧) - (بَابُ عَطِيَّةِ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا)

(١٣) - ٢٣٤٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ الرَّقِّيُّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ (بن
محمد بن الحجاج بن ميسرة الكريزي - بتقديم الراء مصغراً - (الصيدلاني) ثقة
حافظ ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه :
(س ق) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ) بن عبد الله الباهلي مولا هم الحرائي ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة إحدى وتسعين ومئة (١٩١ هـ) على الصحيح . يروي عنه :
(م عم) .

(عن المثنى بن الصباح) - بالمهملة والموحدة المشددة - اليماني الأبنوي
- بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون - أبي عبد الله نزيل مكة ، ضعيف
اختلط بأخرة ، وكان عابداً ، من كبار السابعة ، مات سنة تسع وأربعين ومئة
(١٤٩ هـ) . يروي عنه (د ت ق) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،
من الخامسة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،
ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي خُطْبَةٍ خَطَبَهَا : « لَا يَجُوزُ لَامْرَأَةٍ فِي مَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا إِذَا هُوَ مَلِكٌ عِصْمَتُهَا » .

- مصغراً - ابن سہم القرشي السہمي الصحابي المشہور رضي الله تعالى عنہما ، مات في ليالي الحرہ . يروي عنہ : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه : المثنى بن الصباح ، وهو ضعيف ، وقال عباس الدوري عن ابن معين : ثقة ، وقال ابن عدي : له حديث صالح عن عمرو بن شعيب ، وقد ضعفه الأئمة المتقدمون . انتهى « تهذيب » ، فعلى هذا ؛ فهو مختلف فيه ، وحكم السند : الحسن .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبة خطبها) أي : وعظ بها الناس ، ولم أر من عين تلك الخطبة : (لا يجوز لامرأة) التصرف (في مالها) بهبة أو هدية أو تصدق أو بيع أو إجارة ، وفي رواية أبي داود : (لا يجوز لامرأة أمر في مالها) بإظهار الفاعل (إلا بإذن زوجها إذا هو) أي : الرجل (ملك عصمتها) أي : عقد عليها عقد النكاح واستلمها من أهلها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسَيِّكُوا بِعَصَمِ الْكَافِرِ ﴾^(١) ، جمع عصمة ؛ أي : عقد نكاح النساء الكفرة ، والعصمة : هي ما يعتصم به من عقد وسبب ؛ أي : لا يكن بينكم وبينهن عصمة ولا علقة زوجية ، كذا في « المجمع » .

قوله : (لا يجوز لامرأة أمر) أي : عطية (من مالها) أي : من مال في يدها لزوجها ، أضيف إليها مجازاً ؛ لكونه في تصرفها ، فيكون النهي للتحريم ، أو المراد : مال نفسها ؛ لكونهن ناقصات العقل ، فلا ينبغي لها أن تتصرف في مالها إلا بمشورة زوجها أدباً واستحباباً ؛ فالنهي للتنزيه ، كذا قاله بعض العلماء . انتهى من « العون » .

(١) سورة الممتحنة : (١٠) .

.....

وفي « النيل » : وقد استدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز للمرأة أن تعطي عطية من مالها بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة ، وقد اختلف في ذلك : فقال الليث : لا يجوز لها ذلك مطلقاً لا في الثلث ولا فيما دونه إلا في الشيء التافه ، وقال طاووس ومالك : إنه يجوز لها أن تعطي مالها بغير إذنه في الثلث لا فيما فوقه ، فلا يجوز إلا بإذنه ، وذهب الجمهور إلى أنه يجوز لها مطلقاً من غير إذن من الزوج إذا لم تكن سفیهة ، فإن كانت سفیهة .. لم يجز .

قال في « الفتح » : وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة ثم الأثر ثم المعقول كثيرة . انتهى ما في « النيل » ، انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب عطية المرأة بغير إذن زوجها ، والنسائي ، وفي « تحفة الأشراف » رقم (٨٧٧٩) : انفرد به ابن ماجه ، وليس بصواب .

قال السندي : قوله : « لا يجوز لامرأة في مالها » أمر ؛ كما في رواية أبي داود ، وقال الخطابي : أخذ به الإمام مالك ، قلت : ما أخذه بإطلاقه ، ولكن أخذ فيما زاد على الثلث ، وهو عند أكثر العلماء على معنى حسن العشرة ، واستطابة نفس الزوج .

ونقل عن الإمام الشافعي أن الحديث ليس بثابت ، وكيف نقول به والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الأثر ثم المعقول ؟! ويمكن أن يكون هذا في موضع الاختيار مثل : « ليس للمرأة أن تصوم وزوجها حاضراً إلا بإذنه » ، وقد أعتقت ميمونة قبل أن يعلم النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم ينكر ذلك عليها ، فدل هذا مع غيره على أن هذا الحديث إن ثبت .. فهو محمول على

(١٤) - ٢٣٤٩ - (٢) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى - رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ - عَنْ أَبِيهِ ،

الإذن والاختيار لحسن المعاشرة على سبيل المشاورة ، وإن نفذ تصرفها فيه بلا إذن منه ؛ كما أشار إليه الإمام الشافعي . انتهى منه .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بمعنى الحمل المذكور ؛ لحسن سنده للعللة السابقة آنفاً ، وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن عمرو بحديث خيرة الأنصارية زوجة كعب بن مالك رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤) - ٢٣٤٩ - (٢) (حدثنا حرملة بن يحيى) ابن عبد الله التجيبي المصري صاحب الشافعي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م س ق) .

(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي المصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبرني الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري عالمها وفقهها قرين مالك ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن يحيى) الأنصاري (رجل من ولد كعب بن مالك) الأنصاري ، من الثلاثة الذين خلفوا ، مجهول ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .
(عن أبيه) يحيى بن كعب ، ليس في أولاد كعب بن مالك من اسمه يحيى ، فهو مجهول أيضاً ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

عَنْ جَدِّهِ أَنَّ جَدَّتَهُ خَيْرَةَ أُمْرَأَةَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحُلِيِّ لَهَا فَقَالَتْ : إِنِّي تَصَدَّقْتُ بِهَذَا ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ فِي مَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا ، فَهَلِ اسْتَأْذَنْتِ كَعْبًا ؟ » ، قَالَتْ : نَعَمْ ،

روى أبوه يحيى (عن جده) أي : عن جد عبد الله بن يحيى كعب بن مالك الأنصاري السلمي الصحابي المشهور ، أحد الثلاثة رضي الله تعالى عنه .

(أن جدته) أي : أن جدة عبد الله بن يحيى (خيرة) الأنصارية (امرأة) أي : زوجة جده (كعب بن مالك) الأنصاري ، وخيرة هذه زوجة كعب بن مالك ، صحابية رضي الله تعالى عنهما .

وفي الإسناد إليها جهالة ؛ لأن يحيى المذكور مجهول ، وليس لخيرة هذه عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس لها شيء في الأصول الخمسة .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن عبد الله وأباه يحيى مجهولان .

(أتت) أي : جاءت خيرة (رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلي) أي : آخذة بحلي مملوك (لها) والحلي : ما صيغ من الذهب أو الفضة من زينة المرأة (فقالت) خيرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إني تصدقت بهذا) الحلي على المحتاجات من نساء المسلمين ، فاقبله مني يا رسول الله ؛ لتعطيه لهن ، (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجوز للمرأة) التصرف (في مالها) بالتصدق والإهداء والهبة مثلاً (إلا بإذن زوجها) أي : صراحة أو دلالة ، (فهل استأذنت) - بكسر التاء خطاباً للمؤنث - زوجك (كعب) بن مالك ؟ أي : هل طلبت الإذن لك في التصديق به منه ؟

(قالت) خيرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (نعم) طلبت الإذن

فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ زَوْجِهَا ، فَقَالَ : « هَلْ أَذْنَتْ لِحَيْرَةٍ أَنْ تَتَصَدَّقَ بِحُلِيِّهَا ؟ » ، فَقَالَ : نَعَمْ ، فَقَبِلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا .

منه في التصديق به ، فأذن لي في ذلك (فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كعب بن مالك زوجها) استثنائاً لإذنه لها (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب بن مالك بواسطة الرسول إليه : (هل أذنت) بفتح التاء خطاباً للمذكر (ل) زوجك (خيرة) في (أن تتصدق بحليها) على المساكين ؟

(فقال) كعب للنبي صلى الله عليه وسلم بواسطة الرسول : (نعم) أذنت لها في تصدقه على المساكين ، (ف) لما استيقن النبي صلى الله عليه وسلم إذنه لها في تصدقه .. (قبله) أي : قبل ذلك الحلي (رسول الله صلى الله عليه وسلم منها) أي : من خيرة ؛ ليصرفه في مصارفه .

قال الخطابي : هذا الحديث عند أكثر الفقهاء محمول على معنى حسن العشرة مع زوجها واستطابة نفس الزوج وخاطره بذلك الاستئذان ، إلا أن مالك بن أنس قال : ترد ما فعلت من ذلك حتى يأذن الزوج ، وقد يحتمل أن ذلك في غير الرشيدة ، وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للنساء : « تصدقن » ، فجعلت المرأة تلقي القرط والخاتم ويلال يتلقاها بكسائه ، وهذه عطية بغير إذن أزواجهن . انتهى كلامه ، انتهى من « العون » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٣٥١/٤) في كتاب الزيارات ، باب حكم المرأة في مالها عن عبد الله بن يحيى الأنصاري عن أبيه عن جده بمتنه وسنده ، ولكن له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، أخرجه أبو داود وابن ماجه .

.....
فدرجته : أنه صحيح بما قبله ، وسنده ضعيف ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه :
الاستشهاد به ، فهذا الحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

بشارة عظيمة

رأيت الإمام النووي يوم الأربعاء في رمضان في تاريخ (١٤٣٣/٩/٢٧ هـ) قبل الظهر ، جاء من الشام للعمرة ، وزارني في منزلي ، هو من أجمل الناس متعمماً بعمامة محنكة منقبة ، ثيابه بيض يتلألأ منها نور .

وأخبرني أن الفتنة الواقعة بين المسلمين في كل بلدان من الهرج الذي أخبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم أنه من أشراط الساعة .

وأمرني بالتأليف في المذهب الشافعي .

وأخبرني بأمور لا يمكن إظهارها .

وعانقني وعانقته ، وقبلني وقبلته .

والحمد لله على هذه الرؤيا المؤنسة .



کتابُ الصَّدَقَاتِ

(١٣) - كِتَابُ الصَّدَقَاتِ

(٨) - (٧٩٨) - بَابُ الرُّجُوعِ فِي الصَّدَقَةِ

(١٥) - (٢٣٥٠) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،
حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

(١٣) - (كِتَابُ الصَّدَقَاتِ)

(٨) - (٧٩٨) - (بَابُ الرُّجُوعِ فِي الصَّدَقَةِ)

وهي : تمليك للمحتاج بلا عوض ؛ لثواب الآخرة .



(١٥) - (٢٣٥٠) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا
هشام بن سعد (المدني أبو عباد ، صدوق له أوهام ، ورمي بالتشيع ، من كبار
السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (م عم) .
(عن زيد بن أسلم) العدوي مولاهم ؛ مولى عمر أبي عبد الله المدني ، ثقة
عالم وكان يرسل ، من الثالثة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن أبيه) أسلم العدوي مولى عمر ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات سنة
ثمانين (٨٠ هـ) ، وقيل : بعد سنة ستين ، وهو ابن أربع عشرة ومئة سنة . يروي
عنه : (ع) .

(عن عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) لعمر حين أراد أن يشتري فرسه

الذي تصدق عمن تصدق عليه حين ضيعه ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شرائه هل يجوز لي شراؤه أم لا ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : (« لا تعد في صدقتك ») يا عمر ؛ بشرائها عمن تصدقت عليه ؛ فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه في القبح والاستقذار .

قال الحافظ : وإنما سمي الشراء عوداً في الصدقة ؛ لأن العادة جرت بالمسامحة من البائع في مثل ذلك للمشتري ، فأطلق على القدر الذي يسامح به رجوعاً ، كذا في « فتح الباري » .

قلت : ويدل عليه قوله : (فظننت أنه بائع برخص) .

قال النووي : لهذا نهى تنزيه لا تحريم ، فيكره إن تصدق بشيء ، أو أخرجه في زكاة ، أو كفارة أو نذر ، أو نحو ذلك من القربات . . أن يشتريه ممن دفعه هو إليه أو يتهبه أو يملكه باختياره منه ، فأما إذا ورثه منه . . فلا كراهة ، وكذا لو انتقل إلى ثالث فاشتراه منه المتصدق . . فلا كراهة . انتهى منه .

والحاصل : أن عود الشيء المتصدق به إلى ملك المتصدق ؛ إن كان بسبب غير اختياري ؛ كالميراث . . فلا كراهة فيه عند أحد ، إلا ما شذ به بعض أهل الظاهر ، وإن كان بسبب اختياري ؛ كالشراء : فإن كان ذلك طمعاً في المحاباة . . فهو مكروه تحريماً ؛ لأنه يتضمن العود في بعض صدقته ، وإن لم يكن طمعاً في المحاباة . . فيكره تنزيهاً ، والبيع صحيح على كل حال ، إلا في قول بعض أهل الظاهر .

ولعل السبب في كون الصورة الأخيرة مكروهة تنزيهاً : أن شراء المتصدق به صورته صورة التأسف على تصدقه ، فكأنه ندم على فعله وأراد الرجوع ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١٦) - ٢٣٥١ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب هل يشتري صدقته ، ومسلم في كتاب الهبات ، باب كراهية شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه مطولاً ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب الرجل يبتاع صدقته ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في كراهية العود في الصدقة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب شراء الصدقة ، ومالك في « الموطأ » ، وأحمد في « المسند » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمر بن الخطاب بحديث عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٦) - ٢٣٥١ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو العثماني مولاهم الأموي (الدمشقي) أبو سعيد ، لقبه دحيم - مصغراً - ابن اليتيم ، ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولاهم الدمشقي ، ثقة مدلس ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي ، ثقة ، من السابعة ،

حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ ثُمَّ يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ . . مَثَلُ الْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَأْكُلُ قَيْئَهُ » .

مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو جعفر محمد بن علي) بن الحسين .

(حدثني سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من كبار

التابعين ، من الثانية ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(حدثني عبد الله بن العباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثل الذي

يتصدق ، ثم يرجع في صدقته مثل الكلب يقيء ، ثم يرجع) إلى قيئه (يأكل

قيئه) في القبح والاستقذار ؛ أي : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

إنما (مثل) وصفة (الذي يتصدق) بصدقة واجبة أو مندوبة (ثم يرجع) ويعود

(في صدقته) بمعاوضة أو باتهاب ؛ يعني : بملك اختياري ؛ ك (مثل) وصفة

(الكلب يقيء) أي : يخرج ما في جوفه (ثم) بعدما أخرجه (يرجع) إلى قيئه

(يأكل قيئه) أي : يأكل ما أخرجه من جوفه ؛ يعني : كمثّل الكلب أكل أولاً

حتى إذا شبع . . أخرج ما أكله ، فأكل ما أخرجه مرة ثانية في الاستقذار والقبح

والعيافة المنفرة من ذلك ، لا أنه يحرم العود في القيء إلا أن يتغير ، فحينئذ

يحرم ؛ لكونه نجساً لا لكونه قيئاً .

فالحديث يدل على النهي عن العود في الصدقة ، واختلف هل هذا النهي

للتحريم ؛ لظاهر الحديث ؛ كما قاله ابن المواز من المالكية ، أو للكراهة ؛ كما

قاله الداوودي . انتهى من « المفهم » باختصار .

.....

قال القرطبي : إن كان المراد بالهبة : الصدقة ؛ كما جاء في هذين الحديثين المذكورين .. فقد تكلمنا عليها ، وإن كان المراد مطلق الهبة .. فهي مخصوصة ؛ إذ يخرج منها الهبة للشواب ، وهبة أحد الأبوين ، فأما هبة الشواب .. فقد قال بها مالك وإسحاق والطبري والشافعي في أحد قوليه ؛ إذا علم أنه قصد الشواب إما بالتصريح به ، وإما بالعادة والقرائن ؛ كهبة الفقير للغني والرجل للأمير ، وبها قال أبو حنيفة إذا شرط الشواب ، وكذلك قال الشافعي في القول الآخر ، وقد روي عنهما وعن أبي ثور منعها مطلقاً ، ورأوا أنها من البيع المجهول الثمن والأجل .

والأصل في جواز هبة الشواب ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من وهب هبة .. فهو أحق بها ما لم يثب منها » رواه الدارقطني (٤٢/٣) ، وقال : رواه كلهم ثقات ، والصواب : عن ابن عمر عن عمر ، وما أخرجه مالك عن عمر أنه قال : من وهب هبة لصلة الرحم أو على وجه الصدقة .. أنه لا يرجع فيها ، ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الشواب .. فهو على هبته يرجع فيها ما لم يرض منها ، وما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة قال : أهدى رجل من بني فزارة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ناقة ، فعوضه ست بكرات ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر : « إن رجالاً من العرب يهدي أحدهم الهدية فأعوضه منها بقدر ما عندي ، فيظل يتسخط علي ، وأيم الله ؛ لا أقبل بعد يومى هذا من رجل من العرب إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقيفي أو دوسي » . رواه الترمذي (٣٩٤٥) ، وهذا الحديث وإن لم يكن إسناده بالقوي .. فيعضده كل ما تقدم ، وما حكاه مالك ؛ من أن هبة الشواب مجمع عليها عندهم ، وكيف لا تجوز وهي معاوضة تشبه البيع في جميع وجوهه إلا وجهاً واحداً ؛ وهو أن العوض فيها غير معلوم حالة العقد ؟!

.....

وإنما سامح الشرع في هذا القدر ؛ لأنهما - يعني : المتعاقدين - دخلا في ذلك على وجه المكارمة لا المشاحة ، فعفا عن تعيين العوض فيها ؛ كما فعل في نكاح التفويض . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الهبات ، باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل ، وأحمد في « المسند » ، وابن خزيمة ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩) - (٧٩٩) - بَابُ مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَوَجَدَهَا تُبَاعُ هَلْ يَشْتَرِيهَا ؟

(١٧) - (٢٣٥٢) - (١) حَدَّثَنَا تَمِيمُ بْنُ الْمُنْتَصِرِ الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا

إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ ، عَنْ شَرِيكِ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ يَعْنِي : عَنْ أَبِيهِ ،
.....

(٩) - (٧٩٩) - (بَابُ مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَوَجَدَهَا تُبَاعُ هَلْ يَشْتَرِيهَا ؟)

(١٧) - (٢٣٥٢) - (١) حَدَّثَنَا تَمِيمُ بْنُ الْمُنْتَصِرِ (بن تميم بن الصلت

الهاشمي مولا هم (الواسطي) ثقة ضابط ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع أو خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ) بن مرداس المخزومي الواسطي المعروف

بالأزرق ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن شريك) بن عبد الله بن أبي شريك النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم

الكوفة ، صدوق يخطئ كثيراً ، قال ابن معين : وشريك لم يكن بشيء عند يحيى القطان ، وهو ثقة ثقة ، وقال يزيد بن الهيثم عن ابن معين : شريك ثقة ، وهو أحبُّ إليَّ من جرير وأبي الأحوص ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن هشام بن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة من الخامسة ، مات

سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عمر بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب العدوي المدني ، مقبول ، من

الثالثة . يروي عنه : (ق) .

(يعني) هشام بن عروة أن عمر بن عبد الله روى (عن أبيه) عبد الله بن

عَنْ جَدِّهِ عُمَرَ أَنَّهُ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَبْصَرَ صَاحِبَهَا يَبِيعُهَا بِكَسْرٍ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « لَا تَبْتَغِ صَدَقَتَكَ » .

عمر ، روى أبوه (عن جده) أي : عن جد عمر بن عبد الله ؛ وهو (عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أنه) أي : أن عمر بن الخطاب (تصدق بفرس) له نفيس جواد سابق لغيره ؛ أي : أركبه رجلاً من المسلمين ؛ ليجاهد عليه في سبيل الله تعالى لإعلاء كلمته . قال النووي : معناه : تصدق به ووهبه لمن يقاتل عليه ، وكان هذا الفرس يسمى الورد ؛ فقد أخرج ابن سعد من طريق الواقدي : وأهدى تميم الداري لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً يقال له : الورد ، فأعطاه عمر ، فحمل عليه عمر في سبيل الله تعالى (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته صلى الله عليه وسلم .

قال الحافظ : ظاهره أنه حملة حمل تملك ؛ ليجاهد به ؛ إذ لو كان حمل تحبیس ووقف . . لم يجز بيعه ، ويدل على أنه تملك قوله صلى الله عليه وسلم : « العائد في الصدقة » ، ولو كان حبساً ؛ أي : وقفاً . . لقال : في حبسه أو وقفه ؛ فالمراد بسبيل الله : الجهاد لا الوقف .

(فأبصر) عمر (صاحبها) أي : صاحب الفرس التي تصدق بها عليه (يبيعها بكسر) أي : برخص ونقص عن ثمن المثل (فأتى) عمر (النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأله عن ذلك) أي : فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم شرائه لذلك الفرس هل يجوز لي أم لا ؟ (فقال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبتع صدقتك » (أي : لا تشتري ذلك الفرس منه ،

(١٨) - ٢٣٥٣ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ،
حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَلْتَّيْمِيُّ ،
.....

وفي رواية مسلم زيادة : « فإن العائد في صدقته . . كالكلب يعود في قيئه »
في القبح والاستقذار .

والفاء في قوله : « فإن العائد في صدقته » للتعليل ؛ أي : كما يقبح أن يقيء
الكلب ، ثم يأكل ؛ كذلك يقبح أن يتصدق بشيء ، ثم يجره إلى نفسه بوجه من
الوجوه . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الهبات ، باب
كراهية شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمر بن عبد العزيز بن العوام رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٨) - ٢٣٥٣ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ (المقومى - بكسر الواو
المشددة - ويقال : المقوم ، أبو سعيد البصري ، ثقة حافظ عابد مصنف ، من
العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س
ق) .

(حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان - بتقديم الزاي على الذال المعجمتين -
السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة
ست ومئتين (٢٥٦ هـ) ، وقد قارب التسعين . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سليمان) بن طرخان (التيمي) أبو المعتمر البصري ، نزل في التيم

عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ يُقَالُ لَهُ : غَمْرٌ أَوْ غَمْرَةٌ ، فَرَأَى مُهْرًا أَوْ مُهْرَةً مِنْ أَفْلَائِهَا يُبَاعُ

فنسب إليهم ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(عن أبي عثمان النهدي) عبد الرحمن بن مل - بتثليث الميم وتشديد اللام - مشهور بكنيته مخضرم ، من كبار الثانية ، ثقة ثبت عابد ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عامر) بن ربيعة العنزي حليف بني عدي أبي محمد المدني ، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولأبيه صحبة مشهورة ، ووثقه العجلي ، مات سنة بضع وثمانين (٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزبير بن العوام) الأسدي المدني الصحابي المشهور ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد ستة الشورى رضي الله تعالى عنهم ، قتل سنة ست وثلاثين (٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أنه) أي : أن الزبير (حمل) رجلاً من المسلمين ، لم أر من ذكر اسم الرجل (على فرس) له ؛ ليجاهد ذلك الرجل في سبيل الله على ذلك الفرس (يقال له) أي : لذلك الفرس : (غمر) - بفتح المعجمة وسكون الميم - وصف المذكر (أو) يقال له : (غمرة) وصف المؤنث ، قال ابن منظور في « لسان العرب » : الغمر وكذا الغمرة : الفرس الجواد السابق ، يقال : فرس غمر ؛ أي : جواد كثير العدو واسع الجري . انتهى .

(فرأى) الزبير (مهراً) بضم الميم وسكون الهاء (أو) قال : رأى (مهرة) كذلك (من أفلائها) أي : من أولاد تلك الغمرة التي تصدق (يباع) ذلك الفلو ،

يُنْسَبُ إِلَى فَرَسِهِ فَفَهِيَ عَنْهَا .

والجملة الفعلية صفة لمهراً ، وكذا قوله : (ينسب) ذلك المهر إلى أفلائها صفة ثانية للمهر أيضاً ؛ أي : فرأى مهراً يباع وينسب (إلى فرسه) الذي تصدق وحمل عليه من يجاهد في سبيل الله ، فأراد بعض أولاده أن يشتري له ذلك المهر (فنهى) الزبير ذلك البعض الذي أراد شراءها (عنها) أي : عن شراء تلك المهرة له ؛ لأنها من صدقته .

قال السندي : (مهراً أو مهرة) المهر : ولد الفرس ، والأنثى مهرة ، قوله : (أفلائها) جمع فلو ؛ كعدو وأعداء ؛ وهو المهر . انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، قال البوصيري : إسناده صحيح ، رواه أحمد بن منيع في « مسنده » ، فقال : حدثنا يزيد بن هارون فذكره بإسناده ومثله سواء ، وله شاهد في « الصحيحين » وغيرهما من حديث ابن عمر ، تقدم في باب الرجوع في الهبة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٠) - (٨٠٠) - بَابُ مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ وَرَثَهَا

(١٩) - ٢٣٥٤ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ :

(١٠) - (٨٠٠) - (بَابُ مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ وَرَثَهَا)

(١٩) - ٢٣٥٤ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .
(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن سفیان) بن سعيد الثوري الكوفي حجة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الله بن عطاء) الطائفي ، أصله من الكوفة ، صدوق يخطئ ويدلس ، من السادسة . يروي عنه : (م عم) .
(عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه) بريدة بن الحبيب الأسلمي المروزي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) بريدة بن الحبيب : (جاءت امرأة) من المسلمين ، لم أر من ذكر اسمها (إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت) تلك المرأة للنبي صلى الله

يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَإِنَّهَا مَاتَتْ ، فَقَالَ : « أَجْرَكَ اللَّهُ وَرَدَّ عَلَيْكَ الْمِيرَاثَ » .

(٢٠) - ٢٣٥٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ ،
.....

عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ إني تصدقت على أمي) ووالدتي (بجارية) أي : بأمة خادمة لها (وإنها) أي : وإن أمي (ماتت) وليس لها وارث غيري ، (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لتلك المرأة : (أجرك) - بالمد والقصر وكسر الكاف خطاباً للمؤنث - أي : أثابك (الله) تعالى على تصدقك على أمك ؛ أي : ثبت أجرك عند الله تعالى (ورد عليك) الأمة (الميراث) أي : ميراثك عن أمك ؛ أي : رجع الله تعالى عليك الأمة بسبب لا دخل لك فيه ، فلا يكون سبباً لنقصان الأجر في الصدقة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن أخرجه أحمد في « المسند » ، وتقدم تخريجه للمؤلف في كتاب الصيام ، باب من مات وعليه صيام من نذر .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث بريدة بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٠) - ٢٣٥٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله بن خالد

الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الله بن جعفر) بن غيلان - بالمعجمة - (الرقي) أبو عبد الرحمن

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
جَدِّهِ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي أُعْطِيتُ أُمِّي
حَدِيقَةً لِي ، وَإِنَّهَا

القرشي مولاهم ، ثقة ، ولكنه تغير في آخره فلم يفحش اختلاطه ، من العاشرة ،
مات سنة عشرين ومئتين (٢٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبيد الله) بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي مولاهم الجزري الرقي ،
ثقة فقيه ربما وهم ، من الثامنة ، مات سنة ثمانين ومئة (١٨٠ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن عبد الكريم) بن مالك الجزري أبي سعيد الحراني مولى بني أمية
الخضرمي - بالخاء والضاد المعجمتين - نسبة إلى قرية من اليمامة ، ثقة متقن ،
من السادسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،
من الخامسة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،
ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المشهور رضي الله تعالى
عنهما .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبد الله بن عمرو : (جاء رجل) من المسلمين (إلى النبي صلى الله
عليه وسلم) لم أر من ذكر اسمه (فقال) ذلك الرجل : (إنني أعطيت)
يا رسول الله (أُمِّي حديقة) أي : بستاناً (لي) لتأكل من ثمارها ، (وإنها)

مَاتَتْ وَلَمْ تَتْرُكْ وَارِثًا غَيْرِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَجِبَتْ صَدَقَتُكَ ، وَرَجَعَتْ إِلَيْكَ حَدِيثُكَ » .

أي : وإن أُمِّي (ماتت) الآن (و) الحال أنها (لم تترك وارثاً) يرثها (غيري) فكيف أفعل بتلك الحديقة ؟ (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وسلم : وجبت) وثبتت (صدقتك) أي : ثبت أجرها لك عند الله تعالى (ورجعت إليك حديثك) بالميراث من أمك .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث بريدة بن الحصيب رواه مسلم في « صحيحه » وأصحاب « السنن الأربعة » .

فدرجته : أنه صحيح بما قبله ؛ لصحة إسناده إلى عمرو بن شعيب بن محمد عن جده عند من يحتج بحديثه ، وغرضه : الاستشهاد به لما قبله .

قال السندي : قوله : « وجبت صدقتك » أي : تمت ونفذت ، والمعنى : ما حصل فيها نقص بسبب الرجوع إليك بالإرث .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول منهما للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١١) - (٨٠١) - بَابُ مَنْ وَقَفَ

(٢١) - ٢٣٥٦ - (١) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ
.....

(١١) - (٨٠١) - (باب من وقف)

والوقوف لغةً : الحبس ، يقال : وقفت الدابة بمعنى أوقفتها ومنعتها من المشي ، وأوقفت السيارة : عطلتها من السير .
واصطلاحاً : حبس مال معين قابل للنقل يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه ، وقطع التصرف فيه ، على أن يصرف في جهة خير ؛ تقريباً إلى الله تعالى .
وأركانها أربعة : واقف ، وموقوف ، وموقوف عليه ، وصيغة . انتهى « ب ج » .



(٢١) - ٢٣٥٦ - (١) (حدثنا نصر بن علي) بن نصر بن علي (الجهضمي) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا معتمر بن سليمان) بن طرخان التيمي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله (بن عون) بن أرطبان المزني مولاهم البصري ، ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ؛ لأنه من مسند ابن عمر ، بخلاف الرواية الآتية ؛

قَالَ : أَصَابَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَرْضاً بِخَيْرٍ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْمَرَهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي أَصَبْتُ

فإنه جعله من مسند عمر ، فيكون من سداسياته ؛ كما سيأتي ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (أصاب عمر بن الخطاب) أي : أخذ (أرضاً) وصارت إليه (ب) قسم أرض (خير) بين الغانمين لها حين فتحت خير عنوة ، وقسمت أرضها بينهم (فأتى) عمر (النبي صلى الله عليه وسلم) حالة كون عمر (فاستأمره) أي : استشار النبي صلى الله عليه وسلم فيما يفعل فيها ، وفي رواية مسلم زيادة : (فيها) أي : يستشيريه فيما يفعل بتلك الأرض من البيع أو الوقف أو المساواة لأهلها ، طالباً في ذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بما رأى فيها من إمساكها أو وقفها أو هبتها أو بيعها ، وفي هذا استحباب أن يستأمر الرجل أهل العلم والدين والفضل في طرق الخير ، سواء كانت دينية أو دنيوية ، واستحباب أن يشير المستشار بأحسن ما يظهر له في جميع الأمور ، وأن مثل هذا السؤال لا يدخله الرياء ، بخلاف ما يقوله جهال المتقشفة ، كذا في « مبسوط السرخسي » (٢١/١٢) .

وقد وقع في رواية صخر بن جويرية عند البخاري في الوصايا أن اسم الأرض : شمع ، وكانت نخلاً ، وذكر الحموي في « معجم البلدان » (٨٤/٢) : أنه بسكون الميم ، وقيده بعض المغاربة بالتحريك .

وأخرج عمر بن شبة في أخبار المدينة عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر رأى في المنام ثلاث ليال أن يتصدق بشمع ، حكاه الحافظ في « الفتح » .

(فقال) عمر في الاستشارة : (يا رسول الله ؛ إِنِّي أَصَبْتُ) أي : أخذت

مَالاً بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالاً فَطُ هُوَ أَنْفَسُ عِنْدِي مِنْهُ فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ ؟ قَالَ :
« إِنْ شِئْتَ .. حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا » ،

في نصيبي من الغنيمة (مالا) أي : أرضاً (بخير) ذات نخل ، تسمى : شمعاً
(لم أصب) - بضم الهمزة - من أصاب الرباعي ؛ أي : آخذ (مالا) أي : أرضاً
(قط) أي : في زمن من الأزمنة الماضية من عمري (هو) أي : ذلك المال
(أنفس) أي : أجود وأطيب (عندي منه) أي : من المال الذي حصلته بخير ،
وكان مقتضى السياق أن يقول : منها ، ولكنه ذكّره ؛ نظراً إلى أنها بمعنى
المال ، وفي « العون » : الضمير يرجع إلى قوله : (أرضاً) ولعل تذكيره باعتبار
تأويلها بالمال . انتهى .

والأنفس بمعنى النفيس ؛ لأنه اسم فاعل من نفس المضموم ، لا اسم تفضيل ،
والنفيس : الجيد المغتبط به ، يقال : نفس المال ؛ من باب كرم نفاسة ؛ إذا كان
جيداً ، قال الداوودي : سمي نفيساً ؛ لأنه يأخذ النفس ويجذبها إليه ، كذا في
« فتح الباري » .

(فما) ذا (تأمرني به) فيها ؟ أي : في تلك الأرض ، ف (قال) له رسول الله
صلى الله عليه وسلم : (إِنْ شِئْتَ .. حَبَسْتَ) - بتخفيف الموحدة وتشديدها -
أي : وقفت (أصلها) أي : نخلها وأرضها على ملك الله تعالى ، وهذا على
قول الجمهور ، وقال أبو حنيفة : معناه : حبسته على ملكك ؛ فلا تخرجها عن
ملكك بالبيع والهبة (وتصدق بها) أي : بغلتها وحاصلها من حبوبها وثمارها
وتصدق بمنافعها .

وفي قوله : « حَبَسْتَ ... » إلى آخره .. استيفاء الشروط والأركان ،
فأشار بالحبس إلى الصيغة ، وهو يستلزم الواقف والموقوف عليه
والموقوف .

قَالَ : فَعَمِلَ بِهَا عُمَرُ عَلَى الْأَيْبَاعِ أَصْلُهَا وَلَا يُوهَبَ وَلَا يُورَثَ ، تَصَدَّقَ بِهَا لِلْفُقَرَاءِ وَفِي الْقُرْبَى ، وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ،

وقوله : « وتصدقت بها » أي : جعلت منافعتها للفقراء ، وقد وقع ذلك صريحاً في رواية يحيى بن سعيد عند الطحاوي ، ولفظها : « تصدَّقَ بثمره ، وَحَبَسَ أَصْلَهُ » ، وفي رواية عبيد الله بن عمر عند النسائي : « احبس أصلها ، وسبل ثمرتها » .

والتسبيل : الإباحة ؛ كأنك جعلت عليها طريقاً مطروقة ، كذا في « مجمع البحار » ، وقال السندي : قوله : « وسبل » - بتشديد الباء - أي : اجعل ثمرتها في سبيل الله ، ومنه يقال : الوقف المسبل ؛ يعني : المباح لكل أحد .

(قال) ابن عمر : (فعمل بها) أي : تصدق بها (عمر) أي : وقف أرضه رضي الله تعالى عنه (على) شرط (ألا يباع أصلها) أي : أرضها ونخلها وأشجارها ؛ أي : لا يبيعه الواقف ولا الناظر (ولا يوهب) أصلها : أي : لا يهبه الواقف ولا الناظر (ولا يورث) أصلها لوارث الواقف ، وظاهره أن هذا الشرط من كلام عمر رضي الله تعالى عنه ، وفي رواية مسلم زيادة : (قال) ابن عمر : (تصدق بها) أي : بتلك الأرض عمر على أن تصرف غلتها (للفقراء) أي : تقسم حبوبها وثمارها للفقراء الذين لا مال لهم ولا كسب يقع موقعاً من حاجاتهم .

(و) على أن تصرف (في) ذوي (القربى) للواقف ؛ أي : وفي الأقارب له ، والمراد : قربي الواقف ؛ لأنهم الأحق بصدقة قريبهم ، ويحتمل - على بعد - أن يراد به : قربي النبي صلى الله عليه وسلم ؛ كما في الغنيمة (و) على أن تصرف (في الرقاب) أي : في فك الرقاب وعتقهم وإخراجهم من رقهم ؛ بأن يشتري من غلتها رقاب فيعتقون (و) على أن تصرف (في سبيل الله) تعالى ؛ أي : في

وَأَبْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ .

مؤن الجهاد ، وهو أعم من الغزاة ومن شراء آلات الحرب وغير ذلك (و) على أن تصرف في حوائج (ابن السبيل) والمسافرين (و) في حوائج (الضيف) والمراد به : مريد السفر .

وأطلق عليه ابن السبيل ؛ لشدة ملازمته للسبيل ؛ وهي الطريق ، ولو بالقصد ، وبالضيف : من نزل بقوم وهو يريد القرى منهم ، قال العيني في « العمدة » : وهو من قبيل عطف العام على الخاص ؛ لأن الضيف يكون من المسافرين ومن المقيم .

(لا جناح) أي : لا ذنب ولا إثم (على من وليها) أي : ولي أمر هذه الصدقة وسياستها وعملها (أن يأكل منها) أي : من غلتها وثمرتها (بالمعروف) أي : بالوجه المعروف شرعاً ، وبالذي يتعارفه الناس فيما بينهم ؛ بحيث لا ينسبون فاعله لإفراط فيه ولا تفريط ، قال القرطبي : جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل منه . . يستقبح ذلك منه .

والمراد بالمعروف : القدر الذي جرت به العادة ، وقيل : القدر الذي يدفع به الشهوة ، وقيل : المراد : أن يأخذ منه قدر أجره عمله ، والأول أولى ، كذا في « فتح الباري » .

(أو يطعم) معطوف على يأكل ؛ أي : لا جناح على من وليها أن يأكل هو بنفسه منها بالمعروف أو أن يطعم (صديقاً) له منها بالمعروف ، والصديق - بفتح الصاد وكسر الدال المخففة - ضد العدو .

وقوله : (غير متمول) منها حال من فاعل يأكل ويطعم ؛ أي : له أن يأكل

.....

منها بنفسه ويطعم صديقاً ، حالة كونه غير متخذ منها مالاً ؛ أي : مالاً مملوكاً له منها في أكله وإطعامه منها ، والمراد : أنه لا يملك شيئاً من رقابها ، قاله القسطلاني ، وقال القاري : أي : غير مدخر منها ؛ يعني : لا يجوز أن يكون أكله وإطعامه على وجه التمول والتملك وتكثير المال ، وإنما يكون المعتاد في أكله وإطعامه . انتهى من « الكوكب » .

تتمة

قوله : (فتصدق بها عمر على ألا يباع أصلها ولا يوهب ...) إلى آخره ، كذا وقع لأكثر الرواة ، وظاهره أن هذا الشرط من كلام عمر رضي الله تعالى عنه ، ولكن وقع في بعض الروايات الأخرى ما ظاهره أنه كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فمنها : ما أخرجه البخاري في الوصايا ، في باب قوله تعالى : ﴿ وَاتْلُوا آيَاتِي ﴾ ^(١) ، من طريق صخر بن جويرية عن نافع ، وفيه : (فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، ولكن ينفق ثمره ») .

ومنها : ما أخرجه الطحاوي من طريق أبي عاصم وسعيد بن سفيان الجحدري عن ابن عون عن نافع ، وفيه : (قال : « إن شئت . . حبست أصلها لا تباع ولا توهب ») قال أبو عاصم : وأراه قال : (لا تورث) ، ذكره في « شرح معاني الآثار » ، في كتاب الهبة والصدقة ، باب الصدقات الموقوفات (٢٠٧/٢) .

ومنها : ما أخرجه الطحاوي أيضاً ، والبيهقي في « سننه » (١٦٠/٦) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع ، وفيه : (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « تصدق بثمره ، واحبس أصله لا يباع ولا يورث ») ولفظ

(١) سورة النساء : (٦) .

.....

الطحاوي : « تصدق به ؛ تقسم ثمره ، وتحبس أصله لا تباع ولا تورث » فهؤلاء الأربعة : صخر بن جويرية ، وأبو عاصم ، وسعيد الجحدري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري .. كلهم يجعلون هذا الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا مانع من أن يكون من كلامهما جميعاً ، فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ، والظاهر : أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي بين هذا الشرط أولاً ، فلما وقف عمر رضي الله تعالى عنه أرضه فعلاً .. ذكر هذا الشرط في وقفه ، والله تعالى أعلم .

قوله : (فتصدق عمر في الفقراء ...) إلى آخره ، ظاهره أنه وقف أرضه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن ربما يشكل عليه ما أخرجه أبو داود في رقم (٢٨٧٩) من كتاب هذا الوقف لعمر ، وفيه : أن كاتب هذا الوقف لعمر هو معيقب ، وهذا يقتضي أن عمر إنما كتب كتاب وقفه في خلافته ؛ لأن معيقباً كان كاتبه في زمن خلافته ، وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين .

وجمع بينهما الحافظ في « الفتح » (٣٠١/٥) بأنه يحتمل أن يكون وقفه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ ، وتولى هو بنفسه النظر عليه إلى أن حضرته الوصية ، فكتب حينئذ الكتاب ، ويحتمل أن يكون آخر وقفه ، ولم يقع منه قبل ذلك إلا استشارته في كيفيته .

وقد روى الطحاوي وابن عبد البر من طريق مالك عن ابن شهاب ، قال : قال عمر : لولا أنني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم .. لرددتها ، فهذا يشعر بالاحتمال الثاني ، وأنه لم ينجز الوقف إلا عند وصيته .

وقد يقال : يستبعد من مثل عمر رضي الله تعالى عنه أن يؤخر ما أشار به

(٢٢) - ٢٣٥٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ،

النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخر حياته ، والظاهر أنه لم يؤخر الوقف ، وإنما أخر كتابته ، وأما ما رواه الطحاوي وابن عبد البر . . فعلى تقدير صحته ، فإنه من مرسل ابن شهاب ، يحتمل أن يكون عمر يرى أن مثل هذا الوقف يجوز فيه الرجوع ؛ كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ويحتمل أن يكون مراده : أنني لو لم أعمل بنيتي في الوقف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . . لرجعت في نيتي ولما وقفته ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في مواضع كثيرة ؛ منها : كتاب الشروط ، باب الشروط في الوقف ، وكتاب الوصايا ، وكتاب الأيمان ، ومسلم في كتاب الوصية ، باب الوقف ، وأبو داود في كتاب الوصايا ، باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب في الوقف ، والنسائي في كتاب الإحساس ، باب كيف يكتب الحبس ، وأحمد في « المسند » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٢) - ٢٣٥٧ - (٢) (حدثنا محمد) بن يحيى (بن أبي عمر العدني) المكي ، ويقال : إن أبا عمر كنية يحيى ، صدوق صنف « المسند » ، وكان لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ الْمِئَةَ سَهْمٌ الَّتِي بِخَيْبَرَ لَمْ أُصِبْ مَالاً
قَطُّ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهَا وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَحْبَسْ أَصْلَهَا »

(حدثنا سفيان) بن عيينة ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة
(١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري
أبي عثمان المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة
(١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) مولى ابن عمر ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة ، أو
بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

(قال) ابن عمر : (قال عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ؛ لأنه من مسندات عمر ، وحكمه : الصحة ؛ لأن
رجالها ثقات أثبات .

(يا رسول الله ؛ إن المئة سهم) أي : إن السهام المئة (التي) أخذتها
(بخيبر) حيث قسمت الغنيمة بين المسلمين ، وجملة قوله : (لم أصب) خبر
إن في قوله : إن المئة سهم ؛ أي : إن تلك السهام لم أصب أنا (مالا قط) أي :
لم آخذ أنا قط مالا (هو أحب إلي منها) أي : من تلك السهام المئة (وقد
أردت) أي : قصدت (أن أتصدق بها) أي : بتلك السهام المئة في سبيل الله
تعالى (فقال) لي (النبي صلى الله عليه وسلم : احبس أصلها) أي : أرضها

وَسَبِّلْ ثَمَرَهَا .

(٢٢) - ٢٣٥٧ - (م) قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : (فَوَجَدْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي كِتَابِي عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ،)

وشجرها في سبيل الله ؛ من الحبس ؛ وهو الوقف ؛ أي : اجعلها محبوسة في سبيل الله لا تباع ولا توهب ولا تورث .

(وسبِّلْ ثمرها) قال السندي : أي : اجعل ثمرتها في سبيل الله ؛ أي : في طاعة الله ؛ من التسبيل ؛ وهو الإباحة ؛ أي : أبحها للفقراء والمساكين ؛ كأنك جعلت عليها طريقاً مطروقة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث بلفظ عبید الله : النسائي في كتاب الإحباس ، باب حبس المتاع .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث عمر ، فقال رحمه الله تعالى :

(٢٢) - ٢٣٥٧ - (م) (قال) لي شيخي محمد (بن أبي عمر) بعدما

حدثني الحديث السابق : (فوجدت هذا الحديث) الذي حدثتكم عن سفیان عن عبید الله عن نافع ؛ أي : وجدته (في موضع آخر في كتابي) أي : من كتابي وثبتني ؛ أي : وجدته بلفظ (عن سفیان ، عن عبد الله) بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبي عبد الرحمن العمرى المدني ، ضعيف عابد ، من السابعة ، مات سنة إحدى وسبعين ومئة (١٧١ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ عُمَرُ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ) .

(عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال) والدي (عمر) بن الخطاب .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ، غرضه : بيان متابعة عبد الله بن عمر بن حفص لعبيد الله بن عمر بن حفص في الرواية عن نافع .
(فذكر) عبد الله (نحوه) أي : نحو حديث عبيد الله ؛ أي : قريبه لفظاً ومعنى .

وحديث عبد الله انفراد به ابن ماجه ، فهو ضعيف ؛ لضعف سنده ؛ لأن فيه عبد الله بن عمر بن حفص ، فهو ضعيف (٢) (٢٤٧) ، وغرضه : بيان المتابعة ؛ كما مر آنفاً .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٢) - (٨٠٢) - بَابُ الْعَارِيَّةِ

(٢٣) - ٢٣٥٨ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

عِيَّاشٍ ،
.....

(١٢) - (٨٠٢) - (باب العارية)

والعاريَّةُ - بتشديد الياء على الأفصح ، وقد تخفف ، وفيها لغة ثالثة ؛ وهي عَارَةٌ على وزن ناقةٍ - لغةٌ : مأخوذةٌ من مصدر عَارَ ؛ إذا ذهب ورجع بسُرعة ، ومنه قيل للغلام الخفيف : عَيَّار ؛ لكثرة ذهابه ومجيئه ، وإنما أخذت من ذلك ؛ لذهابها ومجيئها بسرعة لمالكها غالباً .

أو مأخوذةٌ من التعاور ؛ وهو التناوب ؛ لأن المستعير والمالك يتناوبان في الانتفاع بها ، فحقيقتهما لغةٌ : الذهابُ والمجيءُ بسرعة .

وشرعاً : إباحةُ الانتفاعِ مِن أهل التبرع بما يحلُّ الانتفاع به مع بقاء عَيْنِهِ لِرُدِّهِ على المتبرِّع .

وأركانها أربعة : مُعِير ، ومستعير ، ومُعَار ، وصيغة .

وهو لفظٌ يُشعر بالإذن في الانتفاع به ؛ كأَعَزْتُكَ ، أو بطلبه ؛ كأَعِرْنِي مع لفظ الآخر أو فعله . انتهى من « البيجوري على الغاية » .



(٢٣) - ٢٣٥٨ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نُصَيْر السلمي الدمشقي

صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ) بن سُلَيْمِ الْعَنْسِيِّ - بالنون - أبو عتبة الحمصي ،

صدوق في روايته عن أهل بلده مُخَلِّطٌ في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى

أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

حَدَّثَنَا شَرْحَبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا أَمَامَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « أَلْعَارِيَّةُ مُؤَدَّاةٌ ، وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ » .

(حدثنا شرحبيل) بضم أوله وفتح الراء وسكون المهملة (ابن مسلم) بن حامد الخولاني الشامي ، صدوق فيه لينٌ ، ووثقه أحمدٌ والعجليُّ ، من الثالثة . يروي عنه : (د ت ق) .

(قال) شرحبيل : (سمعتُ أبا أَمَامَةَ) الباهليُّ صُدِّيَّ بن عَجْلان الصحابيَّ المشهور رضي الله تعالى عنه ، سَكَنَ الشام ، ومات بها سنة ست وثمانين (٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السندُ من رُباعياته ، وحكمه : الصحةُ ؛ لأنَّ رجاله صدوقون ؛ لأنَّ إسماعيلَ بن عياش روى عن أهل بلده ، فهو صدوق ليس مخلطاً .

أي : سمعتُ أبا أَمَامَةَ حالة كونه (يقول : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : العاريةُ مؤدَّاةٌ) أي : يجب رُدُّها إلى المُعِيرِ إن بقيتْ وردُّ مثلها أو قيمتها إن تلفتْ ؛ لأنها أمانة مضمونة .

قال السندي : قوله : (مؤدَّاةٌ) أي : وجب رُدُّ عَيْنِهَا إن بقيتْ ، وقيل : مضمونة يجب أدائها برِدِّ عَيْنِهَا أو قيمتها إن تلفتْ .

وقال التوربشتي : أي : تُؤدَّى إلى صاحبها ؛ واختلَفُوا في تأويله على حَسَبِ اختلافهم في الضمانِ : فالقائلُ بالضمانِ يقولُ : تُؤدَّى عيناً حالَ البقاء ، وقيمةً عند التلف ، وفائدةُ التأدية عند من يرى خلافَ ذلك : إلزام المستعير مؤنة ردها إلى مالِكها . انتهى من « العون » .

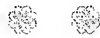
(والمِنْحَةُ) - بكسر الميم وسكون النون - هي ما يَمْنَحُهُ الرجلُ صاحبه - أي : يُعطيه - من ذاتِ در ؛ ليشرب لبنها ، أو شجرةً ؛ ليأكل ثمرها ، أو أرضاً ؛ ليزرعها (مردودةٌ) فيه : إعلامٌ بأنها تتضمَّنُ تمليكَ المنفعة لا تمليكَ الرِّقبة . انتهى منه .

قال السندي : والمنحة في الأصل : العطية ؛ ويقال لما يُعطي الرجل لِيُنْتَفَع به ؛ كأرض يُعطيها للزرع ، وشاة لِلْبَن ، أو شجرة لأكل الثمرة ، ومرجعُ الكل إلى تملك المنفعة ، فيجب ردُّ عينه إلى مالكه بعد الفراغ من الانتفاع بها . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في تضمين العارية ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في أن العارية مؤداة ، قال أبو عيسى : وفي الباب عن سمرة وصفوان وأنس ، قال : وحديث أبي أمامة حديث حسن غريب ، وأخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي .

قال الحافظ الزيلعي : قال صاحب « التنقيح » : رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين جَيِّدَة ، وشرحيل من ثقات الشاميين ، قاله الإمام أحمد . ووثَّقَهُ أيضاً العجلي وابن حبان ، وضعَّفَهُ ابنُ معين . انتهى ، والحديث أخرجه الترمذي في الوصايا مطولاً . انتهى من « التحفة » .

فدرجةُ هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحةِ سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثُمَّ اسْتَشْهَدَ الْمُؤَلِّفُ لِحَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ بِحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، فَقَالَ :

(٢٤) - ٢٣٥٩ - (٢) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بَنُ نُصَيْرِ السَّلْمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ ، صَدُوقٌ ، مِّنَ الْعَاثِرَةِ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِثَّتَيْنِ (٢٤٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (خ عم) .

(وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بَنُ عَمْرٍو الْعُثْمَانِيُّ مَوْلَاهُم ، أَبُو سَعِيدٍ لَقَبَهُ

الدَّمَشَقِيَّانِ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاءٌ وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ » .

دُحَيْم - مصغراً - ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

وقوله : (الدمشقيان) راجع إلى الراويين .

(قالا) أي : قال كُلُّ منهما :

(حدثنا محمد بن شعيب) بن شأبور - بالمعجمة والموحدة - الأمويُّ مولاهم الدمشقي نزيلُ بيروت ، صدوق صحيحُ الكتاب ، من كبار التاسعة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عبد الرحمن بن يزيد) بن جابر الأزديُّ أبي عُثْبَةَ الشاميِّ الدَّارَاني ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة بضع وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان المقبريُّ أبي سعد المدني ، ثقة ، من الثالثة ، تغيَّر قبل موته بأربع سنين ، مات في حدود العشرين ومئة ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أنس : (سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : العارِيَةُ مُؤَدَّاءٌ)

إلى المُعِيرِ إن بقيتْ ، ومضمونة بمثلها أو قيمتها إن تلفتْ بغير الاستعمال المأذون فيه ؛ كما هو مقرر في كتب الفقه .

(والمنحة) أي : البهيمة المُعطاة للمحتاج ليشرَب لبنها مثلاً (مردودة)

(٢٥) - ٢٣٦٠ - (٣) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ
.....

بذاتها إلى مالکها بعد انقطاع اللبن ، وقد مرَّ ما فيه من البحث في الحديث المذكور قبله .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد في السنن الأربعة من حديث الحسن عن سمرة ، ورواه البيهقي في « السنن الكبرى » في كتاب العارية عن ابن عباس والدارقطني .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي أمامة بحديث سمرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٥) - ٢٣٦٠ - (٣) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ (الهذلي العروقي - بضم العين وبالقاف - الناجي - بالنون والجيم - أبو إسحاق البصري ، صدوق يغرب ، من الحادية عشرة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ) المقومى أبو سعيد البصري ، ثقة حافظ عابد مصنف ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا) محمد بن إبراهيم (بن أبي عدي) وقد ينسب لجده ، وقيل : هو

جَمِيعاً ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ » .

إبراهيم أبو عمرو البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(جميعاً) أي : كل من محمد بن عبد الله وابن أبي عدي روي (عن سعيد) بن أبي عروبة مهران الشكري البصري ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سنة سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، من الطبقة الثالثة ، مات سنة عشرة ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سمرة) بن جندب بن هلال الفزاري حليف الأنصار الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، له أحاديث ، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات ، ولكن فيهما انقطاع ؛ لأن في سماع الحسن عن سمرة خلافاً .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : على اليد) الآخذة ضمان (ما أخذت) بعارية أو غصب أو سرقة (حتى تؤديه) أي : حتى تؤدي اليد الآخذة ما أخذته إلى مالكة وترده إليه ، ويلزم منه أن السارق يضمن المسروق وإن قطعت يده . انتهى « سندي بزيادة » .

أي : يجب على اليد رد ما أخذته .

قال الطيبي : (ما) موصولة مبتدأ مؤخر ، و (على اليد) خبره مقدم ، والعائد

.....
محذوف ؛ تقديره : أي : ما أخذته اليد ضمان على صاحبها ، والإسناد إلى اليد على المبالغة ؛ لأنها هي المتصرفه ، (حتى تؤديه) بصيغة الإسناد إلى الفاعل المؤنث ؛ أي : حتى تؤديه تلك اليد إلى مالكة .

والحديث دليل على أنه يجب على الإنسان رد ما أخذته يده من مال غيره بإعارة أو إجارة أو غيرهما حتى يرده إلى مالكة ، وبه استدل من قال بأن المستعير ضامن ، ويجيء الخلاف في ذلك .

قال القاضي : هذا الحديث دليل على أن العارية مضمونة على المستعير ، فلو تلفت في يده . . لزمه الضمان ، وبه قال ابن عباس وأبو هريرة رضي الله تعالى عنهما ، وإليه ذهب عطاء والشافعي وأحمد ، وذهب شريح والحسن والنخعي وأبو حنيفة والثوري إلى أنها أمانة في يده لا تضمن إلا بالتعدي ، وروي ذلك عن علي وابن مسعود . انتهى كذا في « المرقاة » ، انتهى من « العون » .

قال الحافظ ابن القيم : اختلف أهل الحديث في سماع الحسن من سمرة على ثلاثة أقوال : أحدها : صحة سماعه منه مطلقاً ، وهذا قول يحيى بن سعيد وعلي بن المديني وغيرهما ، والثاني : أنه لا يصح سماعه منه مطلقاً ، وإنما روايته عنه من كتاب ، والثالث : صحة سماعه منه حديث العقيقة وحده .

وحديث الحسن هذا عن سمرة في العارية أخرجه الحاكم في « صحيحه » ، وقال : هو على شرط البخاري ، وفيما قاله نظر ؛ فإن البخاري لم يخرج حديث العارية في كتابه من طريق الحسن عن سمرة ، وإنما أخرجه من حديث أيوب السختياني عن ابن سيرين ، قال : حدثنا سليمان بن عامر الضبي ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مع الغلام العقيقة . . . » الحديث . انتهى منه .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داوود في كتاب البيوع ، باب في تضمين العارية ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في العارية مؤداة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكر المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٣) - (٨٠٣) - بَابُ الْوَدِيعَةِ

(٢٦) - ٢٣٦١ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَهْمِ الْأَنْمَاطِيُّ ، حَدَّثَنَا

أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ ، عَنْ الْمُثَنَّى ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ،
.....

(١٣) - (٨٠٣) - (باب الوديعه)

والوديعه لغةً : الشيء الموضوع عند غير صاحبه للاستحفاظ .

وشرعاً : العقد المقتضي للاستحفاظ .

وأركانها أربعة : مودع - بكسر الدال - ومودع عنده - بفتحها - ومودع به

- بفتحها - وهي العين المودعة ، وصيغة ؛ وهي الإيجاب والقبول .



(٢٦) - ٢٣٦١ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَهْمِ الْأَنْمَاطِيُّ (البصري ،

مقبول ، من الحادية عشرة ، مات بعد الخمسين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ) الرملي أبو مسعود الحميري السيباني - بمهملة

مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة - نسبة إلى سيان ؛ بطن من حمير ، صدوق

يخطيء ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) ، وقيل : سنة

اثننتين ومئتين . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن المثنى) بن الصباح اليماني الأَبْنَاوِيُّ - بفتح الهمزة وسكون الموحدة

بعدها نون - نسبة إلى أَبْنَاءِ فَارَسَ ، أبي عبد الله ، نزيل مكة ، ضعيف اختلط

بأخرة ، وكان عابداً ، من كبار السابعة ، مات سنة تسع وأربعين ومئة (١٤٩ هـ) .

يروي عنه : (د ت ق) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،

من الخامسة ، مات سنة ثمانين ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً . . فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ » .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنهما ، مات ليالي الحرة على الأصح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف المثني بن الصباح ومن روى عنه ، وكذا أيوب بن مسعود ، صدوق يخطئ .

(قال) عبد الله بن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أودع) - بضم الهمزة - واستحفظ (ودِيعَة . . فلا ضمان عليه) لأنه أمين عليها ؛ فالأمين لا يضمن الأمانة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (٣) (٢٤٨) ؛ لضعف سنده ، ولعدم المشاركة والشاهد له ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٤) - (٨٠٤) - بَابُ الْأَمِينِ يَتَجَرُّ فِيهِ فَيَرْبَحُ

(٢٧) - ٢٣٦٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ
.....

(١٤) - (٨٠٤) - (بَابُ الْأَمِينِ يَتَجَرُّ فِيهِ فَيَرْبَحُ)

(٢٧) - ٢٣٦٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ - بمعجمة وقاف - ثقة ، من الرابعة . يروي عنه :
(ع) .

(عن عروة) بن الجعد ، ويقال : ابن أبي الجعد ، ويقال : اسم أبيه عياض (البارقي) - بالموحدة والقاف - نسبة إلى بارق - بكسر الراء - بطن من الأزد ؛ وهو بارق بن عدي بن حارثة ، وإنما قيل له : بارق ؛ لأنه نزل عند جبل يقال له : بارق ، فنسب إليه ، قاله النووي في « تهذيب الأسماء » ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، سكن الكوفة وهو أول قاض بها . يروي عنه :
(ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات ، وترجم لهذا الحديث أبو داود بقوله : (باب في المضارب يخالف) .

والمضارب مأخوذ من المضاربة بمعنى المقارضة ، ويعبر عنه الفقهاء بقولهم : (باب القراض) - بكسر القاف - وهو لغة : القطع ، يقال : قرضت الثوب بالمقراض ؛ أي : قطعته بالمقص .

وشرعاً : قطع الرجل شيئاً من أمواله دافعاً للغير ؛ ليعامل فيه ، ويقسم الربح بينهما ، قال الطيبي : مأخوذة من الضرب في الأرض ؛ وهو السفر لما كان الربحُ يحصلُ في الغالب بالسفر ، أو من الضرب في المال ؛ وهو التصرف .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ شَاةً فَاشْتَرَى لَهُ شَاتَيْنِ ،
فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ ، فَدَعَا
لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَرَكَةِ ، قَالَ : فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ . .
لَرَبِحَ فِيهِ .

والعامل مضارب - بكسر الراء - وتسمى المضاربة في لغة أهل الحجاز قراضاً
- بكسر القاف - انتهى من « العون » .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه) أي : أعطى عروة (ديناراً) لـ (يشتري
له) أي : ليشتري عروة للنبي صلى الله عليه وسلم (شاةً) واحدة (فاشترى له)
صلى الله عليه وسلم بذلك الدينار (شاتين ، فباع) عروة (إحداهما) أي : إحدى
الشاتين (بدینار ، فأتى) عروة (النبي صلى الله عليه وسلم بدینار وشاة ، فدعا
له) أي : لعروة (رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة) في تجارته وعمله .
قال شبيب بن غرقدة : (قال) لنا عروة : (فكان) هو ؛ أي : عروة أنه (لو
اشترى التراب) فباعه . . (لربح فيه) أي : في ذلك التراب فضلاً عن المال ،
هذا مبالغة في ربحه أو حقيقة ؛ فإن بعض أنواع التراب يباع ؛ كـ « الأرميني » في
مصر ، و « البراشا » في الأرميا .

قوله : (فاشترى له شاتين) فيه دليل على أنه يجوز للوكيل إذا قال له الموكل :
اشتر بهذا الدينار شاة ، ووصف له الشاة التي أمره بشرائها . . أن يشتري به شاتين
بالصفة المذكورة ؛ لأن مقصود الموكل قد حصل ، وزاد الوكيل خيراً ، ومثل
هذا لو أمره أن يبيع شاة بدرهم ، فباعها بدرهمين ، أو بأن يشتريها بدرهم ،
فاشترها بنصف درهم ، وهو الصحيح عند الشافعية ؛ كما نقله النووي ، قاله
الشوكاني . انتهى منه .

قوله : (فباع إحداهما) فيه دليل على صحة بيع الفضولي ، وبه قال مالك

وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، والشافعي في القول القديم ، وقواه النووي ، وهو مروي عن جماعة من السلف ؛ منهم : علي وابن عباس وابن مسعود وابن عمر رضي الله تعالى عنهم .

وقال الشافعي في الجديد : إن البيع الموقوف والشراء الموقوف باطلان ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تبع ما ليس عندك » ، وأجاب عن حديث عروة البارقي بما فيه من المقال ، وعلى تقدير الصحة ، فيمكن أنه كان وكيلاً في البيع ، بقرينة فهمه منه صلى الله عليه وسلم .

وقال أبو حنيفة : إنه يكون البيع الموقوف صحيحاً دون الشراء ، والوجه : أن الإخراج عن ملك المالك مفتقر إلى إذنه ، بخلاف الإدخال .

ويجاب بأن الإدخال للمبيع في الملك يستلزم الإخراج من الملك للثمن ، وروي عن مالك العكس من قول أبي حنيفة ، فإن صح . . فهو قوي ؛ لأن فيه جمعاً بين الأحاديث ، قاله الشوكاني .

والحديث لا يدل صريحاً على ما ترجم به أبو داود ؛ لأن القصة المذكورة فيه ليست من باب المضاربة ؛ كما لا يخفى .

وبوب الشيخ ابن تيمية في « المنتقى » بقوله : (باب من وكل في شراء شيء فاشترى بالثمن أكثر منه وتصرف في الزيادة) وأورد فيه هذا الحديث .

وأما معنى ترجمة ابن ماجه ؛ أي : هذا (باب الأمين) والوكيل في شراء شيء ، ف (يتجر) أي : فيكتسب الربح (فيه) أي : فيما وكل فيه (فيرج) أي : فيحصل الربح فيما اكتسب فيه ، ثم يأتي برأس المال وربحه إلى موكله .

فالحديث موافق لترجمة ابن ماجه ، دون ترجمة أبي داود . انتهى من « العون » بزيادة .

(٢٧) - ٢٣٦٢ - (م) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا
حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري رواه في « صحيحه » في
كتاب بدء الخلق ، في الباب الذي قبل باب فضائل الصحابة من طريق ابن عيينة
عن شبيب بن غرقدة سمعت الحي يحدثون عن عروة البارقي ، وهو مرسل ؛ لأن
شبيب بن غرقدة لم يسمعه من عروة ، وإنما سمعه من الحي ، وقال الرافعي :
هو مرسل ، قال الحافظ في « الفتح » : الصواب : أنه متصل في إسناده مبهم ،
والله أعلم .

وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في المضارب يخالف ، والترمذي
في كتاب البيوع ، باب (٢٨) رقم (١٢٥٨) .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث عروة البارقي رضي الله عنه ، فقال :

(٢٧) - ٢٣٦٢ - (م) (حدثنا أحمد بن سعيد) بن صخر (الدارمي)
أبو جعفر السرخسي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وخمسين
ومئتين (٢٥٣ هـ) . يروي عنه : (خ م د ت ق) .

(حدثنا حبان) بفتح الحاء المهملة (ابن هلال) أبو حبيب البصري ، ثقة
ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ست عشرة ومئتين (٢١٦ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حدثنا سعيد بن زيد) بن درهم الأزدي الجهضمي ، أبو الحسن البصري ،
أخو حماد بن زيد ، صدوق له أوهام ، من السابعة ، مات سنة سبع وستين ومئة

عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْخَرِّيتِ ، عَنْ أَبِي لَبِيدٍ لِمَا زَهَّابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ
الْبَارِقِيِّ قَالَ : قَدِمَ جَلَبٌ فَأَعْطَانِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَاراً ، فَذَكَرَ
نَحْوَهُ .

(١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) ، وجاء في نسخة من السنن (سعيد بن
يزيد) وهو تصحيف .

(عن الزبير بن الخريت) - بكسر المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها
تحتانية ساكنة ثم فوقانية - البصري ، ثقة من الخامسة . يروي عنه : (خ م د ت
ق) .

(عن أبي لبيد) بفتح اللام (لمازة) بكسر اللام وتخفيف الميم وبالزاي
(ابن زبار) - بفتح الزاي وتشديد الموحدة آخره راء مهملة - الأزدي الجهضمي
البصري ، صدوق ناصبي ، من الثالثة . يروي عنه : (د ت ق) .
(عن عروة بن أبي الجعد البارقي) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات ،
وغرضه : بيان متابعة أبي لبيد لشبيب بن غرقدة في الرواية عن عروة البارقي .
(قال) عروة : (قدم) المدينة المنورة (جَلَبٌ) - بفتحتين - أي : حيوانٌ
مجلوبٌ للبيع (فأعطاني النبي صلى الله عليه وسلم ديناراً) واحداً لأشتري له شاة
واحدة ، (فذكر) أبو لبيد (نحوه) أي : نحو حديث شبيب وقريبه لفظاً ومعنى .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٥) - (٨٠٥) - بَابُ الْحَوَالَةِ

(٢٨) - ٢٣٦٣ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ،
عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ،
.....

(١٥) - (٨٠٥) - (باب الحوالة)

الحوالة - وهي بفتح الحاء ، وحكي كسرهما - لغةٌ : التحول ؛ أي : الانتقال .

وشرعاً : نقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه .

وأركانها خمسة ، بل ستة : محيل ، ومحتال ، ومحال عليه ، ودينان : دين
المحتال على المحيل ، ودين المحيل على المحال عليه ، وصيغة ؛ كما في
البيع ؛ كأحلتك على فلان بالدين الذي لك عليّ ، على الدين الذي لي على
فلانٍ ، وهي رخصة ؛ لأنها بيع دين بدين ، جوز للحاجة على الأصح ، وقيل :
إنها استيفاء . انتهى « ب ج » .



(٢٨) - ٢٣٦٣ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير السلمي

الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) الهَلَالِيُّ الكوفي ثم المكي ، ثقة إمام مدلس ، من

الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان الأموي مولا هم المدني ، ثقة ، من

الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز الهاشمي مولا هم المدني ، ثقة ، من

الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الظُّلْمُ مَطْلُ الْغَنِيِّ ، »

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الظلم مظل الغني) في الكلام تقديم وتأخير ؛ تقديره : أي : مظل الغني ظلم ؛ لأن المحكوم عليه هو المظل ، والظلم محكوم به ؛ كما في رواية حديث ابن عمر الآتي .

وفي حديث أبي هريرة في رواية مسلم : (مظل الغني) أي : تسويف القادر المتمكن من أداء الدين الحال وتأخيرته عن أدائه (ظلم) منه لرب الدين ، فهو حرام ، بل كبيرة .

قال القاضي وغيره : المظل : منع قضاء ما استحق أدائه .

فمظل الغني ؛ ظلم وحرام ، ومظل غير الغني ليس بظلم ولا حرام ؛ لمفهوم الحديث ، ولأنه معذور ، ولو كان غنياً ، ولكنه ليس متمكناً من الأداء ؛ لغيبة المال أو لغير ذلك ، فيجوز له التأخير إلى وقت الإمكان .

قال القرطبي : المظل : منع قضاء ما استحق أدائه مع التمكن من ذلك ، وطلب المستحق حقه ، يقال : مظل الدين ؛ من باب نصر ؛ إذا امتنع من أدائه مع تمكنه منه .

وقوله : (مظل الغني) من باب إضافة المصدر إلى فاعله ، والظلم : وضع الشيء في غير موضعه في أصل اللغة ، وهو في الشرع محرم مذموم .

ووجهه هنا : أنه وضع المنع موضع ما يجب عليه من البذل ، فحق به الذم والعقاب .

وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ . . فَلْيَتَّبِعْ » .

(وإذا أتبع أحدكم) بالبناء للمفعول ؛ من الاتباع ؛ وهو أن يجعل غيره يطالب ثالثاً ؛ وهو حالة الدين على الثالث ؛ أي : إذا أحيل أحدكم بدينه (على) محال عليه (مليء) - بهمز آخره - فعيل من ملأ الرجل بوزن كرم ؛ إذا صار غنياً ، فهو مليء ، ورواه بعضهم بتشديد الياء ، فكأنه الهمزة ؛ ولهذا قال الكرمانى : الملي كالغني لفظاً ومعنى ، ورد بأن أصله مهموز .

(فليتبع) - بفتح الياء وإسكان التاء أمر من باب سمع - أي : إذا أحيل أحدكم على محال عليه موسر . . فليحتل ؛ وذلك لما فيه من التيسير على المديون .

والأمر فيه محمول على النذب عند الجمهور ؛ لأنه من باب المعروف والتيسير على المعسر .

وحمله داوود على الوجوب ؛ تمسكاً بظاهر الأمر ، فليس بصحيح ؛ لأن ملك الذمم كملك الأموال ، وقد أجمعت الأمة على أن الإنسان لا يجبر على المعاوضة بشيء من ملكه بملك غيره ، فكذلك الذمم .

وأيضاً فإن نقل الحق من ذمة إلى ذمة تيسير على المعسر وتنفيس عنه ، فلا يجب ، وإنما هو من باب المعروف بالاتفاق .

وإذا تقرر ذلك . . فالحوالة معناها : تحويل الدين من ذمة إلى ذمة ، وهي مستثناة من بيع الدين بالدين ؛ لما فيها من الرفق والمعروف ، ولها أركان وشروط مبسطة في الفروع . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحوالة ، باب إذا أحال على مليء . . فليس له رد ، وفي كتاب الاستقراض ، باب مطل الغني ظلم ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب تحريم مطل الغني ، وأبو داود في كتاب

(٢٩) - ٢٣٦٤ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ تَوْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ
يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ
.....

البيوع ، باب ما جاء في المطل ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب مطل الغني ،
والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في مطل الغني أنه ظلم ، ومالك في
كتاب البيوع ، والدارمي في كتاب البيوع .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٢٩) - ٢٣٦٤ - (٢) (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ تَوْبَةَ) بن سليمان بن زيد
الثقفي أبو سليمان الرازي ، أصله من الطائف ، ثم نزل قزوين ، صدوق ، من
العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بن بشير بن القاسم أبو معاوية الواسطي ، ثقة ثبت كثير
التدليس والإرسال الخفي من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عن يونس بن عبيد) بن دينار العبدي أبي عبيد البصري ، ثقة ثبت
فاضل ورع من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، إلا
أنه منقطع ؛ لأن يونس بن عبيد لم يسمع من نافع شيئاً .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ، وَإِذَا أُحِلَّتْ عَلَى مَلِيٍّ . . فَاتَّبِعْهُ » .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مطل الغني) أي : تسويفه وتأخيره أداء الدين الذي حل أجله بلا عذر (ظلم) أي : تعد على صاحب الدين حرام من الكبائر (وإذا أحلت) أيها الدائن بدينك ، وهو بضم الهمزة مبني للمفعول ؛ من الإحالة ؛ أي : أحالك المحيل (على) محال عليه (مليء) أي : غني بما يدفعه في قضاء الدين الذي أحيل عليه . . (فاتبعه) - بفتح الفاء ودرج الهمزة وسكون التاء وفتح الموحدة وسكون العين - لأنه أمر مبني على السكون ؛ أي : فاحتل على ذلك الغني ؛ أي : فاتبع المحيل ووافق إحالته إياك على المحال عليه الغني ؛ تيسيراً عليه في قضائه دينك ، والهمزة في قوله : (وإذا أحلت) همزة قطع .

وفي قوله : (فاتبعه) همزة الوصل .

قوله : (مطل الغني) أي : تأخيره أداء الحق من وقتٍ إلى وقتٍ بغير عذرٍ (ظلم) فَإِنَّ الْمَطْلَ مَنْعُ أداء ما استحق أدائه ، وهو حرام من المتمكن ، ولو كان غنياً ولكنه ليس متمكناً . . جاز له التأخير إلى الإمكان ، ذكره النووي .

قال الحافظ : المراد بالغني هنا : من قدر على الأداء فأخره ، ولو كان فقيراً .

قال : وقوله : « مطل الغني » هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور ، والمعنى : أنه يحرم على الغني القادر أن يمطل بالدين بعد استحقاقه ، بخلاف العاجز .

وقيل : هو من إضافة المصدر للمفعول ، والمعنى : يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً ، ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه عنه ، وإذا كان كذلك في حق

.....
الغني .. فهو في الفقير أولى ، ولا يخفى بُعد هذا التأويل . انتهى ، انتهى من
« التحفة » .

قوله : « إذا أحلت على مليء » أي : وإذا جعلت محتالاً تابعاً للغير بطلب
الحق وأخذه منه .

قوله : « على مليء » أي : غني ، قال في « النهاية » : المليء - بالهمزة - الثقة
الغني ، وقد أوقع الناس فيه بترك الهمزة وتشديد الياء . انتهى .

قوله : « فاتبعه » أي : فاتبع المحال عليه والحقه ؛ لتأخذ منه حقك ؛ أي :
فلتحتل ؛ أي : فلتقبل الحوالة . انتهى باختصار من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي .

فدرجته : أنه صحيح بما قبله وإن كان سنده منقطعاً ، وغرضه : الاستشهاد
به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٦) - (٨٠٦) - بَابُ الْكَفَالَةِ

(٣٠) - ٢٣٦٥ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ قَالَا :
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ

(١٦) - (٨٠٦) - (بَابُ الْكَفَالَةِ)

أي : الضمان ؛ لتوافق الترجمة الحديث الآتي .

الكفالة - بفتح الكاف - لغة : مطلق الالتزام .

وشرعاً : التزام إحضار من عليه حق آدمي ؛ كالقصاص ، في موضع معين
في وقت معين ؛ كالمحكمة ، بخلاف الضمان ؛ فإنه التزام ما في ذمة الغير من
الحقوق المالية ، وهو المراد هنا ؛ كما مر آنفاً .



(٣٠) - ٢٣٦٥ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي
عنه : (خ عم) .

(والحسن بن عرفة) بن يزيد العبدي أبو علي البغدادي ، صدوق ، من
العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .
كلاهما (قالا : حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي - بفتح العين
وسكون النون - أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده مخطط في
غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي
عنه : (عم) .

(حدثني شرحبيل بن مسلم) بن حامد (الخولاني) الشامي ، صدوق فيه
لين ، من الثالثة . يروي عنه : (د ت ق) .

قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « الزَّعِيمُ غَارِمٌ ، وَالْدَّيْنُ مَقْضِيٌّ » .

(قال) شرحبيل : (سمعت أبا أمامة) صدي بن عجلان (الباهلي) الشامي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات بالشام سنة ست وثمانين (٨٦ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ رجاله رجال الصحيح .

(يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الزعيم) أي : الضامن ؛ وهو من التزم ضمان ما في ذمة الغير من الأموال (غارم) أي : ضامن لما التزم ضمانه من الغرم ؛ وهو أداء ما التزمه من المال .

والمعنى : أنه ضامنٌ ، ومن ضمن ديناً . . لزمه أدائه . انتهى من « العون » .

(والدين مقضي) أي : واجب أدائه لصاحبه سواء أدّاه الضامنُ أو الأصيلُ ؛

أي : واجب قضاؤه عند محله لا هَوَادَةَ فيه ولا رُخْصَةً في تأخيرهِ عن محله .

وعبارة السندي : قوله : (مقضي) أي : يجب قضاؤه ولا يسوغ الإمهال والتسامح في أمره . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجارة ،

باب في تضمين العارية ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في أن العارية مضمونة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :

الاستدلال به على الكفالة ؛ بمعنى الضمان .

واستدلَّ به ؛ أي : بهذا الحديث مَنْ يُنْكِرُ الكفالةَ بالنفس ؛ لعدم تصوُّرِ

الضمان فيه ، قاله السندي ، والله أعلم .



(٣١) - ٢٣٦٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا لَزِمَ غَرِيمًا لَهُ بَعْشَرَةٌ دَنَانِيرَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

ثم استشهد المؤلف لحديث أبي أُمَامَةَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، فَقَالَ :

(٣١) - ٢٣٦٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجاني التاجر أبو جعفر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن عبيد (الدراوردي) نسبة إلى دراورد ؛ قرية بخراسان ولد فيها ، أبو محمد الجهني مولا هم المدني ، صدوق ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن أبي عمرو) ميسرة مولى المطلب المدني أبي عثمان ، ثقة ربما وهم ، من الخامسة ، مات بعد الخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولا هم ؛ مولى ابن عباس المكي ، ثقة عالم ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قال ابن عباس : (أن رجلاً) من المسلمين (لزِمَ) أي : لازم (غريماً) أي : مديناً له ، لم أر من ذكر اسمهما (له) أي : لذلك الرجل استدان منه (بعشرة دنانير) وقوله : (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته .. متعلق بلزم .

فَقَالَ : مَا عِنْدِي شَيْءٌ أُعْطِيكَهُ ، فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ ؛ لَا أَفَارِقُكَ حَتَّى تَقْضِيَنِي ،
 أَوْ تَأْتِيَنِي بِحَمِيلٍ ، فَجَرَّهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَمْ تَسْتَنْظِرُهُ ؟ » ، فَقَالَ : شَهْرًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَأَنَا أَحْمِلُ لَهُ » ،

(فقال) الغريم للرجل الأول : (ما عندي شيء أعطيكه) عن دينك (فقال)
 الرجل الأول ؛ يعني : الدائن لمدينه الذي لازمه : والله (لا) أتركك عن ملازمتي
 (والله ؛ لا أفارقك حتى تقضييني) أي : تؤديني ديني (أو) حتى (تأتيني
 بحميل) أي : بضامن يضمن لك عن ديني (ف) منعه أن يفارقه حتى (جره)
 أي : جر الدائن مدينه وسحبه (إلى) مجلس (النبي صلى الله عليه وسلم)
 ليحكم بينهما (فقال له) أي : للغريم (النبي صلى الله عليه وسلم : كم) مدة
 (تستنظره ؟) أي : تطلب منه الإنظار والإمهال لك فيها لتطلب له حقه فيها
 (فقال) الغريم للنبي صلى الله عليه وسلم : أطلب منه الإنظار والإمهال لي
 (شهراً) لأطلب له حقه فيه .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) للدائن : (فأنا أحمل) وأكفل (له)
 أي : لإحضار هذا الغريم بعد شهر ، وهذا موضع الترجمة ؛ لأنه يدل على صريح
 الكفالة بلا تأويل ، فلا حاجة إلى تأويلها بالضمان بالنظر إلى هذا الحديث ، بل
 تأويلها بالضمان بالنظر إلى الحديث السابق ؛ أعني : حديث أبي أمامة ، فالأولى
 أن يقال : في الترجمة حذف ؛ والتقدير : باب الكفالة والضمان ، فالحديث الأول
 استدلال على الجزء الأول من الترجمة ، وهذا الحديث استدلال على الجزء
 المحذوف من الترجمة ؛ أعني : الضمان ، فجمع بينهما في ترجمة واحدة ؛ كما
 يجمعهما الفقهاء فيه ، فليتدبر .

لكن في رواية أبي داود : (فتحمل بها) أي : بتلك الدنانير (النبي

فَجَاءَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مِنْ أَيْنَ أَصَبْتَ هَذَا ؟ » ، قَالَ : مِنْ مَعْدِنٍ ، قَالَ : « لَا خَيْرَ فِيهَا » ، وَقَضَاهَا عَنْهُ .

صلى الله عليه وسلم (فعلى هذه الرواية فلا بد من تأويل الكفالة بالضمان في الحديثين ، تأمل .

(فجاءه) أي : فجاء ذلك الغريم النبي صلى الله عليه وسلم ، فالضمير المستتر المرفوع للغريم ، والبارز المنصوب للنبي صلى الله عليه وسلم (في الوقت الذي قال) ه ووعده (النبي صلى الله عليه وسلم) يعني : عند تمام الشهر المذكور له .

وفي رواية أبي داود زيادة : (فأتاه) أي : فأتى الغريم النبي صلى الله عليه وسلم (بقدر ما وعده) يعني : من الدنانير العشرة (فقال له) أي : للغريم (النبي صلى الله عليه وسلم : من أين أصبت) وحصلت (هذا) الذي جئت به من الدنانير العشرة ؟ ف (قال) الغريم للنبي صلى الله عليه وسلم : حصلته (من معدن) قال في « القاموس » : المعدن كمجلس : منبت الجواهر من ذهب ونحوه . انتهى .

ف (قال) النبي صلى الله عليه وسلم للغريم : (لا خير) ولا نفع (فيها) أي : في هذه الدنانير التي جئت بها من المعدن ؛ أي : لا رخصة في التصرف فيها ؛ لأنها لم تُزَكَّ ، ففيها حق المساكين ، فلا يجوز التصرف فيها قبل التزكية (وقضاها) أي : أدى الدنانير العشرة التي كانت ديناً عليه النبي صلى الله عليه وسلم (عنه) تبرعاً ؛ لأنه ضامن له ، والضامن يغرم بما ضمن له .

قال السندي : قوله : « لا خير » كأنه عَلِمَ أنه ما أُدِّيَ خُمُسَ المأخوذ من

.....
المعدن ، وإلا .. فالمأخوذ من المعدن إذا كان على وجهه .. يجوز استعماله .
انتهى منه .

تتمة

قال الخطابي : وجه رده صلى الله عليه وسلم الذهب المستخرج من المعادن وقوله : « لا خير فيها » يُشَبِّهُ أن ذلك لسبب عَلِمَهُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الذهب خاصَّةً ، لا مِن جهة أن الذهب المستخرج لا يباح تموله وتملكه ؛ فإن غالب عامة الذهب والفضة مستخرجة من المعادن ، وقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالَ بنَ الحارثِ المعدنَ القَبَلِيَّةَ كانوا يؤدون عنها الحق ، وهو عمل المسلمين ، وعليه أمر الناس إلى اليوم .

وقد يحتمل أن يكون ذلك السبب من أجل أن أصحاب المعادن يبيعون ثرابها ممن يُعالجه وَيَصْنَعُ منه الذهب أو الفضة ، فيحصل ما فيه من ذهب أو فضة ، وهو غَرَرٌ لا يُدْرَى : هل يُوجد فيه شيء منهما أو لا ؟

وقد كره بيع تراب المعادن جماعة من العلماء ؛ منهم : عطاء والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه .

وفيه وجه آخر : وهو أن معنى قوله : « ليس فيها خير » أي : ليس فيها رواج ولا لحاجتنا فيها نجاح ؛ وذلك أن الدين الذي كان تحمله عنه دنانير مضروبة ، والذي جاء به تبر غير مضروب ، وليس في حضرته من يضربه دنانير ، وإنما كان تحمل إليهم الدنانير من بلاد الروم ، فأول من وضع السكة في الإسلام وضرب الدنانير عبد الملك بن مروان ؛ فهي تدعى المروانية إلى هذا الزمان .

وفيه وجه آخر : وهو أن يكون إنما كرهه ؛ لما يقع فيه من الشبهة ويدخله

(٣٢) - ٢٣٦٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ،
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ

من الغرر عند استخراجهم إياه من المعدن ؛ وذلك أنهم استخرجوه بالعشر أو
الخمس أو الثلث ، فما يصيبونه وهو غرر لا يدري : هل يصيب فيه شيئاً أم لا ؟
فكان ذلك بمنزلة العقد على رد العبد الآبق ، والبعير الشارد ، لا يدري : هل يظفر
بهما أم لا ؟ وفي هذا الحديث إثبات الحماله والضمان ، وفيه إثبات ملازمة
الغريم ومنعه من التصرف حتى يخرج من الحق الذي عليه . انتهى ، انتهى من
« العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع
والإجارات ، باب في استخراج المعادن .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
به ، أو الاستدلال به للجزء الثاني الذي قدرناه ؛ وهو الضمان .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي أمامة بحديث أبي قتادة الأنصاري
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٣٢) - ٢٣٦٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (بن عثمان العبدي البصري .

(حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ) عبد الملك بن عمرو القيسي ، ثقة ، من التاسعة ، مات

سنة أربع أو خمس ومئتين (٢٠٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج .

(عن عثمان بن عبد الله بن موهب) التيمي مولا هم المدني الأعرج ، ثقة ،

من الرابعة مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِجِنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَقَالَ : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ ؛ فَإِنَّ عَلَيْهِ دِينًا » ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ : أَنَا أَتَكْفَلُ بِهِ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « بِالْوَفَاءِ » ، قَالَ : بِالْوَفَاءِ ، وَكَانَ الَّذِي عَلَيْهِ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ أَوْ تِسْعَةٌ عَشَرَ دِرْهَمًا .

(قال : سمعت عبد الله بن أبي قتادة (الأنصاري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي قتادة الأنصاري الحارث بن ربيعي السلمى - بفتحتين - المدني ، شهد أحداً وما بعدها رضي الله تعالى عنه ، مات سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى) بالبناء للمفعول (بجنازة ليصلي عليها) فسأل عنها هل عليها دين أم لا ؟ فقالوا : نعم ، عليها دين (فقال) لمن عنده : (صلوا على صاحبكم) وميتكم (فإن عليه ديناً ، فقال أبو قتادة : أنا أتكفل) وأضمن (به) أي : بدينه عنه ، ف (قال النبي صلى الله عليه وسلم) لأبي قتادة : أتكفل عنه (« بالوفاء ») أي : بوفاء وقضاء ما عليه من الدين ؟

(قال) أبو قتادة : تكفلت (بالوفاء) أي : بوفاء ما عليه من الدين ، قال أبو قتادة : (وكان) الدين (الذي عليه) أي : على ذلك الميت (ثمانية عشر) درهماً (أو) قال : كان الذي عليه من الدين (تسعة عشر درهماً) والشك من عبد الله بن أبي قتادة .

قال السندي : قوله : (أنا أتكفل به) فيه دليل على جواز الضمان عن الميت ،

ومن لا يقول به . . يحمله على الوعد ، ولذلك قال : بالوفاء ، وعبر بعض الرواة عنه بلفظ الكفالة ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الصلاة على المديون ، والنسائي في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على من عليه دين .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .

تتمة

قال القاضي وغيره : امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المديون إما للتحذير عن الدين والزجر عن المماطلة والتقصير في الأداء ، أو كراهة أن يوقف دعاؤه ؛ بسبب ما عليه من حقوق الناس ومظالمهم .

وقال القاضي ابن العربي في « العارضة » : وامتناعه من الصلاة على من ترك عليه ديناً تحذير عن التقحم في الديون ؛ لئلا تضيع أموال الناس ؛ كما ترك الصلاة على العصاة زجراً عنها ؛ حتى يجتنب خوفاً من العار ، ومن حرمان صلاة الإمام وخيار المسلمين . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

قوله : (فقال أبو قتادة : هو علي) فيه دليل : على جواز الضمان عن الميت سواء ترك وفاء أو لم يترك ، وهو قول أكثر أهل العلم ، وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : لا يصح الضمان من حيث إنه لم يخلف وفاء بالاتفاق ، ولو ضمن عن حر معسر ديناً ، ثم مات من عليه الدين . . كان الضمان بحاله ، فإذا لم يناف موت المعسر دوام الضمان . . فلا ينافي ابتداءه .

.....
قال الطيبي : والتمسك بالحديث أولى من هذا القياس ، ذكره القاري نقلاً
عن « شرح السنة » . انتهى منه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٧) - (٨٠٧) - بَابُ مَنْ أَدَانَ دِينًا وَهُوَ يَنْوِي قَضَاءَهُ

(٣٣) - ٢٣٦٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ هِنْدٍ ،
.....

(١٧) - (٨٠٧) - (باب من ادان ديناً وهو ينوي قضاءه)

(٣٣) - ٢٣٦٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ (مكبراً)
(ابن حميد) - مصغراً - ابن صهيب الكوفي أبو عبد الرحمن المعروف بالحذاء
التيمي أو الليثي أو الضبي ، صدوق نحوي ربما أخطأ ، من الثامنة ، مات سنة
تسعين ومئة (١٩٠ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبي عتاب - بتشديد المثناة
الفوقية ثم الموحدة - الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لا يدلس ، من الخامسة ، مات
سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن زياد بن عمرو بن هند) الجملي ، مقبول ، من الرابعة . يروي عنه :
(س ق) . انتهى من « التقريب » ، وقال في « التهذيب » : روى عن عمران بن
حذيفة ، وعنه منصور بن المعتمر ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، روى له
النسائي وابن ماجه حديثاً واحداً عن ابن حذيفة هو عمران ، مقبول ، من
الثالثة .

قال في « التهذيب » : هو أحد المجاهيل ، قال : كانت ميمونة تدان ...
الحديث ، وعنه زياد بن عمرو بن هند الجملي .

قلت : ذكره مسلم في الطبقة الثانية من أهل الكوفة ، وذكره ابن حبان في
ثقات التابعين ، وأخرج حديثه في « صحيحه » ، وكذا الحاكم ، وقال الذهبي في
« الميزان » : لا يعرف . انتهى منه .

عَنِ ابْنِ حُذَيْفَةَ - هُوَ عِمْرَانُ - عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ قَالَتْ : كَانَتْ تَدَانُ دِينًا ، فَقَالَ لَهَا بَعْضُ أَهْلِهَا : لَا تَفْعَلِي ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، قَالَتْ : بَلَى ؛ إِنِّي سَمِعْتُ نَبِيَّ وَخَلِيلِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدَانُ دِينًا يَعْلَمُ اللَّهُ مِنْهُ أَنَّهُ يُرِيدُ »

(عن ابن حذيفة هو عمران ، عن أم المؤمنين ميمونة) رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ؛ كما ذكرنا .
(قال) عمران : (كانت) ميمونة (تدان ديناً) - بتشديد الدال - من ادان ؛
إذا استقرض ، وهو افتعال من الدين ، أصله : اتدان ، قلبت تاء الافتعال دالاً
فأدغمت الدال في الدال ، فصار ادان .
فقوله : (تدان) مضارع مرفوع ، أصله : تتدان بتاءين ؛ أولاهما تاء المضارعة ،
ثانيتهما تاء الافتعال ، فقلبت دالاً ، فأدغمت الدال في الدال ، فصار تدان .
أي : كانت ميمونة تستقرض ديناً من الناس ؛ أي : تأخذ منهم قرضاً على أن
ترد بدله .

(فقال لها) أي : لميمونة (بعض أهلها) وأقاربها : (لا تفعلي) ذلك
الاستقراض ؛ لأنه قد تكون عاجزة عن رد بدله (وأنكر) ذلك البعض (ذلك)
الاستقراض (عليها) أي : على ميمونة ؛ مخافة أن تكون مفلسة ، فيكون ذلك
عاراً عليهم .

(قالت) ميمونة لذلك البعض : (بلَى) أي : ليس الأمر كما خفت علي ؛
ف (إني سمعت نبيي) ومخبري ومخير جميع العالمين عن الله تعالى (وخليلي)
ومحسوب قلبي رسول الله (صلى الله عليه وسلم يقول : ما من مسلم) ومسلمة
(يدان) أي : يستقرض (ديناً) من الناس ، والحال أنه (يعلم الله) عز وجل
(منه) أي : من ذلك المسلم ؛ أي : من قلبه (أنه) أي : أن ذلك المسلم (يريد)

أَدَاءُهُ . . . إِلَّا أَدَاءُ اللَّهِ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا .

(٣٤) - ٢٣٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي فُذَيْكٍ ،

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُفْيَانَ مَوْلَى الْأَسْلَمِيِّينَ ،
.....

ويقصد (أداءه) وقضائه ووفائه لصاحبه الذي استقرض منه . . (إلا أداءه الله) سبحانه ؛ أي : إلا أدى الله ذلك الدين وقضاه (عنه) أي : عن ذلك المستقرض (في) حياته (الدنيا) أي : قبل موته ؛ أي : فصار أخذها وصرفها في الخير خيراً محضاً لا شرف فيه . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب البيوع ، باب التسهيل فيه رقم (٤٧٠٠) .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ميمونة بحديث عبد الله بن جعفر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٤) - ٢٣٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ (بن عبد الله بن

المنذر بن المغيرة الأسدي الحزامي - بالزاي - صدوق تكلم فيه أحمد ؛ لأجل القرآن ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين ومئتين (٢٣٦ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .

(حدثنا) محمد بن إسماعيل بن مسلم (بن أبي فديك) دينار الديلي المدني ، صدوق ، من صغار الثامنة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سعيد بن سفيان) الأسلمي (مولى الأسلميين) المدني ، مقبول ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ مَعَ الدَّائِنِ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِيْمَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ » ، قَالَ : فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ يَقُولُ لِخَازِنِهِ : أَذْهَبَ فَخُذْ

(عن جعفر) الصادق (ابن محمد) الباقر ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبي عبد الله المدني ، صدوق فقيه إمام ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبي جعفر الباقر ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن جعفر) بن أبي طالب الهاشمي ، ولد بأرض الحبشة وله صحبة ، مات سنة ثمانين (٨٠ هـ) ، وهو ابن ثمانين . يروي عنه : (ع) رضي الله عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبد الله بن جعفر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ مَعَ الدَّائِنِ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيْمَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ ») بعونه ؛ لأنه أعان أخاه المديون بالدين ، هذا هو المتبادر من اللفظ ، لكن كلام عبد الله بن جعفر يشير إلى أن الدائن بمعنى ذي الدين ؛ أي : المديون ، ثم رأيت في « الصحاح » قال : دان يأتي بمعنى أقرض واستقرض ، وعلى هذا فكلام عبد الله مبني على أنه من دان بمعنى استقرض . انتهى « سندي » .

(قال) محمد الباقر : (فكان عبد الله بن جعفر) رضي الله تعالى عنه (يقول لخازنه) أي : لصاحب خزنته وخادمه : (اذهب) إلى أصحاب الغنى (فخذ)

لِي بَدَيْنٍ ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَبِيتَ لَيْلَةً إِلَّا وَاللَّهُ مَعِيَ بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

أي : فاستقرض (لي) منهم (بدين) أي : بقرض ؛ لنرد لهم بدله إذا حصلنا
المال ؛ (فإنني أكره أن أبيت ليلة) من الليالي (إلا والله معي) أي : بعونه
(بعد) الكلام (الذي سمعته) هـ (من رسول الله صلى الله عليه وسلم) في شأن
الدين ؛ وهو قوله المذكور آنفاً ؛ يعني : قوله : « كان الله مع الدائن حتى يقضي
دينه » الذي عليه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن أخرجه الدارمي في كتاب
البيوع ، باب في الدائن معان ، والبخاري في « التاريخ الكبير » ، والحاكم في
« المستدرک » في كتاب البيوع ، قال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه
الذهبي في « التلخيص » ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » من حديث جعفر وأبيه
وعبد الله بن جعفر ، ولم يروه عنه إلا سعيد ولا عنه إلا ابن أبي فديك .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى اعلم

(١٨) - (٨٠٨) - بَابُ مَنْ أَدَانَ دَيْنًا لَمْ يَنْوَ قَضَاءَهُ

(٣٥) - ٢٣٧٠ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَيْفِيٍّ بْنِ صُهَيْبٍ الْخَيْرِ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ صَيْفِيٍّ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ عَمْرِو ، حَدَّثَنَا صُهَيْبُ الْخَيْرِ ،

(١٨) - (٨٠٨) - (بَابُ مَنْ أَدَانَ دَيْنًا لَمْ يَنْوَ قَضَاءَهُ)

(٣٥) - ٢٣٧٠ - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَيْفِيٍّ بْنِ صُهَيْبٍ الْخَيْرِ) بن سنان ، مقبول ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وقال البخاري : فيه نظر .

(حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ زِيَادٍ بْنِ صَيْفِيٍّ بْنِ صُهَيْبٍ) الرومي ، لين الحديث ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال أبو حاتم : شيخ .

(عَنْ شُعَيْبِ بْنِ عَمْرِو) بن سليم الأنصاري ، وزعم ابن حبان أنه حفيد صهيب الرومي شيخه ، والأول أثبت ، مقبول ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا صُهَيْبُ الْخَيْرِ) بن سنان الرومي أبو يحيى المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات بالمدينة سنة ثمان وثلاثين (٣٨ هـ) في خلافة علي رضي الله عنه . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ، وقال البوصيري : حكمه : الحسن ؛ لأن فيه راوياً مختلفاً فيه ؛ وهو يوسف بن محمد .

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ يَدَّيْنُ دِينًا وَهُوَ مُجْمِعٌ
أَلَّا يُؤْفِيَهُ إِيَّاهُ . . لَقِيَ اللَّهَ سَارِقًا » .

(٣٥) - ٢٣٧٠ - (م) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ ، حَدَّثَنَا
يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَيْفِيٍّ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
صُهَيْبٍ ،

(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيما رجل) أو امرأة (يدين)
أي : يستقرض (ديناً وهو مجمع) - بصيغة اسم الفاعل - أي : عازم ؛ من أجمع
بمعنى عزم ؛ أي : عازم في نيته على (ألا يوفيه) أي : على ألا يوفي ذلك الدين
ويقضيه (إياه) أي : للمقرض . . (لقي الله) سبحانه يوم القيامة ، حالة كونه
(سارقاً) أي : على صورة السارق .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ،
وله شاهد في « الصحيحين » ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث صهيب الرومي رضي الله تعالى عنه ،
فقال :

(٣٥) - ٢٣٧٠ - (م) (حدثنا إبراهيم بن المنذر) الأسدي (الحزامي)
صدوق ، من العاشرة ، مرت ترجمته آنفاً ، فراجعها .

(حدثنا يوسف بن محمد بن صيفي ، عن عبد الحميد بن زياد) بن صيفي .

(عن أبيه) زياد بن صيفي بن صهيب ، صدوق ، من الرابعة . يروي عنه :

(ق) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

(عن جده صهيب) بن سنان الرومي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُهُ .

(٣٦) - ٢٣٧١ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ ،
.....

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن في رجاله مختلفاً فيه ؛
وهو يوسف بن محمد ، غرضه بسوقه : بيان متابعة زياد بن صيفي لشعيب بن
عمرو في الرواية عن صهيب بن سنان ، فعلى هذا فالمتابعة في التابعي ،
أو بيان متابعة إبراهيم بن المنذر لهشام بن عمار في الرواية عن يوسف بن
محمد ، وعلى هذا فالمتابعة في مشايخ المؤلف .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) وساق زياد بن صيفي (نحوه) أي :
نحو حديث شعيب بن عمرو ؛ أي : قربه لفظاً ومعنى .



ثم استشهد المؤلف لحديث صهيب بن سنان بحديث أبي هريرة رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٣٦) - ٢٣٧١ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ (المدني ،

نزىل مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين
ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد العزيز بن محمد) بن عبيد الدراوردي الجهني مولاهم المدني ،
صدوق ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن ثور بن زيد الديلي) المدني ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمس
وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي الْغَيْثِ مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا . . أَتْلَفَهُ اللَّهُ » .

(عن أبي الغيث مولى) عبد الله (بن مطيع) ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله صدوقون أو ثقات .
(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أخذ أموال الناس) باسم الاستعارة أو الاستقراض أو الإجارة مثلاً حالة كونه (يريد إتلافها) على مالكها . .
(أتلفه الله) تعالى ؛ أي : يجازيه على إتلافه بإتلاف أموره ، ديناً ودنيا ؛ جزاءً وفاقاً .

وهذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاستقراض ، باب من أخذ أموال الناس يريد أداؤها أو إتلافها ، وفي « التاريخ الكبير » له .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٩) - (٨٠٩) - بَابُ التَّشْدِيدِ فِي الدِّينِ

(٣٧) - ٢٣٧٢ - (١) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ
الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ
أَبِي طَلْحَةَ ،
.....

(١٩) - (٨٠٩) - (بَابُ التَّشْدِيدِ فِي الدِّينِ)

(٣٧) - ٢٣٧٢ - (١) (حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ) بن المبارك السامي -
بالمهمل - البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين
(٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) بن عُبَيْدِ بْنِ سُلَيْمِ الهَجِيمِيِّ أَبُو عَثْمَانَ
البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) .
يروي عنه (ع) .

(حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) بن أَبِي عُرُوبَةَ مَهْرَانَ الْيَشْكِرِيُّ الْبَصْرِيُّ ، ثقة ، من السادسة ،
مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ قَتَادَةَ) بن دَعَامَةَ السَّدُوسِيِّ الْبَصْرِيِّ ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع
عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) رَافِعُ الْغُطْفَانِيِّ الْأَشْجَعِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ، ثقة ،
وكان يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين (٩٨ هـ) ، وقيل :
مئة ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) وَيُقَالُ : ابْنُ طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيُّ - بفتح التحتانية
والميم بينهما عين ساكنة مهملة - شامي ، ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (م
عم) .

عَنْ ثُوبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ فَارَقَ الرُّوحَ الْجَسَدَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلَاثٍ .. دَخَلَ الْجَنَّةَ ؛ مِنَ الْكِبَرِ وَالْغُلُولِ »

(عن ثوبان) بن بُجْدَدِ الهاشمي مولاهم (مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم) الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولازمه في حياته ، ونزل بعده الشام ، ومات بحمص سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : من فارق الروح) بالرفع على الفاعلية (الجسد) بالنصب على المفعولية ؛ أي : من فارق روحه جسده (وهو بريء) أي : والحال أنه بريء (من ثلاث) خصال .. (دخل الجنة) أولاً .

وقوله : (من الكبر ...) إلى آخره .. بدل من ثلاث ، بدل تفصيل من مجمل ، قوله : « من الكبر » بكسر الكاف وسكون الموحدة وبالراء .

(والغلول) وهو ما يأخذه أحد الغزاة من الغنيمة مختصاً به ولا يُحْضِرُهُ إلى أمير الجيش ليقسمه بين الغزاة ، سواء قل أو كثر ، وسواء كان الآخذ أمير الجيش أو أحدهم .

واختلف العلماء في الطعام والعُلُوفَة ونحوهما اختلافاً كثيراً ، قاله المنذري في « الترغيب » .

وقال الجزري في « النهاية » : الغلول : الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة ، وكل من خان في شيء خفية .. فقد غُلَّ .

وسميت غلولاً ؛ لأن الأيدي فيها مغلولة ؛ أي : ممنوعة مجعول فيها غل ؛ وهو الحديدية التي تجمع يد الأسير إلى عنقه ، ويقال لها : جامعة أيضاً . انتهى .

(والدين) بفتح الدال المهملة وسكون التحتية .

(دخل الجنة) يفهم منه أن من مات وهو ليس بريئاً من هذه الثلاث . . لا يدخل الجنة أصلاً إن استحلها ، أو ابتداءً حتى يعاقب عليها إن لم يستحلها .
 وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب السير ، باب ما جاء في الغلول ، والبيهقي ، والدارمي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في التشديد في الدين ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب البيوع ، وأحمد في « مسنده » .
 قوله : « من الكبر والغلل والدين » قال الترمذي بعد تخريج هذا الحديث : هكذا قال سعيد (الكنز) - بفتح الكاف وسكون النون وزاي معجمة - وقال أبو عوانة في حديثه : (الكبر) - بكسر الكاف وسكون الموحدة وراء مهملة - قال : ورواية سعيد أصح .

وقال الحافظ أبو الفضل العراقي : المشهور في الرواية بالباء الموحدة والراء ، وذكره ابن الجوزي في « مجمع الأسانيد » عن الدارقطني أنه (الكنز) - بالنون والزاي - لما ذكره ابن مردويه في « تفسيره » : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ ^(١) . انتهى .

قلت : فالكبر - بالباء الموحدة - بمعنى التكبر والعلو ، قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ... ﴾ الآية .

وهذا هو الموافق لما بعده ؛ إذ الكلام فيما يتعلق بالأموال .

والغلل - بضم الغين - : الخيانة في الغنيمة ، و(الدين) - بفتح الدال - معروف .

انتهى « سندي » .

(١) سورة التوبة : (٣٤) .

(٣٨) - ٢٣٧٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيُّ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ،
.....

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ثوبان بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٣٨) - ٢٣٧٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ خَالِدِ
الْأُمَوِيِّ (الْعُثْمَانِي) الْمَدَنِيِّ ، نَزِيلُ مَكَّةَ ، صَدُوقٌ يَخْطِئُ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ
سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٤١ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (س ق) .

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيِّ
الْمَدَنِيِّ ، ثِقَةٌ حَجَّةٌ ، مِنْ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً (١٨٥ هـ) .
يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِيهِ) سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزَّهْرِيِّ الْمَدَنِيِّ قَاضِيهَا ، ثِقَةٌ
فَاضِلٌ عَابِدٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً (١٢٥ هـ) ، وَقِيلَ
بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ) بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيِّ الْمَدَنِيِّ قَاضِيهَا ،
صَدُوقٌ يَخْطِئُ ، مِنْ السَّادِسَةِ ، قَتَلَ بِالشَّامِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً (١٣٢ هـ)
مَعَ بَنِي أُمَيَّةَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع م) .

(عَنْ أَبِيهِ) أَبِي سَلَمَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ، مِنْ
الثَّلَاثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ ، أَوْ أَرْبَعٍ وَمِئَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ » .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نفس المؤمن معلقة) أي : محبوسة عن مقامها الكريم (ب) سبب (دينه) الذي مات وهو عليه (حتى يقضى) بالبناء للمفعول ؛ أي : حتى يوفى (عنه) ذلك الدين . انتهى منه .

قوله : « نفس المؤمن معلقة » قال السيوطي : أي : محبوسة عن مقامها الكريم .

وقال العراقي : أي : أمرها موقوف لا حكم لها بنجاة ولا هلاك حتى ينظر هل يقضى ما عليها من الدين أم لا ؟ انتهى .

وسواء ترك الميت وفاء أم لا ؛ كما صرح به جمهور أصحابنا ، وشذ الماوردي ، فقال : إن الحديث محمول على من أخلف وفاءً ، كذا في « قوت المغتذي » .

وقال الشوكاني في « النيل » : فيه الحث للورثة على قضاء دين الميت ، والإخبار لهم بأن نفسه معلقة بدینه حتى يقضى عنه ، وهذا مقيد بمن له مال يقضى منه دينه .

وأما من لا مال له ومات عازماً على القضاء . . فقد ورد في الأحاديث ما يدل على أن الله تعالى يقضي عنه ، بل ثبت أن مجرد محبة المديون عند موته للقضاء موجبة لتولي الله سبحانه لقضاء دينه ، وإن كان له مال ولم يقض منه الورثة ، أخرج الطبراني عن أبي أمامة مرفوعاً : « من دان بدين في نفسه وفاؤه

.....
ومات . . تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء ، ومن دان بدين وليس في نفسه وفاؤه ومات . . اقتصر الله لغريمه منه يوم القيامة » .

وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر : « الدين دينان ؛ فمن مات وهو ينوي قضائه . . فأنا وليه ، ومن مات ولا ينوي قضاءه . . فذلك الذي يؤخذ من حسناته ، ليس يومئذ دينار ولا درهم » .

وأخرج أحمد وأبو نعيم في « الحلية » والبزّاز والطبراني بلفظ : « يدعى بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يدي الله عز وجل ، فيقول : يا بن آدم ؛ فيم أخذت هذا الدين ، وفيم ضيعت حقوق الناس ؟ فيقول : يا رب ؛ إنك تعلم أنني أخذته ، فلم أكل ولم أشرب ولم أضيع ، ولكن أتى على يدي إما حرق وإما سرق وإما ضياع ، فيقول الله : صدق عبدي ، وأنا أحق من قضى عنك ، فيدعو الله بشيء فيضعه في كفة ميزانه ، فترجح حسناته على سيئاته ، فيدخل الجنة بفضل رحمته » ، هكذا ذكر الشوكاني هذه الأحاديث بغير الإسناد ، ولم يتكلم عليها بشيء من الصحة والضعف .

ثم ذكر حديث أبي هريرة مرفوعاً : « من أخذ أموال الناس يريد أداءها . . أدى الله عنه ، ومن أخذ يريد إتلافها . . أتلفه الله » أخرجه البخاري .

ثم ذكر حديث ميمونة : « ما من مسلم يداً ديناً يعلم الله أنه يريد أداءه . . إلا أدى الله عنه في الدنيا والآخرة » ، قال : أخرج الحاكم بلفظ : « من تداين بدين في نفسه وفاؤه ، ثم مات . . تجاوز الله عنه ، وأرضى غريمه بما شاء » ، ثم قال : وقد ورد أيضاً ما يدل على أن من مات من المسلمين مديوناً . . فدينه على من إليه ولاية أمور المسلمين يقضيه عنه من بيت مالهم ، وإن كان له مال . . كان لورثته .

.....

أخرج البخاري من حديث أبي هريرة : « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة ، اقرؤوا إن شئتم : ﴿الَّتِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ ^(١) ، فأیما مؤمن مات وترك مالا . . فليرثه عصبته من كانوا ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً . . فليأتني فأنا مولاه » .

وأخرج أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه في حديث آخر : « من ترك مالا . . فلاهله ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً . . فإلي وعلي ، وأنا أولى بالمؤمنين » .

قال الشوكاني : وفي معنى ذلك عدة أحاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قالها بعد أن كان يمتنع من الصلاة على المديون ، فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الأموال . . صلى على من مات مديوناً وقضى عنه ، وذلك مشعر أن من مات مديوناً . . استحق أن يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين ، وهو أحد المصارف الثمانية ، فلا يسقط حقه بالموت ، ودعوى من ادعى اختصاصه صلى الله عليه وسلم بذلك . . ساقطة ، وقياس الدلالة ينفي هذه الدعوى في مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « وأنا وارث من لا وارث له ، أعقل عنه وأرثه » أخرجه أحمد وابن ماجه وسعيد بن منصور والبيهقي ، وهم لا يقولون : إن ميراث من لا وارث له مختص برسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد أخرج الطبراني من حديث سليمان ما يدل على انتفاء هذه الخصوصية المدعاة ، ولفظه : « من ترك مالا . . فلورثته ، ومن ترك ديناً . . فعلي ، والولاية من بعدي من بيت المال » . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما

(١) سورة الأحزاب : (٦) .

(٣٩) - ٢٣٧٤ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ سَوَاءٍ ، حَدَّثَنَا عَمِّي
مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ ، عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ ،
.....

جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « نفس المؤمن معلقة بدينه ... »
الحديث ، والدارمي في كتاب البيوع ، وأحمد في « المسند » .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ثوبان بحديث ابن عمر رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٣٩) - ٢٣٧٤ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ سَوَاءٍ - بفتح الواو
والمد - السدوسي - بفتح المهملة - البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة . يروي
عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ) - بتخفيف الواو والمد - السدوسي العنبري
- بنون وموحدة - أبو الخطاب البصري المكفوف ، صدوق رمي بالقدر ، من
التاسعة ، مات سنة بضع وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .
(عن حسين) بن ذكوان (المعلم) المكتب العوزي - بفتح المهملة وسكون
الواو بعدها معجمة - البصري ، ثقة ربما وهم ، من السادسة ، مات سنة خمس
وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مطر) بن طهمان (الوراق) أبي رجاء السلمي مولاهم الخراساني ،
صدوق كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف ، من السادسة ، مات سنة خمس
وعشرين ومئة (١٢٥ هـ) ، ويقال : سنة تسع وعشرين ومئة . يروي عنه : (م
عم) .

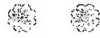
عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِينَارٌ أَوْ دِرْهَمٌ . . قُضِيَ مِنْ حَسَنَاتِهِ لَيْسَ ثَمَّ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ » .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه مطراً الوراق ، وهو مختلف فيه .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من مات وعليه دينار أو درهم) ديناً . . (قضي من حسناته) للدائن وأعطي له بقدر دينه (ليس ثم) أي : في يوم القيامة (دينار ولا درهم) يقضى للدائن .
قال السندي : قوله : (قضي من حسناته) أي : أخذ من حسناته ويعطى للدائن في مقابلة دينه . انتهى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٠) - (٨١٠) - بَابُ : مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيَاعًا .. فَعَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ

(٤٠) - (٢٣٧٥) - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : إِذَا تُوْفِيَ الْمُؤْمِنُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٢٠) - (٨١٠) - (بَابُ : مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيَاعًا .. فعلى الله وعلى رسوله)

(٤٠) - (٢٣٧٥) - (١) (حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح) الأموي أبو الطاهر (المصري) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولا هم المصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) . (أخبرني يونس) بن يزيد الأموي الأيلي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن شهاب) محمد بن مسلم المدني ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) . (عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) . (عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات . (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : إذا توفي المؤمن) أو المؤمنة ؛ أي : مات (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن

وَعَلَيْهِ الدِّينُ . . فَيَسْأَلُ : « هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ ؟ » ، فَإِنْ قَالُوا : نَعَمْ ، صَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِنْ قَالُوا : لَا ، قَالَ : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » ،

حياته صلى الله عليه وسلم (و) الحال أن (عليه) أي : على ذلك المؤمن (الدين) سواء كان لله أو لأدمي .

والفاء في قوله : (فيسأل) رسول الله صلى الله عليه وسلم زائدة في جواب (إذا) الشرطية ؛ أي : يسأل (هل ترك) هذا الرجل (لدينه) الذي عليه (من قضاء ؟) أي : من وفاء ؛ أي : ما يُقَضَى به دينه ، و (من) زائدة في المفعول (فإن قالوا) أي : إن قال الحاضرون عنده : (نعم) أي : ترك لدينه وفاءً . . (صلى) رسول الله صلى الله عليه وسلم (عليه) أي : على ذلك الميت صلاة الجنازة (وإن قالوا) أي : قال الحاضرون : (لا) أي : ما ترك لدينه وفاءً . . (قال) لمن حضر عنده : (« صلوا على صاحبكم ») أي : على ميتكم صلاة الجنازة ، وأما أنا . . فلا أصلي عليه .

قال القاضي وغيره : امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة على المديون الذي لم يترك لدينه وفاء ؛ إما للتحذير عن الدين والزجر عن المماطلة والتقصير في الأداء ، أو كراهة أن يوقف دعاؤه بسبب ما عليه من حقوق الناس ومظالمهم .

وقال القاضي ابن العربي في « العارضة » : وامتناعه من الصلاة على من ترك عليه ديناً ؛ تحذيراً من التقحم في الديون ؛ لئلا تضيع أموال الناس ؛ كما ترك الصلاة على العصاة زجراً عنها ؛ حتى يُجْتَنَب خوفاً من العار ، ومن حرمان صلاة الإمام وخيار المسلمين . انتهى ، انتهى من « التحفة » .

وفي قوله : « صلوا على صاحبكم » الأمر بصلاة الجنازة ، وهي فرض كفاية ؛ كما في « النووي » ؛ يعني : أنه صلى الله عليه وسلم كان في أول الأمر لا يصلي

فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَتْوحَ . . قَالَ : « أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ؛ فَمَنْ تُوْفِّي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ . . فَعَلَيَّ قِضَاؤُهُ ، وَمَنْ تَرَكَ مَالاً . . فَهُوَ لَوْرَثَتِهِ » .

على ميت عليه دين لا وفاء له (فلما فتح الله) عز وجل (على رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتوح) والغنائم . . (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنا أولى بالمؤمنين) وأحق بهم ؛ أي : برعاية مصالحهم في الدين والدنيا والآخرة (من أنفسهم) وأعلم بمضارهم ومنافعهم (فمن توفي) بالبناء للمجهول ؛ أي : مات منهم (وعليه دين) سواء كان لله أو لأدمي . : (فعلي قضاؤه) أي : أداء ذلك الدين عنه ، وكان ذلك من خالص ماله ، وقيل : من بيت المال ، قاله الكرمانى (ومن ترك مالا) قليلاً كان أو كثيراً . . (فهو) أي : فذلك المال مقسوم (لورثته) لا حظ لي فيه .

قال القرطبي : سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن الميت : هل عليه دين أو لا ، وامتناعه من الصلاة على من مات وعليه دين ولم يترك وفاءً . . إشعار بصعوبة أمر الدين ، وأنه لا ينبغي أن يتحملة الإنسان إلا من ضرورة ، وأنه إذا أخذه . . فلا ينبغي أن يتراخى في أدائه إذا تمكن منه ؛ لما قدمناه من أن الدين شين ، والدين هم بالليل ومذلةً بالنهار ، وإخافةً للنفوس ، بل وإرقاق لها ، وكان لهذا من النبي صلى الله عليه وسلم ليرتدع من يتساهل في أخذ الدين ؛ حتى لا تتشوش أوقاتهم عند المطالبة ، وكان هذا كله في أول الإسلام ، وقد حكى أن الحرَّ كان يباع في الدين في ذلك الوقت ؛ كما رواه البزار من حديث رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له : سُرْقٌ ، ثم نسخ ذلك كله بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرٍ فَنُظِرْهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ ^(١) . انتهى من « المفهم » .

(١) سورة البقرة : (٢٨٠) .

وقال أيضاً قوله : (وعليه دين) يعم الديون كلها ، ولو اختلف الحال والحكم . .
لتعين التنوع أو السؤال ، ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم تبرع بالتزام
ذلك على مقتضى كرم أخلاقه ، لا أنه أمر واجب عليه .

وقال بعض أهل العلم : بل يجب على الإمام أن يقضي من بيت المال دين
الفقراء اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه قد صرح بوجوب ذلك عليه ؛
حيث قال : « فعلي قضاؤه » ، ولأن الميت الذي عليه الدين يخاف أن يعذب في
قبره على ذلك الدين ؛ كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ حيث دعي
ليصلي على ميت ، فأخبر أن عليه ديناً ولم يترك وفاءً ، فقال : « صلوا على
صاحبكم » ، فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله ، وعلي دينه ، فصلي عليه ،
ثم قال له : « قم فأده عنه » ، فلما أدى عنه . . قال صلى الله عليه وسلم : « الآن
حين بردت عليه جلده » رواه أحمد (٢٣٠/٣) والبيهقي والحاكم .

وكما كان على الإمام أن يسد رمقه ويراعي مصلحته الدنيوية ، كان أحرى
وأولى أن يسعى فيما يرفع عنه به العذاب الأخروي . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الفرائض ، باب
قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من ترك مالا . . فلأهله » ، ومسلم في كتاب
الفرائض ، باب من ترك مالا ، والترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في
الصلاة على المديون ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في
كتاب الصلاة ، باب الصلاة على من عليه دين .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



(٤١) - ٢٣٧٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ تَرَكَ مَالاً »

ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٤١) - ٢٣٧٦ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سفیان) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جعفر) الصادق (ابن محمد) بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبي عبد الله المدني ، صدوق فقيه إمام ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب السجاد أبي جعفر المعروف بالباقر ؛ لسعته في العلم ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري الخزرجي المدني ، رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ترك مالا)

فَلِوَرَثَتِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا . . فَعَلَيَّ وَإِلَيَّ وَأَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ » .

قل أو كثر . . (ف) ماله مقسوم (لورثته) لا حظ لي فيه (ومن ترك ديناً) لم يترك له وفاء (أو) ترك (ضياًعاً) - بفتح الضاد المعجمة وبكسرهما - أي : أولاداً صغاراً ضائعين . . (فعلي) دينه ؛ أي : قضاؤه عنه (وإلي) مؤنة ضياعه وعياله (وأنا أولى) وأحق (ب) رعاية مصالح (المؤمنين) وحقوقهم من أنفسهم .

قوله : « أو ضياًعاً » هو بالفتح مصدر ضاع يضيع ؛ إذا هلك ، يطلق على العيال تسميةً للفاعل بالمصدر ؛ لأنها إذا لم تتعهد . . ضاعت .

ويروى بكسر الضاد ، جمع ضائع ؛ كجياح جمع جائح ، وقيل : الضياع اسم لما هو في معرض الضياع إن لم يتعهد ؛ كالذرية الصغار ، والزمنى الذين لا يقومون بكل أنفسهم ، وسائر من يدخل في معناهم .

قوله : « فعلي وإلي » قال الخطابي : هذا فيمن ترك ديناً لا وفاء له في ماله ؛ فإنه يقضى دينه من الفيء ، فأما من ترك وفاء . . فإن دينه يقضى عنه ، ثم بقية ماله بعد ذلك مقسوم بين ورثته . انتهى ، انتهى من « العون » .

وقوله : « أولى بالمؤمنين » أي : أحق بهم وأقرب إليهم ، وقيل : معنى الأولوية النصرة والتولية ؛ أي : أنا أتولى أمورهم بعد وفاتهم وأنصرهم فوق ما كان منهم لو عاشوا ، كذا في « فتح الودود » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء ، باب في أرزاق الذرية .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢١) - (٨١١) - بَابُ إِنْظَارِ الْمُعْسِرِ

(٤٢) - (٢٣٧٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ »

(٢١) - (٨١١) - (بَابُ إِنْظَارِ الْمُعْسِرِ)

(٤٢) - (٢٣٧٧) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن الأعمش) سليمان بن مهران الكوفي ، ثقة ، قارئ ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي صالح) ذكوان السمان القيسي مولا هم المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من يسر) وسهل (على) غريم (معسر) أي : عاجز عن أداء ما عليه من الدين ؛ بتأجيل الدين له ابتداءً ، أو بعد حلول الأجل الأول ، أو بتركه وإسقاطه أو بتصدقه عليه . انتهى « سندي » .

وعبارة « الكوكب » : (من يسر على معسر) مسلم أو غيره ؛ بإبراء أو هبة

يَسِّرُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

(٤٣) - ٢٣٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ نُفَيْعِ أَبِي دَاوُودَ ،

أو صدقة أو نظرة إلى ميسرة . . (يسر الله عليه) أموره (في الدنيا) بتوسيع رزقه وحفظه من الشدائد (و) في (الآخرة) بتيسير حسابه وتثقيل ميزانه والعفو عن عقابه . انتهى « مناوي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم ؛ أخرجه في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر مطولاً ، وأبو داود في كتاب الأدب ، باب في المعونة للمسلم مطولاً ، والترمذي في كتاب القراءات مطولاً ، وأحمد في « مسنده » .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث بريدة الأسلمي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٣) - ٢٣٧٨ - (٢) (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبي) عبد الله بن نمير ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأعمش ، عن نفيح) - بالتصغير - ابن الحارث (أبي داود) الأعمى

عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً . . كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ ، وَمَنْ أَنْظَرَهُ بَعْدَ حِلِّهِ . . كَانَ لَهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ » .

مشهور بكنيته الكوفي ، ويقال له : نافع ، متروك ، من الخامسة ، وقد كذبه ابن معين . يروي عنه : (ت ق) .

(عن بريدة) بن الحصيب (الأسلمي) المروزي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا داود الأعمى ، وهو متفق على ضعفه .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أنظر) وأمهل (معسراً) عجز عن قضاء دينه الحال بتأجيل دينه بعد أن باع له بثمن حال . . (كان له) أي : لذلك المنظر (بكل يوم) من أيام تأجيله (صدقة) أي : ثواب صدقة (ومن أنظره) أي : أمهله وأجله ثانياً (بعد حله) - بكسر الحاء المهملة - أي : بعد حلول أجله الأول . . (كان له) أي : لذلك المنظر والمؤجل له أجلاً ثانياً (مثله) أي : مثل ما كان له في التأجيل الأول ، وفسر المثل بقوله ؛ أي : كان له (في كل يوم) من أيام تأجيله (صدقة) أي : كما كان له ذلك في التأجيل الأول ، وكذا كان له مثل ذلك كلما أجل له بعد ذلك إذا كان عاجزاً عن قضاؤه .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكنه أخرجه الإمام أحمد في « مسنده » .
فدرجته : أنه صحيح بما قبله ؛ لأنه قطعة منه ، وغرضه : الاستشهاد به ،
وحينئذٍ فالحديث : صحيح المتن بما قبله ضعيف السند .



(٤٤) - ٢٣٧٩ - (٣) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ ، حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
مُعَاوِيَةَ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ أَبِي أَلَيْسَرَ

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث أبي اليسر رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٤٤) - ٢٣٧٩ - (٣) (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) بن كثير بن زيد بن
أفلح العبدي مولاهم أبو يوسف (الدورقي) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة
اثنين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا إسماعيل بن إبراهيم) بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري
المعروف بابن علي ، ثقة حافظ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة
(١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن إسحاق) بن عبد الله بن الحارث بن كنانة
المدني نزيل البصرة ، صدوق ، رمي بالقدر ، من السادسة . يروي عنه : (م
عم) .

(عن عبد الرحمن بن معاوية) بن الحويرث - بالتصغير - الأنصاري الزرقى
أبي الحويرث المدني مشهور بكنيته ، صدوق سيئ الحفظ رمي بالإرجاء ، من
السادسة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (د
ق) .

(عن حنظلة بن قيس) بن عمرو بن حصين بن خلدة الزرقى المدني ،
ثقة ، من الثانية ، وقيل : إن له رؤية . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن أبي اليسر) - بفتحيتين - السلمي - بفتحيتين - أيضاً ، كعب بن
عمرو بن عباد الأنصاري البصري الصحابي الجليل المدني رضي الله تعالى

صَاحِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُظِلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ فَلْيُنْظَرْ مُعْسِراً أَوْ لِيَضَعْ لَهُ » .

عنه ، مات بالمدينة سنة خمس وخمسين (٥٥ هـ) ، وقد زاد على المئة . يروي عنه (م عم) .

(صاحب النبي صلى الله عليه وسلم) أي : مُلَازِمه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو اليسر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أحب أن يظله الله) عز وجل وَيَقِيَهُ وَيَسْتُرَهُ مِنْ حَرِّ شَمْسِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ (في ظله) أي : في ظل عرشه ، فالكلام على حذف مضاف ، أو في ظل يخلقه يومئذ ؛ لوقاية بعض أهل الموقف من حرارة الشمس المعروضة فوقهم . . (فَلْيُنْظَرْ) - بضم الياء وكسر الظاء - من الإنظار ؛ وهو الإمهال له والتأخير في أخذ دينه منه ؛ أي : فليمهل له في أخذ دينه منه إلى ميسرة (معسراً أو ليضع) بالجزم بالفعلين ؛ لأن اللام فيهما لام الأمر الجازمة ، واللام في قوله : (له) بمعنى عن ؛ أي : أو ليسقط الدين عنه بالكلية أو بعضه ، وأو فيه للتخيير ؛ أي : فليختر بين الإنظار له إلى ميسرة ، وبين وضعه وإسقاطه عنه كلاً أو بعضاً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم ؛ أخرجه في « صحيحه » في كتاب الزهد والرقائق ، باب حديث جابر الطويل في قصة أبي اليسر ، وأحمد في « المسند » ، والبيهقي والطبراني في « المعجم الكبير » .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



(٤٥) - ٢٣٨٠ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَبِيعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ يُحَدِّثُ عَنْ حُذَيْفَةَ ،

ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أبي هريرة بحديث حذيفة بن اليمان رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٥) - ٢٣٨٠ - (٤) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو عامر) القيسي العقدي - بفتحيتين - ابن عمرو ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس ومئتين (٢٠٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة إمام حجة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الملك بن عمير) بن سويد اللخمي حليف بني عدي الكوفي ، ويقال له : الفرسى - بفتح الراء والفاء ثم مهملة - نسبة إلى فرس له سابق ، كان يقال له : القبطي - بكسر القاف وسكون الموحدة - ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) عبد الملك : (سمعت رباعي) بكسر أوله وسكون الموحدة (ابن حراش) - بكسر المهملة آخره معجمة - أبا عائشة العبسي الكوفي ، ثقة عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) ، وقيل : غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(يحدث عن حذيفة) بن اليمان ، واسم اليمان : حُسَيْلٌ - مصغراً - العبسي

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنْ رَجُلًا مَاتَ فَقِيلَ لَهُ : مَا عَمِلْتَ ؟ - فِيمَا ذَكَرَ أَوْ ذَكَرَ - قَالَ : إِنِّي كُنْتُ أَتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ »

- بموحدة - حليف الأنصار الصحابي المشهور ، صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنه ، مات في أول خلافة علي رضي الله تعالى عنهما سنة ست وثلاثين (٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن رجلاً) ممن كان قبلكم (مات ، فقيل له) أي : قالت له ملائكة الموت : (ما) ذا (عملت) من الخير في حياتك الدنيا ؟ (فإما ذكر) أي : تذكر ذلك الرجل ما عمله من الخير (أو) قال النبي صلى الله عليه وسلم : (ذكر) بالبناء للمفعول مع تشديد الكاف ؛ من التذكير ؛ أي : ذَكَرْتُهُ الملائكة ما عمله من الخير في حياته ، والشك من الراوي .

وفي رواية عبد الملك بن عمير في ذكر بني إسرائيل عند البخاري : (أن رجلاً كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه ؛ فقالوا) له : (أعملت) بهمة الاستفهام الاستخباري ؛ أي : هل عملت في حياتك (من الخير شيئاً) ولو قليلاً ؟ (قال) الرجل : (لا) أي : ما عملت في حياتي شيئاً من الخير لا قليلاً ولا كثيراً (قالوا) أي : قالت الملائكة له : (تذكر) ما عملته من الخير ولو قليلاً . انتهت .

ومن هنا نرجع إلى كلام المؤلف (قال) الرجل : (إنني كنت) في حياتي أداين الناس ؛ أي : أعامل معهم معاملة الدين ؛ بأن باع ماله بثمن مؤجل ، أو أقرضه لهم ، أو أسلم إليهم ، فكنت (أتجوز) للموسر ؛ أي : أسامح له في اقتضاء الدين واستيفائه منه بقبولي منه ما فيه نقص (في السكة) أي : في سكة الملك وختمه في الدراهم ؛ والسكة هنا : المُهْرُ المختوم على الدراهم مثلاً

وَالنَّقْدِ ، وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ » .

قَالَ أَبُو مُسْعُودٍ : (أَنَا قَدْ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

(و) بقبول ما فيه نقص من (النقد) بكونه مكسراً غير صحيح ، أو مقروضاً مقصوداً من أطرافه (وأنظر) أي : أمهل (المعسر) وأآخر الاستيفاء منه إلى يساره ولا أطلبه حتى يتبين يساره (فغفر الله له) .

وفي رواية مسلم : (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فغفر الله) عز وجل (له) أي : لذلك الرجل ذنوبه وسيئاته بذلك ؛ أي : بسبب مجاوزته للموسر وإنظاره للمعسر (قال أبو مسعود) عقبة بن عمرو الأنصاري البصري لحذيفة : (أنا قد سمعت هذا) الحديث الذي رواه يا حذيفة (من رسول الله صلى الله عليه وسلم) بأذني ، وهذا تقرير لحديث حذيفة رضي الله تعالى عنهما .

قوله : (أتجاوز في السكة) من التجوز ، وفي رواية البخاري : (أتجاوز) وكلاهما بمعنى واحد ؛ وهو المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء وقبول ما فيه نقص يسير في السكة أو في ذات النقد ؛ والاقتضاء : هو طلب الحق .

قوله : (وأنظر المعسر) أي : العاجز عن قضاء الدين الذي حل أجله وأمهلته ؛ من الإنظار ؛ وهو الإمهال والتأخير ، والمعسر هنا : هو الذي يتعسر عليه الأداء في وقت دون وقت ، فندب الشرع إلى تأخيره إلى الوقت الذي يمكن له فيه أداء ما يؤدي ، وأما المعسر بالإفلاس . . فتحرم مطالبته ، إلى أن يتبين يساره .

فائدة

والمال : كل ما يتمول أو يملك ؛ من عين وعرض وحيوان وغير ذلك ، ثم

.....
قد يخصه أهل كل مال بما يكون غالب أموالهم ؛ فيقول أصحاب الإبل : المال هو الإبل ، وأصحاب النخل : المال هو النخل ، وهكذا .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب ذكر بني إسرائيل ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب فضل إنظار المعسر ، وأحمد في « مسنده » .
فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٢) - (٨١٢) - بَابُ حُسْنِ الْمُطَالَبَةِ وَأَخْذِ الْحَقِّ فِي عَفَافٍ

(٤٦) - ٢٣٨١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي مَرْيَمَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
.....

(٢٢) - (٨١٢) - (بَابُ حَسَنِ الْمَطَالَبَةِ وَأَخْذِ الْحَقِّ فِي عَفَافٍ)

(٤٦) - ٢٣٨١ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ) بن عمار أبو نصر (العسقلاني) صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) .
يروى عنه : (س ق) .

(ومحمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

كلاهما (قالا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي مولاهم أبو محمد المصري ، ثقة ثبت فقيه ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع وعشرين ومئتين (٢٢٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ) الخافقي - بمعجمة ثم فاء وقاف - أبو العباس المصري ، صدوق ربما أخطأ ، من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ومئة (١٦٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن أبي جعفر) يسار المصري أبي بكر الفقيه مولى بني كنانة أو أمية ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين ، وقيل : أربع ، وقيل : خمس ، وقيل : ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) مولى ابن عمر .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ طَلَبَ حَقًّا .. فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ وَافٍ أَوْ غَيْرِ وَافٍ » .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

(و) عن (عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من طالب حقاً) له عند من وجده عنده .. (فليطلبه) أي : فليأخذه حالة كونه (في عفاف) أي : في عفة عن الوقوع في الحرام ؛ بأخذ الزيادة على قدر حقه ، وقوله : (وافٍ أو غير وافٍ) مجرور على الجوار ، وهو منصوب على الحال من الضمير البارز في يطلبه العائد إلى الحق ؛ والمعنى : من وجد حقاً له عند غيره .. فليأخذه مع عفاف ؛ أي : مع تعفف عن الوقوع في الحرام بأخذ الزيادة حالة كون ما أخذه قدرافاً وافياً لتمام حقه ، أو حالة كونه غير وافٍ لتمام حقه ؛ أي : فليأخذه سواء أمكن له أخذ تمام حقه ، أو أخذ ما دون حقه حالة كونه ملتبساً بالتعفف عن الوقوع في الحرام بأخذ الزيادة على حقه ، أو بأخذ ما ليس بحقه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ ولكن أخرجه الحاكم في « المستدرک » في كتاب البيوع ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ؛ ورواه ابن حبان في « صحيحه » .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ ولأن له شاهداً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قال السندي : قوله : « في عفاف » العفاف - بالفتح - : الكف عن الحرام .

أي : فليطلبه حالة كونه ساعياً في عدم الوقوع في الحرام مهما أمكن ، ثم له العفاف أم لا ، يقال : وفي الشيء إذا تم ، وهذا المعنى هو ظاهر اللفظ ،

(٤٧) - ٢٣٨٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ بْنِ الصَّبَّاحِ الْقَيْسِيُّ ،
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَبِّبِ الْقُرَشِيِّ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ السَّائِبِ الطَّائِفِيُّ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَامِينَ ،
.....

ويحتمل أن يجعل وافٍ حالاً عن الحق على أنه مجرور في اللفظ على الجوار .
قلت : الجر بالجوار مقصور على السماع .

ويحتمل أن يكون مرفوعاً ، والجملة حال ؛ أي : هو واف ؛ أي : الحق ، فلا
يتعدى إلى المحارم ، سواء وصل إليه وافياً أم لا ، وهذا المعنى أمتن . انتهى
منه .



ثم استشهد المؤلف لحديثهما ؛ أي : لحديث ابن عمر وعائشة بحديث
أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٤٧) - ٢٣٨٢ - (٢) (حدثنا محمد بن المؤمل) بصيغة اسم المفعول
(ابن الصباح القيسي) الهدادي - بفتح الهاء والمهملة الخفيفة - أبو القاسم
البصري صدوق ، من الحادية عشرة ، مات في حدود خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) .
يروى عنه : (ق) .

(حدثنا محمد بن محجب) - بصيغة اسم المفعول على وزن محمد -
ابن إسحاق (القرشي) البصري ثقة ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وعشرين
ومئتين (٢٢١ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا سعيد بن السائب) بن يسار الثقفي (الطائفي) ثقة عابد ، من
السابعة ، مات سنة إحدى وسبعين ومئة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن عبد الله بن يامين) - بتحتانية وميم خفيفة - الطائفي ، مجهول الحال ،
من الثالثة . يروي عنه : (ق) . انتهى « تقريب » .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ : « خُذْ حَقَّكَ فِي عَفَافٍ وَافٍ أَوْ غَيْرِ وَافٍ » .

قال في « التهذيب » : روى عن أبيه ، وعن أبي هريرة ، وعنه : (ق) ، وسعيد بن السائب ، وأمِّي الصَّيرَفِيُّ ، وبَسَّامُ الصَّيرَفِيُّ ، له في « ابن ماجه » حديث واحد في أخذ الحق في عفاف .

قلت : ذكر ابنُ حبان في « الثقات » عبدَ الرحمن بن أمينٍ ، فلا أدري هو ذا أم أخوه .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن عبد الله بن يامين مختلف فيه أو ضعيف ؛ لأنه مجهول الحال على ما قاله في « التقريب » ، ولكن الحديث صحيح بما قبله .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لصاحب الحق) الواجد حقه عند الغير : (خُذْ حَقَّكَ) الذي وجدته عند الغير حالة كونك (في عفاف) أي : في عفة عن الحرام بأخذ غير حقك .

وقوله : (وافٍ أو غير وافٍ) أي : سواء وجدته وافياً كاملاً أو وجدته غير وافٍ ؛ أي : غير كامل ؛ أي : خذه سواء وجدته كاملاً أو غير كامل ، وقد ذكر السندي في الحديث الذي قبله ما فيه من الاحتمال في الإعراب والمعنى ، فراجعه فإنه مشكل الحل والفسك .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وقال السندي : إسناده صحيح على شرط البخاري ، لكن أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » ، والطبراني وابن أبي شيبة والحاكم في « المستدرک » في كتاب البيوع .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه حسن السند صحيح المتن ، أو ضعيف السند
صحيح المتن بما قبله ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٣) - (٨١٣) - بَابُ حُسْنِ الْقَضَاءِ

(٤٨) - ٢٣٨٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ح
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ
سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ ، سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،

(٢٣) - (٨١٣) - (بَابُ حَسَنِ الْقَضَاءِ)

(٤٨) - ٢٣٨٣ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ) بن
سَوَّارِ المدائني ، أصله من خراسان ، يقال : كان اسمه مروان ، مولى بني فزارة ،
ثقة حافظ رُمي بالإرجاء ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومئتين
(٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح) وحدَّثنا محمد بن بشار (بن عثمان العبدى البصري ، لقبه بNDAR ، ثقة
حافظ ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الهذلي البصري ربيب شعبة ، ثقة ، من التاسعة ،
مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(قالوا) أي : قال كل من شبابة ومحمد بن جعفر :

(حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة حافظ إمام أئمة
أهل الجرح والتعديل ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن سلمة بن كهيل) الحضرمي أبو يحيى الكوفي ، ثقة يتشيع ، من
الرابعة . يروي عنه : (ع) .

قال ابن كهيل : (سمعت أبا سلمة) عبد الله (بن عبد الرحمن) بن عوف

يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ خَيْرَكُمْ أَوْ مِنْ خَيْرِكُمْ .. أَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً » .

الزهري المدني ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

حالة كونه (يحدث عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن خيركم) وأفضلكم أخلاقاً وأكثركم كرمًا (أو) قال النبي صلى الله عليه وسلم أو أبو هريرة : (من خيركم) والشك من أبي هريرة أو ممن دونه ، والجار والمجرور على هذه الرواية خبر مقدم ؛ لأن قوله : (أحاسنكم) بالنصب اسمها مؤخر ، وعلى الرواية الأولى مرفوع على أنه خبر إن ؛ أي : أحسنكم (قضاء) للدين برد الأجود صفة أو نوعاً .

وقوله : « أحاسنكم » جمع أحسن ؛ وهو الأرجح وزناً والأقيس استعمالاً من قول بعض الرواة : (محاسنكم) كما في رواية مسلم ، وهو جمع محسن - بكسر السين - كمطلع ومطالع ، وفيه بعد ، وأحسنها الأول ، والرواية الفصيحة : « إن خيركم أحسنكم قضاء للدين » ، وروي : « أحاسنكم خيركم » وهو جمع أحسن ، ذهبوا به مذهب الأسماء ، فجمعوا كأحمد وأحامد .

قال السندي : قوله : (أحاسنكم قضاء) أي : الذين يؤدون الدين إلى أصحابه على أحسن وجه . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الوكالة ، باب الوكالة في قضاء الديون ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه ، وخيركم أحسنكم قضاء ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب

(٤٩) - ٢٣٨٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ

(٧٥) رقم (١٣١٧) ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي (٤٤) في كتاب البيوع ، باب استسلاف الحيوان واستقراضه ، وأحمد في « المسند » ، والبيهقي .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٩) - ٢٣٨٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عبد الرحمن) (بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي) المدني مقبول ، من السادسة . يروي عنه : (س ق) .

(عن أبيه) إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي المدني ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (خ س ق) .

(عن جده) عبد الله بن أبي ربيعة عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أبي عبد الرحمن المكي الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، مات ليالي قتل عثمان ، وهو والد عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة الشاعر . يروي عنه : (س ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه إسماعيل بن إبراهيم ، وهو مقبول ، وكذا أبوه إبراهيم مقبول .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَسْلَفَ مِنْهُ حِينَ غَزَا حُنَيْنًا ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ أَلْفًا ، فَلَمَّا قَدِمَ . . قَضَاهَا إِيَّاهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ ؛ إِنَّمَا جَزَاءُ السَّلَفِ الْوَفَاءُ وَالْحَمْدُ » .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف) أي : استقرض (منه) أي : من عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي (حين غزا) رسول الله صلى الله عليه وسلم (حنيناً) وأخرج إليها من مكة لغزوتها (ثلاثين) ألف درهم (أو أربعين ألفاً) من الدراهم - بالشك من الرواي - لمؤنة الجيش .

(فلما قدم) رسول الله صلى الله عليه وسلم حنيناً . . (قضاها) أي : قضى تلك الدراهم وأداها (إياه) أي : لعبد الله بن أبي ربيعة ؛ أي : رد له بدل ما استقرض منه (ثم قال له) أي : لعبد الله بن أبي ربيعة (النبي صلى الله عليه وسلم : بارك الله لك في أهلك) وعيالك بإكثارهم لك (و) بارك لك في (مالك) بكثرتة ؛ (إنما جزاء السلف) والقرض (الوفاء) أي : رد بدل المقرض وافيّاً كاملاً (والحمد) للمقرض والشكر له على قضائه حاجة المقرض بالإقراض له . وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب البيوع ، باب الاستقراض ، وأحمد ابن حنبل في « مسنده » ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » ، باب ما يقول لمن يستقرض منه قرصاً .

فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى اعلم

(٢٤) - (٨١٤) - بَابُ : لِصَاحِبِ الْحَقِّ سُلْطَانُ

(٥٠) - ٢٣٨٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ ، حَدَّثَنَا

مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَنْشٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ،
.....

(٢٤) - (٨١٤) - بَابُ : لِصَاحِبِ الْحَقِّ سُلْطَانُ

أي : قول ما شاء في طلب حقه ما ليس حراماً .



(٥٠) - ٢٣٨٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ (منسوب

إلى صنعاء دمشق البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا معتمر بن سليمان) بن طرخان التيمي أبو محمد البصري ، يلقب
بالطفيل ، ثقة ، من كبار التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقد
جاوز الثمانين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) سليمان بن طرخان التيمي أبي المعتمر البصري ، نزل في التيم
فنسب إليهم ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ)
وهو ابن سبع وتسعين سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن حنش) - بفتحيتين وبنون مخففة بعدها شين معجمة - ابن عبد الله ،
ويقال : ابن علي بن عمرو السبئي - بفتح المهملة والموحدة بعدها همزة -
أبو رشدين الصنعاني نزيل أفريقية ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) .
يروي عنه : (م عم) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولاهم المكي ؛ مولى
ابن عباس ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل
بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ يَطْلُبُ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَيْنٍ
أَوْ بِحَقٍّ ، فَتَكَلَّمَ بِبَعْضِ الْكَلَامِ ،
.....

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

تتمة

قالوا حنش : هذا لقب لحسين بن قيس الرحبي أبي علي الواسطي ، وهو
متروك ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) . انتهى « تقريب » .

وسليمان بن طرخان من الرابعة ، فكيف يروي عن حسين بن قيس الملقب
بحنش ، وهو من السادسة ، وبينهما مسافة ؟! والصواب ما قلنا ، فتدبر فيه .

ولم أر من ذكر حسين بن قيس الملقب بحنش فيمن روى عن عكرمة البربري .
(قال) ابن عباس : (جاء رجل) حالة كونه (يطلب نبي الله صلى الله عليه
وسلم بدين) له عليه (أو) قال ابن عباس : يطلبه (بحق) له عليه ، والمعنى
واحد ، والشك من عكرمة أو ممن دونه (فتكلم) ذلك الرجل في طلبه (ببعض
الكلام) الشديد الغليظ الذي لا يليق أن يخاطب به رسول الله صلى الله عليه
وسلم .

وفي رواية مسلم في حديث أبي هريرة : (فأغلظ) أي : ذلك الرجل وشدد
في الطلب (له) صلى الله عليه وسلم بدينه ؛ أي : عنفه ولم يرفق به في طلب
حقه منه ، ولم أر من ذكر اسمه ، ولعله كان من جفاة العرب ، أو ممن لم يتمكن
الإيمان في قلبه . انتهى من « المرقاة » .

وليس المعنى : أنه تكلم بكلام مؤذ له صلى الله عليه وسلم ؛ فإن ذلك كفر .
ويحتمل أن يكون ذلك الرجل يهودياً ؛ فإن اليهود كانوا أكثر من يعامل
بالدين ، قيل : إن الكلام الذي أغلظ فيه هو أنه قال : (يا بني عبد المطلب ؛

فَهُمْ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَهْ ؛ إِنَّ صَاحِبَ الدِّينِ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى صَاحِبِهِ حَتَّى يَقْضِيَهُ » .

إنكم مطل) ، وكذب اليهودي ؛ فإنه لم يكن في أجداده صلى الله عليه وسلم ولا في أعمامه من هو كذلك ، بل هم أهل الكرم والوفاء ، ويبعد أن يكون هذا القائل مسلماً ؛ إذ مقابلة النبي صلى الله عليه وسلم بذلك إذابة له ، وإذايته كفر ، كذا في « شرح الأبي على مسلم » .

(فهم) أي : قصد (صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم به) أي : بذلك الرجل ؛ أي : قصدوا أن يأخذوه ؛ ليزجروه ويؤذوه بقول أو فعل ، لكن لم يفعلوا تأدباً معه صلى الله عليه وسلم ، قاله علي القاري في « المرقاة » .

(فقال) لهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم) مخاطباً لأحدهم مريداً به كلهم : (مه) أي : اكفوا عنه ولا تتعرضوا له بسوء في قول ولا في فعل .

وفي رواية البخاري : (دعوه) أي : اتركوه ولا تعزروه على ما قال ، ولم ترد هذه اللفظة ولا لفظة ابن ماجه في رواية مسلم ، ولكنها في رواية البخاري واردة رقم (٢٣٠٦) .

وفي هذه اللفظة منه صلى الله عليه وسلم دليل على حسن خلقه وحلمه وقوة صبره على الجفاء مع القدرة على الانتقام .

(إن صاحب الدين) والحق (له سلطان) وسيطرة في الكلام (على صاحبه) وغريمه ؛ يعني : المدين (حتى يقضيه) ويؤديه دينه ؛ أي : له صولة الطلب وقوة الحججة ، لكن على من يمطل أو يسيء المعاملة .

وأما من أنصف من نفسه ، فبذل ما عنده ، واعتذر عما ليس عنده ، فيقبل عذره ولا تجوز الاستطالة عليه واستقباله بالكلام الفاحش ؛ يعني : أن الدائن معذور في بعض التغليظ عند طلب الحق .

(٥١) - ٢٣٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُثْمَانَ أَبُو شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ أَظْنُهُ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ الْأَعْمَشِ ،

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ ولكن له شاهد في « الصحيحين »
وغيرهما من حديث أبي هريرة .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ كما مر آنفاً ، ولأن له شاهداً ؛ كما مر
آنفاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٥١) - ٢٣٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ (بن إبراهيم
(بن عثمان أبو شيبه) كنية إبراهيم بن عبد الله شيخ المؤلف ، العباسي الكوفي ،
صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وستين ومئتين (٢٦٥ هـ) . يروي
عنه : (س ق) .

(حدثنا) محمد (بن أبي عبيدة) عبد الملك بن معن بن عبد الرحمن بن
عبد الله بن مسعود المسعودي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس
ومئتين (٢٠٥ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

قال إبراهيم بن عبد الله شيخ المؤلف : (أظنه) أي : أظن شيخي محمد بن
أبي عبيدة (قال : حدثنا أبي) عبد الملك بن معن بن عبد الرحمن بن
عبد الله بن مسعود أبو عبيدة الكوفي الهذلي المسعودي ، ثقة ، من السابعة .
يروي عنه : (م د س ق) .

(عن) سليمان (الأعمش) ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان
وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَقَاضَاهُ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ ، فَأَشْتَدَّ عَلَيْهِ حَتَّى قَالَ لَهُ : أُحْرِجْ عَلَيْكَ إِلَّا قَضَيْتَنِي ؛ فَأَنْتَهَرَهُ أَصْحَابُهُ وَقَالُوا : وَيْحَكَ ! تَذْرِي مَنْ تُكَلِّمُ ؟

(عن أبي صالح) ذكوان السمان المدني .

(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك رضي الله عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو سعيد : (جاء أعرابي) أي : شخص من سكان البوادي (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) حالة كونه (يتقاضاه) أي : يطلب من النبي صلى الله عليه وسلم (ديناً كان له عليه) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : يطلب من النبي صلى الله عليه وسلم قضاء دين كان له على النبي صلى الله عليه وسلم (فاشتد) ذلك الرجل الطلب (عليه) فأغلظ الكلام عليه (حتى قال) ذلك الرجل (له) صلى الله عليه وسلم (أخرج) وأضيق (عليك) الطلب وأشدّده عليك في جميع الأحوال (إلا قضيتني) أي : إلا في حال قضائك وأدائك إياي ديني .

فالاستثناء من أعم الأحوال ، أو من أعم الأوقات ؛ والمعنى حينئذ : أخرج عليك الطلب في جميع الأحوال إلا في حالة قضائك ديني ، فإلا استثنائية من العموم (فانتهره) أي : فانتهر ذلك الرجل وزجره وخوفه (أصحابه) صلى الله عليه وسلم من التحريج في الطلب والقول (وقالوا) أي : وقال أصحابه صلى الله عليه وسلم للرجل في الزجر والانتهاز والتخويف : (ويحك) أي : ألزمك الله الرحمة أو الهلاك ؛ والويح : كلمة تقال لمن وقع في هلكة ، أو لمن يستحق دعاء الرحمة له ؛ لوقوعه في هلكة .

أ (تدري) وتعلم قدر (من تكلم) به وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

قَالَ : إِنِّي أَطْلُبُ حَقِّي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَلَا مَعَ صَاحِبِ الْحَقِّ كُنْتُمْ » ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى خَوْلَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، فَقَالَ لَهَا : « إِنْ كَانَ عِنْدَكَ تَمْرٌ فَأَقْرِضِينَا حَتَّى يَأْتِينَا تَمْرُنَا فَنَقْضِيكَ » ، فَقَالَتْ : نَعَمْ ، بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : فَأَقْرَضْتُهُ ،

والكلام على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري التوبيخي ؛ كما قدرناه آنفاً ، ولو علمته . . لخاطبته خطاب المتأدب معه ، لا خطاب الفاحش المتفحش !؟
 ف (قال) الرجل لهم : (إني أطلب حقي) منه ، فلا لوم عليّ في سَلَطَة لساني في طلب حقي منه (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لأصحابه : (« هلا مع صاحب الحق كنتم ») بالمساعدة والمناصرة له عليّ في طلب حقه ؛ هلا هنا للتحضيض ؛ وهو الطلب بحث وإزعاج ، أراد حثهم على القيام مع صاحب الحق إلى أن يصل إليه حقه .

(ثم) بعدما حثهم على القيام مع صاحب الحق بالمناصرة له (أرسل) النبي صلى الله عليه وسلم (إلى خولة بنت قيس) ابن فهر بن ثعلبة بن عبيد الأنصارية النجارية ، زوجة حمزة بن عبد المطلب رضي الله تعالى عنها ، ثم تزوجها بعده رجل من الأنصار ، (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (لها) أي : لخولة بنت قيس بواسطة من أرسله إليها (إن كان) وُجِدَ (عندك تمر . . فأقرضينا) هـ (حتى يأتينا تمرنا) ويدركنا بنضجه (فنقضيك) أي : فنؤدبك بدل ما أقرضتنا من تمرنا إذا أدرك وقطف .

(فقالت) خولة بنت قيس لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (نعم) يوجد عندنا تمر يا رسول الله ، (بأبي أنت) أي : أنت مفدي بأبي من كل مكروه (يا رسول الله ، قال) أبو سعيد الخدري : (فأقرضته) صلى الله عليه وسلم أي : أقرضت خولة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تمرّاً يساوي قدر دين الأعرابي

فَقَضَى الْأَعْرَابِيَّ وَأَطْعَمَهُ ، فَقَالَ : أَوْفَيْتَ ، أَوْفَى اللَّهِ لَكَ ، فَقَالَ : « أَوْلَيْكَ خِيَارُ النَّاسِ ؛ إِنَّهُ لَا قُدْسَتْ أُمَّةٌ لَا يَأْخُذُ الضَّعِيفُ فِيهَا حَقَّهُ غَيْرَ مُتَعَتِّعٍ » .

(فقضى الأعرابي وأطعمه) أي : أطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعرابي زيادةً على قدر دينه ؛ أي : أعطاه زائداً على حقه طعمةً له .

(فقال) الأعرابي لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (أوفيت) وأدبت وقضيت لي ديني يا محمد كاملاً وافيةً (أوفى الله) تعالى ؛ أي : كمل الله تعالى (لك) حوائجك كلها كما أوفيتني حقي .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أولئك) الموفون لحقوق الناس ويؤدونهم إلى أصحابها هم (خيار الناس) وأفاضلهم ؛ (إنه) أي : إن الشأن والحال (لا قُدْسَتْ) ولا طهرت من الذنوب (أُمَّةٌ) أي : قوم (لا يأخذ الضعيف فيها) أي : في تلك الأمة (حَقُّه) من القوي ، حالة كونه (غَيْرَ مُتَعَتِّعٍ) أي : غير مُتَعَبٍ ولا مُزْعَجٍ ولا مصاب بأذى ، قليلاً كان أو كثيراً . انتهى .

قال السندي : قوله : (أخرج عليك) من التحريج بمعنى التضيق ؛ أي : أضيق عليك إلا وقت قضائك ديني ، والأقرب أنه من باب اجتماع إن الشرطية ولا النافية .

قلت : وليس كذلك ، كما مر بيانه .

(فانتهر) أي : زجره ، (هلا مع صاحب الحق كنتم) حنهم على القيام مع صاحب الحق إلى أن يصل إليه حقه ، (وأطعمه) أي : أعطاه زائداً على حقه طعمةً له (لا قدست) من التقديس ؛ وهو التطهير من الذنوب ، والظاهر أنه دعاء عليهم ؛ فإن كلمة (لا) لا تدخل على الماضي في غير الدعاء إلا مكررة غالباً ؛ مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ ^(١) .

(١) سورة القيامة : (٣١) .

.....

(غير مُتَعَتَّع) بفتح التاء الثانية ، على صيغة اسم المفعول ؛ من تتعع الرباعي ، من باب زلزل ؛ أي : من غير أن يصيبه أذى يقلقه ويزعجه ، وغير منصوب على الحالية من الضعيف . انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود بإسناد جيد ، والبيهقي ، وأبو يعلى في « مسنده » ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » ، والمنذري في « الترغيب والترهيب » ، والبزار من حديث عائشة مطولاً . انتهى منه .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٥) - (٨١٥) - بَابُ الْحَبْسِ فِي الدِّينِ وَالْمُلَازِمَةِ

(٥٢) - ٢٣٨٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا وَبَرُّ بْنُ أَبِي دُلَيْلَةَ الطَّائِفِيُّ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونِ بْنِ مُسَيْكَةَ - قَالَ وَكِيعٌ : وَأَتْنِي عَلَيْهِ خَيْرًا - عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ ،

(٢٥) - (٨١٥) - (باب الحبس في الدين والملازمة) فيه .

(٥٢) - ٢٣٨٧ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا وكيع ، حدثنا وبر) بفتح أوله وسكون الموحدة آخره راء (ابن أبي دليلة) - مصغراً - اسمه مسلم (الطائفي) من السابعة . يروي عنه : (د س ق) ، قال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة .

قلت : وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وذكر الطبراني أن النعمان بن عبد السلام روى حديثه عن الثوري - بفتح دال - دليلة ، والصواب ضمها . انتهى من « التهذيب » .

(حدثني محمد) بن عبد الله (بن ميمون بن مسيكة) - بمهمله مصغراً - الطائفي ، وقد ينسب لجده ، مقبول ، من السادسة .

(قال وكيع) بن الجراح : (وأتني عليه) أي : علي محمد بن ميمون ؛ أي : ذكر فيه شيخي (خيراً) أي : ذكر فيه أنه ثقة فاضل . يروي عنه : (د س ق) .

(عن عمرو بن الشريد) - بفتح المعجمة - الثقفي أبي الوليد الطائفي ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (خ م د س ق) .

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْ أَلْوَجِدُ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ » ، قَالَ عَلِيُّ الطَّنَافِسيُّ : (يَعْنِي : عِرْضَهُ شِكَايَتَهُ ، وَعُقُوبَتَهُ سِجْنَهُ) .

(عن أبيه) الشريد - بوزن الطويل - ابن سويد الثقفي الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، شهد بيعة الرضوان ، قيل : كان اسمه مالكا . يروي عنه : (م د س ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) شريد : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لي) وَمَطْلُ (الواجد) أي : القادر على أداء الدين ؛ أي : الذي يجد ما يؤدي في قضاء الدين (يحل) للدائن ؛ أي : لصاحب الدين (عرضه) أي : الطعن في عرضه ، والعرض - بكسر العين وسكون الراء - : هو موضع الذم والمدح من الإنسان (و) يحل (عقوبته) بالحبس والتعزير بمرافعته إلى المحكمة (قال علي) بن محمد (الطنافسي : يعني) النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : يحل (عرضه) أي : يُحِلُّ (شكايته) أي : إخبار لِيهِ وظُلْمه له للناس لا سِيَّما القاضي (و) يعني بقوله : (عقوبته) أي : (سِجْنَهُ) أي : حَبْسَهُ في السجون حتى يَقْضِيَ دينَهُ ؛ أي : زاد الطنافسي هذه الكلمات على ابن أبي شيبة ، والله أعلم .

قال السندي : (لي الواجد) - بفتح اللام وتشديد الياء - أي : مطله وتأخير لقضاء الدين بغير عذر ، و (الواجد) - بالجيم - القادر على الأداء ؛ أي : الذي يجد ما يؤدي (يحل عرضه) للدائن ؛ بأن يقول : ظلمني (وعقوبته) بالحبس والتعزير . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب القضاء ، في باب الشهادات ، باب في الحبس في الدين وغيره ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب مطل الغني ، وأحمد في « المسند » .

(٥٣) - ٢٣٨٨ - (٢) حَدَّثَنَا هَدِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ ، حَدَّثَنَا الْهَرْمَاسُ بْنُ حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
.....

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث جَدِّ الْهَرْمَاسِ بْنِ حَبِيبِ التَّمِيمِيِّ رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٥٣) - ٢٣٨٨ - (٢) (حدثنا هدية) بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد التحتانية (ابن عبد الوهاب) المروزي أبو صالح ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(حدثنا النضر بن شميل) - مصغراً - المازني أبو الحسن النحوي البصري نزيل مرو ، ثقة ثبت ، من كبار التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الهرماس) بكسر أوله ومهملتين (ابن حبيب) التميمي العنبري ، روى عن أبيه عن جده قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي ، فقال : الزمه ... الحديث ، ويروي عنه : النضر بن شميل ، قال أحمد وابن معين : لا نعرفه ، وقال أبو حاتم : شيخ أعرابي لم يرو عنه غَيْرُ النضر ، ولا يعرف أبوه ولا جده . انتهى من « التهذيب » . وقال في « التقريب » : شيخ أعرابي ، من السابعة . يروي عنه : (د ق) .

(عن أبيه) حبيب التميمي العنبري ، مجهول ، من الثالثة . يروي عنه : (د ق) .

(عن جده) صحابي مجهول رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِغَرِيمٍ لِي ، فَقَالَ لِي : « أَلْزَمُهُ » ، ثُمَّ مَرَّ بِي آخِرَ النَّهَارِ فَقَالَ : « مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ يَا أَخَا بَنِي تَمِيمٍ ؟ » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه ثلاثة مجاهيل ؛ كما قد عرفت .

(قال) جد الهرماس : (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي) أي : مدين عليه ديني (فقال لي) النبي صلى الله عليه وسلم : (« الزمه ») ولا تفارقه حتى يقضي لك دينك وتأخذه منه (ثم مر بي) رسول الله صلى الله عليه وسلم (آخر) ذلك (النهار ، ف) لما رأيته . . (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما فعل أسيرك) أي : غريمك الذي أسرته ولازمته وأمرتكم بملازمته (يا أخا بني تميم ؟) هل أداك دينك أم لا ، وهل فارقت أو لازمته إلى الآن ؟

قوله : « الزمه » - بفتح الزاي - وفي الحديث دليل : على جواز ملازمة من له الدين لمن هو عليه ، بعد تقرر بحكم الشرع .

قال في « النيل » : وعن أبي حنيفة وأحد وجهي أصحاب الشافعي ، فقالوا : إنه يسير حيث سار ، ويجلس حيث يجلس ، غير مانع له من الاكتساب ، ويدخل معه داره ، وذهب أحمد إلى أن الغريم إذا طلب ملازمة غريمه حتى يحضر بينته القريبة . . أجيب إلى ذلك ؛ لأنه لو لم يمكن من ملازمته . . ذهب من مجلس الحاكم ، وهذا بخلاف البيئة البعيدة .

وذهب الجمهور إلى أن الملازمة غير معمول بها ، بل إذا قال : لي بيئة غائبة ، قال الحاكم : لك يمينه أو أخره حتى تحضر بينتك ، وحملوا الحديث على أن المراد : الزم غريمك بمراقبتك له بالنظر من بُعد ، ولعل الاعتذار عن الحديث بما فيه من المقال أولى من هذا التأويل المتعسف .

قوله : « ما فعل أسيرك ؟ » سماه أسيراً ؛ باعتبار ما يحصل له من المذلة

(٥٤) - ٢٣٨٩ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَا :
حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ ، أَنبَأَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ،
.....

بالملازمة ، وكثرة تذللّه عند المطالبة ، وكأنه صلى الله عليه وسلم يعرض
بالشفاعة . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب القضاء ، باب
الشهادات ، باب في الحبس في الدين وغيره (ج ١٠ ص ٤٢) من « العون » .
ودرجته : أنه ضعيف جداً ؛ لضعف سنده ؛ لأن فيه ثلاثة مجاهيل ، وغرضه :
الاستئناس به للترجمة ، فهذا الحديث : ضعيف متناً وسنداً (٤) (٢٤٩) .



ثم استشهد المؤلف لحديث شريد بن سويد بحديث كعب بن مالك
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٤) - ٢٣٨٩ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان
 وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .
(ويحيى بن حكيم) المقومي - بتشديد الواو المكسورة - أبو سعيد البصري ،
ثقة حافظ عابد ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) .
يروى عنه : (د س ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا عثمان بن عمر) بن فارس بن لقيط العبدي البصري ،
أصله من بخارى ، ثقة حافظ ثبت ، من التاسعة ، مات سنة تسع ومئتين
(٢٥٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا يونس بن يزيد) الأيلي الأموي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع
 وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ تَقَاضَى
أَبْنُ أَبِي حَدَرْدٍ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ

(عن) محمد بن مسلم (الزهري) المدني ، ثقة إمام ، من الرابعة ، مات
سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه :
(ع) .

(عن عبد الله بن كعب بن مالك) الأنصاري المدني ، ثقة ، من الثالثة ،
قيل : له رؤية ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين (٩٨ هـ) . يروي عنه : (خ م د
س ق) .

(عن أبيه) كعب بن مالك بن عمرو الأنصاري السلمي - بفتح السين
واللام - أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك ، فأنزل الله فيهم قوله : ﴿ وَعَلَى
الْثَلَاثَةِ ... ﴾ الآية (١) ؛ الصحابي المشهور المدني رضي الله تعالى عنه . يروي
عنه : (ع) ، مات في خلافة علي رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنه) أي : أن أباه كعب بن مالك (تقاضى) أي : طالب عبد الله (بن
أبي حدرد) الأسلمي أبا محمد المدني ، له ولأبيه صحبة ، قال ابن سعد : أول
مشاهده الحديبية ، ثم خير ، مات سنة إحدى وسبعين (٧١ هـ) ، وحدرد هذا
على فَعْلَع ، لم يأت من الأسماء على وزن فَعْلَع بتكرير العين غيرُهُ ، نَبَة عليه
العيني ؛ أي : طالب كعب بن مالك لابن أبي حدرد (ديناً) أي : بقضاء دين
كان (له) أي : لكعب (عليه) ؛ أي : على ابن أبي حدرد في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم (في المسجد) النبوي متعلق بتقاضى ؛ يعني : طلب دينه
منه في المسجد .

(١) سورة التوبة : (١١٨) .

حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا ، حَتَّى سَمِعَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا فَنَادَى كَعْبًا ، فَقَالَ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « دَعْ مِنْ دِينِكَ هَذَا » ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الشَّطْرِ ، فَقَالَ : قَدْ فَعَلْتُ ،

وفيه جواز الكلام في المسجد عند الضرورة ، وقال بعضهم : إن الكلام في المسجد يأكل الحسنات إذا قصد ذلك ، وأما إذا جاء للصلاة فتشاغل بالتكلم . . فلا . انتهى من « التكملة » .

ووقع في رواية زمعة بن صالح عن الزهري أن ذلك الدين كان أَوْقِيَّتَيْنِ ، أخرجه الطبراني ؛ كما في « فتح الباري » (٤٥٩/١) .

(حتى ارتفعت أصواتهما) وحتى هنا بمعنى الفاء العاطفة ؛ كما هي في رواية مسلم ؛ أي : ارتفعت أصواتهما رفعاً غير بالغ حد الإنكار مع أنه كان يتضمن إحياء حق (حتى سمعهما) أي : سمع صوتهما المرتفع (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) صلى الله عليه وسلم (في بيته) أي : في حجرته ، ولا يستلزم سماعه صلى الله عليه وسلم أصواتهما أن يكونا قد رفعاً أصواتهما رفعاً بالغاً حد الإنكار ؛ لصغر المسجد وقرب الحجرة ، وأما رفع الصوت المتفاحش . . فممنوع في المسجد ؛ لما أخرجه البخاري في باب رفع الصوت في المسجد عن السائب بن يزيد عن عمر رضي الله تعالى عنه .

(فخرج إليهما) رسول الله صلى الله عليه وسلم (فنادى كعباً) فقال : يا كعب (فقال) كعب : (لبيك) أي : أجبت لك إجابةً بعد إجابة (يا رسول الله) (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب : (دع) أي : اترك وأسقط (من دينك) قدر (هذا) أي : النصف (وأومأ) أي : أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم (بيده) الشريفة (إلى الشطر) والنصف .

(فقال) كعب لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (قد فعلت) ما أمرتني به

قَالَ : « قُمْ فَأَقْضِهِ » .

يا رسول الله من إسقاط شطر ديني ، ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن أبي حدرد : (« قم فأقضه ») أي : فَأَدِّهِ النصفَ الباقي من دينه ، وهذا أمر على جهة الوجوب ؛ لأن رب الدين لما أطاع بوضع ما وضع . . تعين على المديون أن يقوم بما بقي عليه ؛ لئلا يجتمع على رب الدين وضعه ومطل ، وهكذا ينبغي أن يَبْتَ الأُمُرُ بين المتصالحين ، فلا يُترك بينهما علة ما أمكن .

قال القرطبي : وفي الحديث دليل على أن الإشارة بمنزلة الكلام إذا فهمت ؛ لأنها دالة على الكلام ؛ كالحروف والأصوات ، فتصح شهادة الأخرس ويمينه ولعانه وعقوده بها إذا فهم ذلك عنه ، وهذا منه صلى الله عليه وسلم على جهة الإرشاد إلى الصلح ، وهذا على الإقرار ؛ لأن نزاعهما لم يكن في أصل الدين ، وإنما كان في التقاضي ، وهو متفق عليه ، وأما الصلح على الإنكار . . فهو الذي أجازه مالك وأبو حنيفة والشعبي والحسن البصري ، وقال الشافعي : الصلح على الإنكار باطل ، وبه قال ابن أبي ليلي . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصلاة ، باب التقاضي والملازمة في المسجد ، باب رفع الصوت في المساجد ، وفي مواضع كثيرة ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب استحباب الوضع من الدين ، وأبو داود في كتاب الأقضية ، باب في الصلح ، والنسائي في كتاب القضاة ، باب حكم الحاكم ، والدارمي ومالك وأحمد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث شريد بن سويد .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٦) - (٨١٦) - بَابُ الْقَرْضِ

(٥٥) - ٢٣٩٠ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْلَى ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يُسَيْرٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ رُومِيٍّ قَالَ : كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَذْنَانَ يُقْرِضُ
.....

(٢٦) - (٨١٦) - (باب القرض)

وهو دفع مالك للغير ؛ لينتفع به على أن يرد بدله ، وهو سنة .



(٥٥) - ٢٣٩٠ - (١) (حدثنا محمد بن خلف) بن عمار أبو نصر (العسقلاني) صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا يعلى) بن عبيد بن أبي أمية الكوفي أبو يوسف الطنافسي ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين ، من كبار التاسعة ، مات سنة بضع ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سليمان بن يسير) - بضم الياء ؛ كما في « الخلاصة » - وقيل : ابن قُسيم ، أبو الصَّبَّاح - بالموحدة - النخعي مولاهم ؛ مولى إبراهيم النخعي الكوفي ، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً في أجر الصدقة ، ضعيف ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن قيس بن رومي) مجهول ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(قال) قيس : (كان سليمان بن أذنان) وسليمان هذا ليس من رجال هذا الإسناد ، وإنما ذكر في الإسناد لغرض استقراض علقمة منه ، فلا حاجة إلى معرفة ترجمته ، وبحثت في كتب الرجال ، ولم أر من ذكره (يقرض) أي :

عَلَقْمَةَ أَلْفَ دِرْهَمٍ إِلَى عَطَائِهِ ، فَلَمَّا خَرَجَ عَطَاؤُهُ . . تَقَاضَاهَا مِنْهُ وَأَشْتَدَّ عَلَيْهِ ، فَقَضَاهُ ، فَكَأَنَّ عَلَقْمَةَ غَضِبَ ، فَمَكَثَ أَشْهُرًا ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ : أَقْرِضْنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ إِلَى عَطَائِي ، قَالَ : نَعَمْ وَكَرَامَةً ، يَا أُمَّ عُتْبَةَ ؛ هَلَمِّي تِلْكَ الْخَرِيطَةَ الْمَخْتُومَةَ الَّتِي عِنْدَكَ ، فَجَاءَتْ بِهَا فَقَالَ : أَمَّا

يسلف (علقمة) بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه عابد ، من الثانية ، مات بعد الستين ، وقيل : بعد السبعين . يروي عنه : (ع) .

أي : يسلف سليمان لعلقمة (ألف درهم) على أن يرد بدله مؤجلاً (إلى) أخذ (عطائه) أي : رزقه وراتبه (فلما خرج) ونزل (عطاؤه) أي : عطاء علقمة وراتبه وأخذه . . (تقاضاها) أي : طلب سليمان (منه) أي : من علقمة قضاء تلك الدراهم وأداءها له بدل قرضه (واشتد) سليمان في طلب قضائها (عليه) أي : على علقمة ، وقال له قولاً شديداً (فقضاه) أي : فقضى علقمة تلك الدراهم لسليمان بدل قرضه .

(فكأن علقمة غضب) على سليمان ؛ لاشتداده عليه في استقضائها منه (فمكث) علقمة (أشهراً) ثلاثة فأكثر لم يرجع إلى سليمان (ثم أتاه) أي : أتى علقمة سليمان مرة ثانية (فقال) علقمة لسليمان : (أقرضني) أي : أسلفني مرة ثانية (ألف درهم) مؤجلة (إلى) أخذ (عطائي) وراتبي .

(قال) سليمان لعلقمة : (نعم) أقرضك ما طلبت مني (و) أكرمك (كرامة) ولا أهينك بامتناعي من إقراضك ؛ لأجل مطلقك أولاً في قضاء ديني ، ثم قال سليمان لزوجته أو لخدامته : (يا أم عتبة ؛ هلمي) أي : هاتي (تلك الخريطة) والشنطة (المختومة) أي : المقفلة على ما فيها من الدراهم (التي) كانت مستودعة (عندك ، فجاءت) أم عتبة إلى سليمان (بها) أي : بتلك الخريطة .

(فقال) سليمان لعلقمة : (أماً) أي : انتبه يا علقمة واستمع ما أقول لك

وَاللّٰهُ إِنَّهَا لَدَرَاهِمُكَ الَّتِي قَضَيْتَنِي مَا حَرَكْتُ مِنْهَا دِرْهَمًا وَاحِدًا ، قَالَ : فَلِلّٰهِ
أَبُوكَ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ بِي ، قَالَ : مَا سَمِعْتُ مِنْكَ ، قَالَ : مَا سَمِعْتُ
مِنِّْي ؟ قَالَ : سَمِعْتُكَ تَذْكُرُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا »

(والله ؛ إنها) أي : إن هذه الدراهم المحفوظة في الخريطة (لدراهمك)
- بفتح الكاف - على أنه خطاب لعلقة لا لأم عتبة (التي قضيتني) أي :
أديتنيها بدل قرضي لك (ما حركت) ولا أخذت (منها) أي : من دراهمك التي
قضيتني (درهما واحداً ، قال) علقمة لسليمان : (فله أبوك) يا سليمان ؛ أي :
فله العجب الذي أنشأ اللبن الذي ارتضع به أبوك ، فهو من صنيع التعجب ؛
كقولهم : لله درك فارساً ! ثم قال علقمة لسليمان : (ما حملك) وبعثك (على
ما فعلت بي ؟ !) أي : على التشديد الذي فعلت بي في قضاء دينك وأنت غني
عنه .

(قال) سليمان لعلقة : حملني على ما فعلت بك من التشديد عليك في
قضاء ديني (ما سمعت منك) يا علقمة من الحديث (قال) علقمة لسليمان :
(ما سمعت مني ؟) أي : أي شيء وأي حديث سَمِعْتُهُ مني يا سليمان ؟ (قال)
سليمان : (سمعتك) يا علقمة (تذكر) وتحدث (عن) عبد الله (بن مسعود)
رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه قيس بن رومي ، وهو
مجهول ، وأيضاً فيه سليمان بن يسير ، ويقال له : ابن منيرة ، ويقال : ابن شقير ،
ويقال : ابن شتير ، ويقال : ابن سفيان ، وكله واحد ، وهو متفق على تضعيفه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من مسلم) ولا مسلمة ؛ لأنهن
شقائى الرجال (يقرض) ويسلف (مسلماً) محتاجاً إلى القرض أو مسلمة ؛

قَرْضًا مَرَّتَيْنِ .. إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً » ، قَالَ : كَذَلِكَ أَنْبَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ .
(٥٦) - ٢٣٩١ - (٢) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ ،

لما مر آنفاً (قرضاً) دراهم أو غيرها (مرتين) فأكثر .. (إلا كان) قرضها
له تلك الدراهم (كصدقتها) أي : مثل صدقتها عليه (مرة) أخرى في الأجر
والثواب (قال) علقمة لسليمان : نعم (كذلك) أي : مثل ما قلت لي يا سليمان
(أنبأني) وأخبرني (ابن مسعود) رضي الله تعالى عنه .

قال السندي : قوله : (فقال : أما إنها والله لدراهمك) - بفتح كاف الخطاب -
على أنه خطاب لعلقمة لا لأم عتبة .

قوله (على ما فعلت بي) أي : من الاشتداد في التَّقَاضِي مع أنك ما كنت
محتاجاً إلى الدراهم (قال : ما سمعت منك) أي : أردت أن أقرضك مرة ثانية
فأنال هذا الفضل . انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه ابن حبان في « صحيحه »
بإسناده إلى ابن مسعود .

فدرجته : أنه ضعيف (٥) (٢٥٠) ؛ لعدم المشاركة فيه ، ولأنه ليس له
شاهد ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة ثانياً بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى
عنه ، فقال :

(٥٦) - ٢٣٩١ - (٢) (حدثنا عبيد الله بن عبد الكريم) بن يزيد بن فروخ
أبو زرعة الرازي ، إمام حافظ ثقة مشهور ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع
وستين ومئتين (٢٦٤ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

(حدثنا هشام بن خالد) بن زيد بن مروان الأزرق أبو مروان الدمشقي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومئتين (٢٤٩ هـ) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، ولكن قال بعضهم : لا يعرف حاله . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا خالد بن يزيد) بن عبد الرحمن بن أبي مالك هانئ أبو هاشم الدمشقي ، ضعيف مع كونه كان فقيهاً ، وقد اتهمه ابن معين ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(ح وحدثنا أبو حاتم) محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أبو حاتم الرازي الحافظ الكبير أحد الأئمة الأعلام ، من الحادية عشرة ، مات سنة سبع وسبعين ومئتين (٢٧٧ هـ) . يروي عنه : (د س فق) ، وهذا السند من زيادة أبي الحسن بن القطان .

(حدثنا هشام) الأزرق أبو مروان الدمشقي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومئتين (٢٤٩ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا خالد بن يزيد) بن عبد الرحمن (بن أبي مالك) هانئ ، ضعيف مع كونه كان فقيهاً ، وقد اتهمه ابن معين ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك هانئ الهمداني - بالسكون - الدمشقي القاضي ، صدوق ربما وهم ، من الرابعة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (د س ق) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوباً : الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا ، وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، فَقُلْتُ لِجَبْرِيلَ : مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ ؟ قَالَ : لِأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ ، وَالْمُسْتَقْرِضُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ » .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الضعف جداً ؛ لأن فيهما خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك أبا هاشم الهمداني الدمشقي ، ضعفه أحمد في « العلل » ، وابن معين في « تاريخ الدوري » ، وأبو داود « الأجرى » ، والنسائي في « الضعفاء » ، وأبو زرعة الدمشقي وابن الجارود والساجي والعقيلي في « الضعفاء الكبير » ، والدارقطني في « الضعفاء » وغيرهم ، فهو متفق على ضعفه جداً .

(قال) أنس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رأيت ليلة أسري بي) من مكة إلى بيت المقدس (على باب الجنة) متعلق برأيت ؛ أي : رأيت حين أسري وعرج بي إلى السماء (مكتوباً) أي : كتاباً مكتوباً على باب الجنة صفته (الصدقة) أي : صدقة التطوع ؛ كما يدل عليه السياق تجزئ (بعشر أمثالها ، والقرض) يجزئ (بثمانية عشر) أمثاله .

(فقلت لجبريل) الأمين عليه السلام : (ما بال القرض) وشأنه إنه (أفضل) وأكثر أجراً (من الصدقة ؟ قال) جبريل في جواب سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم : ذلك (لأن السائل يسأل) الصدقة (وعنده) ما يكفيه ويغنيه عن السؤال (والمستقرض لا يستقرض) أي : لا يسأل ؛ أي : الإقراض (إلا من حاجة) أي : إلا لأجل حاجة ضرورية ؛ لأن القرض واجب الأداء ، فلا يختاره أحد ولا يرضاه إلا لحاجة ضرورية ، ولا يخفى ما بين هذا الحديث والحديث الذي قبله من التعارض .

(٥٧) - ٢٣٩٢ - (٣) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ حُمَيْدٍ الضَّبِّيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَنَائِيِّ

وفي « حاشية السيوطي » : قال سراج الدين البلقيني : الحديث دل على أن درهم القرض بدرهمي صدقة ، لكن الصدقة لم يعدلها شيء ولم يقابلها ، والقرض عادله منه درهم ، فسقط مقابله ، وبقي ثمانية عشر . انتهى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف (٦) (٢٥١) ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ثانياً .



ثم استأنس المؤلف للترجمة ثالثاً بحديث آخر لأنس رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٥٧) - ٢٣٩٢ - (٣) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي - بالنون - أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حدثني عتبة بن حميد الضبي) أبو معاذ البصري ، صدوق له أوهام ، من السادسة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن يحيى بن أبي إسحاق الهنائي) - بضم أوله ثم نون ومد - ويقال : يزيد بن أبي إسحاق ، ويقال : يزيد بن أبي يحيى ، مجهول ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) .

قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الرَّجُلُ مِنَّا يُقْرِضُ أَخَاهُ الْمَالَ فَيُهْدِي لَهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَقْرِضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَأَهْدِي لَهُ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ . . فَلَا يَرْكَبْهَا وَلَا يَقْبَلْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ » .

(قال) يحيى الهنائي : (سألت أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه يحيى الهنائي ، فهو مجهول ، وفيه أيضاً إسماعيل بن عياش ، وهو ضعيف فيما روى عن غير أهل بلده ، وعتبة بن حميد ضعفه أحمد .

أي : سألت أنس بن مالك عن حكم إهداء المستقرض للمقرض هدية ، فقلت له في سؤاله : (الرجل منا) أي : من المسلمين أو من الأنصار (يقرض أخاه) المسلم وكذا غيره (المال) أي : يسلف لأخيه ماله لينتفع به ثم يرد له بدله (فيهدي) المستقرض (له) أي : للمقرض هدية على وجه الإكرام له ، فهل يجوز للمقرض أن يأخذ منه تلك الهدية (قال) أنس في جواب سؤال الهنائي : لا يجوز ذلك ؛ لأنه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أقرض أحدكم قرضاً) لأخيه المسلم (فأهدى) المستقرض (له) أي : للمقرض هدية (أو حملة على الدابة) أي : حمل المستقرض المقرض على دابته .

(فلا يركبها) أي : فلا يركب المقرض تلك الدابة (ولا يقبله) أي : ولا يقبل المقرض ذلك المهدى له من المستقرض ؛ لأن إقراضه يكون حينئذ من القرض الذي جر منفعة للمقرض ، وهو لا يجوز ؛ كرى الفضل (إلا أن يكون) ذلك الإهداء أو الإركاب مما (جرى) ووقع (بينه) أي : بين المقرض (وبينه) أي : وبين المستقرض (قبل ذلك) أي : قبل الإهداء والإركاب الواقعين الآن بعد قرضه له ؛ فإنه يجوز ذلك حينئذ ؛ لأنه كان عادة بينهما قبل الاستقراض .

.....

وهذا الحديث يدل على أنه لا ينبغي أن يجر القرض نفعاً للمقرض .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فلا مشاركة فيه ولا شاهد له ، فدرجته :
أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛ كما مر آنفاً ، فالحديث : ضعيف متناً وسنداً (٧)
(٢٥٢) ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ؛ كسابقه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث ، وكلها ضعاف ،
والغرض من سوقها : الاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٧) - (٨١٧) - بَابُ أَدَاءِ الدِّينِ عَنِ الْمَيِّتِ

(٥٨) - ٢٣٩٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ أَبُو جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ الْأَطْوَلِ

(٢٧) - (٨١٧) - بَابُ أَدَاءِ الدِّينِ عَنِ الْمَيِّتِ

(٥٨) - ٢٣٩٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ (بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري ، ثقة ثبت ، من كبار العاشرة ، قال ابن المديني : كان إذا شك في حرف من الحديث . . تركه ، مات بعد سنة تسع عشرة ومئتين بيسير .

(حَدَّثَنَا حماد بن سلمة) بن دينار البصري أبو سلمة الربيعي أو التميمي أو القرشي مولا هم ، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه في آخره ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(أَخْبَرَنِي عبد الملك) بن عمير بن سويد بن حارثة اللخمي (أبو عمرو) ويقال : (أبو عمر) وقول المؤلف : (أبو جعفر) تحريف من النسخ ، والصواب ما كتبه ؛ كما في « التهذيب » و« التقريب » ، الكوفي المعروف بالقبطي ، ويقال له : الفرسى : نسبة إلى فرس له سابق ، ثقة فصيح عالم تغير حفظه في آخره ، وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي نضرة) المنذر بن مالك بن قطعة - بضم القاف وفتح المهملة - العبدى العوقى - بفتح المهملة والواو ثم قاف - البصري مشهور بكنيته ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان أو تسع ومئة (١٠٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن سعد بن الأطول) بن عبد الله بن خالد أبي مطرف الجهني الصحابي

أَنَّ أَخَاهُ مَاتَ وَتَرَكَ ثَلَاثَ مِئَةٍ دِرْهَمٍ وَتَرَكَ عِيَالاً ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْفِقَهَا عَلَى عِيَالِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ أَخَاكَ مُحْتَبَسٌ بِدَيْنِهِ فَأَقْضِ عَنْهُ » ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ قَدْ أَدَيْتُ عَنْهُ إِلَّا دِينَارَيْنِ أَدَعْتُهُمَا امْرَأَةً وَلَيْسَ لَهَا بَيِّنَةٌ ، قَالَ : « فَأَعْطِهَا فَإِنَّهَا مُحِقَّةٌ » .

الفاضل رضي الله تعالى عنه ، نزل بالبصرة ، مات بها سنة أربع وستين (٦٤ هـ) .
يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن أخاه) أي : أخا سعد ، اسمه يسار بن الأطول (مات وترك ثلاث مئة درهم ، وترك عيالاً) أي : أولاداً صغاراً وحريماً (فأردت) أي : قصدت (أن أنفقها) أي : أن أصرف تلك الثلاث مئة (على عياله) وأولاده (فقال) لي (النبي صلى الله عليه وسلم : إن أخاك) يسار بن الأطول (محتبس) أي : محبوس ممنوع عن مقامه الكريم (بدينه) أي : بسبب الدين الذي عليه (فاقض) أي : فأد دينه (عنه) للدائن .

(فقال) سعد : قلت له صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ قد أديت) دينه (عنه) لغرمائه (إلا دينارين ادعتهما) أي : طلبتهما (امرأة) من غرمائه (و) الحال أنه (ليس لها) أي : لتلك المرأة (بينة) أي : شاهد يشهد لها على دينها ، ف (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فأعطها) أي : أد لتلك المرأة ما ادعته من دينها (فإنها محقة) أي : صادقة في دعواها ذلك الدين ، فأديتها إياهما ؛ امتثالاً لأمره صلى الله عليه وسلم .

قال السندي : قوله : « محتبس » أي : عن دخول الجنة « فأعطها » فيه القضاء بباطن الأمر . انتهى .

وليس لسعد هذا عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس له شيء في

(٥٩) - ٢٣٩٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ،
.....

الكتب الخمسة ، وإسناده صحيح ، عبد الملك أبو جعفر ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين ، وقال المزي في « تحفة الأشراف » : رواه سعيد الجريري عن أبي نضرة عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يسمه ، ورواه الإمام أحمد في « مسنده » من حديث سعد بن الأطول أيضاً ، وروى البيهقي في « سننه » الطريق الأولى من طريق تتمام عن عفان به ، ومن طريق عبد الواحد بن غياث عن حماد بن سلمة ، وروى الطريق الثاني عن عبد الواحد بن غياث أيضاً عن حماد به .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد وإن انفرد به ابن ماجه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

ثم استشهد المؤلف لحديث سعد بن الأطول بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٥٩) - ٢٣٩٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو العثماني مولاهم (الدمشقي) أبو سعيد ، ثقة ، لقبه دحيم - بمهملتين مصغراً - ابن اليتيم ، ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ) بن عبد الرحمن الأموي مولاهم البصري ثم الدمشقي ، ثقة رمي بالإرجاء ، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .
(حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الخامسة ،

عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَاهُ تُوفِّيَ وَتَرَكَ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسَقًّا لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ ، فَاسْتَنْظَرَهُ جَابِرٌ فَأَبَى أَنْ يُنْظَرَهُ ، فَكَلَّمَ جَابِرٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَشْفَعَ لَهُ إِلَيْهِ ، فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ لِيَأْخُذَ ثَمَرَ نَخْلِهِ بِالَّذِي لَهُ عَلَيْهِ ، فَأَبَى عَلَيْهِ ،

مات سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن وهب بن كيسان) القرشي مولاهم أبي نعيم المدني المعلم ، ثقة ، من كبار الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن أباه) أي : أن أبا جابر ؛ وهو عبد الله بن حرام (توفي) يوم أحد شهيداً (وترك) أبوه ديناً (عليه) مقدار (ثلاثين وسقاً) من التمر ؛ والوسق الواحد : ستون صاعاً ، كانت تلك الأوسق (لرجل من اليهود ، فاستنظره جابر) أي : طلب جابر من ذلك الرجل الإنظار والإمهال والتأخير لأجل أخذ دينه (فأبى) اليهودي وامتنع (أن ينظره) أي : أن ينظر أجل الدين ويؤخره إلى ميسرته .

(فكلم جابر) أي : أخبر جابر إباء اليهودي من الإنظار (رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ليشفع) رسول الله صلى الله عليه وسلم ويطلب (له) أي : لجابر من اليهودي الإمهال ويصل (إليه) أي : إلى إمهاله بواسطة رسول الله صلى الله عليه وسلم (فجاءه) أي : فجاء اليهودي (رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكلم) رسول الله صلى الله عليه وسلم (اليهودي) وطلب منه الحضور إلى حيطان جابر (ليأخذ) ذلك اليهودي (ثمر نخله) أي : ثمر نخل جابر (بالذي) أي : بدل الدين الذي (له) أي : لليهودي (عليه) أي : على جابر .

(فأبى) اليهودي وامتنع حضور حيطان جابر ليأخذ ما عليه بقدر دينه (عليه)

فَكَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَبَى أَنْ يُنْظَرَهُ ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّخْلَ فَمَشَى فِيهَا ثُمَّ قَالَ لِجَابِرٍ : « جُدَّ لَهُ فَأَوْفِهِ الَّذِي لَهُ » ، فَجَدَّ لَهُ بَعْدَ مَا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثِينَ وَسَقًا ، وَفَضَلَ لَهُ اثْنَا عَشَرَ وَسَقًا ، فَجَاءَ جَابِرُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُخْبِرَهُ بِالَّذِي كَانَ ، فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَائِبًا ،

صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أبى على النبي صلى الله عليه وسلم ما طلب منه من حضوره لما يعلم من أن ثمر نخله لا يوفي دينه (فكلمه) أي : كلم اليهودي (رسول الله صلى الله عليه وسلم) وطلب منه الإنظار (فأبى) اليهودي (أن ينظره) أي : أن يؤخره ويمهله أجل دينه .

(فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم النخل) أي : حيطان نخل جابر (فمشى) النبي صلى الله عليه وسلم (فيها) أي : في حيطان نخله يميناً وشمالاً ؛ ليخرص ما عليها ويدعو فيها (ثم قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لجابر جد) واقطع ما عليها من الثمر (له) أي : لليهودي ؛ لتؤدي دينه له (فأوفه) أي : فأوف اليهودي وأد له من المجدود الدين (الذي له) أي : لليهودي عليك .

(فجد) جابر واقتطف ما على النخل من الثمر (له) أي : لليهودي (بعدما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم) إلى منزله (ثلاثين وسقاً) من ذلك النخل (وفضل له) أي : بقي لجابر بعدما أدى دين اليهودي (اثنا عشر وسقاً ، فجاء جابر) بعدما أدى وأوفى دين اليهودي (ليخبره) صلى الله عليه وسلم (بالذي كان) أي : بالأمر الخارق الذي وجد من وفاء الثمر القليل الدين الكثير (فوجد) جابر وعلم (رسول الله صلى الله عليه وسلم غائباً) أي : غير حاضر في منزله ولا في المسجد .

فَلَمَّا أَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَهُ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدْ أَوْفَاهُ
وَأَخْبَرَهُ بِالْفَضْلِ الَّذِي فَضَّلَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَخْبِرْ
بِذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ » ، فَذَهَبَ جَابِرٌ إِلَى عُمَرَ فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : لَقَدْ
عَلِمْتُ حِينَ مَشَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيِّبَارِكَنَّ اللَّهُ فِيهَا .

(فلما انصرف) ورجع (رسول الله صلى الله عليه وسلم) إلى المسجد أو
إلى المنزل . . (جاءه) أي : جاء جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم (فأخبره)
أي : فأخبر جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنه) أي : أن جابراً (قد
أوفاه) أي : قد أوفى اليهودي وأداه جميع دينه من ذلك الثمر القليل (وأخبره)
أي : وأخبر جابر للنبي صلى الله عليه وسلم (بالفضل) أي : بالزائد (الذي
فضل) وبقي من ثمره بعد قضاء دين اليهودي .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لجابر : (أخبر) يا جابر (بذلك)
الخبر الذي أخبرته (عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه ؛ أي : أخبره
بوفاء الثمر القليل الدين الكثير وفضل ما فضل منه بعد وفاء الدين ، وإنما خص
بالإخبار له من بين سائر الصحابة ؛ لأنه كان كثير الاهتمام بأمر جابر وشأنه ،
فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يبشر عمر بذلك ، والله أعلم .

(فذهب جابر إلى عمر) بن الخطاب (فأخبره) أي : فأخبر جابر عمر خبر
ما جرى في قضاء دينه بالثمر القليل (فقال له) أي : لجابر (عمر) بن الخطاب
حين أخبره ما جرى في قضاء دينه : والله (لقد علمت) وتيقنت وفاء ذلك الثمر
القليل ذلك الدين الكثير (حين مشى) وطاف (فيه) أي : في حائط ذلك النخل
(رسول الله صلى الله عليه وسلم) إنه (ليباركن الله) عز وجل ؛ أي : لينزلن الله
تعالى البركة (فيها) أي : في ثمر تلك الحديقة التي طاف فيها حتى يُوفي ثمرها
القليل ذلك الدين الكثير ؛ معجزة له صلى الله عليه وسلم وكرامة له .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري : في كتاب الاستقراض ،
باب إذا قاص أو جازفه في الدين تمرأ بتمر أو غيره ، وفي كتاب الصلح ، باب
الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك ؛ وأبو داود في كتاب
الوصايا ، باب ما جاء في الرجل يموت وعليه دين وله وفاء يستنظر غрмаؤه ،
والنسائي في كتاب الوصايا ، وأحمد في « المسند » .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٨) - (٨١٨) - بَابُ : ثَلَاثُ مَنْ أَدَانَ فِيهِنَّ . . قَضَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ

(٦٠) - ٢٣٩٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ ، حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَبُو أُسَامَةَ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ ،

(٢٨) - (٨١٨) - بَابُ : ثَلَاثُ مَنْ أَدَانَ فِيهِنَّ . . قَضَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ

(٦٠) - ٢٣٩٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ (محمد بن العلاء الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا رشدين) بكسر وسكون المعجمة (ابن سعد) بن مُفْلِحِ الْمَهْرِيِّ - بفتح الميم وسكون الهاء - أبو الحجاج المصري ، ضعيف ، رجع أبو حاتم عليه ابن لهيعة ، وقال يونس : كان صالحاً في دينه فأدرسته غفلة الصالحين ، فخلط في الحديث ، من السابعة ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(وعبد الرحمن) بن محمد بن زياد أبو محمد الكوفي ، لا بأس به ، وكان يدلّس ، قاله أحمد ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وأبو أسامة) حماد بن أسامة القرشي مولا هم الكوفي ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت . يروي عنه : (ع) ، ربما دلّس ، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) ، وهو ابن ثمانين .

(وجعفر بن عون) بن جعفر بن عمرو بن حُرَيْثِ الْمَخْزُومِي ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ ابْنِ أَنْعَمٍ ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ ابْنِ أَنْعَمٍ ،
عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَعَاظِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الدِّينَ يُقْضَى مِنْ صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

(عن) عبد الرحمن بن زياد (بن أنعم) - بفتح أوله وسكون ثانيه
وضم ثالثه الْمُهْمَل - الإفريقي قاضيها ، ضعيف في حفظه ، من السابعة ،
مات سنة ست وخمسين ومئة (١٥٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه :
(د ت ق) .

(قال أبو كريب : وحدَّثنا) أيضاً (وكيع) بن الجراح ، ثقة ، من
التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه :
(ع) .

(عن سفیان) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة إمام مشهور ، من
السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن زياد (بن أنعم عن عمران بن عبد) بغير إضافة (المعافري)
أبي عبد الله المصري ، ضعيف ، من الرابعة . يروي عنه : (د ق) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص بن وائل القرشي السهمي المدني
رضي الله تعالى عنهما ، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف
على الراجح سنة (٦٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذان السندان ؛ الأول منهما من خماسياته ، والثاني منهما من سداسياته ،
وحكمهما : الضعف ؛ لأن فيهما ابن أنعم ، وهو متفق عليّ ضعفه ، ضعفه أحمد
وابن معين والنسائي ، وغيرهم .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن
الدين يقضى) أي : يؤدّى (من صاحبه) أي : عن المدين (يوم القيامة) ؛

إِذَا مَاتَ إِلَّا مَنْ يَدَيْنِ فِي ثَلَاثِ خِلَالٍ ؛ الرَّجُلُ تَضَعُ قُوَّتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
فَيَسْتَدِينُ يَتَقَوَّى بِهِ لِعَدُوِّ اللَّهِ وَعَدُوِّهِ ، وَرَجُلٌ يَمُوتُ عِنْدَهُ مُسْلِمٌ لَا يَجِدُ مَا
يُكْفِنُهُ وَيُؤَارِيهِ إِلَّا بَدَيْنِ ، وَرَجُلٌ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعُزْبَةَ فَيَنْكِحُ خَشْيَةً عَلَى
دِينِهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقْضِي عَنْ هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

أي : يؤخذ من ثواب المدين فيعطى للدائن بقدر دينه يوم القيامة (إذا
مات) كل منهما (إلا) دين (من يدين) أي : يستدين ؛ أي : يتحمل الدين
(في) إحدى (ثلاث خلال) أي : خصال ؛ أي : أمور .

أحدها : (الرجل تضع قوته) بقله الزاد والسلاح (في) الجهاد في
(سبيل الله) أي : في إعلاء كلمة الله تعالى وإظهار دينه (فيستدين) أي :
فيتحمل الدين حالة كونه (يتقوى به) أي : يستعد بذلك الدين على الجهاد
والقتال (لعدو الله وعدوه) أي : عدو ذلك المديون .

(و) ثانيها : (رجل يموت عنده مسلم) أو مسلمة حالة كونه
(لا يجد ما يكفنه) أي : ما يكفن ذلك الميت به من ثوب (و) ما
(يواريه) به ؛ أي : وما يدفنه به من أجرة من يحفر القبر ويلحده (إلا
بدين) أي : إلا بسبب استدانتة من الناس قدر ما يكفيه لكفنه وأجرة حفر
قبره .

(و) ثالثها : (رجل خاف على نفسه) فتنة (العزبة) وحملها له
على الزنا (ف) يستدين (و) ينكح خشية على دينه (أي : خشية على
نفسه فتنة الدين بوقوعه في الزنا (فإن الله) تعالى (يقضي) الدين (عن
هؤلاء) الثلاثة (يوم القيامة) أي : يقضي ما استدانوا بسببها ، ومعنى
قضاء الله الدين عنهم : إرضاءه الدائن بثواب من عنده حتى لا يطلب دينه
منهم .

.....
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف (٨) (٢٥٣) ؛
لضعف سنده بما مر آنفاً ، وغرضه : الاستثناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الضعيف متناً وسنداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الرّهون

(١٤) - كِتَابُ الرُّهُونِ

(٢٩) - (٨١٩) - بَابُ رَهْنِ الدِّرْعِ

(٦١) - ٢٣٩٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ ، عَنْ عَائِشَةَ

(١٤) - (كِتَابُ الرُّهُونِ)

(٢٩) - (٨١٩) - (بَابُ رَهْنِ الدِّرْعِ)

(٦١) - ٢٣٩٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ - بِمَعْجَمَةِ مَكْسُورَةٍ وَيَاءٍ وَمِثْلَتِهِ - ابْنُ طَلْقِ بْنِ مَعَاوِيَةَ النَّخْعِيِّ أَبُو بَكْرِ الْكُوفِيُّ قَاضِيهَا ، ثِقَةٌ فُقِيهِ تَغْيِيرِ حِفْظِهِ قَلِيلاً فِي الْآخِرِ ، مِنْ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ (١٩٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ) سَلِيمَانَ بْنِ مَهْرَانَ (الْأَعْمَشِ) الْأَسَدِيُّ الْكَاهِلِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ حَافِظٌ عَارِفٌ بِالْقِرَاءَاتِ وَرِعٌ ، لَكِنَّهُ يَدْلُسُ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً ، وَكَانَ مَوْلَدُهُ أَوَّلَ سَنَةِ إِحْدَى وَتَسْتِينَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ إِبْرَاهِيمَ) بَنِي يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ ذَهْلٍ - بَضْمُ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ - النَّخْعِيِّ أَبِي عِمْرَانَ الْكُوفِيِّ ، ثِقَةٌ فُقِيهِ إِلَّا أَنَّهُ يَرْسِلُ كَثِيراً ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ دُونَ الْمِئَةِ سَنَةَ سِتٍّ وَتَسْعِينَ (٩٦ هـ) وَهُوَ ابْنُ خَمْسِينَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ) بَنِي يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ النَّخْعِيِّ أَبُو عَمْرِو ، ثِقَةٌ مَخْضَرُمٌ مَكْثَرٌ فُقِيهِ ، مِنْ الثَّانِيَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ (٧٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ عَائِشَةَ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعَهُ .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي) اسمه أبو الشحم الظفري ، كذا رواه الشافعي والبيهقي ؛ كما في « التلخيص الحبير » (٣٥/٣) (طعاماً) ورد عند البخاري في الجهاد والمغازي أنه كان ثلاثين صاعاً من الشعير ، وكذا رواه ابن ماجه وأحمد وغيرهما عن ابن عباس ، وأخرجه الترمذي عن ابن عباس فذكر عشرين ، وجمع بينهما الحافظ في « الفتح » في الرهن (٩٩/٥) بأنه كان فوق العشرين ودون الثلاثين ، فجبر الكسر تارة ، وألغى أخرى بثمن مؤجل (إلى أجل) معلوم ؛ يعني : إلى سنة ؛ كما في « تنبيه المعلم » (ورهنه) أي : وأعطى النبي صلى الله عليه وسلم لليهودي (درعه) أي : درعاً له صلى الله عليه وسلم من حديد رهناً لليهودي ؛ لتكون وثيقةً للثمن المؤجل ، قيد الدرع بالحديد ؛ إخراجاً لدرع المرأة وهو قميصها . انتهى « كوكب » .

قال السندي : قوله : (اشترى من يهودي ...) إلى آخره ، يدل على جواز البيع بالأجل ، وعلى جواز الرهن ، وعلى جواز المعاملة مع الكفرة ، وعلى أن الذمي يمكن من السلاح ، والظاهر أن الأجل كان معلوماً في العقد إلا أن التعبير وقع منه في الحديث بلفظ النكرة . انتهى منه .

وهذا الحديث في البيع بثمن مؤجل ، وأخذ الرهن لذلك المؤجل .

فائدة

والرهن لغةً : الثبوت والدوام ، ومنه الحالة الراهنة ، وشرعاً : جعل عين مالية وثيقةً لدين يستوفى من ثمنها أو من أجرة منافعها عند تعذر الوفاء .

ويلزم الرهن بالعقد ، ويجبر الراهن على دفع الرهن للمرتهن ؛ كما هو مبسوط في كتب الفروع .

(٦٢) - ٢٣٩٧ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ،

قال الحافظ في كتاب السلم من « الفتح » (٣٥٨/٤) : وفي هذا الحديث رد على من قال : إن الرهن في السلم لا يجوز ، وقد أخرج الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعمش أن رجلاً قال لإبراهيم النخعي : إن سعيد بن جبير يقول : إن الرهن في السلم هو الربا المضمون ، فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث ، ورويت كراهة ذلك عن ابن عمر والحسن والأوزاعي ، وهي إحدى الروايتين عن أحمد ، ورخص فيه الباقر ، والحجة فيه قوله تعالى : ﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ... ﴾ إلى أن قال : ﴿ فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً ﴾ ^(١) ، واللفظ عام ، فيدخل السلم في عمومه ؛ لأنه أحد نوعي البيع . انتهى من « التكملة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب الرهن وجوازه في الحضر كالسفر ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب الرجل يشتري الطعام إلى أجل ويستترهن البائع منه بالثمن رهناً .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث أنس رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٢) - ٢٣٩٧ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ (بن نصر بن علي بن صهبان) (الجهضمي) البصري ، ثقة ثبت ، طلب للقضاء بين الناس فامتنع ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(١) سورة البقرة : (٢٨٢ ، ٢٨٣) .

حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : لَقَدْ رَهَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِرْعَهُ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِالْمَدِينَةِ ، فَأَخَذَ لِأَهْلِهِ مِنْهُ شَعِيرًا .

(حدثني أبي) علي بن نصر بن علي بن صهبان الجهضمي البصري ، ثقة ، من كبار التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا هشام) بن أبي عبد الله سنبر - بوزن جعفر - الدستوائي البصري ، ثقة ثبت ، وقد رمي بالقدر ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، ولكنه يدلّس كثيراً ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس) بن مالك رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أنس : (لقد رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : وضع (درعه) الحديد (عند يهودي) يسكن (بالمدينة) رهناً له بسبب ما اشترى منه من الطعام بثمن مؤجل (فأخذ) رسول الله صلى الله عليه وسلم قوتاً (لأهله) وزوجاته (منه) أي : من ذلك اليهودي (شعيراً) نحو ثلاثين صاعاً ؛ كما صرح به في حديث ابن عباس الآتي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب الرهن في الحضر .

(٦٣) - ٢٣٩٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَهْرَامَ ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوفِّيَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِطَعَامٍ .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة رضي الله عنها .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث أسماء بنت يزيد رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٣) - ٢٣٩٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَهْرَامَ (الفزاري المدائني صاحب شهر بن حوشب ، صدوق ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن شهر بن حوشب) الأشعري الشامي ، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن ، صدوق كثير الإرسال والأوهام ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أسماء بنت يزيد) بن السكن الأنصارية ، تكنى بأُم سلمة ، ويقال : أُم عامر ، صحابية لها أحاديث . يروي عنها : (عم) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه شهر بن حوشب ، وهو مختلف فيه ، وثقه أحمد ويعقوب بن شيبه والدوري والعجلي ، وضعفه شعبة وأبو حاتم والنسائي في كتاب « الضعفاء والمتروكين » .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي) بالبناء للمجهول (و) الحال أن (درعه مرهونة عند يهودي بطعام) اشترى النبي صلى الله عليه وسلم منه بعة

(٦٤) - ٢٣٩٩ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ ، حَدَّثَنَا
ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ ،
.....

صرفه إلى أهله ؛ وهو ثلاثون صاعاً من شعير كما هو مصرح به في حديث رواه
ابن عباس في هذا الباب .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن أخرجه الإمام أحمد في « مسنده »
من حديث أسماء أيضاً ، وكذا ابن أبي شيبة ، وأبو يعلى الموصلي في « مسنده » ،
والعجلي في « تاريخه » من حديث ابن حوشب ، وله شاهد في « الصحيحين »
وغيرهما من حديث عائشة في « البخاري » وغيره ، انظر التخريج السابق ، ومن
حديث أنس بن مالك .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله وبما بعده ، وإن كان سنده
حسناً ؛ بسبب شهر بن حوشب ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة السابق
أول هذا الباب .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عائشة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٦٤) - ٢٣٩٩ - (٤) (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ) بن موسى (الجمحي)
أبو جعفر البصري ، ثقة معمر ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين
(٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

(حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ) الأحول أبو زيد البصري . روى عن : هلال بن
خباب ، وعاصم الأحول ، وسليمان التيمي ، ويروي عنه : (ع) ، وعبد الله بن
معاوية الجمحي ، ومعاوية بن عمرو ، قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة : لا
بأس به ، وقال أبو حاتم : ثقة ، أوثق من عبد الأعلى ، وأحفظ من عاصم ، ووثقه

حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ خَبَّابٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاتَ وَدِرْعُهُ رَهْنٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ .

أبو داود ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة تسع وستين ومئة (١٦٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا هلال بن خباب) - بخاء معجمة وموحدتين - العبدى مولاهم أبو العلاء البصري نزيل المدائن ، صدوق تغير بأخرة ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) البربري الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس أبي عبد الله المكي ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، حكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ودرعه) أي : قميصه من الحديد ؛ يلبس في حالة الحرب ؛ أي : مات والحال أن درعه (رهن) أي : مرهونة (عند يهودي) اسمه أبو الشحم ؛ كما مر (ب) سبب شراء النبي صلى الله عليه وسلم منه (ثلاثين صاعاً من شعير) بثمن مؤجل إلى سنة ؛ كما في « تنبيه المعلم » ، فأبى اليهودي إلا برهن ، فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم اليهودي درعاً له ؛ وهي ذات الفضول ، والدرع زرد ينسج من حديد ، وهو من لباس الحرب .

والحديث دليل على جواز الشراء بالنسيئة ، وعلى جواز الرهن بالدين ، وعلى جوازه في الحضر وإن كان الكتاب قيده بالسفر ، وعلى جواز المعاملة مع أهل الذمة وإن كان مالهم لا يخلو عن الربا وبثمن الخمر . انتهى من « المرقاة » .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شواهد ؛ منها : ما أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ، باب (٨٩) ، رقم (٢٩١٦) ، ومنها : ما أخرجه الترمذي في كتاب البيوع ، باب (٧) ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل ، رقم (١٢١٤) ، وفيه عشرين صاعاً ، والنسائي في كتاب البيوع (٨٣) ، باب مبايعة أهل الكتاب ، وأحمد في « المسند » ، والدارمي في كتاب البيوع ، باب في السلف ، وأبو يعلى في « مسنده » .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لأن له شواهد ولصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
فالأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد ، وكلها صحيحة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٠) - (٨٢٠) - بَابُ : الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ

(٦٥) - ٢٤٠٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ زَكَرِيَّا ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الظَّهْرُ يُرْكَبُ »

(٣٠) - (٨٢٠) - (باب : الرهن مركوب ومحلوب)

(٦٥) - ٢٤٠٠ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي .

(عن زكريا) ابن أبي زائدة خالد بن ميمون بن فيروز ، وقيل : هبيرة بن ميمون الهمداني الوادعي أبي يحيى الكوفي ، ثقة ، وكان يدلّس ، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان أو تسع وأربعين ومئة (١٤٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الشعبي) عامر بن شراحيل أبي عمرو ، ثقة مشهور فقيه فاضل ، من الثالثة ، قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المئة وله نحو ثمانين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الظهر) أي : ظهر الدابة (يركب) بالبناء للمجهول ، وكذلك يشرب المذكور بعده ، وهو خبر بمعنى الأمر ؛ والمراد من الظهر : ظهر الدابة ، وقيل : الظهر : الإبل القوي ، يستوي فيه الواحد والجمع ، ولعله سمي بذلك ؛ لأنه يقصد لركوب الظهر ؛ أي : يركب المرتهن ظهر الدابة المرهونة في مقابلة إنفاقه عليها إذا أنفق عليها ، ولبن

إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ، وَلَبِنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيُشْرَبُ نَفَقَتُهُ » .

الدر - بفتح الدال وتشديد الراء - مصدر بمعنى الدارة ؛ أي : لبن البهيمة التي هي ذات الضرع ، ويحتمل كون قوله : « ولبن الدر » من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَحَبَّ لَخَصِيدٍ ﴾ ^(١) ، قاله الحافظ .

(إذا كان) ذلك الظهر (مرهوناً) لصاحب الدين (ولبن) ذات (الدر) يحلب و (يشرب إذا كان) صاحب الدر (مرهوناً ، وعلى الذي يركب) الظهر (ويشرب) اللبن أياً كان ، سواء كان راهناً أو مرتهنأ (نفقته) أي : نفقة ذلك الحيوان دابةً كان أو بهيمة ذات لبن .

قيل : إن فاعل الركوب والحلب لم يتعين ، فيكون الحديث مجملاً ، فلا يصح الاستدلال به .

وأجيب عنه : بأنه لا إجمال ، بل المراد المرتهن ؛ بدليل أن انتفاع الراهن بالمرهون لأجل كونه ملكاً له ؛ والمراد هنا : الانتفاع في مقابلة النفقة ، وذلك يختص بالمرتهن ؛ كما وقع التصريح به في بعض الروايات .

وفيه دليل على أنه يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام بما يحتاج إليه ، ولو لم يأذن له المالك ، وبه قال أحمد وإسحاق والليث والحسن وغيرهم ، وقال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء : لا ينتفع المرتهن من الرهن بشيء ، بل الفوائد للراهن والمؤن عليه ، كذا في « النيل » . انتهى من « العون » .

وفي الحديث حجة لمن قال : يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ، ولو لم يأذن له المالك ، وهو قول أحمد وإسحاق وطائفة من أهل

(١) سورة ق : (٩) .

.....

العلم ؛ قالوا : ينتفع المرتهن من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ، ولا ينتفع بغيرهما ؛ لمفهوم الحديث ، وأما دعوى الإجمال في الحديث .. فقد دل بمنطوقه على إباحة الانتفاع في مقابلة الإنفاق ، وهذا يختص بالمرتهن ؛ لأن الحديث وإن كان مجملاً ، لكنه يختص بالمرتهن ؛ لأن انتفاع الراهن بالمرهون ؛ لكونه مالك رقبته ، لا لكونه منفقاً عليه ، بخلاف المرتهن ، وذهب الجمهور إلى أن المرتهن لا ينتفع من المرهون ، وتأولوا الحديث ؛ لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين ؛ أحدهما : التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه ، والثاني : تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يردّه أصول مجمع عليها وأثار ثابتة لا يختلف في صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر : « لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه » رواه البخاري . انتهى .

وقال الشافعي : يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درها وظهرها ، فهي محلوبة ومركوبة له ؛ كما كانت قبل الرهن .

واعترضه الطحاوي ؛ بما رواه هشيم عن زكريا في هذا الحديث ، ولفظه : « إذا كانت الدابة مرهونة .. فعلى المرتهن علفها ... » الحديث .

قال : فتعين أن المراد المرتهن لا الراهن ، ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحريم الربا ، فلما حرم الربا .. ارتفع ما أبيح في هذا للمرتهن ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والتاريخ في هذا متعذر ، والجمع بين الأحاديث ممكن .

وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون ، فيباح حينئذٍ للمرتهن الإنفاق على الحيوان ؛ حفظاً

.....
لحياته ، بشرط ألا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه ، وهي من جملة مسائل الظفر ، كذا أفاد الحافظ في « فتح الباري » .

قلت : حمل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون خلاف الظاهر .

وقال في « سبل السلام » : إنه تقييد للحديث بما لم يقيد به الشارع ، وأما قول ابن عبد البر : يدل على نسخه حديث ابن عمر : « لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه » .. ففيه ما قال الحافظ في جواب الطحاوي ؛ من أن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والتاريخ في هذا متعذر ، والجمع بين الحديثين ممكن .

وقال في « السبل » : أما النسخ .. فلا بد له من معرفة التاريخ ، على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعذر ، ولا تعذر هنا ؛ إذ يخص عموم النهي بالمرهونة . انتهى .
وأما قوله : بأن الحديث يردّه أصول مجمع عليها وآثار ثابتة .. ففيه أن هذا الحديث أيضاً أصل من أصول الشريعة ، والجمع بين هذا الأصل وتلك الأصول المجمع عليه وتلك الآثار الثابتة التي أشار إليها .. ممكن .

وأما قول الجمهور : إن الحديث ورد على خلاف القياس ... إلى آخره ..
ففيه ما قال الحافظ ابن القيم في « إعلام الموقعين » : ومن ذلك قول بعضهم : إن الحديث الصحيح ؛ وهو قوله : « الرهن مركوب ومحلوب ، وعلى الذي يركب ويحلب النفقة » .. على خلاف القياس ، فإنه جوز لغير المالك أن يركب الدابة ويحلبها ، وضمنه ذلك بالنفقة .. فهو مخالف للقياس من وجهين ، والصواب ما دل عليه الحديث ، وقواعد الشريعة وأصولها لا تقتضي سواء ؛ فإن الرهن إذا كان حيواناً .. فهو محترم في نفسه بحق الله سبحانه ، وكذلك فيه حق الملك ، وللمرتهن حق الوثيقة .

.....

وقد شرع الله سبحانه الرهن مقبوضاً بيد المرتهن ، فإذا كان في يده فلم يركبه ولم يحلبه .. ذهب نفعه باطلاً ، وإن مكن صاحبه من ركوبه .. خرج عن يده وتوثيقه ، وإن كلف صاحبه كل وقت أن يأتي ويأخذ لبنه .. شق عليه غاية المشقة ولا سيما مع بعد المسافة ، وإن كلف المرتهن بيع اللبن ، وحفظ ثمنه للراهن .. شق عليه ، فكان بمقتضى العدل والقياس ومصلحة الراهن والمرتهن والحيوان أن يستوفي المرتهن منفعة الركوب والحلب ويعوض عنهما بالنفقة ، ففي هذا جمع بين المصلحتين وتوفير الحقين ؛ فإن نفقة الحيوان واجبة على صاحبه ، والمرتهن إذا أنفق عليه .. أدى عنه واجباً ، وله فيه حق ، فله أن يرجع ببذله ، ومنفعة الركوب والحلب يصح أن يكونا بدلاً ، فأخذها خير من أن تهدر على صاحبها باطلاً ، ويُلزم بعوض ما أنفق المرتهن ، وإن قيل للمرتهن : لا رجوع لك .. كان فيه إضرار به ، ولم تسمح نفسه بالنفقة على الحيوان ، فكان ما جاءت به الشريعة هو الغاية التي ما فوقها في العدل والحكمة والمصلحة شيء مختار ، ثم ذكر ابن القيم كلاماً حسناً مفيداً ، من شاء الوقوف عليه .. فليرجع إلى « الإعلام » .

وقال القاضي الشوكاني في « النيل » : ويجاب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول ، فلا ترد إلا بمعارض أرجح منها بعد تعذر الجمع ، وعن حديث ابن عمر بأنه عام ، وحديث الباب خاص ، فيبنى العام على الخاص ، والنسخ لا يثبت إلا بدليل يقتضي بتأخر النسخ على وجه يتعذر معه الجمع ، لا بمجرد الاحتمال مع الإمكان . انتهى كلام الشوكاني .

فالحاصل : أن حديث الباب صحيح محكم ليس بمنسوخ ، ولا يرده أصل

.....

من أصول الشريعة ، ولا أثر من الآثار الثابتة ، وهو دليل صريح في جواز الركوب على الدابة المرهونة بنفقتها ، وشرب لبن الدر المرهونة بنفقتها ، وهو قول أحمد وإسحاق ؛ كما ذكره الترمذي ، وأما قياس الأرض المرهونة على الدابة المرهونة والدر المرهونة . . فقياس مع الفارق ، لهذا ما عندي ، والله تعالى أعلم . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الرهن ، باب الرهن مركوب ومحلوب ، وأبو داود في كتاب البيوع والإيجارات ، باب في الرهن ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء من الانتفاع بالرهن ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عامر الشعبي عن أبي هريرة ، وقد روى غير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً ، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق ، وقال بعض أهل العلم : ليس له أن ينتفع من الرهن بشيء .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣١) - (٨٢١) - بَابُ لَا يَغْلُقُ الرِّهْنُ

(٦٦) - ٢٤٠١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(٣١) - (٨٢١) - (بَابُ لَا يَغْلُقُ الرِّهْنُ)

أي : لا يهمل ولا يعطل منافعه ، وقيل : يشربه المرتهن وعليه النفقة ، فيكون بدلاً من الانتفاع بالمرهون ، ولا يكون انتفاعاً بمال الغير من غير شيء وبدل .



(٦٦) - ٢٤٠١ - (١) (حدثنا محمد بن حميد) بن حيان - بالتحثانية - التميمي أبو عبد الله الرازي ، روى عن إبراهيم بن المختار ، حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

(حدثنا إبراهيم بن المختار) التميمي أبو إسماعيل الرازي ، صدوق ضعيف الحفظ ، من الثامنة ، يقال : مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (ت ق) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : يتقوى حديثه من رواية ابن حميد . انتهى « تهذيب » .

(عن إسحاق بن راشد) الجزري أبي سليمان الحراني ، ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم ، من السابعة ، مات في خلافة أبي جعفر ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال النسائي : ليس بذاك القوي . يروي عنه : (خ عم) .

(عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) رضي الله تعالى

عنه .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَغْلَقُ الرَّهْنُ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه محمد بن حميد الرازي ، وإن وثقه ابن معين في هذه الرواية ؛ فقد ضعفه في أخرى ، وضعفه أحمد والنسائي والجوزجاني في « أحوال الرجال » ، وقال ابن حبان في « المجروحين » : يروي عن الثقات المقلوبات ، وقال ابن معين : كذاب .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يغلق) بالبناء بفتح أوله وإسكان الغين المعجمة وفتح اللام (الرهن) أي : لا يعطل الرهن عن الراهن بعجزه عن قضاء الدين في الوقت المؤجل ، بل يمهل إلى ميسرة ، أو يكلف ببيعه وقضاء الدين من ثمنه ، وفي « المختار » : غلق الرهن ؛ من باب طرب : استحققه المرتهن ؛ وذلك إذا لم يفتك في الوقت المشروط ، وفي الحديث : (لا يُغلق الرهن) . انتهى .

أي : لا يستحق للمرتهن إذا لم يقض الدين وقت حلول الأجل على عادة الجاهلية .

قال السندي : قوله : « لا يغلق الرهن » يقال : غلق الرهن يغلق غلوقاً ؛ إذا بقي في يد المرتهن لا يقدر رهنه على تخلصه من يد المرتهن بعجزه عن قضاء الدين عند حلول الأجل .

والمعنى : أنه لا يستحقه المرتهن إذا لم يفكه صاحبه من يد المرتهن ، وكان هذا أي : استحقاق المرتهن الرهن من عادة الجاهلية ؛ أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين . . ملك المرتهن الرهن ، فأبطل ذلك الإسلام . انتهى منه .

والمعنى : لا يغلق الرهن ؛ أي : لا يخرج عن ملك الراهن ويستحق للمرتهن بمجرد عجزه عن قضاء الدين ، بل يجبر على بيعه وقضاء الدين بثمنه ، والله أعلم .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛
كما قد عرفت آنفاً ، ولا شاهد له ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فهو
ضعيف متناً وسنداً (٩) (٢٥٤) .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الضعيف .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٢) - (٨٢٢) - بَابُ أَجْرِ الْأَجْرَاءِ

(٦٧) - ٢٤٠٢ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(٣٢) - (٨٢٢) - (بَابُ أَجْرِ الْأَجْرَاءِ)

(٦٧) - ٢٤٠٢ - (١) (حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ) بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني - بفتح المهملة والمثلثة - ويقال له : الأنباري - بنون ثم موحدة - أبو محمد ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، فأفحش فيه ابن معين القول ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ) - بضم السين وفتح اللام - القرشي الطائفي نزيل مكة الحذاء ، صدوق سيئ الحفظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال الدوري عن ابن معين : ثقة . انتهى « تهذيب » .

(عن إسماعيل بن أمية) بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي ، قال ابن معين والنسائي وأبو زرعة : ثقة ، وقال في « التقريب » : ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان (المقبري) أبي سعد المدني ، ثقة ، من الثالثة ، تغير قبل موته بأربع سنين ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ؛

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ كُنْتُ خَصْمَهُ .. خَصَمْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ ، »

لأنهم رجال الصحيح ؛ كما سنبينه فيما سيأتي .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيما يرويه عن ربه ، قال الله عز وجل : (ثلاثة) أنفار (أنا خصمهم) أي : منازعهم (يوم القيامة ، ومن كنت) أنا (خصمه) - بسكون الصاد المهملة - مصدر بمعنى اسم الفاعل .. (خصمته) أي : غلبته في الخصومة (يوم القيامة) .

أحدهم : (رجل أعطى) أي : عاهد (بي) أي : باسمي ؛ أي : عاهد إنساناً بالعطاء باسمي ؛ أي اسم كان من أسمائه (ثم غدر) ونقض ذلك العهد ؛ أي : ما وفى بعهده ووعده بعد ذلك .

(و) ثانيهم : (رجل باع حراً فأكل ثمنه) قال الخطابي : اعتبار الحر واسترقاقه يقع بأمرين ؛ أن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يجحد ، والثاني : أن يستخدمه كرهماً بعد العتق ، والأول أشدهما ؛ أي : أغلظهما جُرمًا ، قال ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (٣٣٧٤) : وحديث الباب أشد عليه ؛ لأن فيه مع كتم العتق أو جحد العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن ، فمن ثم كان الوعيد عليه أشد .

قال المهلب : وإنما كان إثمه شديداً ؛ لأن المسلمين أكفاء في الحرية ، فمن باع حراً .. فقد منعه التصرف فيما أباح الله له ، وألزمه الذل الذي أنقذه الله منه ، وقال ابن الجوزي : الحر عبد الله فمن جنى عليه .. فخصمه سيده ، وقال ابن المنذر : لم يختلفوا في أن من باع حراً أنه لا قطع عليه ؛ يعني : إذا لم يسرقه من حرز مثله إلا ما يروى عن علي : (تقطع يد من باع حراً) ، قال : وكان في

وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُوفِهِ أَجْرَهُ » .

جواز بيع الحر خلاف قديم ، ثم ارتفع فروي عن علي قال : (من أقر على نفسه بأنه عبد .. فهو عبد ...) إلى آخره . انتهى « سندي » .

(و) ثالثهم : (رجل استأجر أجيراً فاستوفى منه) العمل (ولم يوفه) أي : لم يعطه (أجره) - بفتح الهمزة - أي : أجره عمله ، ولهذا كاستخدام الحر ؛ لأنه استخدمه بغير عوض ، فهو عين الظلم . انتهى من « الإرشاد » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب إثم من باع حراً ، وفي كتاب الإجارة ، باب إثم من منع أجر الأجير ، وأحمد في « المسند » .

ولفظ البخاري مع « شرح الإرشاد » : (حدثنا يحيى بن سليم) - بضم السين وفتح اللام - القرشي الطائفي ، وتكلم فيه ، والتحقيق أن الكلام فيه إنما هو في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة ، وليس له في « البخاري » موصول إلا هذا الحديث ، وقد ذكره في الإجارة من وجه آخر (عن إسماعيل بن أمية) بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي (عن سعيد بن أبي سعيد) المقبري (عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال : (قال الله) عز وجل : (ثلاثة) من الناس (أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي) أي : أعطى العهد باسمي واليمين بي ، وليس ذكر الثلاثة للتخصيص ؛ لأنه سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين ، ولكنه أراد التشديد على هؤلاء الثلاثة ، والخصم يقع على الواحد فما فوقه ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ؛ لأنه مصدر . (ثم غدر) أي : نقض العهد عليه ولم يف به (ورجل باع حراً) عالماً متعمداً (فأكل ثمنه) وخص الأكل بالذكر ؛ لأنه أعظم مقصود من المال ، وفي حديث عبد الله بن عمر عند أبي داود مرفوعاً : « ورجل اعتبد محرراً » .

(٦٨) - ٢٤٠٣ - (٢) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَطِيَّةَ السُّلَمِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ،

وهو أعم من الأول في الفعل ، وأخص منه في المفعول به ، واعتباد الحر - كما قاله الخطابي - يقع بأمرين ؛ إما بأن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يجحده ، وإما بأن يستخدمه كرهاً بعد العتق ، والأول أشدهما ... إلى آخره .
 فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح متناً وسنداً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٦٨) - ٢٤٠٣ - (٢) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ (بن صبح - بضم المهملة وسكون الموحدة - الخلال - بالمعجمة وتشديد اللام - (الدمشقي) السلمي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَطِيَّةِ السُّلَمِيِّ) أَبُو مُحَمَّدٍ الدِّمَشْقِيُّ ، يَعْرِفُ بَوَهْبٍ ، صَدُوقٌ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (س ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) الْعَدَوِيُّ مَوْلَاهُمْ ، ضَعِيفٌ ، مِنْ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً (١٨٢ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ت ق) .

(عَنْ أَبِيهِ) زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ مَوْلَاهُمْ ؛ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْمَدَنِيِّ ، ثِقَةٌ عَالِمٌ وَكَانَ يَرْسُلُ ، مِنْ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً (١٣٦ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَعْطُوا
الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرْقُهُ » .

(عن عبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ، قال البوصيري : هذا إسناد
ضعيف ؛ لأن فيه وهب بن سعيد وعبد الرحمن بن زيد ، وهما ضعيفان ،
لكن نقل المنذري في كتاب « الترهيب » أن عبد الرحمن بن زيد وثق ، وقال
ابن عدي : أحاديثه حسان ، قال : وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم ،
وهو ممن يكتب حديثه ، قال المنذري : ووهب بن سعيد وثقه ابن حبان وغيره .
انتهى ، فعلى هذا يكون الإسناد حسناً .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعطوا الأجير أجره)
أي : أجرته (قبل أن يجف عرقه) الحاصل بالاشتغال بحوائجكم ، وهذا كناية
عن أنه ينبغي المبادرة في إعطائه حقه بعد فراغه من عملكم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه البيهقي في « السنن الكبرى »
في كتاب الإجارة ، باب لا تجوز الإجارة حتى تكون معلومة وتكون الأجرة
معلومة ، وأبو يعلى في « مسنده » .

فدرجته : أنه صحيح المتن بما قبله ، حسن السند ؛ لما قد ذكرناه ، وغرضه :
الاستشهاد به لما قبله .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٣) - (٨٢٣) - بَابُ إِجَارَةِ الْأَجِيرِ عَلَى طَعَامِ بَطْنِهِ

(٦٩) - ٢٤٠٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمَصِيُّ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ ، عَنْ مَسْلَمَةَ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ
.....

(٣٣) - (٨٢٣) - (بَابُ إِجَارَةِ الْأَجِيرِ عَلَى طَعَامِ بَطْنِهِ)

(٦٩) - ٢٤٠٤ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى) (بن بهلول (الحمصي) القرشي ، صدوق له أوهام ، وكان يدلّس ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ) (بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحَمَّدِ الْحِمَصِيِّ ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن مسلمة بن علي) (الخشني - بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين ثم نون - أبي سعيد الدمشقي البلاطي ، متروك ، من الثامنة ، مات قبل سنة تسعين ومئة . يروي عنه : (ق) .

(عن سعيد بن أبي أيوب) (الخزاعي مولا هم المصري أبو يحيى ابن مقلّاص ، ثبت ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن الحارث بن يزيد) (الحضرمي أبي عبد الكريم المصري ، ثقة ثبت عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .
روى عن علي بن رباح .

(عن علي) (بضم العين وفتح اللام مصغراً (ابن رباح) - بفتح الراء -

قَالَ : سَمِعْتُ عُتْبَةَ بْنَ النَّدْرِ يَقُولُ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَرَأَ (طَسَمَ) حَتَّى إِذَا بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى . . قَالَ : « إِنَّ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِي سِنِينَ أَوْ عَشْرًا عَلَى عِفَّةٍ فَرَجِهِ وَطَعَامِ بَطْنِهِ » .

ابن قصير ؛ ضد الطويل ، اللخمي أبي عبد الله المصري ، ثقة ، من كبار الثالثة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(قال) علي : (سمعتُ عتبة بن النذر) - بضم النون وتشديد الدال المفتوحة - السلمي الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، شهد فتح مصر وسكن دمشق ، مات سنة أربع وثمانين (٨٤ هـ) . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه بقيةً بن الوليد ، وهو كثير التدليس عن الضعفاء وشيخه مسلمة بن علي متروك ، وعتبة بن النذر ليس له سوى هذا الحديث في الكتب الستة ، وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » .

أي : سمعت عتبة حالة كونه (يقول : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقرأ) سورة (طَسَمَ) يعني : سورة القصص (حتى إذا بلغ) رسول الله صلى الله عليه وسلم في قراءته (قصة) تزوج (موسى) بنت شعيب عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام . . (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم جواب إذا الشرطية : (إن موسى) بن عمران (صلى الله عليه وسلم آجر نفسه) لشعيب (ثمانين سنين أو عشراً) من السنين ، تخيير من شعيب لموسى في مدة الإجارة (على عفة فرجه) من الزنا ؛ لأنه لم يكن في وقت عقد الإجارة نبياً معصوماً ، وإلا . . فلا حاجة إلى عفة نفسه (وطعام بطنه) .

قال السندي : قوله : « على عفة فرجه وطعام بطنه » ونقل شريعة من قبلنا من غير تعرض لعدم جواز مثل ذلك في شرعنا . . دليل على أن ذلك شرعنا أيضاً ،

(٧٠) - ٢٤٠٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ ، سَمِعْتُ أَبِي
.....

فينبغي جواز الإجارة على الطعام والنكاح . انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛ كما مر آنفاً ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة ، فالحديث : ضعيف متناً وسنداً (١٠) (٢٥٥) .



ثم استدل المؤلف على الترجمة بحديث أبي هريرة رضي الله عنه ، فقال :

(٧٠) - ٢٤٠٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا رِبَالٌ - بفتح
الراء والموحدة - ابن إبراهيم الربالي الرقاشي البصري ، ثقة عابد ، من العاشرة ،
مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) بن حسان العنبري مولا هم أبو سعيد
البصري ، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث .

قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين
ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا سَلِيمٌ) بفتح السين مكبراً (ابن حيان) - بالحاء المهملة وبالتحتانية
المشددة - ابن بسطام الهذلي البصري ، قال أحمد وابن معين والنسائي : ثقة ،
من السابعة . يروي عنه : (ع) .

قال : (سمعت أبي) حيان - بفتح أوله وتشديد التحتانية - ابن بسطام
الهذلي البصري ، مقبول ، من الثالثة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . يروي
عنه : (ق) .

يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : نَشَأْتُ يَتِيمًا وَهَاجَرْتُ مِسْكِينًا ، وَكُنْتُ أَجِيرًا لِابْنَةِ غَزْوَانَ بِطَعَامِ بَطْنِي وَعُقْبَةِ رَجُلِي ، أَحْطَبُ لَهُمْ إِذَا نَزَلُوا وَأَحْدُو لَهُمْ إِذَا رَكِبُوا ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الدِّينَ قَوَامًا ، وَجَعَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ إِمَامًا .

أي : سمعته (يقول : سمعت أبا هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، ولكن الحديث موقوف .

أي : سمعته (يقول : نشأت) أي : تربيت (يتيمًا) أي : صغيراً لا أب لي (وهاجرت) من اليمن إلى المدينة (مسكيناً) أي : فقيراً لا مال لي (وكنت) في أول أمري بعد الهجرة (أجيراً لابنة غزوان) لم أقف على اسمها (بطعام بطني) أي : بطعام يشبعني (وعقبة رجلي) أي : وياراحة رجلي بالركوب وقت نوبتي ؛ لأن للنوبة من الركوب استراحة للرجل من تعب المشي (أحطب) أي : أجمع الحطب (لهم) أي : لرفقتي (إذا نزلوا) في الطريق للاستراحة (وأحدو) أي : وأمدح (لهم) أي : لإبلهم ؛ لتنشط الإبل في السير (إذا ركبوا ، فالحمد لله الذي جعل) لي (الدين) الإسلامي (قواماً) أي : حياة (وجعل أبا هريرة إماماً) أي : قدوة للناس .

قال السندي : قوله : (وعقبة رجلي) أي : للنوبة من الركوب استراحة للرجل (أحطب) يقال : حطبت الحطب حطباً ؛ من باب ضرب : جمعته (وأحدو) يقال : حدوت بالإبل حدواً : حَثَّثُهَا عَلَى السَّيْرِ بِالْحُدَاءِ ، وهو على وزنٍ غراب : الغناء لها (قواماً) قوام الأمر - بالكسر - نظامه وعماده ، وقوامه أيضاً : ملاكه الذي يقوم به . انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، قال البوصيري : هذا إسناد صحيح موقوف ، وحيان بن بسطام بن مسلم بن نمير ذكره ابن حبان في « الثقات » ،

.....
وحفص بن عمر ذكره ابن حبان في « الثقات » ، ووثقه الدارقطني والذهبي
وغيرهم ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، إلا أنه موقوف ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستئناس ، والثاني للاستدلال .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٤) - (٨٢٤) - بَابُ الرَّجُلِ يَسْتَقِي كُلَّ دَلْوٍ بِتَمْرَةٍ وَيَشْتَرِطُ جِلْدَةً

(٧١) - ٢٤٠٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَنْشٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(٣٤) - (٨٢٤) - (بَابُ الرَّجُلِ يَسْتَقِي كُلَّ دَلْوٍ بِتَمْرَةٍ وَيَشْتَرِطُ جِلْدَةً)

أَي : يَشْتَرِطُ كَوْنِ تِلْكَ التَّمْرَةِ يَابِسَةً جَيِّدَةً .



(٧١) - ٢٤٠٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ (البصري ،

ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بن طرخان التيمي البصري ، ثقة ، من التاسعة ،

مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِيهِ) سليمان بن طرخان التيمي البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات

سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) وهو ابن سبع وتسعين سنة . يروي عنه :

(ع) .

(عَنْ حَنْشٍ) ابن قيس ، حنش لقبه ، اسمه الحسين بن قيس الرحبي منسوب

إلى رجة بن زرعة أبي علي الواسطي . روى عن عكرمة ، ويروي عنه : سليمان

التيمي ، و (ت ق) ، متروك ، من السادسة .

(عَنْ عِكْرَمَةَ) الهاشمي مولاهاهم ؛ مولى ابن عباس ، ثقة ، من الثالثة ، مات

سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حنش بن قيس ، وهو

قَالَ : أَصَابَ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَصَاصَةً ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَخَرَجَ يَلْتَمِسُ عَمَلًا يُصِيبُ فِيهِ شَيْئًا لِيُقَيِّتَ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَى بُسْتَانًا لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ ، فَاسْتَقَى لَهُ سَبْعَةَ عَشَرَ دَلْوًا كُلُّ دَلْوٍ بِتَمْرَةٍ ، فَخَيَّرَهُ الْيَهُودِيُّ مِنْ تَمْرِهِ سَبْعَ عَشْرَةَ عَجْوَةً ، فَجَاءَ بِهَا إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

متروك ، ضعفه أحمد في « العلل » ، وابن معين في « تاريخ الدوري » ، وأبو حاتم وأبو زرعة في « الجرح والتعديل » ، والبخاري في « التاريخ الكبير » ، وغيرهم من خلق كثير ، فهو متفق على ضعفه .

(قال) ابن عباس : (أصاب) أي : مس وأخذ (نبي الله صلى الله عليه وسلم) بالنصب على أنه مفعول مقدم (خصاصة) أي : جوع (فبلغ ذلك) أي : إصابة الخصاصة له (علياً) بن أبي طالب ، رضي الله تعالى عنه (فخرج) علي من منزله حالة كونه (يَلْتَمِسُ) ويطلب (عملاً) يعمله للناس ، ف (يصيب فيه) أي : فيجد بسببه (شيئاً) من الأجرة (ليقيت به) أي : ليطعم بذلك الشيء الذي حصله (رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى) علي وجاء (بستاناً) أي : حائطاً (لرجل من اليهود) لم أر من ذكر اسم ذلك اليهودي (فاستقى) أي : نزح علي (له) أي : لذلك اليهودي ماءً من البئر مبلغه (سبعة عشر دلواً) نزح له على أن تكون (كل دلو) منها (بـ) مقابلة حبة (تمر ، فخير) أي : خير علياً (اليهودي من تمره سبع عشرة عجوةً) فأخذها علي (فجاء بها) أي : بتلك التمرات (إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم) فأطعمه إياها رضي الله تعالى عنه وأرضاه .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه الإمام أحمد في « مسنده » من حديث ابن عباس (٩٠/١) ، رواه البيهقي في « الكبرى » من طريق عبيد الله بن

(٧٢) - ٢٤٠٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ،
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ ،
.....

معاذ عن المعتمر بن سليمان ، فذكره بإسناده ومثله (٦ / ١١٩ - ١٢٠) في
كتاب الإجارة ، باب جواز الإجارة .

قال السندي : قوله : (خصاصة) أي : حاجة إلى الطعام وفقر إليه
(ليقيت) من أقات الرباعي ؛ أي : ليجعله قوتاً لرسول الله صلى الله عليه
وسلم .

فدرجته : أنه ضعيف جداً (١١) (٢٥٦) ؛ لضعف سنده ؛ لما مر ، وغرضه :
الاستئناس به للترجمة .



ثم استدل المؤلف على الترجمة بحديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى
عنه ، فقال :

(٧٢) - ٢٤٠٧ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي
البصري .

(حدثنا عبد الرحمن) بن مهدي بن حسان العنبري البصري .

(حدثنا سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي .

(عن أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي ، ثقة مدلس ، من
الثالثة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي حية) بن قيس الوادعي الخارفي الهمداني الكوفي . روى عن
علي بن أبي طالب . وروى عنه أبو إسحاق السبيعي ، قال الحاكم أبو أحمد
وغیره : لا يعرف اسمه ، وقال أبو زرعة : لا يسمى ، وقال ابن ماكولا : اختلف
في اسمه : قيل : اسمه عمرو بن نصر ، وقيل : اسمه عبد الله ، وقيل : اسمه

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : كُنْتُ أَذْلُو الدَّلْوَ بِتَمْرَةٍ وَأَشْتَرِطُ أَنَّهَا جِلْدَةٌ .

(٧٣) - ٢٤٠٨ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ،

عامر بن الحارث ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . يروي عنه : (عم) .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) علي : (كنت) أنا (أدلو الدلو) أي : آخذ دلو الماء من البئر (ب) حبة

(تمرة وأشترط) علي من استأجرني (أنها جلدة) - بفتح الجيم وكسر اللام وسكونها - أي : كون تلك التمرة يابسة جيدة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وقال البوصيري : هذا إسناد صحيح

رجالہ ثقات ، ولكن الحديث موقوف ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف ثانياً للترجمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ،

فقال :

(٧٣) - ٢٤٠٨ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ (الطريقي - بفتح المهملة

وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم قاف - الكوفي ، صدوق يتشيع ، من

العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (ت س

ق) .

(حدثنا محمد بن فضيل) بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي -

الضبي مولاہم أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق عارفٌ رُمي بالتشيع ، من

التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مَا لِي أَرَى لَوْنَكَ مُنْكَفِئاً ؟ قَالَ : « الْخَمَصُ » ، فَأَنْطَلَقَ الْأَنْصَارِيُّ إِلَى رَحْلِهِ

(حدثنا عبد الله بن سعيد) بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو عباد الليثي مولا هم المدني ، متروك ، من السابعة . يروي عنه : (ت ق) ، ومحمد بن فضيل .

قال أبو طالب عن أحمد : منكر الحديث متروك الحديث ، وكذا قال عمرو بن علي : كان عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد لا يحدثان عنه ، وقال عباس الدوري عن ابن معين : ضعيف ، وقال الدارمي عن ابن معين : ليس بشيء ، وقال محمد بن عثمان ابن أبي شيبة عن يحيى : لا يكتب حديثه ، وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، وبالجمل : اتفقوا على ضعفه .

(عن جده) كيسان المقبري الليثي المدني ، من الثانية ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه عبد الله بن سعيد ، وهو ضعيف جداً .

(قال) أبو هريرة : (جاء رجل من الأنصار) لم أر من ذكر اسمه ؛ أي : جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جيعان (فقال) الرجل : (يا رسول الله ؛ ما لي) أي : أي شيء ثبت لك (أرى) أنا (لونك) أي : لون بشرتك (منكفئاً ؟) أي : متغيراً عن حالته الأولى ، يقال : انكفأ لونه ؛ أي : تغير عن حاله ، ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجل السائل : بي (« الخمص ») أي : الجوع (فانطلق) أي : ذهب ورجع الرجل (الأنصاري إلى رحله) أي : إلى منزله

فَلَمْ يَجِدْ فِي رَحْلِهِ شَيْئًا ، فَخَرَجَ يَطْلُبُ ؛ فَإِذَا هُوَ بِيَهُودِيٍّ يَسْقِي نَخْلًا ،
فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ لِلْيَهُودِيِّ : أَسْقِي نَخْلَكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : كُلُّ دَلْوٍ بِتَمْرَةٍ ،
وَاشْتَرَطَ الْأَنْصَارِيُّ أَلَّا يَأْخُذَ خَدِرَةً وَلَا تَارِزَةً وَلَا حَشْفَةً ، وَلَا يَأْخُذَ إِلَّا بجلدة ،
فَاسْتَقَى بِنَحْوِ مِنْ صَاعَيْنِ ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(فلم يجد) الأنصاري (في رحله) أي : منزله (شيئاً) من الطعام .

(فخرج) الأنصاري من منزله حالة كونه (يطلب) طعاماً يرجع به إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ (فإذا هو) أي : الأنصاري راء (يهودي
يسقي نخلاً) له ، وإذا فجائية ؛ أي : فاجأه رؤية يهودي يسقي نخله (فقال
الأنصاري لليهودي) : أ (أسقي) أنا لك (نخلك) بذلك ؟ والكلام على
تقدير همزة الاستفهام ، ف (قال) اليهودي للأنصاري : (نعم) اسق لي ،
ولك شيء .

ف (قال) الأنصاري لليهودي : أسقي لك على أن تكون (كل دلو) مقابلة
مجزية (بتمرة ، واشتراط الأنصاري) على اليهودي (ألا يأخذ) في مقابلة عمله
(خدرة) - بفتح فكسر - أي : مسودة الباطن ؛ أي : التي اسود بطنها ؛ لقدمها
(ولا) يأخذ (تارزة) أي : يابسة (ولا حشفة) أي : رديئة غير جيدة (ولا يأخذ
إلا بجلدة) أي : يابسة جيدة (فاستقى) الأنصاري لليهودي (بنحو) أي : بقريب
(من صاعين) مع أن كل دلو مجزي بتمرة (فجاء به) أي : بذلك التمر الذي
هو قريب من صاعين (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) رضي الله تعالى عنه
وأرضاه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف (١٢) (٢٥٧) ؛

لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول والثالث للاستئناس ، والثاني للاستدلال .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥) - (٨٢٥) - بَابُ الْمَزَارَعَةِ بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ

(٧٤) - ٢٤٠٩ - (١) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ،
عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
.....

(٣٥) - (٨٢٥) - (بَابُ الْمَزَارَعَةِ بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ)

والمزارعة : هي معاملة مالك الأرض العامل في أرضه ببعض ما يخرج منها ؛
كالربع والثلث مثلاً ، على أن البذر من المالك .
وهي جائزة على الأصح استقلالاً واتفاقاً بين العلماء ، إذا كانت تبعاً
للمساقاة .

وأما المخابرة . . فهي معاملة المالك العامل في أرضه ببعض ما يخرج منها ،
على أن البذر من العامل .

وهي غير صحيحة مطلقاً ؛ أي : سواء كانت تبعاً للمساقاة أو استقلالاً ،
والخلاف فيهما مبسوط في كتب الفروع .



(٧٤) - ٢٤٠٩ - (١) (حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ) - بكسر الراء المخففة -
ابن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث
وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ) سلام - بتشديد اللام - ابن سليم - مصغراً - الحنفي
مولاهم الكوفي ، ثقة متقن صاحب حديث ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين
ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) البجلي الأحمسي الكوفي ، صدوق له أوهام ،
من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ
.....

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة متقن ، من الثانية ، من كبار التابعين ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن رافع بن خديج) بن عدي الأنصاري الأوسي الحارثي أبي عبد الله المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ع) ، أول مشاهده أحد ثم الخندق ، مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين (٧٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) رافع : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة) نهى تحريم ؛ وهي : بيع الزرع في سنبله ؛ أي : غير المحصود بالحب الصافي كيلاً ، قال النووي : مأخوذة من الحقل ؛ وهو الزرع وموضع الزرع . انتهى .

وإنما نهى عنها ؛ لأنها من المكيل ، ولا يجوز فيه البيع إذا كان من جنس واحد إلا مثلاً بمثل ، ويدأ بيد ، وهذا مجهول لا يدرى أيها أكثر . انتهى من « النهاية » .

(و) نهى أيضاً نهى تحريم عن (المزابنة) وهي : أن يباع ثمر النخل ؛ أي : الرطب على الشجر بالتمر اليابس على الأرض المجذوذ من الشجر .

وإنما خص بيع التمر على رؤوس النخل بجنسه موضوعاً على الأرض باسم المزابنة ، وهي - كما في « المرقاة » - : من الزين ؛ بمعنى : الدفع ؛ لأن المساواة بينهما شرط ، وما على الشجر لا يعرف بكيل ولا وزن ، وإنما يكون مقدراً بالخرص ، وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من التفاوت .

فإذا وقف أحد المتبايعين على غبن فيما اشتراه . . أراد فسخ البيع ، وأراد

وَقَالَ : « إِنَّمَا يَزْرَعُ ثَلَاثَةٌ ؛ رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ فَهُوَ يَزْرَعُهَا ، وَرَجُلٌ مُنِحَ أَرْضاً فَهُوَ يَزْرَعُ مَا مُنِحَ ، وَرَجُلٌ اسْتَكْرَى أَرْضاً بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ » .

الآخر إمضاءه وتزابنا ؛ أي : تدافعا ، وإنما نهى عنها ؛ لما يقع فيها من الغبن والجهالة .

قال ملا علي : وبيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب جائز عند أبي حنيفة ، ولا يجوز عند الشافعي ومالك وأحمد لا بالكيل ولا بالوزن ، إذا لم يكن الرطب على رأس النخلة .

أما إذا كان الرطب على رأس النخلة وباعه بالتمر . . فهو العرايا ، ويأتي بحثه إن شاء الله تعالى . انتهى من « الكوكب باختصار » .

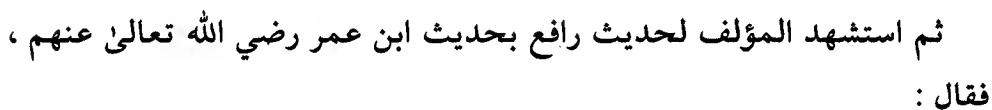
ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض لتزرع ببعض ما يخرج منها ؛ لما فيه من الغرر (وقال : إنما يزرع) الأرض (ثلاثة) من الناس ؛ أحدهم : (رجل له أرض) مملوكة (فهو يزرعها) لكونها مملوكة له (و) ثانيهم : (رجل منح) وأعطى (أرضاً) منيحة بلا مقابل ؛ لينتفع بها ويردها إلى مالکها (فهو) أي : ذلك الرجل الممنوح له (يزرع ما منح) وأعطى له منيحة ؛ لكونها مأذونة له من المالك .

(و) ثالثهم : (رجل استكرى) واستأجر (أرضاً) لغيره من مالکها (بذهب أو فضة) معلومين نوعاً وقدرأ .

وأما استكراؤها ببعض ما يخرج منها ؛ كثلثه وربعه . . فهو لا يجوز ؛ لما فيه من الغرر والجهالة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في التشديد في ذلك ، والنسائي في كتاب المزارعة ، باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، ولأن له شواهد من حديث جابر وابن عمر وغيرهما ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٧٥) - ٢٤١٠ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ،
 صدوق مقرب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .
 يروي عنه : (خ عم) .

(ومحمد بن الصباح) بن سفيان التاجر أبو جعفر الجرجاني ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروى عنه : (د ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة) الهلالي الكوفي ثم المكي ، ثقة
إمام ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست
وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) عمرو: (سمعت ابن عمر) رضى الله تعالى عنهما.

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(يقول) ابن عمر: (كنا) معاشر الصحابة (نخابر) على الأرض ؛ أي :
نعامل على الأرض معاملة المخابرة ؛ أي : نكريها ببعض ما يخرج منها من
الزرع ؛ كالثلث والرابع .

وَلَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، حَتَّى سَمِعْنَا رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ ، فَتَرَكْنَاهُ لِقَوْلِهِ .

(٧٦) - ٢٤١١ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،

(ولا نرى) أي : لا نظن ولا نعتقد (بذلك بأساً) أي : لا نظن بأساً ولا منعاً في ذلك الكراء قبل ذلك (حتى سمعنا رافع بن خديج) بن عدي الأوسِّي الحارثي ؛ أي : حتى سمعناه (يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه) أي : عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها نهى تحريم .

قال ابن عمر : (فتركناه) أي : تركنا كراء الأرض (لقوله) أي : لأجل قول رافع على سبيل الاحتياط وإن كان خبر واحد ومعارضاً للعمل المستمر بين الناس .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب البيوع ، باب كراء الأرض ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في المزارعة ، والنسائي في كتاب المزارعة ، باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث رافع بن خديج بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٧٦) - ٢٤١١ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو

العثماني مولاهم (الدمشقي) لقبه دحيم ، ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي عَطَاءٌ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كَانَتْ لِرِجَالٍ مِنَّا فُضُولٌ أَرْضِينَ يُؤَاجِرُونَهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ فُضُولٌ أَرْضِينَ . . فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ ؛ فَإِنْ أَبَى . . فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ » .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ولكنه كثير التدليس والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) عبد الرحمن بن عمرو (الأوزاعي) أبو عمرو الفقيه ، ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثني عطاء) بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، ولكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال : سمعت جابر بن عبد الله) الأنصاري الخزرجي المدني ، رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
حالة كون جابر (يقول : كانت لرجال منا) أي : من الأنصار (فضول أرضين) أي : أرضون فاضلة عن حاجتهم ، ف (يؤاجرونها) أي : يكرونها لمن يزرعها (على) بعض ما يخرج منها ؛ من (الثلث) أ (والرابع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من كانت له فضول أرضين) أي : أرضون فاضلة . . (فليزرعها) لنفسه (أو ليزرعها أخاه) المسلم ؛ أي : ليتمكن أخاه من زرعها ويعطها له بلا بدل ، لهذا إذا كانت له بحجز الموات أو بإقطاع له من الموات ، أما إذا كانت مملوكة له يارث أو شراء . . فلا (فإن أبى) وامتنع من أحد الأمرين . . (فليمسك أرضه)

(٧٧) - ٢٤١٢ - (٤) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ،

معطلة عن كرائها ببعض ما يخرج منها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحرث والزراعة ، باب رقم (٥١٥) ، وفي كتاب الهبة ، باب فضل المنيحة ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب كراء الأرض ، والنسائي في كتاب المزارعة ، باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث رافع بحديث أبي هريرة رضي الله عنهما ، فقال :

(٧٧) - ٢٤١٢ - (٤) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ (أبو إسحاق الطبري ، نزيل بغداد ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات في حدود الخمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ (الحلبي نزيل طرسوس ، ثقة حجة عابد ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ) - بتشديد اللام - ابن أبي سلام الدمشقي ، وكان يسكن حمص ، ثقة ، من السابعة ، مات في حدود سنة سبعين ومئة (١٧٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي مولاهم أبي نصر

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ . . فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ ؛ فَإِنْ أَبَى . . فَلْيُمْسِكْ
أَرْضَهُ » .

اليمامي ، ثقة ثبت ، ولكنه يدلّس ويرسل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين
ومئة (١٣٢ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له
أرض) فاضلة . . (فليزرعها) بنفسه (أو ليمنحها) أي : يعطها (أخاه) منيحة
بلا عوض (فإن أبى) وامتنع عن الأمرين كليهما . . (فليمسك أرضه) عاطلة
معطلة عن الانتفاع .

قوله : (من كانت له أرض) أي : فارغة . . (فليزرعها) - بفتح الياء - أي :
فليجعلها مزرعة لنفسه بالانتفاع بها (فإن لم يزرعها) أي : فإن لم يحتج إلى
زرعها وحرثها ؛ بأن استغنى عنها بأرض أخرى له . . (فليزرعها) - بضم الياء
وكسر الراء - من أزرع الرباعي ؛ أي : فليمنحها (أخاه) أي : فليعطها منيحة
له عارية ؛ ليجعلها مزرعة لنفسه ، قوله : (فإن أبى) أخوه من قبول العارية . .
(فليمسك أرضه) فلا يكرها .

وقيل : معناه : إن أبى صاحب الأرض من الزرع والمنحة . . فليمسك أرضه
فارغة معطلة ، فيكون الأمر على هذا المعنى للتوبيخ ، وفيه استحباب النفع
للخلق . انتهى من « المبارك » .

.....

واعلم : أن الأمر في قوله : « أو ليمنحها أخاه » خرج مخرج النذب والإرشاد ، وهو من قبيل المواساة فيما بين المسلمين ، فينبغي لصاحب الأرض إن رأى أحداً من إخوانه محتاجاً ؛ أن يمنحه أرضه للزراعة من غير أجره ويواسيه ، وإن لم يكن واجباً عليه شرعاً ، ولكنه مما حث عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا ينبغي للمسلم عدم الاحتفال به ، ومن المؤسف أن هذه السنة أصبحت اليوم متروكة ، ولا يرى أحد من ملاك الأرض يمنح أرضه لغيره من غير أجره ويواسيه بأرضه مهما كثرت أراضيه أو عظمت أمواله ، فمن الواجب على العلماء والمفتين أن يبلغوا إلى عوام المسلمين هذا الحديث ، وما فيه من حث وترغيب ، وأنه لا يلزم من كون الشيء غير واجب أن يهجر أصلاً . انتهى من « التكملة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحرث والمزارعة ، باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضاً والزراعة والثمر ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب كراء الأرض عن جابر بن عبد الله .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٦) - (٨٢٦) - بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ

(٧٨) - ٢٤١٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَأَبُو
أَسَامَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَوْ قَالَ : عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ،

(٣٦) - (٨٢٦) - (بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ)

(٧٨) - ٢٤١٣ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ) مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ
الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ الْعَاثِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتِينَ (٢٤٧ هـ) . يَرْوِي
عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الْكَلَابِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ ، قِيلَ : اسْمُهُ :
عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ، مِنْ صِغَارِ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً
(١٨٧ هـ) ، وَقِيلَ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(وَأَبُو أَسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ أَسَامَةَ الْقُرَشِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ ، ثِقَةٌ
ثَبَتَ رُبَّمَا دَلَسَ ، مِنْ كِبَارِ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِئَتِينَ (٢٠١ هـ) . يَرْوِي
عنه : (ع) .

(وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ) - بَغِيرُ إِضَافَةٍ - ابْنُ أَبِي أُمِيَّةٍ ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ،
وَقِيلَ : إِسْمَاعِيلُ الطَّنَافِسيُّ الْكُوفِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَحْدَبِ مَوْلَى إِيَادٍ ، ثِقَةٌ يَحْفَظُ ،
مِنْ الْحَادِيَةِ عَشْرَةٍ . يَرْوِي عَنْ : عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ بْنِ حَفْصٍ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ
وَمِئَتِينَ (٢٠٤ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

كُلُّهُمْ يَرْوُونَ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بْنَ عَمْرِ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ الْعَمْرِيِّ الْمَدَنِيِّ ،
ثِقَةٌ مَتَّقَنٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعٍ وَأَرْبَعِينَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(أَوْ قَالَ) لَنَا أَبُو كُرَيْبٍ - وَالشَّكُّ مِنَ الْمُؤَلَّفِ - : رَوَى هَؤُلَاءُ لَنَا عَنْ
(عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ) بْنَ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ الْعَمْرِيِّ الْمَدَنِيِّ ، وَهُوَ أَخُو عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكْرِي أَرْضاً لَهُ مَزَارِعَ ، فَأَتَاهُ إِنْسَانٌ فَأَخْبَرَهُ
عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كِرَاءِ
الْمَزَارِعِ ، فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ وَذَهَبَتْ مَعَهُ حَتَّى أَتَاهُ بِالْبَلَاطِ
.....

عمر ، وهو ضعيف ، والصواب عن عبيد الله بن عمر ؛ لأن الثلاثة لم يرووا عن
عبد الله بن عمر ؛ كما في « التهذيب » .

(عن نافع عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنه) أي : أن ابن عمر (كان يكري) ويؤجر للناس (أرضاً) كانت مملوكة
(له) ليتخذوها (مزارع) بلا تنوين ؛ لعدم صرفه للجمع ، جمع مزرعة ؛ وهو
موضع زرع الزروع ؛ أي : يكرها ببعض ما يخرج منها .

قال نافع : (فأتاه) أي : فأتى ابن عمر (إنسان) من المسلمين وهو
أبو النجاشي مولى رافع بن خديج ، اسمه عطاء بن صهيب التابعي ؛ كما هو
مصرح به في رواية البخاري ورواية أبي داود (فأخبره) أي : أخبر ذلك لابن
عمر حالة كون ذلك الإنسان راوياً (عن رافع بن خديج) الأنصاري ، وجملة أن
في قوله : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) في محل نصب مفعول ثان
لأخبر (نهى عن كراء المزارع) ببعض ما يخرج منها من الزرع نهى تحريم (ف)
لما سمع ابن عمر ذلك الخبر من ذلك الإنسان . . (ذهب ابن عمر) إلى رافع بن
خديج ؛ ليسأله عن ذلك الحديث المنسوب إليه .

قال نافع : (وذهبت) أنا (معه) أي : مع ابن عمر إلى رافع بن خديج ، فذهب
ابن عمر إليه (حتى أتاه) أي : حتى أتى ابن عمر رافعاً وهو (بالبلات) أي :
جالس في البلاط لا في المسجد - وهو بفتح الباء الموحدة ، وقيل : بكسرهما - :
اسم موضع بالمدينة بين المسجد النبوي والسوق التي كانت قدام باب السلام .

فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كِرَاءِ
الْمَزَارِعِ ، فَتَرَكَ عَبْدُ اللَّهِ كِرَاءَهَا .

وسمي بلاطاً ؛ لكونه مبلطاً ؛ أي : مفرشاً بالحجارة المنحوتة ، وهو متصل
بباب السلام ، وقد رأيته أنا ، وصليت فيه وقت الزحام في المسجد ، في أول
حجتي ، في تاريخ (١٣٧٥ هـ) فله الحمد والشكر على تعميري .

(فسأله) أي : فسأل ابن عمر رافعاً (عن ذلك) الحديث الذي أخبره ذلك
الإنسان ؛ يعني : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض (فأخبره) أي :
فأخبر رافع ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع)
ببعض ما يخرج منها .

قال نافع : (فتترك عبد الله) بن عمر (كراءها) أي : كراء الأرض ببعض ما
يخرج منها بعد ذلك تورعاً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحرث والمزارعة ،
باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضاً في
الزراعة والثمر ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب كراء الأرض ، وأبو داود في كتاب
البيوع والإيجارات ، باب في التشديد في ذلك ، والنسائي في كتاب المزارعة ،
باب ذكر الأحاديث في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع واختلاف ألفاظ
الناقلين في الخبر .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .

ولفظ حديث ابن عمر عند مسلم من طريق يزيد بن زريع عن أيوب عن نافع
(أن ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي إمارة
أبي بكر وعمر وعثمان وصدراً من خلافة معاوية حتى بلغه في آخر خلافة معاوية

(٧٩) - ٢٤١٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ

أَنْ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَحْدُثُ فِيهَا بِنَهْيِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَأَنَا مَعَهُ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ ، فَتَرَكَهَا ابْنُ عَمْرِو بَعْدَ ، فَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا بَعْدَ . . قَالَ : زَعَمَ ابْنُ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهَا .

وقوله في رواية مسلم : (وصدرأ من خلافة معاوية) قال الأبي : تقدم في أول الباب حديث جابر بالنهي عن كراء الأرض البتة - كما سيأتي لابن ماجه بعد هذا الحديث - وحديث رافع هذا إنما هو النهي عن كرائها بجزء مما يخرج منها ؛ كالثلث مثلاً ، والذي لم يصل إلى ابن عمر إلا في آخر خلافة معاوية إنما هو كرائها بالجزء ، فيحتمل أن رافعاً كان غائباً عن المدينة هذه المدة ؛ إذ من البعيد أن يكون بالمدينة وتنتشر المخابرة فيها ولا غيرها بذكر الحديث ، ويكون حديث رافع هذا من انفراد العدل بالزيادة ، وكراء ابن عمر أرضه ومخابرته فيها مع نهيه صلى الله عليه وسلم في حديث جابر عن كرائها . . يحتمل أيضاً أنه لم يبلغه النهي ، أو بلغه ولم يحمله على التحريم ؛ كما حمل حديث رافع الذي ترك المخابرة لأجله على التحريم ، فهو إنما ترك الأول المفهوم من حديث جابر بترك العمل به . انتهى من « الأبي » .

وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في « الكوكب » ، فراجعه .



ثم استشهد المؤلف لحديث رافع بحديث جابر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٩) - ٢٤١٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ

دِينَارِ الْحِمَصِيِّ ، حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ ، عَنْ ابْنِ شَوْذَبٍ ، عَنْ مَطَرٍ ، عَنْ
عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
.....

دينار) القرشي مولا هم أبو حفص (الحمصي) صدوق ، من العاشرة ، مات سنة
خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا ضمرة بن ربيعة) الفلسطيني أبو عبد الله أصله دمشقي ، صدوق يهم
قليلاً ، من التاسعة ، مات سنة اثنتين ومئتين (٢٠٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن) عبد الله (بن شاذب) - بوزن جعفر منصور - الخراساني
أبي عبد الرحمن سكن البصرة ثم الشام ، صدوق عابد ، من السابعة ، مات سنة
ست أو سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (عم) ، وقال أبو طالب : كان
من الثقات ، وقال سفيان : كان ابن شاذب من ثقات مشايخنا ، وقال ابن معين
وابن عمار والنسائي : كان ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . انتهى « تهذيب » .

(عن مطر) بن طهمان الوراق أبي رجاء الخراساني السلمي مولا هم سكن
البصرة ، صدوق كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف ، من السادسة ، مات
سنة خمس وعشرين ومئة (١٢٥ هـ) ، ويقال : سنة تسع وعشرين ومئة . يروي
عنه : (م عم) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال العجلي : بصري صدوق ،
وقال مرة : لا بأس به ، أخرج له مسلم في المتابعات لا في الأصول ، وبالجمل :
فهو مختلف فيه .

(عن عطاء) بن أبي رباح القرشي مولا هم المكي ، ثقة فقيه فاضل كثير
الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن جابر بن عبد الله) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه مطراً ، وهو مختلف
فيه .

قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ ..
فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ لِيُزْرِعْهَا وَلَا يُؤَاجِرْهَا » .

(٨٠) - ٢٤١٥ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ،

(قال) جابر : (خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) في خطبته :
(من كانت له أرض) فارغة .. (فليزرعها) - بفتح الياء - من زرع الثلاثي ؛
أي : فليحرثها بنفسه ؛ أي : فليجعلها مزرعة لنفسه بالانتفاع بها (أو ليزرعها) -
بضم الياء - من أزرع الرباعي ؛ أي : فإن لم يحتج إلى زرعها وحرثها بأن استغنى
عنها بأرض أخرى .. فليمنحها أخاه ؛ أي : فليعطيها منحةً له عارية ؛ ليجعلها
ذلك الأخ مزرعة لنفسه ، و (أو) فيه للتخيير لا للشك .

(ولا يؤاجرها) أي : لا يُكْرِيهَا بجزء ما يخرج منها ؛ كالثلث والربع ؛ لأنها
تكون مخابزة ، وهي حرام على المشهور .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب البيوع ، باب كراء
الأرض ، والنسائي في كتاب المزارعة ، والبيهقي في كتاب المزارعة ، باب من
أباح المزارعة بجزء مشاع ، وحمل النهي على التنزيه وعلى ما لو تضمن العقد
شرطاً فاسداً ، والطبراني وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وإن كان سنده حسناً ؛ للمشاركة فيه ،
ولأن له شواهد ؛ كما هي مبسوبة في « مسلم » ، وغرضه : الاستشهاد به ، والله
أعلم .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث رافع بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٨٠) - ٢٤١٥ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد

حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ دَاوُودَ بْنِ الْحَصِينِ ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى أَبِي أَحْمَدَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ ؛

الذهلي النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (خ عم) ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) .

(حدثنا مطرف بن عبد الله) بن مطرف اليساري - بالتحانية والمهملة المفتوحتين - أبو مصعب المدني ابن أخت مالك بن أنس . روى عن : خاله مالك بن أنس الإمام ، ويروي عنه : (خ ت ق) ، والذهلي ، ثقة لم يصب ابن عدي في تضعيفه ، من كبار العاشرة ، مات سنة عشرين ومئتين (٢٢٠ هـ) .

(حدثنا مالك) بن أنس إمام الفروع المدني الأصبحي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن داوود بن الحصين) الأموي مولاهم أبي سليمان المدني ، ثقة إلا في عكرمة ، ورمي برأي الخوارج ، من السادسة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سفيان) الأسدي ، اسمه وهب أو قزمان (مولى) عبد الله (بن أبي أحمد) بن جحش الأسدي ، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما أبو سفيان .. فهو ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(أنه) أي : أن أبا سفيان (أخبره) أي : أخبر لداوود بن الحصين (أنه) أي : أن أبا سفيان (سمع أبا سعيد الخدري) سعد بن مالك رضي الله عنه (يقول) . وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة) قال الراوي :

(والمحاقلة : استكراء الأرض) واستئجارها بجزء ما يخرج منها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع المزبنة ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب كراء الأرض ، ومالك في « الموطأ » : في كتاب البيوع ، باب ما جاء في المزبنة والمحاقلة ، وأحمد في « المسند » (٨/٣) . فهو في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .

ثم اعلم : أن اشتراك صاحب الأرض والعامل في إنتاج الزرع له ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن تكون الأرض لواحد والعمل لآخر ، ويشترط أحدهما وزناً أو كيلاً مسمى من الخارج ؛ مثل أن يقول صاحب الأرض : أعطيتك هذه الأرض للزراعة على أن تعطيني عشر أمني من الخارج ، جمع مناً ؛ على وزن عصاً ؛ وهو ما يزن رطلين ، وهذه الصورة باطلة شرعاً لا جواز لها عند أحد من الفقهاء فيما نعلم ؛ فإنه في معنى الربا ، ولا يدري أحد هل يخرج منها شيء أو لا يخرج ؛ كما لا يعلم أحد قدر الخارج منها ، فيمكن ألا يخرج شيء ، ويمكن أن يخرج أقل من عشرة أمناء ، ويمكن ألا يخرج إلا عشرة أمناء ، واشتراط القدر المعلوم من الغرر المؤدي إلى الربا ، ويندرج في هذا القسم ما إذا عين أحدهما حصة من الأرض معلومة فاشترط لنفسه ما يخرج منها ، وهو باطل بإجماع الفقهاء أيضاً ؛ لكون الخارج من تلك الحصة على خطر لا يدري أحد هل يخرج منها شيء أو لا ، وهل يخرج من باقي الأرض شيء أو لا .

الصورة الثانية : إجارة الأرض بغير ما يخرج منها ؛ مثل أن يؤجر أرضه بذهب

.....
أو فضة أو نقود غيرهما أو ثياب أو غيرها ، فاتفق الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء على جوازه ، ثم قصر ربيعة الرأي جوازه على الذهب والفضة ، فتجوز إجارة الأرض عنده بالنقدين دون غيرهما ، وقال مالك : تجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام .

وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن صاحباً أبي حنيفة والجمهور : تجوز إجارتها بالذهب والفضة وبالطعام والثياب وسائر الأشياء ، سواء كان من جنس ما يزرع فيها أو من غيره ؛ كما في « النووي » .
ومن الفقهاء من قال بحرمة هذه الصورة مطلقاً ، وهو قول طاووس والحسن البصري ؛ كما حكى عنهما النووي ، وهو مذهب ابن حزم ، وقد حكاه أيضاً عن عطاء وعكرمة ومجاهد ومسروق والشعبي وابن سيرين والقاسم بن محمد ، راجع « المحلى » لابن حزم (٢١٣/٥) .

واستدل ابن حزم ومن وافقه في تحريم إجارة الأرض بحديث الباب ؛ حيث وقع فيه النهي عن كراء الأرض مطلقاً ، ولفظ كراء الأرض لا يطلق إلا على إجارتها بالنقود أو بشيء معلوم من غير ما يخرج منها ، ومثل هذا النهي المرفوع ورد عن رافع بن خديج وأبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهما أيضاً ؛ كما ذكره المؤلف وغيره من أصحاب الأمهات .

وحجة الجمهور ما ذكره مسلم رحمه الله تعالى في باب كراء الأرض من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض ، فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض ، قال : فقلت : أبالذهب والورق ؟ فقال : أما بالذهب والورق . . فلا بأس به .

وقد أخرج البخاري في باب كراء الأرض بالذهب والفضة عن حنظلة بن

.....

قيس عن رافع بن خديج قال : حدثني عمالي أنهم كانوا يكرون الأرض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بما ينبت على الأربعاء أو شيء يستثنيه صاحب الأرض ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقلت : فكيف هي بالدينار والدرهم ؟ فقال : رافع ليس بها بأس بالدينار والدرهم .

والصورة الثالثة : هي المزارعة بحصة شائعة من الخارج ؛ مثل أن يقول صاحب الأرض : أعطيتك هذه الأرض للمزارعة على أن ثلث الخارج أو ربعه أو نصفه لي ، والباقي لك .

واختلف فقهاء الأمة على أربعة أقوال :

الأول منها : أنه جائز مطلقاً ، وهو مذهب الإمام أحمد وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ، واختاره بعض الشافعية ؛ كابن المنذر والخطابي والماوردي ؛ كما في « مغني المحتاج » (٣٢٤/٢) وهو قول علي وابن مسعود وسعد وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل علي وابن سيرين وسعيد بن المسيب وطاؤوس وعبد الرحمن بن الأسود والزهرى وعبد الرحمن ابن أبي ليلى ، وروى عن معاذ والحسن وعبد الرحمن بن يزيد وخلق ؛ كما في « المغني » لابن قدامة (٤١٦/٥) ، وهو قول ابن حزم في « المحلى » .

والثاني : أنه غير جائز مطلقاً ، وهو قول أبي حنيفة وزفر ، وروى ذلك عن عكرمة ومجاهد والنخعي أيضاً ؛ كما في « المغني » .

والثالث : مذهب الشافعي ؛ وهو أنه لا يجوز إلا بشروط :

الأول : أن يكون في ضمن مساقاة الأشجار ؛ بأن تكون بين الأشجار أرض بيضاء ، فتعقد فيها المزارعة تبعاً لمساقاة الأشجار .

.....
والثاني : أن يكون العامل في كل من المساقاة والمزارعة واحداً .

والثالث : ألا يفصل بين المساقاة والمزارعة في العقد ؛ بأن يؤتى بهما معاً ؛
فلو ساقاه مثلاً على الشجر فقط ، ثم زارعه على البياض . . لم تصح المزارعة ؛
لأن تعدد العقد يزيل التبعية .

والرابع : ألا يقدم المزارعة على المساقاة في العقد .

والخامس : أن يكون أفراد النخل بالسقي وإفراد البياض بالعمارة متعسراً .

والسادس : أن يكون البذر في المزارعة مشروطاً على المالك لا على
العامل .

واشترط بعض الشافعية شرطاً سابعاً ؛ وهو أن يكون بياض الأرض قليلاً بالنسبة
إلى الأرض المغروسة فيها الأشجار ، ولكن الأصح عندهم عدم الاشتراط ، راجع
لتفصيل هذه الشروط « منهاج النووي » وشرحه « مغني المحتاج » للخطيب
الشربيني (٣٢٣/٢ إلى ٣٢٥) .

والرابع : مذهب مالك ؛ وهو أن المزارعة لا تجوز إلا في ضمن المساقاة
بشرط ألا تزيد الأرض البيضاء على ثلث الأرض المغروسة فيها الأشجار ، راجع
« موطأ الإمام مالك » مع « شرحه » للزرقاني (٣٧٠/٣) .

فالفرق بين مذهب الشافعي ومذهب مالك يسير جداً ؛ لأن كليهما
يشترطان لجواز المزارعة أن تكون في ضمن المساقاة ، إلا أن مالكاً يشترط
أن تكون الأرض البيضاء أقل من الثلث ، ولا يشترط الشافعي ذلك في الأصح
من مذهبه .

وبالجملة : فالمزارعة بحصة شائعة من الخارج ممنوعة عند أبي حنيفة

.....
والشافعي ومالك ، غير أن الشافعي ومالكاً رحمهما الله تعالى يقولان بجوازها
في ضمن المساقاة على شروط وتفصيل عندهما .

ولا يقول أبو حنيفة بجوازها ولو في ضمن المساقاة ؛ لأن المساقاة عنده غير
جائزة ، واستدل هؤلاء الفقهاء على عدم جواز المزارعة بالأحاديث التي وردت
في منعها ؛ وهي حديث رافع بن خديج ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن
عمر ، وأبي هريرة ، وزيد بن ثابت ، وثابت بن الضحاك رضي الله تعالى
عنهم أجمعين ، وسيأتي متن أكثرها في هذا الباب من الكتاب ؛ يعني : من
« مسلم » .

وأما القائلون بجواز المزارعة . . فاستدلوا بما سيأتي في كتاب المساقاة
والمزارعة في « صحيح مسلم » عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر أو زرع .
وأجاب الشافعية والمالكية رحمهم الله تعالى بأن المزارعة ها هنا كانت في
ضمن المساقاة ، وهي جائزة عندهم .

وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى . . فأجاب عن أحاديث المزارعة بخيبر بأنها
لم تكن مزارعة ، وإنما أقر النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على أراضيهم
بأن يؤدوا شطر الخارج منها ؛ كخراج المقاسمة وللإمام في الأرض الممنون بها
على أهلها الخيار ؛ إن شاء . . جعل عليها خراج الوظيفة ، وإن شاء . . جعل
عليها خراج المقاسمة ، ولكن هذا التأويل غير سائغ في واقعة خيبر ؛ لأن
خراج المقاسمة إنما كان يمكن إذا كانت الأرض مملوكة للكفار ، وأما إذا كانت
للمسلمين . . فلا يجعل فيها الخراج ، وكانت أرض خيبر مملوكة للمسلمين ،
وتدل على هذه روايات كثيرة .

وبالجملة : فالقول بجواز المزارعة هو القول المنصور بالأحاديث وتعامل الأمة المتواتر ، وأما الأحاديث الواردة في النهي عن المزارعة . . فلا تخلو من أمرين ؛ إما هي تتعلق بصورة مخصوصة من المزارعة ؛ وهو دفع الأرض بقدر مسمى غير شائع من الخارج ، وإما هي محمولة على الإرشاد والمشورة دون الحرمة ، والدليل قائم على كل من التأويلين .

فتبين من الأحاديث الواردة في المزارعة وكراء الأرض أن كلا منهما في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بصورة مخصوصة ؛ وهي أن رب الأرض كان يعين حصة الأرض ، فيشترط خارجها لنفسه ، ونهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن فيه غرراً لا يدرى أيخرج منها أو من أرض سواها أو لا ، ولا يدرى كم يخرج من كل حصة ، وكانوا يطلقون على هذه المعاملة أسماء كراء الأرض والمزارعة والمخابرة والمحاكلة ، فوقع النهي عن جميعها مطلقاً ؛ جرياً على عرف ذلك الزمان ، ولم تكن هذه الأسماء في أحاديث النهي تشمل كراء الأرض بالنقود ولا المزارعة بحصة شائعة من الخارج .

وأما بعض الأحاديث التي ورد فيها التصريح بالنهي عن المزارعة بالثلث أو الربع . . فمحمول على التنزيه والإرشاد ؛ وهي ما أخرجه أبو داود عن رافع بن خديج قال : كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر أن بعض عمومته أتاه ، فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً ، وطوعية الله ورسوله أنفع لنا ، قال : قلنا : وما ذاك ؟ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كانت له أرض . . فليزرعها ، أو ليزرعها أخاه ولا يكارها بثلث ولا ربع ولا طعام مسمى » .

.....
وقد ثبت عن غير واحد من الصحابة أن هذا النهي لم يكن للتحريم ، وإنما كان للإرشاد والتنزيه .

ومما يدل على ذلك ما أخرجه النسائي (١٥١/٢) من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن رافع بن خديج قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم على أرض رجل من الأنصار قد عرف أنه محتاج ، فقال : « لمن هذه الأرض ؟ » قال : لفلان أعطانيها بالأجرة ، فقال : « لو منحها أخاه » ، فأتى رافع الأنصاري ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاكم عن أمر كان لنا نافعاً ، وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفع لكم .

فتبين من هذه الرواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لو منحها أخاه » يعني : كان خيراً ، فحمله رافع على النهي ؛ فقد أخرج أبو داود والنسائي عن عروة بن الزبير قال : قال زيد بن ثابت : يغفر الله لرافع بن خديج ، أنا والله ؛ أعلم بالحديث منه ، إنما أتاه رجلان من الأنصار وقد اقتتلا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن كان هذا شأنكم . . فلا تكروا المزارع » ، فسمع رافع قوله : « لا تكروا المزارع » ، فحدث به .

وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي عن عمرو بن دينار قال : سمعت ابن عمر يقول : ما كنا نرى بالمزارعة بأساً حتى سمعت رافع بن خديج يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، فذكرته لطاووس ، فقال : قال ابن عباس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه ، ولكن قال : لأن يمنح أحدكم أرضه أخاه . . خير له من أن يأخذ منه خرجاً معلوماً .

فهؤلاء فقهاء الصحابة والتابعين لم يقبلوا عموم النهي في أحاديث رافع بن خديج رضي الله تعالى عنه . انتهى من « التكملة » .

.....

قال القرطبي : ثم إن ابن عمر ترك ذلك لما بلغه حديث رافع بن خديج ترك ورع وتقية ، لا أنه جزم بالتحريم ، ويظهر من قوله التوقف في حديث رافع ، ولكنه غلب حكم الورع فعمل على عادته رضي الله تعالى عنه .

وبالجملة : فحديث رافع بن خديج مضطرب غاية الاضطراب ؛ كما وقع في « صحيح مسلم » وفي غيره من كتب الحديث ، فينبغي ألا يعتمد عليه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٧) - (٨٢٧) - بَابُ الرُّخْصَةِ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

(٨١) - ٢٤١٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،
عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ ،
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ إِكْثَارَ النَّاسِ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ قَالَ :

(٣٧) - (٨٢٧) - (باب الرخصة في كراء الأرض البيضاء بالذهب والفضة)

(٨١) - ٢٤١٦ - (١) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي
المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) .
يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري ، ثقة إمام حجة
قرين مالك ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ثبت ، من
السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست
وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة ،
وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنه) أي : أن ابن عباس (لما سمع إكثار الناس في) رواية النهي عن
(كراء الأرض) ببعض ما يخرج منها ؛ يعني : المخابرة . . (قال) ابن عباس ،

سُبْحَانَ اللَّهِ ! إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلَا مَنَحَهَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ » ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْ كِرَائِهَا .

وجملة قال جواب لما ؛ أي : لما سمع إكثار الناس الكلام في رواية النهي عن المخابرة . . قال تعجباً من إكثارهم رواية ما لا يعلمون : (سبحان الله !) أي : تنزيهاً لله عن كل ما لا يليق به (إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا) هذه الكلمة فيها تحريف من النساخ والصواب : (لأن) منحها - بتقديم لام الألف على الهمزة - والرواية : (منحها أحدكم أخاه) ، وعلى تقدير ما صوبناه فإن اللام لام الابتداء ، وجملة أن المصدرية في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، وخبره محذوف ؛ كما تدل عليه الرواية الآتية ؛ والتقدير : لأن يمنح ويعطي أحدكم أرضه الفارغة الفاضلة أخاه المسلم ؛ لينتفع بها ؛ أي : لشواب منيحته له . . خير له من أن يؤجرها ويأخذ عليها أجره معجلة معينة (ولم ينه) رسول الله صلى الله عليه وسلم (عن كرائها) ومخابرتها ببعض ما يخرج منها .

وليس الإخبار عن خيرية منيحتها نهياً عن كرائها ، فكيف يقولون : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كرائها ببعض ما يخرج منها ؟! ولفظ « مسلم » مع شرحه : (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن يمنح) ويعطي (أحدكم أخاه) المسلم (أرضه) أي : مزرعته منيحة له عارية ؛ أي : لمنيحة أحدكم أرضه ومزرعته لأخيه منحة له عارية . . (خير له) أي : أكثر أجراً له (من أن يأخذ عليها) منه (خرجاً معلوماً) أي : أجره معينة معلومة ، فالرسول صلى الله عليه وسلم إنما أخبر عن خيرية المنيحة على المزارعة بالثلث أو الربع ولم ينه عن المزارعة ، فلذلك زارعت على أرض وخابرت عليها . انتهى .

(٨١) - ٢٤١٦ - (م) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحرث والمزارعة ، باب حدثنا علي بن عبد الله ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب الأرض تمنح ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في المزارعة والشمر ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب من المزارعة ، قال أبو عيسى : هذا الحديث حسن صحيح ، وحديث رافع فيه اضطراب ، والنسائي : في كتاب المزارعة ، باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع ، وسيدكره المصنف .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، فقال :

(٨١) - ٢٤١٦ - (م) (حدثنا العباس بن عبد العظيم) بن إسماعيل (العنبري) أبو الفضل البصري ، ثقة حافظ ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(حدثنا عبد الرزاق) بن همام بن نافع الحميري الصنعاني ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أنبأنا معمر) بن راشد العبدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله (بن طاووس) بن كيسان اليماني أبي محمد ، ثقة فاضل عابد ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَأَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ . . خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذًا وَكَذَا لَشَيْءٍ مَعْلُومٍ » ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : (هُوَ الْحَقْلُ ؛ وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ الْمُحَاقَلَةُ) .

(عن أبيه) طاووس بن كيسان اليماني أبي عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي ، يقال : اسمه ذكوان ، وطاووس لقبه ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

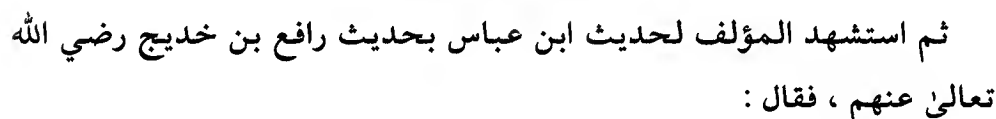
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، غرضه : بيان متابعة ابن طاووس لعمر بن دينار في الرواية عن طاووس .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن يمنح) ويعطي (أحداكم أخاه) المسلم (أرضه) الفاضلة عنه الفارغة من الزرع والشجر منيحة له بلا عوض . . (خير له) أي : أكثر أجراً له (من أن يأخذ) منه (عليها) أي : على تلك الأرض ، قال السندي : قوله : « لأن يمنح » اللام فيه لام الابتداء ، والمصدر المؤول من أن المصدرية مبتدأ ، خبره « خير » ، وقوله : (كذا وكذا) من الأجرة .

وقوله : (لشيء معلوم) تفسير من بعض الرواة لكناية كذا وكذا ؛ أي : يعني النبي صلى الله عليه وسلم بـ (كذا وكذا) لشيء معلوم من الأجرة ؛ كالربع والثلث ؛ أي : خير له من أن يأخذ عليها (كذا) أي : ثلث ما يخرج (وكذا) أي : أو ربع ما يخرج منها (وقال ابن عباس) في تفسير كرائها : (هو الحقْل ؛ وهو) أي : الحقْل (بلسان الأنصار) ولغتهم (المحاقلة) أي : المخابرة ؛ أي : كراء الأرض ببعض ما يخرج منها ؛ كالثلث والربع ، والبذر من العامل .

والمراد من هذه الرواية : بيان المتابعة ؛ فالحديث هو نفس الأول ، وإنما كرر المتن ؛ لما في هذه الرواية من المخالفة للرواية الأولى .



(٨٢) - ٢٤١٧ - (٢) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروى عنه : (د ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة) الهلالي الكوفي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري المدني أبي سعيد القاضي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن حنظلة بن قيس) بن عمرو بن حصن بن خلدة الزرقى المدني ، ثقة ،
من الثانية ، قيل : له رؤية . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(قال) حنظلة : (سألت رافع بن خديج) الأنصاري الأوسي المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَكَ مَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلِي مَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ ،
فَنُهِينَا أَنْ نُكْرِيَهَا بِمَا أَخْرَجَتْ ، وَلَمْ نُنْهَ أَنْ نُكْرِي الْأَرْضَ بِالْوَرَقِ .

(قال) رافع : (كنا) معاشر الأنصار أو معاشر أهل دارنا (نكري الأرض)
أي : المزارع ونزارع عليها (على أن لك) أيها العامل على الأرض (ما أخرجت)
أي : زرعاً أخرجته وأنبتته (هذه) القطعة من المزرعة (و) على أن (لي) يريد
مالك الأرض (ما) أي : زرعاً (أخرجت) هـ وأنبتته (هذه) القطعة من المزرعة ،
وفي رواية مسلم زيادة : (فربما أخرجت) وأنبت (هذه) القطعة التي شرطت
لصاحب الأرض (ولم تخرج) أي : لم تنبت (هذه) القطعة التي شرطت
للعامل ، ف وقعت بينهما المخاصمة (فنهيها) نحن معاشر أصحاب المزارع من
(أن نكريها) أي : من أن نكري المزارع ونؤجرها (ب) عوض يكون من (ما
أخرجت) هـ الأرض ؛ أي : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؛ أي :
عن كراء الأرض بهذا الشرط المذكور ؛ لما فيه من الغرر واستبداد أحد الجانبين
بالزرع المؤدي إلى التخاصم .

(ولم ننه) - بضم النون الأولى وسكون الثانية على صيغة المبني
للمجهول المجزوم - أي : لم ينهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من (أن
نكري الأرض) والمزارع ونؤجرها (بالورق) أي : بالفضة أو بالذهب أو
بالطعام المعين حالة العقد غير الخارج من الأرض ؛ لعدم الغرر والاستبداد
المذكورين فيه .

قال الخطابي : قد أعلمك رافع بن خديج في هذا الحديث أن المنهي عنه
هو المجهول منه دون المعلوم ، وأنه كان من عاداتهم أن يشترطوا فيها شروطاً
فاسدة ، وأن يستثنوا من الزرع ما على السواقي والجداول فيكون خاصاً لرب
الأرض والمزارعة شركة ، وحصة الشريك لا يجوز أن تكون مجهولة ، وقد يسلم

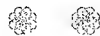
.....
ما على السواقي ويهلك سائر الزرع ، فيبقى المزارع لا شيء له ، وهذا غرر
وخطر . انتهى من « العون » .

وقال الخطابي أيضاً : وضعف أحمد ابن حنبل حديث رافع بن خديج ، وقال :
هو كثير الألوان ؛ يعني : اضطراب هذا الحديث واختلاف الروايات عنه ؛ فمرة
يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومرة يقول : حدثني عمومي
عنه ، وجوز أحمد المزارعة ؛ يعني : المخابرة ، واحتج بأن النبي صلى الله عليه
وسلم أعطى اليهود أرض خيبر مزارعة ، ونخلها مساقاة ، وأجازها ابن أبي ليلى
ويعقوب ومحمد ، وهو قول ابن المسيب وابن سيرين والزهري وعمر بن
عبد العزيز ، وأبطلها أبو حنيفة ومالك والشافعي .

قال الخطابي : وإنما صار هؤلاء إلى ظاهر الحديث من رواية رافع بن خديج
ولم يقفوا على علته ؛ كما وقف عليها أحمد ، فالمزارعة على النصف والثلث
والربع وعلى ما تراضى به الشريكان جائزة إذا كانت الحصص معلومة ، والشروط
فاسدة معدومة ، وهي عمل المسلمين في بلدان الإسلام شرقها وغربها . انتهى
من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحرث والمزارعة ،
باب ما يكره من الشروط في الزراعة ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب كراء الأرض
بالذهب والورق ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب المزارعة ، والنسائي في
كتاب المزارعة ، باب ذكر الأحاديث المختلفة ، ومالك في « الموطأ » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث ابن عباس .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والأخير للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٨) - (٨٢٨) - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْمَزَارَعَةِ

(٨٣) - ٢٤١٨ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَاشِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَمِّهِ ظَهْرٍ
.....

(٣٨) - (٨٢٨) - بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْمَزَارَعَةِ

(٨٣) - ٢٤١٨ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو العثماني مولا هم (الدمشقي) أبو سعيد ، لقبه دحيم - مصغراً - ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ (القرشي مولا هم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه كثير التدليس ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ (عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو أبو عمرو الفقيه ، ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَاشِيِّ (- بنون وجيم خفيفة وبعد الألف معجمة - عطاء بن صهيب الأنصاري مولا هم ، لازمه ست سنين ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (خ م س ق) .

(أنه) أي : أن أبا النجاشي (سمع رافع بن خديج) بن رافع بن عدي بن يزيد بن جشم بن حارثة الأنصاري الأوسي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .
أي : كان رافع (يحدث عن عمه ظهير) - مصغراً - ابن رافع بن عدي بن

قَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا رَافِقًا فَقُلْتُ :
مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ حَقٌّ ، فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا تَصْنَعُونَ »

يزيد الأنصاري الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، كان من كبار الصحابة ،
شهد بدرًا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في البيوع ، ويروي عنه : (خ م س ق) ، وابن أخيه رافع بن خديج ، وله ؛ أي :
لظهير عندهم حديث واحد ، وهو هذا الحديث ، وليس في « مسلم » من اسمه
ظهير إلا هذا الصحابي الجليل ، رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، ومن
لطائفه : أن فيه رواية صحابي عن صحابي .

(قال) ظهير : (نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حياته (عن أمر)
وعمل (كان لنا) معاشر المزارعين (رافقًا) أي : كان فيه رفق وسهولة في حقنا
في الوصول إلى غلات أراضينا ببسر ولطف .

قال رافع بن خديج : (فقلت) لعمي ظهير : (ما قال) لكم (رسول الله
صلى الله عليه وسلم) وأمركم ونهاكم عنه . . (فهو) أي : فذلك الأمر الذي
أمركم أو نهاكم عنه (حق) أي : واجب التمسك به والعمل به ؛ لأنه لا ينهى ولا
يأمر إلا بأمر من عند الله تعالى ، فهو واجب الاتباع أمراً كان أو نهياً ، ففي هذا
بيان ما كانت عليه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين من أنهم كانوا
يخضعون لأمر الله ورسوله ويؤثرونه على جميع مصالحهم ، سواء عرفوا حكمة
ذلك الأمر أو لم يعرفوا ، وكذلك ينبغي لكل مسلم أن يكون كذلك ، فسأله رافع
عما قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(فقال) ظهير : (قال) لنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تصنعون)

بِمَحَاقِلِكُمْ ؟ » ، قُلْنَا : نُوَاجِرُهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ ، وَالْأَوْسُقِ مِنَ الْبَرِّ
وَالشَّعِيرِ ، فَقَالَ : « فَلَا تَفْعَلُوا ، أَزْرَعُوهَا أَوْ أَزْرِعُوهَا » .

وتفعلون يا معشر الأنصار (بمحافلكم) ومزارعكم هل تزرعونها بأنفسكم
أم تؤاجرونها للناس ؟ قال ظهير : (قلنا) معاشر الحاضرين لرسول الله صلى الله
عليه وسلم في جواب سؤاله : كنا يا رسول الله (نؤاجرهما) أي : نؤاجر ونكري
محافلنا لمن يزرعها لنفسه (على) شرط أن يكون (الثلث والربع والأوسق من
البر والشعير) لنا ؛ أي : نكريها لمن لا أرض له ؛ ليزرعها والبذر منه ، على شرط
أن يكون لنا الثلث أو الربع أو الأوسق مما تنبتة الأرض من البر والشعير اللذين
يزرعونهما .

(فقال) لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فلا تفعلوا) تلك المؤاجرة ؛
يعني : المؤاجرة على شرط أن لهم الثلث أو الربع أو الأوسق من الخارج
من الأرض ، وذلك الشرط فاسد ؛ لتضمنه الغرر والخطر (ازرعوها) أي :
ازرعوا محافلكم بأنفسكم ، أمر من زرع الثلاثي ، فالهمزة فيه همزة وصل (أو
أزرعوها) - بفتح الهمزة وكسر الراء - لأنه أمر من أزرع الرباعي ، فالهمزة فيه
همزة قطع ؛ أي : أزرعوها لغيركم ببعض ما يخرج منها أو اجعلوها مزرعة
لغيركم منيحة ، وفي « مسلم » زيادة : (أو أمسكوها) في ملككم معطلة
فارغة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحرث
والمزارعة ، باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي
بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب كراء
الأرض بالطعام ، والنسائي في كتاب المزارعة ، باب ذكر الأحاديث
المختلفة .

(٨٤) - ٢٤١٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ ظَهْرٍ
.....

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث رافع الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى
عنه ، فقال :

(٨٤) - ٢٤١٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله بن خالد بن
فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان
وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همام الصنعاني الحميري ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أَخْبَرَنَا) سفيان بن سعيد (الثوري) الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات
سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي ، ثقة حافظ ، من
الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مجاهد) بن جبر أبي الحجاج المخزومي مولاهم المكي ، ثقة إمام
عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة .
يروى عنه : (ع) .

(عن أسيد) بن ظهير - بالتصغير فيهما - ابن رافع بن عدي الأنصاري
الأوسي ، له ولأبيه صحبة رضي الله تعالى عنهما ، مات في خلافة مروان بن
الحكم . يروي عنه : (عم) . (ابن ظهير) - بالتصغير - ابن رافع بن عدي

أَبْنِ أَخِي رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : كَانَ أَحَدُنَا إِذَا أَسْتَعْنَى عَنْ أَرْضِهِ

الأنصاري الأوسي ، من كبار الصحابة ، شهد بدرًا ، وهو عم رافع بن خديج بن رافع بن عدي ، فظهر وخديج أخوان ، ابنا رافع بن عدي .

وقوله : (ابن أخي رافع بن خديج) صفة لأسيد ، ولذلك كتبت الهمزة في ابن الثاني ؛ لفصله عن موصوفه ، والصواب : ابن عم رافع .

وقوله : « أخي » تحريف من النسخ ، والصواب : عن أسيد بن ظهير بن رافع بن عدي ابن عم رافع بن خديج بن رافع بن عدي ، فأسيد ورافع ابنا عم ، وظهير وخديج أخوان ، أبوهما رافع بن عدي بن يزيد بن جشم بن حارثة الأنصاري الأوسي .

روى أُسَيْدٌ (عن) ابن عمه (رافع بن خديج) بن رافع بن عدي .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، وهذا السند محل ركافة ، تأمل فيه .

(قال) رافع بن خديج بن رافع : (كان أحدنا) معاشر الأنصار (إذا استعنى عن أرضه) أي : عن مزرعته ؛ لكثرة الأراضي عنده . . (أعطاه) أي : أعطى أرضه لغيره ، وأزرعه عليها (ب) شرط (الثلث والربع والنصف) أي : بشرط أن يكون له ثلث ما يخرج من الأرض أو رבעه أو نصفه (واشترط) ذلك الأحد أيضاً على العامل (ثلاثة جداول) أي : أن يكون له إحدى ثلاث الحصص المذكورة ؛ مما ينبت على الجداول والسواقي ؛ أي : أن يكون له إما ثلثه أو رבעه أو نصفه ، والجداول جمع جدول ؛ وهو الساقية الصغيرة التي تجري بين الأشجار أو الزروع عند سقيها ؛ أي : أن يكون له إحدى الثلاث مما ينبت على أطرافها من الزروع والحشيش ؛ أي : أن يأخذه لدوابه

وَالْقَصَارَةَ وَمَا سَقَى الرَّبِيعُ ، وَكَانَ الْعَيْشُ إِذْ ذَاكَ شَدِيداً ، وَكَانَ يَعْمَلُ فِيهَا بِالْحَدِيدِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ ، وَيُصِيبُ مِنْهَا مَنَفَعَةً ، فَأَتَانَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَاكُمْ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَكُمْ نَافِعاً ،

(و) اشترط أيضاً ذلك الأحد على العامل أن تكون (القصارة) - وهي بضم القاف - ما يبقى من الحب في السنبل بعدما يداس ؛ لرداءته وعدم جودته ، فيأخذها لعلف دوابه .

(و) اشترط ذلك الأحد أيضاً على العامل أن يكون له (ما سقى) وأنبت ماء (الربيع) أي : ماء السيل النازل من المطر الجاري بين الزروع ؛ والربيع : النهر الصغير والشقق الصغار التي يجري فيها ماء المطر عندما أمطرت السماء ؛ أي : شرط على العامل أن يكون له ما ينبت على جوانب النهر الصغير بسبب سيل المطر بلا سقي من العامل .

قال الراوي : (وكان العيش) أي : الأسباب التي يعاش بها (إذ ذاك) أي : في ذلك الوقت (شديداً) أي : صعباً ؛ لقلة آلة الكسب والحراثة .

(وكان) الشخص من الفلاحين (يعمل فيها) أي : في الأرض بيده (بالحديد) أي : بآلة الحديد من المساحي والمعول والفأس والمنجل (و) يعمل في الأرض (بما شاء الله) تعالى وقدّر له من آلة الأخشاب ؛ كالمجارف منها والمعاول منها والمناجل منها (ويصيب منها) أي : ويجد العامل منها ؛ أي : من الأرض بالعمل الشديد (منفعة) من حبوبها وثمارها ، قال أسيد بن ظهير : (فأتانا) معاشر دارنا (رافع بن خديج) بن رافع بن عدي .

(فقال) لنا رافع : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاكم) أيها المعاملون في الأرض (عن أمر) وعمل (كان) ذلك الأمر (لكم نافعاً) في معاشكم وأراضيكم ؛ وذلك الأمر النافع لهم المخابرة على الأرض ببعض ما

وَطَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ أَنْفَعُ لَكُمْ ؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَاكُمُ عَنِ الْحَقْلِ وَيَقُولُ : « مَنْ أَسْتَغْنَى عَنْ أَرْضِهِ . . فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ أَوْ لِيَدْعُ » .

يخرج منها (و) لكن (طاعة الله) تعالى (وطاعة رسوله) محمد صلى الله عليه وسلم ؛ أي : موافقتهما فيما أمرا ونهيا واتباعهما فيه (أنفع) أي : أكثر نفعاً وبركة (لكم) في الدنيا وأكثر أجراً في الآخرة .

ثم بين رافع بن خديج ذلك النهي الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رافع في بيانه : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاكم) أي : يمنعكم (عن الحقل) - بفتح الحاء المهملة وسكون القاف - أي : عن المخابرة في الأرض ؛ وهي : المعاملة عليها ببعض ما يخرج منها .

وقوله : (ويقول) معطوف على ينهاكم ؛ أي : وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لكم : (من استغنى) منكم (عن أرضه) لكثرة الأراضي عنده فلم يزرعها بنفسه . . (فليمنحها) أي : فليمنح أرضه ويعطها (أخاه) المسلم منيحة له بلا مقابل ؛ لينتفع بها ذلك الأخ بزرعها (أو ليدع) أي : أو ليترك أرضه معطلة عن الانتفاع بها إن لم يزرعها بنفسه أو لم يمنح أخاه ؛ يعني : فلا يخابر عليها ؛ لما فيها من الغرر إن شرط فيها شروطاً فاسدة ؛ كما سبقت .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب التشديد في ذلك ، والنسائي في كتاب المزارعة ، باب النهي عن كراء الأرض .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لما قبله .



(٨٥) - ٢٤٢٠ - (٣) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي الْوَلِيدِ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ

ثم ذكر المؤلف حديث زيد بن ثابت لمعارضة حديث رافع بن خديج المذكور في الباب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٥) - ٢٤٢٠ - (٣) (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي مولاهم أبو يوسف (الدورقي) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا إسماعيل) بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري ، المعروف بـ (ابن عليّة) اسم أمه الأسدية أيضاً ، ثقة حافظ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق) بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني نزيل البصرة ، ويقال له : عباد ، صدوق رمي بالقدر ، من السادسة . يروي عنه : (م عم) .

(حدثني أبو عبيدة) - مصغراً - سلمة (بن محمد بن عمار بن ياسر) العنسي - بالنون - المدني ، مجهول ، من الخامسة . يروي عنه : (د ق) .

(عن الوليد بن أبي الوليد) عثمان القرشي مولاهم ؛ مولى ابن عمر ، وقيل : مولى عثمان المدني ، وقيل : الوليد بن الوليد ، وهو وهم ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : لين الحديث ، من الرابعة . يروي عنه : (م عم) .

(عن عروة بن الزبير) بن العوام الأسدي المدني ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

قَالَ : قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْهُ ، إِنَّمَا أَتَى رَجُلَانِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ اقْتَتَلَا فَقَالَ : « إِنْ كَانَ هَذَا شَأْنُكُمْ . . فَلَا تُكْرُوا الْمَزَارِعَ » ، فَسَمِعَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ قَوْلَهُ : فَلَا تُكْرُوا الْمَزَارِعَ .

(قال) عروة : (قال زيد بن ثابت) بن الضحاك بن لوذان الأنصاري النجاري أبو سعيد الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال مسروق : كان من الراسخين في العلم ، مات سنة خمس أو ثمان وأربعين (٤٨ هـ) ، وقيل : بعد الخمسين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سبإياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه سلمة بن محمد بن عمار ، وهو مجهول ، وفيه أيضاً الوليد بن أبي الوليد ، قال فيه في « التقريب » : لين الحديث .

أي : قال زيد : (يغفر الله لرافع بن خديج) خطأه في الحديث ، قال زيد : (أنا والله ؛ أعلم بـ) هذا (الحديث منه) أي : من رافع ؛ وذلك أنه (إنما أتى رجلان) من الأنصار ، لم أر من ذكر اسمهما (النبي صلى الله عليه وسلم) وترافعا إليه (و) الحال أنهما (قد اقتتلا) وتنازعا في مزرعتهما (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم لهما : (إن كان هذا) التنازع والتقاتل على الأرض (شأنكم) أي : عادتكم وديدنكم . . (فلا تكروا) - بضم التاء - من أكرى الرباعي ؛ أي : لا تؤجروا (المزارع) بعضكم بعضاً .

قال السندي : (إن كان هذا) أي : التنازع والاختصاص مما يؤدي إليه الإكراء . . فلا تكروا ، وإلا . . فلا نهى (فسمع رافع بن خديج قوله) صلى الله عليه وسلم للرجلين : (فلا تكروا المزارع) لأجل اختصاصهما ، فحدث رافع النهي على

.....

الإطلاق ؛ أي : سواء حصل الاختصاص أم لا ، وإلا .. فلا نهى عند عدم الاختصاص .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع
والإجارات ، باب في المزارعة ، والنسائي في كتاب المزارعة ، باب في ذكر
الأحاديث المختلفة .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (١٣) (٢٥٨) ؛ لضعف سنده ، وغرضه
بسوقه : الرد على رافع بن خديج ، ولكن لا يقوى على رده ؛ لضعف سنده .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للمعارضة على الأول .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٩) - (٨٢٩) - بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَزَارَعَةِ بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ

(٨٦) - ٢٤٢١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ : قُلْتُ لِطَاوُوسٍ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ لَوْ تَرَكْتُ هَذِهِ الْمُخَابَرَةَ ؛
.....

(٣٩) - (٨٢٩) - (باب الرخصة) أي : والإذن (في المزارعة بالثلث

والربع)



(٨٦) - ٢٤٢١ - (١) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(أخبرنا سفيان بن عيينة) ابن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير بأخرة حفظه ، وكان ربما يدلّس ولكن عن الثقات ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار ، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) ، وله إحدى وتسعون سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي مولاهم أبي محمد الأثرم المكي ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) عمرو : (قلت لطاووس) بن كيسان اليماني أبي عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(يا أبا عبد الرحمن ؛ لو تركت هذه المخابرة) التي تفعلها . . لكان تركها

فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهُ ، فَقَالَ : أَيُّ عَمْرُو ؛ إِنِّي أُعِينُهُمْ وَأُعْطِيهِمْ ، وَإِنَّ مُعَاذَ بْنِ جَبَلٍ أَخَذَ النَّاسَ عَلَيْهَا عِنْدَنَا ، وَإِنَّ أَعْلَمَهُمْ - يَعْنِي : ابْنَ عَبَّاسٍ - أَخْبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَلَكِنْ قَالَ : « لَأَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ »

أحسن لك وللناس ، أو لو للتمني لا جواب لها ، والفاء في قوله : (فإنهم) تعليل للجواب المحذوف على الوجه الأول ؛ أي : لأن الناس (يزعمون) أي : يحدثون (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه) أي : عن عقد المخابرة ، والناس يتهمونك بمخالفة النهي الوارد عنه صلى الله عليه وسلم ؛ وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر على العامل .

(فقال) لي طاووس : (أي عمرو) أي : يا عمرو ، و (أي) : حرف نداء لنداء القريب ؛ كما هو مقرر عندهم ؛ (إني أعينهم) أي : أعين عمالي وأساعدهم في أعمالها وبآلتها (وأعطيه) أي : مما تنبت الأرض أكثر مما شرطوا ؛ فهم ينتفعون بمعاملي معهم أكثر مما لا يجدون عند غيري (و) سأخبرك يا عمرو . (إن معاذ بن جبل) بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه من أعيان الصحابة ، شهد بدرًا وما بعدها وكان المنتهى إليه في العلم بالأحكام والقرآن ، مات بالشام سنة ثمان مائة (١٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخذ الناس) أي : حثهم (عليها) أي : على المخابرة ، ورخص لهم فيها (عندنا ، وإن أعلمهم) أي : والحال إن أعلم الناس (يعني) طاووس بذلك الأعم : (ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما (أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه) ولم يزر (عنها) أي : عن المخابرة (ولكن قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (لأن يمنح) ويعطي (أحدكم) أرضه (أخاه) المسلم ؛

خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْراً مَعْلُوماً .

لينتفع بها من غير مقابلة . . (خير له) أي : لأحدكم (من أن يأخذ عليها) أي : على أرضه (أجراً معلوماً) أي : أجرة معلومة معينة ؛ كالثلث مما يخرج والربع منه ؛ فالإخبار عن خيرية المنيحة على المخابرة لا يقتضي النهي عنها .

قوله : « لأن يمنح أحدكم » فاللام فيه لام الابتداء ، وجملة أن المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، خبره قوله : « خير » والتقدير : لمنيحة أحدكم أخاه المسلم أرضه الفارغة الفاضلة . . خير له ؛ أي : أكثر له عند الله من أخذه عليها أجراً وعوضاً معلوماً ؛ لأن ما عند الله تعالى - وإن قلَّ - خير من الدنيا وما عليها .

فالحاصل : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخبر عن خيرية المنيحة على المزارعة والمخابرة بالثلث والربع ، ولم ينه عنهما ، فلذلك زارعت على أرضي وخابرت عليها ، والله أعلم .

وسند هذا الحديث من خماسياته ؛ لأنه روى عمرو عن طاووس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحرث والمزارعة ، وفي مواضع آخر ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب كراء الأرض ، وأبو داود في البيوع والإجازات ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب المزارعة ، والنسائي في المزارعة ، باب النهي عن كراء الأرض ، وأحمد في « مسنده » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٨٧) - ٢٤٢٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ ثَابِتٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَكْرَى الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٨٧) - ٢٤٢٢ - (٢) (حدثنا أحمد بن ثابت الجحدري) أبو بكر البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد الخمسين ومئتين . يروي عنه : (ق) . (حدثنا عبد الوهاب) بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري ، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين ، من الثامنة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) عن نحو من ثمانين . يروي عنه : (ع) .

(عن خالد) بن مهران المجاشعي أو القرشي أو الخزاعي مولا هم أبي المنازل البصري الحذاء ، ثقة ، يرسل ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) . (عن مجاهد) بن جبر المخزومي مولا هم المكي ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني الحميري ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(أن معاذ بن جبل) بن عمرو الأنصاري الخزرجي رضي الله تعالى عنه . ولهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ رجاله ثقات .

(أكرى الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : آجرها على سبيل المخابرة أو المزارعة (و) في عهد (أبي بكر) الصديق (و) في عهد (عمر) بن الخطاب (و) في عهد (عثمان) بن عفان رضي الله تعالى عنهم

عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ ، فَهُوَ يَعْمَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِكَ هَذَا .

(٨٨) - ٢٤٢٣ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ

إِسْمَاعِيلَ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، ،

أجمعين وأرضاهم ؛ أي : أكرئ (على الثلث والربع) أي : أكرهاها على شرط أن يكون له الثلث أو الربع مما تخرج الأرض ، قال طاووس لمجاهد : (فهو) أي : معاذ بن جبل (يعمل به) أي : بإكراء الأرض ببعض ما يخرج منها (إلى يومك هذا) الذي أنت فيه الآن يا مجاهد ، ولم يذكر طاووس علياً ؛ لأن معاذاً لم يدرك عهد علي ؛ لأنه ؛ أي : لأن معاذاً مات سنة ثمانين عشرة (١٨ هـ) ولم يدرك عهد علي .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،

وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس الأول بحديث آخر له رضي الله

تعالى عنهما ، فقال :

(٨٨) - ٢٤٢٣ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ (بن خلاد) بن كثير

(الباهلي) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .

يروى عنه : (م د س ق) .

(ومحمد بن إسماعيل) بن البخري - بفتح الموحدة والمثناة بينهما خاء

معجمة ساكنة - الحساني أبو عبد الله الواسطي نزيل بغداد ، صدوق ، من

الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) ، وقال الدارقطني :

ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . يروي عنه : (ت ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من

عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَأَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ الْأَرْضَ .. خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ خَرَجاً مَعْلُوماً » .

التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سفيان) بن سعيد الثوري ، ثقة إمام فقيه ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي ، المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني الحميري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(قال) طاووس : (قال ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن يمنح) ويعطي (أحدكم أخاه) المسلم (الأرض) أي : أرضه بلا أجره وعوض منيحة وعارية ؛ لينتفع بها .. (خير له) أي : أكثر أجراً له (من أن يأخذ) عليها (خراجاً معلوماً) أي : أجراً معيناً مما تنبت الأرض ؛ كثلثه وربعه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحرث والمزارعة ، وفي مواضع آخر ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب الأرض تمنح ، وأبو داود في كتاب البيوع والإيجارات ، باب في المزارعة ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب من المزارعة ، والنسائي في كتاب المزارعة ، باب ذكر الأحاديث المختلفة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

.....
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : ثلاثة :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٠) - (٨٣٠) - باب أَسْتَكْرَاءِ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ

(٨٩) - ٢٤٢٤ - (١) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ
الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
يَسَارٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ

(٤٠) - (٨٣٠) - باب استكراء الأرض بالطعام

(٨٩) - ٢٤٢٤ - (١) (حدثنا حميد بن مسعدة) بن المبارك السامي
- بالمهملة - أو الباهلي البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين
ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا خالد بن الحارث) بن عبيد بن سليم الهجيمي أبو عثمان البصري ،
ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا سعيد بن أبي عروبة) مهران اليشكري مولاهم أبو النضر ، ثقة حافظ
له تصانيف ، ولكنه كثير التدليس واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، من
السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (غ) .
(عن يعلى بن حكيم) الثقفى مولاهم المكي نزيل البصرة ، ثقة ، من
السادسة . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن سليمان بن يسار) الهلالي مولاهم المدني ؛ مولى ميمونة أم المؤمنين ،
ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة ، من كبار الثالثة ، مات بعد المئة ، وقيل قبلها .
يروي عنه : (ع) .

(عن رافع بن خديج) بن عدي الأنصاري الأوسي الحارثي المدني الصحابي
المشهور رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : كُنَّا نَحَاقِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرَعَمَ أَنَّ بَعْضَ
عُمُومَتِهِ أَتَاهُمْ فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ
أَرْضٌ . . فَلَا يُكْرِيهَا بِطَعَامٍ مُسَمًّى » .

(قال) رافع : (كنا) معاشر الأنصار (نحافل) أي : نكري مزارعنا ببعض ما
يخرج منها (على عهد) أي : في زمان حياة (رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فزعم) أي : قال رافع : (أن بعض) أهل (عمومته) والعمومة : من له اشتراك
لأبيك في الولادة ؛ أي : أن بعض أعمامي ؛ وهو ظهير بن عدي ؛ كما صرح به
في رواية مسلم (أتاهم) أي : أتى المحاقلين للأرض (فقال) ذلك البعض :
(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له أرض) أي : مزرعة . . (فلا
يكريها بطعام مسمى) أي : معين المقدار ؛ كالثلث والرابع مما يخرج منها .

قال السندي : قوله : « فلا يكريها . . . » إلى آخره . . نفي بمعنى النهي ، وفي
بعض النسخ : (فلا يكريها) بحذف الياء على صيغة النهي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحرث والمزارعة ،
ومسلم في كتاب البيوع ، باب كراء الأرض بالطعام ، وأبو داود في كتاب البيوع
والإيجارات ، باب في التشديد في ذلك ، والنسائي في كتاب المزارعة ، باب ذكر
الاختلاف في الأحاديث .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤١) - (٨٣١) - بَابُ مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بَغِيرِ إِذْنِهِمْ

(٩٠) - ٢٤٢٥ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ زُرَّارَةَ ، حَدَّثَنَا

شَرِيكٌ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ

(٤١) - (٨٣١) - (باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم)

(٩٠) - ٢٤٢٥ - (١) (حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة) الحضرمي

مولاهم أبو محمد الكوفي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (م د ق) .

(حدثنا شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة ، صدوق يخطئ كثيراً ، وكان عادلاً فاضلاً شديداً على أهل البدع ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي إسحاق) الهمداني السبيعي عمرو بن عبد الله الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن عطاء) بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن رافع بن خديج) بن عدي الأنصاري الأوسي الحارثي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه شريك بن عبد الله ، وهو كثير الخطأ ، وتفرد به عن أبي إسحاق ، وتفرد به أيضاً أبو إسحاق عن عطاء ، وعطاء لم يسمع من رافع بن خديج .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بَعِيرٍ إِذْنِهِمْ . . فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ وَتُرَدُّ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ » .

(قال) رافع : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من زرع) زرعاً (في أرض) مملوكة لـ (قوم بغير إذنهم) له في الزراعة فيها . . (فليس له) أي : لذلك الزارع (من الزرع شيء) قليل ولا كثير من ذلك الزرع ، على أن الزرع لمن له أرض ، لا لمن له البذر (وتُرَدُّ عليه) أي : تُضْمَنُ له بدلُ (نفقته) أي : بدل ما أنفقها في حراثتها من بدل البذر وأجرة الحراثة .

وفي الحديث دليل على من غصب أرضاً وزرعها . . كان الزرع لمالك الأرض ، وللغاصب ما غرمه في الزرع يسلمه له مالك الأرض .

قال الترمذي : هذا الحديث حسن غريب ، وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ، فقال : هو حديث حسن ، وقال أبو عيسى : والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق .

قال ابن رسلان في « شرح السنن » : وقد استدل به . . كما قال الترمذي . أحمد على أن من زرع بذراً في أرض غيره واسترجعها صاحبها . . فلا يخلو ؛ إما أن يسترجعها مالكةا ويأخذها بعد حصاد الزرع ، أو يسترجعها والزرع قائم قبل أن يحصد ؛ فإن أخذها مستحقها بعد حصاد الزرع . . فإن الزرع لغاصب الأرض ، لا نعلم فيها خلافاً ؛ وذلك لأنه نماء ماله ، وعليه أجرة الأرض إلى وقت التسليم ، وضمنان نقص الأرض وتسوية حفرها .

وإن أخذ الأرض صاحبها من الغاصب والزرع قائم فيها . . لم يملك إجبار الغاصب على قلعه ، وخير المالك بين أن يدفع إليه نفقته ويكون الزرع له ، أو يترك الزرع للغاصب ، وبهذا قال أبو عبيد .

وقال الشافعي وأكثر الفقهاء : إن صاحب الأرض يملك إجبار الغاصب على

.....
قلعه ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس لعرق ظالم حق » ويكون
الزراع لمالك البذر عندهم على كل حال ، وعليه كراء الأرض .

ومن جملة ما استدل به الأولون ما أخرجه أحمد وأبو داود : (أن النبي
صلى الله عليه وسلم رأى زرعاً في أرض ظهير ، فأعجبه . . .) الحديث ، وقد
تقدم آنفاً ، فدل على أن الزرع تابع للأرض . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب
في زرع الأرض بغير إذن صاحبها ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء
في من زرع في أرض قوم بغير إذنهم ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن
غريب ، وأحمد في « المسند » ، والبيهقي في « السنن » ، والبغوي في « شرح
السنة » .

ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ لما مر ، وغرضه بسوقه : الاستدلال
به على الترجمة .

قال الشوكاني : ولا يخفى أن حديث رافع بن خديج أخص من قوله : « ليس
لعرق ظالم حق » مطلقاً ، فيبنى العام على الخاص ، وهذا على فرض أن قوله
صلى الله عليه وسلم : « ليس لعرق ظالم حق » يدل على أن الزرع لرب البذر ،
فيكون الراجع ما ذهب إليه أهل القول الأول ؛ من أن الزرع لصاحب الأرض
إذا استرجع أرضه والزرع فيها ، وأما إذا استرجعها بعد حصاد الزرع . . فظاهر
الحديث أنه أيضاً لصاحب الأرض ، ولكن إذا صح الإجماع على أنه للغاصب . .
كان مخصصاً لهذه الصورة ، وقد روي عن مالك وأكثر علماء المدينة مثل ما
قاله الأولون . انتهى .

وقال ابن رسلان : إن حديث : « ليس لعرق ظالم حق » ورد في الغرس الذي له

.....
عرق مستطيل في الأرض ، وحديث رافع ورد في الزرع ، فيجمع بين الحديثين ،
ويعمل بكل واحد منهما في موضعه . انتهى .

ولكن قال الشوكاني : ما ذكرناه من الجمع أرجح ؛ لأن بناء العام على
الخاص أولى من المصير إلى قصر العام على السبب من غير ضرورة . انتهى .

قوله : « وترد عليه نفقته » أي : على الغاصب ما أنفقه على الأرض ؛ من
المؤونة في الحرث والسقي وقيمة البذر ، وغير ذلك ؛ كالسماد ، وقيل : المراد
بالنفقة : قيمة الزرع فتقدر قيمته ويسلمها المالك ، والظاهر الأول .

قال الإمام أبو سليمان الخطابي بعدما ضعف هذا الحديث : ويشبه أن يكون
معناه لو صح وثبت على العقوبة والحرمان للغاصب ، والزرع في قول عامة
الفقهاء لصاحب البذر ؛ لأنه تولد من عين ماله ، وتكون منه ، وعلى الزراع كراء
الأرض ، غير أن أحمد ابن حنبل كان يقول : إذا كان الزرع قائماً . . فهو لصاحب
الأرض ، فأما إذا حُصد . . فإنما يكون له أجرة الأرض . انتهى .

وحكى ابن المنذر عن أبي داود قال : سمعت أحمد ابن حنبل سئل عن
حديث رافع بن خديج قال : عن رافع ألوان ، ولكن أبا إسحاق زاد فيه : (زرع
بغير إذنه) ، وليس غيره يذكر هذا الحرف . انتهى .

قال المنذري : وأخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن غريب
لا نعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن
عبد الله ، قال : وسألت محمد بن إسماعيل - يعني : البخاري - عن هذا
الحديث ، فقال : هو حديث حسن ، وقال : لا أعرفه من حديث أبي إسحاق
إلا من رواية شريك .

وقال الخطابي : هذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث ،

.....

وحدثني الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الحمال أنه ينكر هذا الحديث ويضعفه ، ويقول : لم يروه عن أبي إسحاق غير شريك ، ولا رواه عن عطاء غير أبي إسحاق ، وعطاء لم يسمع من رافع بن خديج شيئاً ، وضعفه البخاري ، وقال : تفرد بذلك شريك عن أبي إسحاق ، وزاد فيه : (زرع بغير إذنه) ، وليس غيره يذكر هذا الحرف ، وشريك يهم كثيراً أو أحياناً . انتهى من « العون » .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى : وليس مع مَنْ ضَعَفَ هذا الحديث حجة ؛ فإن رواته محتج بهم في الصحيح ، وهم أشهر من أن يُسأل عن توثيقهم ، وقد حسنه إمام المحدثين أبو عبد الله البخاري والترمذي بعده ، وذكره أبو داود ولم يضعفه ، فهو حسن عنده ، واحتج به الإمام أحمد وأبو عبيد ، وقد تقدم شاهده من حديث رافع بن خديج في قصة الذي زرع في أرض ظهير بن عدي بن رافع ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحاب الأرض أن يأخذوا الزرع ويردوا عليه نفقته ، وقال فيه لأصحاب الأرض : خذوا زرعكم ، فجعله زرعاً لهم ؛ لأنه تولد من منفعة أرضهم ، فتولده في الأرض كتولد الجنين في بطن أمه .

ولو غصب رجل فحلاً فأنزاه ؛ أي : أركبه على ناقته ، أو رمكته - الرَّمكة بفتحتين : الأنثى من البراذين . انتهى « م خ » - لكان الولد لصاحب الأنثى دون صاحب الفحل ؛ لأنه إنما يكون حيواناً من حرثها ، ومني الأب لما لم يكن له قيمة . . أهدره الشارع ؛ لأن عسب الفحل لا يقابل بالعوض ، ولما كان البذر مالاً متقوماً . . ردَّ على صاحبه قيمته ، ولم يذهب عليه باطلاً ، وجعل الزرع لمن يكون في أرضه ؛ كما يكون الولد لمن يكون في بطن أمه ورمكته

.....

وناقته ، فهذا محض القياس لو لم يأت فيه حديث ، فمثلُ هذا الحديث الحسن الذي له شاهد من السنة على مثله ، وقد تأيّد بالقياس الصحيح من حجج الشريعة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

کتاب المساقاة

(١٥) - كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ

(٤٢) - (٨٣٢) - بَابُ مُعَامَلَةِ النَّخِيلِ وَالْكَرُومِ

(١٥) - (كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ)

(٤٢) - (٨٣٢) - (بَابُ مُعَامَلَةِ النَّخِيلِ وَالْكَرُومِ)

والمساقاة لغة : مشتقة ؛ أي : مأخوذة من السَّقي - بفتح السين وسكون القاف وتخفيف الياء - وإنما أخذت منه ؛ لاحتياجها إليه غالباً ؛ لأنه أنفع أعمالها وأكثرها مؤنةً ، لا سيما في أرض الحجاز ؛ فإنهم يَسْقُونَ من الآبار ، ويصح ضبطه بكسر القاف وتشديد الياء ؛ وهو صغار النخل ، وإنما أخذت منه على هذا القول ؛ لأنه موردُّها ، والأول هو الأظهر ؛ لأن السقي عليه مصدر ، فالاشتقاق منه ظاهر ، بخلاف الثاني ؛ فإن السقي عليه ليس مصدرًا ، فلا يظهر الاشتقاق منه ، إلا أن يراد مطلق الأخذ ؛ كما أشرنا إليه .

وشرعاً : دفع الشخصِ نخلاً أو شَجَرَ عِنَبٍ بصيغةٍ لمن يتعهَّده بسقيٍّ وتربيةٍ على أن له قدرًا معلومًا من ثمره .

وقولنا : (بصيغة) كساقيتك على هذا النخل أو العنب ، أو أسلمته إليك ؛ لتتعهد به بكذا فيقبل ، وقولنا : (دفع الشخص) هو المالك ، و (من يتعهَّده) هو العامل .

وأركانها ستة : مالك ، وعامل ، وعمل ، ومورد ، وثمر ، وصيغة ، وكلُّها تُؤخذ من الضابط المذكور .

(٩١) - ٢٤٢٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَسَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ
وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ.....

فائدة

واعلم : أن النخل والعنب يخالفان غيرهما من بقية الأشجار في أربعة أمور :

الزكاة ، والخزص ، وبيع العرايا ، والمساقاة .

واختلفوا أيُّهما أفضل ، والراجح : أن النخل أفضل ؛ لورود : « أَكْرَمُوا عِمَاتِكُم
النَّخْلَ الْمُطْعِمَاتِ فِي الْمَحَلِّ » وإن تَكَلَّمَ فيه ، وإنما قيل لها : عِمَاتٌ ؛ لأنها
خُلِقَتْ مِنْ فَضْلَةِ طِينَةِ آدَمَ فِي وَادِي النُّعْمَانِ ، والنخل أيضاً مقدَّم على العنب في
جميع القرآن .

وشبَّه صلى الله عليه وسلم النخلة بالمؤمن في كونها تَنْفَعُ بجميع أجزائها ،
وشبَّه عَيْنَ الدِّجَالِ بِحَبَّةِ الْعَنْبِ ؛ لأنها أصلُ الخمر ، وهي أُمُّ الْخَبَائِثِ . انتهى
« ب ج » على « ابن ق س » .



(٩١) - ٢٤٢٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجاني ،

صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(وسهل بن أبي سهل) زنجلة بن أبي الصغدي الرازي أبو عمرو الخياط

الحافظ صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي

عنه : (ق) .

(وإسحاق بن منصور) بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة

ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي

عنه : (خ م ت س ق) .

قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِالشَّطْرِ مِمَّا
يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ .

كلهم (قالوا : حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ (القطان) التميمي البصري
أبو سعيد ، ثقة متقن حافظ إمام قدوة ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين
ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري
المدني أبو عثمان ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة
(١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر) أي : يهودها ؛
أي : ساقى وزارع يهود خيبر على أشجارها وأراضيها التي بين الأشجار ؛ أي :
عاملهم (بالشطر) أي : بالنصف أو بالبعض (مما يخرج) ويستغل منها
(من ثمر أو زرع) أي : يخرج من أشجارها من ثمر ، أو يخرج من أرضها
من زرع .

وقوله : (من ثمر) إشارة إلى المساقاة (أو زرع) إشارة إلى المزارعة .

وقوله : (عامل أهل خيبر) وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لما فتحها ..
ملك نخلها وزرعها ، فصار الزرع من المالك فقام مقام البذر ، فكانت
مساقاةً ومزارعةً والحاجة داعية إليهما ؛ لأن مالك الأشجار قد لا يحسن
العمل فيها أو لا يتفرغ له ، ومن يحسن ويتفرغ قد لا يكون له أشجار ولا
أرض ، فيحتاج ذاك إلى الاستعمال ، وهذا إلى العمل ، ولو اكتراه المالك ..

لزمته الأجرة في الحال ، وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويتهاون العامل في العمل .

قال السندي : قوله : (عامل أهل خيبر) وكانت المعاملة مساقاةً ومزارعةً مستقلين عند قوم ، ومساقاةً متضمنة للمزارعة عند آخرين لا مزارعة فقط .
والمساقاة : إجارة على العمل في الأشجار بجزء من الخارج .
والمزارعة : كراء الأرض بما يخرج منها .

وما بينهما فرق ، والمساقاة قد تتضمن المزارعة ؛ بأن يكون في البستان أرض بياض ، فيشترط الزرع فيها أيضاً تبعاً للمساقاة ، وهذا الحديث يحتمل ذلك ؛ كما تحتمل المساقاة والمزارعة الاستقلال ، وقد جوز المزارعة تبعاً للمساقاة بعض من لم يجوزها استقلالاً ، فلم يتم به استدلال من يستدل به على جواز المزارعة استقلالاً ، فافهم . انتهى منه .

وهذا الحديث يدل على جواز المساقاة ، وبه قال مالك والشافعي والثوري والليث وأحمد وجميع فقهاء المحدثين وأهل الظاهر وجماهير العلماء ، وقال أبو حنيفة : لا تجوز ، قاله النووي .

قال الخطابي : وخالف أبا حنيفة أصحابه ، فقالوا بقول الجماعة من أهل العلم ، وأول أبو حنيفة هذه الأحاديث على أن خيبر فتحت عنوة ، وكان أهلها عبيداً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فما أخذه . . فهو له ، وما تركه . . فهو له .

واحتج الجماهير بظواهر هذه الأحاديث ، ويقولون صلى الله عليه وسلم : « أقركم ما أقركم الله » وهذا صريح في أنهم لم يكونوا عبيداً . انتهى .

(٩٢) - ٢٤٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ تَوْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ
أَبْنِ أَبِي لَيْلَى ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب الحرث
والمزارعة ، باب المزارعة بالشرط ، ومسلم في كتاب المساقاة ، باب المساقاة
والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ، وأبو داود في كتاب البيع ، باب في المساقاة ،
والترمذي في كتاب المزارعة ، باب ما ذكر في المزارعة ، ومالك في « الموطأ » ،
في كتاب المساقاة ، باب ما جاء في المساقاة ، والدارمي في كتاب البيوع ، باب
أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل خيبر .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد لحديث ابن عمر بحديث ابن عباس رضي الله عنهم ، فقال :
(٩٢) - ٢٤٢٧ - (٢) (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ تَوْبَةَ) بن سليمان بن
زيد الثقفي أبو سليمان الرازي ، أصله من الطائف ، ثم نزل قزوين ،
صدوق ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي
عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم
الواسطي ، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ، من السابعة ، مات سنة
ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ليلى) الأنصاري الكوفي القاضي
أبي عبد الرحمن ، صدوق سيئ الحفظ جداً ، من السابعة ، مات سنة ثمان
وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى خَيْبَرَ أَهْلَهَا عَلَى النِّصْفِ نَخْلَهَا وَأَرْضَهَا .

(عن الحكم بن عتيبة) - مصغراً - أبي محمد الكندي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن مقسم) - بكسر أوله - ابن بجرة - بضم الموحدة وسكون الجيم - أبي القاسم مولى عبد الله بن الحارث ، ويقال له : مولى ابن عباس ؛ للزومه له ، صدوق ، وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو سيىء الحفظ جداً ، بل ضعيف ، والحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم إلا أربعة أحاديث .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر أهلها) اليهود ؛ ليعملوا فيها (على) شرط أن يكون لهم (النصف) أي : نصف ما يخرج منها من ثمرها وزرعها .

وقوله : (نخلها وأرضها) بالنصب فيهما على الإبدال من خيبر ، بدل تفصيل من مجمل .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح المتن بما قبله ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عمر ؛ لأن متنه صحيح به .



(٩٣) - ٢٤٢٨ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ،
عَنْ مُسْلِمٍ الْأَعْمَرِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : لَمَّا أَفْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ . . أَعْطَاهَا عَلَى النِّصْفِ .

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر بحديث أنس بن مالك رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٩٣) - ٢٤٢٨ - (٣) (حدثنا علي بن المنذر) الطريقي - بفتح المهملة
وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم قاف - الكوفي ، صدوق يتشيع ، من العاشرة ،
مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا محمد بن فضيل) بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضبي
مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق عارف رمي بالتشيع ، من التاسعة ،
مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مسلم) بن كيسان الضبي الملائى البراد (الأعور) أبي عبد الله الكوفي ،
ضعيف ، من الخامسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه مسلماً الأعور ، وهو
متفق على ضعفه ؛ ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة الرازي والفلاس والبخاري
وأبو داود الآجري والترمذي والنسائي والجوزجاني وابن حبان ، فهو ضعيف
جداً .

(قال) أنس : (لما افتتح) وغلب (رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر)
اسم مدينة من أعمال المدينة . . (أعطاه) أي : لأهلها لمساقاة أشجارها ومزارعة
أرضها (على) شرط أن يعطوا بـ (النصف) من ثمارها وزروعها والنصف الآخر
للمسلمين على قدر سهمانهم .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح متنه بحديث ابن عمر
المذكور أول هذا الباب ، ضعيف السند ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به
لحديث ابن عمر .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٣) - (٨٣٣) - بَابُ تَلْقِيحِ النَّخْلِ

(٩٤) - ٢٤٢٩ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ سِمَاكِ أَنَّهُ سَمِعَ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ

(٤٣) - (٨٣٣) - (بَابُ تَلْقِيحِ النَّخْلِ)

(٩٤) - ٢٤٢٩ - (١) (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي أبو محمد الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى) بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي أبو محمد ، ثقة ، كان يتشيع ، من التاسعة ، قال أبو حاتم : كان أثبت الناس في إسرائيل من أبي نعيم ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ إِسْرَائِيلَ) بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي أبي يوسف الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ سِمَاكِ) بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبي المغيرة ، صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(أَنَّهُ) أي : أن سماكاً (سَمِعَ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ) القرشي التيمي أبا عيسى أو أبا محمد المدني نزيل الكوفة ، ثقة فاضل ، من الثانية ، ويقال : إنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : مَرَزْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَخْلٍ ،
فَرَأَى قَوْمًا يُلْقِحُونَ النَّخْلَ فَقَالَ : « مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ ؟ » ، قَالُوا : يَأْخُذُونَ مِنْ
الذَّكَرِ فَيَجْعَلُونَهُ فِي الْأُنْثَى ، قَالَ : « مَا أَظُنُّ ذَلِكَ يُغْنِي شَيْئًا » ،

حالة كون موسى (يحدث عن أبيه) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي أبي محمد المدني رضي الله تعالى عنه ، وهو المسمى طلحة الفياض ، أحد العشرة المبشرة المشهور ، استشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين (٣٦ هـ) ، وهو ابن ثلاث وستين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) طلحة بن عبيد الله : (مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) يوماً من الأيام (في) بساتين (نخل ، فرأى) رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوماً) كائنين على رؤوس النخل وأعاليتها حالة كونهم (يلقيحون النخل) ويؤبرونها ؛ من التلقيح ؛ وهو التأبير ؛ وهو أن يشق طلع الإناث فيؤخذ من طلع الذكور فيوضع فيها ؛ ليكون الثمر بإذن الله تعالى أجود مما لم يؤبر (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن عنده : (« ما يصنع هؤلاء ؟ ») أي : أي شيء يفعل هؤلاء المتعلقون بالنخل ؟ ف (قالوا) أي : فقال الحاضرون عنده صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم : هم (يأخذون من) طلع (الذكر ، فيجعلونه) أي : يجعلون ما أخذوا من طلع الذكر (في) طلع (الأنثى) .

ف (قال : ما أظن ذلك) التلقيح الذي يفعلونه (يغني) وينفع (شيئاً) في الثمر من الزيادة أو الجودة ، بل النافع فيها هو الله تعالى ؛ فإن المثمر هو الله تعالى ، إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك على سبيل الظن ؛ لأنه لم

فَبَلَّغَهُمْ فَتَرْكُوهُ فَنَزَّلُوا عَنْهَا ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « إِنَّمَا

يمارس الفلاحة والزراعة ، ولم يكن عنده علم باستمرار هذه العادة بينهم ؛ لأنه لم يكن ممن عانى الزراعة والفلاحة ولا باشر شيئاً من ذلك ، فخفيت عليه تلك الحالة ، وتمسك بالقاعدة الكلية المعلومة التي هي : (أنه ليس في الوجود ولا في الإمكان فاعل ولا خالق ولا مؤثر إلا الله تعالى) فإذا نسب شيء إلى غيره تعالى نسبة التأثير . . فتلك النسبة مجازية عرضية لا حقيقية ، فصدق قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أظن ذلك يغني شيئاً » فإن الذي يغني في الأشياء عن الأشياء بالحقيقة هو الله تعالى ، غير أن الله تعالى قد أجرى عادته ؛ بأن ستر تأثير قدرته في بعض الأشياء بأسباب معتادة ، فجعلها مقارنة لها ، ومغطة بها ؛ ليؤمن من سبقت له السعادة بالغيب ، وليضل من سبقت له الشقاوة بالجهل والريب : ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ ^(١) .

(فبلغهم) أي : بلغ ووصل أولئك القوم ذلك القول الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم ؛ يعني : قوله : « ما أظن ذلك يغني شيئاً » ، وفي رواية مسلم بدل هذا : (فَأُخْبِرُوا) بالبناء للمجهول المسند إلى ضمير الجمع ؛ أي : فأخبر أولئك القوم الملقحون للنخل (بذلك) أي : بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « ما يغني ذلك شيئاً » (فتركوه) أي : فترك القوم الملقحون ذلك التلقيح ؛ تمسكاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم (فنزلوا) أي : هبطوا (عنها) أي : عن النخيل .

(فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم) أي : وصل إليه ذلك ؛ أي : تركهم التلقيح بسبب قوله ذلك (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم لمن عنده : قولوا لهم : لا تتركوا التلقيح بسبب قلبي : « ما أظن ذلك يغني شيئاً » (إنما) قلبي

(١) سورة الأنفال : (٤٢) .

هُوَ الظَّنُّ ؛ إِنَّ كَانَ يُغْنِي شَيْئاً . . فَأَصْنَعُوهُ ؛ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ، وَإِنَّ الظَّنَّ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ ، وَلَكِنْ مَا قُلْتُ لَكُمْ : قَالَ اللَّهُ ، فَلَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ . .

ذلك (هو الظن) لا اليقين من الله تعالى ، ثم قال : (إن كان) ذلك التلقيح في عادتكم (يغني) وينفع (شيئاً) من الأثمار . . (فاصنعوه) أي : فاصنعوا ذلك التلقيح ولا تتركوه لأجل قلبي ذلك ، وفي رواية مسلم زيادة : (فإني إنما ظننت) ذلك ؛ أي : عدم نفع التلقيح في الأثمار (ظناً) يخطئ ويصيب ، وقلت ذلك بالرأي والظن لا بالوحي من الله تعالى (فلا تؤاخذوني) أي : لا تلموموني بما قلته بالظن والرأي .

(فإنما أنا بشر مثلكم) في عدم علم الغيب (وإن الظن) الذي قلته لكم من عدم نفع التلقيح شيئاً . . قد (يخطئ) عن الواقع ولا يقع (و) قد (يصيب) أي : يوافق الواقع فيقع (ولكن ما قلت لكم) في مقالتي تلك : (قال الله) ما يغني ذلك شيئاً ، (ف) حينئذ (لن أكذب على الله) أي : فلن أكون كاذباً على الله بذلك الظن الذي قلته لكم ؛ لأنني لم أنسبه إلى الله تعالى ، والله أعلم . قال النووي : قال العلماء : ورأيه صلى الله عليه وسلم في أمور المعاش وظنه فيها كغيره ، فلا يمتنع وقوع مثل هذا الخطأ ولا نقص في ذلك ، وسببه تعلق همه بالآخرة ومعارفها . انتهى .

قال القرطبي : قوله : « إنما ظننت ظناً ، فلا تؤاخذوني بالظن » ، وقوله في الرواية الأخرى : « إنما أنا بشر » هذا كله منه صلى الله عليه وسلم اعتذار لمن ضعف عقله ؛ مخافة أن يزل الشيطان فيكذب النبي صلى الله عليه وسلم فيكفر ، وإلا . . فما وقع منه شيء يحتاج فيه إلى اعتذار ، غاية ما جرى منه مصلحة دنيوية خاصة بقوم مخصوصين لم يعرفها من لم يباشرها ولا كان من أهلها المباشرين لعملها ، وأوضح ما في هذه الألفاظ المعتذر بها في هذه

القصة قوله : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » ، وكأنه قال : وأنا أعلم بأمر دينكم ، « ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً - من الوحي - .. فخذوا به » أي : بالذي حدثتكم عن الله تعالى .

وهذا أمرٌ جزمٌ بوجوب الأخذ عنه في كل أحواله ؛ من الغضب والرضا والمرض والصحة ، وإنما أمرتكم بالأخذ به « فإني » أي : لأنني « لن أكذب » - بكسر الذال من باب ضرب - أي : لن أقول « على الله عز وجل » بالكذب ولن أنسب إليه ما لم يقله ولم يأمرني به ؛ أي : لا يقع منه فيما يبلغه عن الله تعالى كذب ولا غلط لا سهواً ولا عمداً ، وقد قلنا : إن صدقه في ذلك هو مدلول المعجزة ، وأما الكذب العمد المحض .. فلم يقع منه قط في خبر من الأخبار ، ولا جرب عليه شيء من ذلك منذ أنشأه الله تعالى إلى أن توفاه الله تعالى ، وقد كان في صغره معروفاً بالصدق والأمانة ، ومجانبة أهل الكذب والخيانة ، حتى إنه كان يسمى بالصادق الأمين ، يشهد له بذلك كل من عرفه وإن كان من أعدائه وممن خالفه . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم في كتاب الفضائل ، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره في معاش الدنيا على سبيل الرأي ، والبيهقي في « السنن الكبرى » .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث طلحة بن عبيد الله بحديث أنس وعائشة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٩٥) - ٢٤٣٠ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد

الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان

حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ أَصْوَاتًا فَقَالَ : « مَا هَذَا الصَّوْتُ ؟ » ، قَالُوا :

وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عفان) بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري ، ثقة ثبت ، قال ابن المديني : كان إذا شك في حرف من الحديث .. تركه ، من كبار العاشرة ، مات سنة تسع عشرة ومئتين (٢١٩ هـ) ، وقيل مات بعدها بيسير . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حماد) بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ، ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه في آخره ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا ثابت) بن أسلم البناني أبو محمد البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) الأنصاري البصري رضي الله تعالى عنه .

(و) حدثنا حماد بن سلمة أيضاً ، حدثنا (هشام بن عروة) فهو معطوف على ثابت .

(عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

فالسند الأول من خماسياته ، والثاني من سداسياته .

كل من أنس وعائشة رضي الله تعالى عنهما حدثا (أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع أصواتاً) من اصطكاك الأشجار (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم : (« ما هذا الصوت ؟ ») أي : ما سببه ؟ (قالوا) أي : قال الحاضرون

النَّخْلُ يُؤَبِّرُونَهَا فَقَالَ : « لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا .. لَصَلَحَ » ، فَلَمْ يُؤَبِّرُوا عَامِئِدِ فَصَارَ شَيْصاً ، فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « إِنْ كَانَ شَيْئاً مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ .. فَشَأْنُكُمْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أُمُورِ دِينِكُمْ .. فَإِلَيَّ » .

عند رسول الله صلى الله عليه وسلم : (النخل) أي : هذا الصوت الذي سمعته صوت النخل ، يظهر من اصطكاكها عندما (يؤبرونها) ويشققون طلعتها ؛ لوضع طلع الذكور فيها (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم : (لو لم يفعلوا) أي : لو لم يفعل هؤلاء المؤبرون تأبيرها وتركوها على حالها .. (لصلح) ثمرها ؛ لأن المُمِيزَ والمؤثِّرَ فيه هو الله تعالى لا غيره ؛ لأنه خالق كل شيء .

قال الراوي - كما في رواية مسلم - ؛ إما عائشة وإما أنس بن مالك : فتركوا التأبير (فلم يؤبروا) أي : لم يؤبر الملقحون النخل (عامئد) أي : عام إذ قال النبي صلى الله عليه وسلم : لو لم يفعلوا التأبير .. لصلح الثمر ؛ تمسكاً بقوله صلى الله عليه وسلم .

قال الراوي : (فصار) الثمر (شيصاً) أي : خرج الثمر من النخل حالة كونه شيصاً - بكسر الشين المعجمة - أي : بשרاً رديئاً .

قال المازري : الشيص : البسر الذي لا نوى له ، وقال القاضي : الشيص : هو رديء البسر ، وإذا ببس .. كان حشفاً . انتهى « أبي » .

(فذكروا) أي : ذكر الذين تركوا التلقيح (للنبي صلى الله عليه وسلم) أنهم لما تركوا التلقيح .. صار الثمر شيصاً (فقال) لهم النبي صلى الله عليه وسلم : (إن كان) الأمر من أموركم (شيئاً من أمر دنياكم) أي : متعلقاً بها ؛ كالتلقيح هنا .. (ف) عليكم (شأنكم) أي : أن تفعلوا (به) أي : بذلك الأمر شأنكم وعادتكم فيه ؛ كتلقيح الثمر (وإن كان) ذلك الأمر أمراً (من أمور دينكم .. (ف) فوضوا أمره (إليَّ) فاسألوني عنه ؛ فأنا أعلم به منكم ؛ أي : فأنتم أعلم

.....

مني بأمر دنياكم ومعاشكم بالتجربة ، فامشوا على عادتكم فيما يستقبل من أمور دنياكم ، وكأنه قال : وأنا أعلم بأمر دينكم ، فاقتدوا بي في أمور الدين . والمعنى : وأنتم أعلم بالأمور التي وكلها الشرع إلى التجربة ، ولم يأت فيها بأمر أو نهى جازم . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الفضائل ، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً . . . إلى آخره .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٤) - (٨٣٤) - بَابُ : الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثِ

(٩٦) - ٢٤٣١ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خِرَاشٍ بْنُ حَوْشَبٍ الشَّيْبَانِيُّ ، عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ

(٤٤) - (٨٣٤) - (بَابُ : المسلمون شركاء في ثلاث)

(٩٦) - ٢٤٣١ - (١) (حدثنا عبد الله بن سعيد) بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الله بن خراش بن حوشب الشيباني) أبو جعفر الكوفي ، ضعيف ، وأطلق عليه ابن عمار الكَذِبَ ، من الثامنة ، مات بعد الستين ومئة . يروي عنه : (ق) .

(عن العوام بن حوشب) بن يزيد الشيباني أبي عيسى الواسطي ، ثقة ثبت فاضل ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مجاهد) بن جبر المخزومي مولا هم أبي الحجاج المكي ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن خراش ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المسلمون شركاء

فِي ثَلَاثٍ : فِي الْمَاءِ وَالْكَأِ وَالنَّارِ ، وَثَمَنُهُ حَرَامٌ » ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : (يَعْني : الْمَاءُ الْجَارِي) .

في ثلاث) ة أمور ، قال السندي : ذهب قوم إلى ظاهر الحديث ، فقالوا : إن هذه الأمور الثلاثة لا تملك ولا يصح بيعها مطلقاً .

(في الماء) بدل من ثلاث ؛ بدل تفصيل من مجمل ، والمشهور أن المراد بالماء : ماء السماء والعيون والأنهار التي لا مالك لها (و) في (الكأ) والمشهور بين العلماء أن المراد بالكأ : الكأ المباح ، الذي لا يختص بأحد (و) في (النار) والمراد بها : الشجر الذي يحتطبه الناس من المباح فيوقدونه .

فالماء ؛ إذا أحرزه إنسان في إناء وملكه . . يجوز بيعه ، وكذا غيره ، وقال الخطابي : الكأ : هو الذي ينبت في موات الأرض يرعاه الناس ، وليس لأحد أن يختص به .

والنار : فسره بعضهم بالحجارة التي توري ؛ فليس لأحد أن يمنع غيره من أخذها ، وقال بعضهم : له منع من أخذ جمرة ؛ أي : جذوة ، وليس له منع من أراد أن يستصبح منها مصباحاً ، أو أدنى منها فيستدفع بها ؛ لأن ذلك لا ينقص من عينها شيئاً . انتهى منه .

قال الراوي : (و ثمنه) أي : ثمن كل من هذه الأمور الثلاثة (حرام) أكله على بائعه ؛ لأنه ليس مملوكاً له ، فلا يجوز بيعه .

(قال أبو سعيد) شيخ المؤلف : (يعني) النبي صلى الله عليه وسلم أو الراوي بذلك الماء الذي هو مشترك : (الماء الجاري) في الأنهار والعيون .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث بُهَيَّةَ عن أبيها بنحوه وبلغظه رواه أحمد في « مسنده » ، والبيهقي وابن أبي شيبة في « مصنفه » ، وله أيضاً شاهد من حديث أبي هريرة المذكور بعده .

(٩٧) - ٢٤٣٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « ثَلَاثٌ لَا يُمْنَعَنَّ : الْمَاءُ وَالْكَأُ وَالنَّارُ » .

فدرجته : أنه صحيح بغيره وسنده ضعيف ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٩٧) - ٢٤٣٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ (المقرئ أبو يحيى المكي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا سفيان) بن عيينة الهلالي الكوفي ثم المكي ، ثقة إمام حجة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان الأموي مولاهم المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز الهاشمي مولاهم المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث) من المنافع (لا يمتنع) - بضم الياء وسكون العين على صيغة المجهول المسند إلى ضمير الإناث - أي : لا يمنع أحد أراد الأخذ منها ؛ لأنها مشتركة بين الناس ؛ وهي (الماء) أي : ماء الأنهار والعيون الجارية (والكأ) أي : حشيش الموات (والنار) أي : نار حطب

(٩٨) - ٢٤٣٣ - (٣) حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ غُرَابٍ ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مَرْزُوقٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ ابْنِ جُدْعَانَ ،
الموات ؛ فهذه الثلاثة مشتركة بين المسلمين والذميين ، لا يمنع أحد منهم من أخذها والانتفاع بها ؛ لأنها مشتركة بينهم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عباس .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٩٨) - ٢٤٣٣ - (٣) حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ (بن يزيد بن دينار (الواسطي) التمار أبو الفضل ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا علي بن غراب) باسم الطائر الفزاري مولا هم الكوفي القاضي ، قال علي بن الحسين الفلكي الهمداني : غراب لقبه ، اسمه عبد العزيز ، سماه بذلك مروان بن معاوية ، صدوق وكان يدلس ويتشيع ، وأفرط ابن حبان في تضعيفه ، من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(عن زهير بن مرزوق) مجهول ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(عن علي بن زيد) بن عبد الله بن زهير بن عبد الله (بن جدعان) التيمي البصري ، أصله حجازي ، وهو المعروف بعلي بن زيد ابن جدعان ، ينسب أبوه إلى جد جده ، ضعيف ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مِنْهُ ؟ قَالَ : « الْمَاءُ وَالْمِلْحُ وَالنَّارُ » ،
.....

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار ، من كبار الثانية ، اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل ، مات بعد التسعين ، وقد ناهز الثمانين . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه علي بن زيد ابن جدعان ، وهو متفق على ضعفه .

(أنها قالت : يا رسول الله ؛ ما الشيء الذي لا يحل منه ؟) أي : لا يحل منع الناس من أخذه ؛ لكونه مشتركاً بين المسلمين ، ف (قال) النبي صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالها ذلك : الشيء لا يحل منع الناس منه ثلاثة : (الماء) الجاري على وجه الأرض ؛ كالأنهار والعيون الجارية (والملح) في معدنه بحرياً كان أو برياً (والنار) الموقدة في حطب الموات ، ثم (قال) لها النبي صلى الله عليه وسلم : (يا حميراء) لقب لها ، ولكنه لم يثبت في حديث صحيح ، ومعناه : يا بيضاء .

قال السندي : قوله : « يا حميراء » بالتصغير ، قال السيوطي في « النهاية » : الحميراء تصغير الحمراء ؛ يريد : البيضاء ، وقد تكرر في الحديث ، وهذا الحديث الذي ورد فيه (الحميراء) ضعيف ، واستثنى من ذلك ما أخرجه الحاكم في المستدرك (١١٩/٣) في كتاب « معرفة الصحابة » ، من طريق عبد الجبار بن الورد عن عمار الذهني عن سالم بن أبي الجعد عن أم سلمة قالت : ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خُروج بعض أمهات المؤمنين ، فضحكت عائشة ، فقال : « يا حميراء ؛ ألا تكوني أنتِ » ، ثم التفت إلى عليٍّ فقال له : « إن وليت من

قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ هَذَا الْمَاءُ قَدْ عَرَفْنَاهُ ، فَمَا بَالُ الْمِلْحِ وَالنَّارِ ؟
قَالَ : « يَا حُمَيْرَاءُ ؛ مَنْ أُعْطِيَ نَاراً . . فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَنْضَجَتْ تِلْكَ
النَّارُ ، وَمَنْ أُعْطِيَ مِلْحاً . . فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا طَيَّبَ ذَلِكَ الْمِلْحُ ، وَمَنْ
سَقِيَ مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ حَيْثُ يُوجَدُ الْمَاءُ . . فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ رَقَبَةً ، وَمَنْ
سَقِيَ مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ حَيْثُ لَا يُوجَدُ الْمَاءُ . . فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهَا » .

أمرها شيئاً . . فازفق بها » . قال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ومسلم .
انتهى .

(قالت) عائشة : (قلت : يا رسول الله ؛ هذا الماء قد عرفناه) أي : قد
عرفنا كونه مشتركاً ؛ لشدة احتياج الناس إليه ، (فما بال الملح والنار ؟) أي :
فما شأنهما في كونهما مشتركاً بين الناس ؟ ف (قال) لها النبي صلى الله عليه
وسلم : (يا حميراء) شأنهما وفائدتهما عظيم ، فلعظم منفعتهما (من أعطى
ناراً) للمحتاج إليها . . (فكأنما تصدق) عليه (بجميع ما أنضجت) وطبخت
(تلك النار ، ومن أعطى ملحاً) للمحتاج إليه . . (فكأنما تصدق) عليه
(بجميع ما طيب) وأصلح (ذلك الملح) عليه .

(ومن سقى) وأشرب (مسلماً شربةً من ماء) أي : سقية منه (حيث
يوجد) فيه ؛ أي : في موضع يوجد فيه (الماء) كالحاضرة والمدن . .
(فكأنما أعتق رقبة) أي : يثاب على سقيه ثواب من أعتق رقبة مسلمة
(ومن سقى مسلماً شربةً من ماء حيث لا يوجد الماء) أي : في مكان لا
يوجد فيه الماء ؛ كالصحاري والقفار . . (فكأنما أحياها) أي : أنقذ تلك
الرقبة المسلمة من الهلاك ؛ أي : يثاب على سقيها الماء ثواب من أنقذها
من الهلاك .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده بما

.....
تقدم آنفاً ، فهذا الحديث : ضعيف السند والمتن (١٤) (٢٥٩) ، وغرضه :
الاستئناس به للترجمة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٥) - (٨٣٥) - بَابُ إِقْطَاعِ الْأَنْهَارِ وَالْعُيُونِ

(٩٩) - (٢٤٣٤) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا
فَرْجُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَلْقَمَةَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِيضَ بْنِ حَمَّالٍ ، حَدَّثَنِي عَمِّي
ثَابِتُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِيضَ بْنِ حَمَّالٍ ، عَنْ أَبِيهِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَبِيضَ بْنِ
حَمَّالٍ

(٤٥) - (٨٣٥) - بَابُ إِقْطَاعِ الْأَنْهَارِ وَالْعُيُونِ

(٩٩) - (٢٤٣٤) - (١) (حدثنا محمد) بن يحيى (بن أبي عمر العدني)
نزىل مكة ، ويقال : إن أبا عمر كنية يحيى ، صدوق صنف « المسند » ، وكان لازم
ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث
وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا فرج بن سعيد بن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمّال) المأربي
أبو روح اليماني ، صدوق ، من السابعة . يروي عنه : (د ق) .

(حدثني عمي ثابت بن سعيد بن أبيض بن حمّال) - بالمهملة وتشديد
الميم - المأربي - بكسر الراء بعدها موحد - مقبول ، من السادسة . يروي عنه :
(عم) .

(عن أبيه سعيد) بن أبيض بن حمّال المرادي أبي هانئ المأربي - بكسر
الراء بعدها موحد - مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن أبيه أبيض بن حمّال) - بالمهملة وتشديد الميم - المأربي - بسكون
الهمزة وكسر الراء بعدها موحد - له صحبة وأحاديث رضي الله تعالى عنه .
يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن أكثر رجاله من المقبولين .

أَنَّهُ اسْتَقَطَعَ الْمِلْحَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ : مِلْحُ سَدِّ مَأْرِبٍ ، فَأَقْطَعَهُ لَهُ ، ثُمَّ إِنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ التَّمِيمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي قَدْ وَرَدْتُ الْمِلْحَ
.....

(أنه) أي : أن أبيض بن حمال (استقطع الملح) أي : طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع له الملح (الذي يقال له : ملح سد مأرب ، فأقطعه) أي : فأقطع ذلك الملح النبي صلى الله عليه وسلم (له) أي : لأبيض بن حمال ، يقال : أقطعته أرضاً : جعلتها له قطيعة ؛ والمراد به : ما يخص به الإمام بعض الرعية من أرض الموات ، فيختص به ويصير أولى بإحيائه ممن لم يسبق إلى إحيائه .

واختصاص الإقطاع بالموات متفق عليه في مذهب الشافعية .

وحكى عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك ، قال : وأكثر ما يستعمل في الأرض ؛ وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يجوزه ؛ إما بأن يملكه إياه فيعمره ، وإما أن يجعل له غلته مدة . انتهى كذا في « الفتح » ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

قوله : (سد مأرب) - بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر الراء ، وقيل : بفتحها - : موضع باليمن .

قوله : (أن يقطع له الملح) أي : معدن الملح .

قوله : (فأقطعه له) أي : أقطع له النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الملح ؛ لظنه صلى الله عليه وسلم أنه يخرج منه الملح بعملٍ وكَدٍ (ثم) بعدما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم لأبيض (إن الأقرع بن حابس التميمي) على ما ذكره الطيبي ، وقيل : إنه العباس بن مرداس (أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وجاءه (فقال) الأقرع : (يا رسول الله ؛ إني قد وردت) وجئت (الملح) الذي

فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَهُوَ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا مَاءٌ ، وَمَنْ وَرَدَهُ . . أَخَذَهُ ؛ وَهُوَ مِثْلُ
الْمَاءِ الْعِدِّ ، فَاسْتَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْيَضَ بْنَ حَمَالٍ فِي
قَطِيعَتِهِ فِي الْمِلْحِ فَقَالَ : قَدْ أَقْلَتَكَ مِنْهُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ مِنِّي صَدَقَةً ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هُوَ مِنْكَ »

أَقَطَعْتَهُ لِأَبْيَضَ بْنِ حَمَالٍ وَمَرَرْتُ عَلَيْهِ (فِي الْجَاهِلِيَّةِ) أَي : فِي زَمَنِ جَاهِلِيَّتِي
قَبْلَ الْإِسْلَامِ .

(وَهُوَ) أَي : ذَلِكَ الْمِلْحُ الَّذِي أَقَطَعْتَهُ لِأَبْيَضَ بْنِ حَمَالٍ (بِأَرْضٍ لَيْسَ
بِهَا مَاءٌ ، وَمَنْ وَرَدَهُ) أَي : وَرَدَ ذَلِكَ الْمِلْحُ . . (أَخَذَهُ) أَي : أَخَذَ مِنْ
ذَلِكَ الْمِلْحِ قَدْرَ حَاجَتِهِ ؛ (وَهُوَ) أَي : ذَلِكَ الْمِلْحُ (مِثْلُ الْمَاءِ الْعِدِّ)
- بِكسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ - أَي : مِثْلُ الْمَاءِ الْمَسْبُورِ
الْمُهَيَّأ لِشَرْبِ النَّاسِ ؛ أَي : مِثْلُ الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَنْقُطُ يَشْتَرِكُ فِيهِ
النَّاسُ (فَاسْتَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَالِاسْتِقَالَةُ : طَلَبُ فَسْخِ
الْعُقُودِ بِلَفْظِ الْاسْتِقَالَةِ ؛ أَي : طَلَبُ مَنْ (أَبْيَضَ بْنِ حَمَالٍ) الْفَسْخِ (فِي)
عَقْدِ (قَطِيعَتِهِ فِي الْمِلْحِ) أَي : فِي عَقْدِ مَا أَقَطَعَهُ مِنَ الْمِلْحِ وَالرَّجُوعِ عَنْهُ
بِلَفْظِ الْإِقَالَةِ ؛ بَأَن يَقُولَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبْيَضَ : أَقْلَنِي فِيمَا
أَقَطَعْتَهُ لَكَ مِنَ الْمِلْحِ ، فَيَقُولُ الْأَبْيَضُ : أَقْلَتَكَ فِيهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ كَمَا ذَكَرَهُ
الرَّوَايُ بِقَوْلِهِ : (فَقَالَ) الْأَبْيَضُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (قَدْ
أَقْلَتَكَ) أَي : قَبِلْتُ رَجُوعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ (مِنْهُ) أَي : مِنْ إِقْطَاعِ الْمِلْحِ
لِي (عَلَى) شَرْطِ (أَنْ تَجْعَلَهُ مِنِّي صَدَقَةً) أَي : عَلَى شَرْطِ أَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ
الْمِلْحَ صَدَقَةً مِنِّي عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؛ أَي : صَدَقَةً جَارِيَةً مِنِّي عَلَيْهِمْ ، وَوَقْفًا
مُؤَبَّدًا مِنِّي عَلَيْهِمْ .

(فَقَالَ) لَهُ (رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُوَ) أَي : ذَلِكَ الْمِلْحُ (مِنْكَ)

صَدَقَةً ، وَهُوَ مِثْلُ الْمَاءِ الْعِدِّ ، مَنْ وَرَدَهُ . . أَخَذَهُ » قَالَ فَرَجٌ : وَهُوَ الْيَوْمَ عَلَى ذَلِكَ ، مَنْ وَرَدَهُ أَخَذَهُ قَالَ : فَقَطَعَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْضاً وَنَخْلاً بِالْجُزْفِ ، جُزْفٍ مُرَادَ مَكَانِهِ حِينَ أَقَالَهُ مِنْهُ .

لا من غيرك (صدقة) جارية ووقف مؤبد منك عليهم (وهو) أي : ذلك الملح (مثل الماء العد) أي : المسبل المهيأ لمنفعة المسلمين (من ورده) أي : من ورد ذلك الملح . . (أخذه) أي : أخذ منه وارده كالماء المسبل على كونه مشتركاً بين المسلمين .

قال المؤلف : (قال) لنا بواسطة شيخنا محمد بن أبي عمر (فرج) بن سعيد المأربي : (وهو) أي : ذلك الملح (اليوم) أي : في هذا العصر الحاضر (على ذلك) أي : على ما شرطه أبيض ؛ أي : على أن (من ورده . . أخذه ، قال) فرج أيضاً : (فقطع له) أي : لأبيض (النبي صلى الله عليه وسلم أَرْضاً وَنَخْلاً) أي : مزارع وبساتين كائنين (بالجرف جرف مراد) والجرف - بضم الجيم والراء أو سكون الراء مع الجيم المضمومة - : هو ما جرفته السيول وأكلته من الأرض ؛ ومراد : اسم قبيلة باليمن مشهورة فيه ؛ أي : قطع له مزارع ونخلاً كائنين في وادي مراد المسمى ذلك الوادي بالجرف ؛ لتراكم السيول فيها وأكلها له ، وهو قريب بسد مأرب ؛ أي : قطع له ذلك (مكانه) أي : بدل ذلك الملح (حين أقاله) أي : حين أقال النبي صلى الله عليه وسلم ورجع ذلك الملح (منه) أي : من أبيض بن حمال .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء ، باب إقطاع الأرضين ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب في القطائع ، قال أبو عيسى : حديث أبيض حديث حسن غريب .

.....
فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال
به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٦) - (٨٣٦) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ

(١٠٠) - ٢٤٣٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ ، سَمِعْتُ إِيَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُزْنِيِّ وَرَأَى أَنَسًا يَبِيعُونَ الْمَاءَ فَقَالَ : لَا تَبِيعُوا الْمَاءَ ؛

(٤٦) - (٨٣٦) - (بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ)

(١٠٠) - ٢٤٣٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي ، ثقة ثبت له تصانيف ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .
(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (الهلالي الكوفي ، ثقة إمام ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي المنهال) عبد الرحمن بن مطعم البناني - بضم الموحدة ونونين أولاهما خفيفة - المكي بصري نزل مكة ، روى عن إياس بن عبد الرحمن ، ويروي عنه عمرو بن دينار ، ثقة ، من الثالثة ، قال أبو زرعة : ثقة مكي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
قال : (سمعت إياس بن عبد) بغير إضافة (المزني) يكنى أبا عوف ، له صحبة يعد في أهل الحجاز رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (عم) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
أي : سمعت إياس (و) الحال أنه (رأى أناساً يبيعون الماء) الفاضل عن حاجتهم في الصحراء (فقال) لهم إياس : (لا تبيعوا الماء) الفاضل عن حاجتكم

فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُبَاعَ الْمَاءُ .

(فَإِنِّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع الماء) الفاضل ؛ أي : نهى عن بيع ما فضل عن حاجته من ذي حاجة ولا ثمن له ؛ فإن كان له ثمن . . فالأولى إعطاؤه بلا ثمن . انتهى « مناوي » ، وفي رواية للنسائي عن طريق عطاء عن جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الماء ، ولم يذكر لفظ « فضل » ، وهذا الحديث يدل بظاهره على أن بيع الماء ممنوع مطلقاً ، وإليه جنح ابن حزم في « المحلى » ، والشوكاني في « نيل الأوطار » .

ولكن لا يوجد من السلف من يحمل المنع على ظاهره ؛ فإن الماء المحرز في الجرار والأواني مملوك بالإجماع ، فيجوز بيعه ؛ فالمراد من الماء في الحديث : ماء الأنهار والبحار التي لا ملك فيها لأحد ، ويدل عليه ما أخرجه أحمد في « مسنده » عن إياس بن عبد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تبيعوا فضل الماء ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الماء ، قال : والناس يبيعون ماء الفرات ، فنهاهم ؛ فإنه يدل بظاهره أن النهي وارد في ماء الأنهار ، وأما كون الماء المحرز مملوكاً . . فيدل عليه حديث الباب ؛ حيث خص النهي بفضل الماء ؛ كما في رواية مسلم ، فيدل على أن بيع أصله مباح ، وإنما الممنوع بيع فضله ، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « من أحيا أرضاً ميتة . . فهي له » ؛ فإن الأرض الميتة مباحة لكل أحد وتملك بالإحياء ، وكذلك الصيد كلها مباحة في الأصل ، وتملك بالاصطياد ، فيقاس عليها الماء ؛ فإنه مباح في أصله ، وصار هذا القياس مؤكداً بإجماع الأمة ، فلا يجوز العدول عنه . انتهى من « التكملة » بتصرف .

واختلف العلماء في أن هذا النهي للتحريم أو التنزيه : فرجح الطيبي حمله على كراهة التنزيه ، وحكى صاحب « التوضيح » حرمة عن مالك والأوزاعي

.....
مطلقاً ، والأصح عند الشافعية أنه يجب بذله للماشية لا للزرع ، وهو مذهب الحنفية فيما حكاه العيني ، ولا يفرق مالك بين المواشي والزرع ، بل يوجب البذل في الجميع ، ووجه الفرق بين المواشي والزرع : أن الماشية ذات روح يخشى عليها بالعطش ، بخلاف الزرع ؛ كما في « عمدة القاري » ، ويتحصل مما ذكرنا أن الماء ثلاثة أقسام :

١ - الأول : ماء البحار والأنهار التي لا ملك عليها لأحد ، فهو مباح عام لا يجوز لأحد أن يمنع غيره منه .

٢ - والثاني : الماء المحرز في الجرار والأواني والتنكات والبراميل ، وهو مملوك لمُحرِّزه بالإجماع ، ولا يجب عليه بذله إلا لمضطر .

٣ - والثالث : ماء الأبيار والحياض والعيون والقنا المملوكة في الأراضي المملوكة أو الموات ، وفيه خلاف : فقال بعض الشافعية : إنه مملوك ؛ كالماء المحرز في الأواني ، وهو قول يحيى والمؤيد بالله ، وقال الحنفية وأكثر الشافعية : إنه حق لا ملك ؛ كما في « نيل الأوطار » (٢٩٥/٥) ومعنى كونه (حقاً) : أنه أحق به من غيره ، ولكن يجب بذل ما فضل عن حاجته لشرب غيره . انتهى من « الكوكب » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث جابر ، أخرجه مسلم في كتاب المساقاة ، باب تحريم فضل الماء ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب بيع فضل الماء ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في فضل الماء ، والنسائي في كتاب البيوع ، في باب بيع الماء ، والمؤلف بعد هذا الحديث .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد في « مسلم » وفي

(١٠١) - ٢٤٣٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ
الْجَوْهَرِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ

« السنن الأربعة » ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث إياس بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١٠١) - ٢٤٣٦ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي ،
ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين
(٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(وإبراهيم بن سعيد الجوهري) أبو إسحاق الطبري نزيل بغداد ، ثقة حافظ ،
من العاشرة ، مات في حدود الخمسين والمئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (م
عم) .

كلاهما (قالا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ،
مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من
السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولا هم المكي ،
صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري الصحابي المشهور رضي الله تعالى
عنهما ، مات بالمدينة بعد السبعين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ .

(قال) جابر : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع) الشخص (فضل الماء) أي : الماء الفاضل عن حاجته ، وقد مر ما فيه من المعنى ، في الحديث الذي قبله ، فراجعه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب المساقاة ، باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون في الفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلاً .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث إياس بن عبد .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

وَاللَّهُ سَجَانُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

(٤٧) - (٨٣٧) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ مَنَعَ فَضْلِ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ

(١٠٢) - (٢٤٣٧) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ فَضْلَ مَاءٍ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ » .

(٤٧) - (٨٣٧) - (بَابُ النَّهْيِ عَنْ مَنَعَ فَضْلِ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ)

(١٠٢) - (٢٤٣٧) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) (بن عيينة الهلالي الكوفي ، ثقة إمام ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان الأموي أبي عبد الرحمن المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز الهاشمي مولا هم المدني ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله تعالى عنه .

(عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قَالَ) النبي صلى الله عليه وسلم : (لا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ) أيها المسلمون

(فَضْلَ مَاءٍ) أي : الماء الفاضل عن حاجة صاحبه (لِيَمْنَعَ بِهِ) أي : بسبب منع الماء (الْكَلَاءُ) المباح ؛ أي : من رعيه ، واللام فيه للعاقبة ؛ كما في قوله تعالى :

.....

﴿ لَيَكُونَنَّ لَهُمْ عَذُوبًا وَحَزَنًا ﴾^(١) ، والكلاء - بفتحيتين ، على وزن جبل ؛ كما في « القاموس » - : العشب - بضم العين وسكون الشين المعجمة - وهو النبات رطباً كان أو يابساً ، ويجمع على أكلاء ؛ كما في « المصباح » ؛ كسبب وأسباب .
وأما الخلا - مقصوراً غير مهموز - فمختص بالرطب ، ويقال له أيضاً : الرطب بضم الراء وسكون الطاء المهملة .

والمعنى : من كان له بئر مملوكة وحوله كلاً . . فلا يجوز له أن يمنع ماشية غيره من مائه ؛ فإنه يستلزم منعها من الكلاء ؛ لأنه إذا منعها عن فضل ماء في الأرض ولا ماء بها سواه . . لم يمكن لهم الرعي بها ؛ خوفاً من العطش ، فيصير الكلاء ممنوعاً بمنع الماء . انتهى « كوكب » .

وعبارة السندي : قوله : « لا يمنع أحدكم . . . » إلى آخره ، الكلاء : هو العشب رطبه ويابس ، كذا في « القاموس » ؛ يريد : أنه بفتحيتين بلا مد ، وهو عام يشمل الرطب واليابس ، بخلاف الحشيش ؛ فإنه اليابس ، والعشب ؛ فإنه الرطب من النبات .

والمعنى : أن من حفر بئراً في موات فيملكها بالإحياء ، ويقرب البئر موات فيه كلاً ولا يمكن للناس أن يرعوه إلا بأن يبذل لهم ماءه . . فليس له أن يمنع ماشية غيره أن ترد ماءه الذي زاد على حاجة ماشيته ليمنع فضل الكلاء ، قيل : ومفهوم الحديث يقتضي ألا يحرم إذا لم يمنع به الكلاء ، فلا يجب بذله للزرع ويجب للماشية : انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الشرب والمساقاة ، باب من قال : إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى ، ومسلم في

(١) سورة القصص : (٨) .

(١٠٣) - ٢٤٣٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ

سُلَيْمَانَ ، عَنْ حَارِثَةَ ،
.....

كتاب المساقاة ، باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ، ويحتاج إليه لرعي الكلاً ، وتحريم منع بذله ، وتحريم بيع ضراب الفحل ، وأبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في منع الماء ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في بيع فضل الماء ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وذكره جميعاً بدون ذكر قوله : (أحذكم) فإنه من زيادة ابن ماجه ، والله أعلم .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عائشة رضي الله عنهما ، فقال :

(١٠٣) - ٢٤٣٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ (بن حصين الكندي

أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبدة بن سليمان) الكلابي أبو محمد الكوفي ، قيل : اسمه :

عبد الرحمن ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن حارثة) بن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة الأنصاري

النجاري الحارثي المدني ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

وأما أبو حارثة أبو الرجال - بكسر الزاء وتخفيف الجيم - مشهور بهذه

عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ ، وَلَا يُمْنَعُ نَقْعُ الْبِئْرِ » .

الكنية ، وهي لقبه ، وكنيته في الأصل أبو عبد الرحمن . . فاسمه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (خ م س ق) . وكذا أبناؤه ثقات إلا حارثة المذكور هنا ، فهو ضعيف متفق على ضعفه .

(عن عمرة) بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية ، أكثرت الرواية عن عائشة ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة ، ويقال بعدها . يروي عنها : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حارثة بن أبي الرجال ، وهو متفق على ضعفه .

(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يَمْنَعُ) بالبناء للمجهول (فضل الماء) بالرفع نائب فاعل ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : لا يَمْنَعُ الماء الفاضل عن حاجة حافره الذي حفره في الموات لحاجة ماشيته أو زرعته عن سقي ماشية غيره (وَلَا يُمْنَعُ) أيضاً (نَقْعُ الْبِئْرِ) أي : بقية مائه الذي بقي في البئر بعد حاجته ، بل يُنْزَحُ وَيُسْتَقَى لِسَقْيِ مَاشِيَةٍ غَيْرِهِ ؛ لحرمة الروح .

قال السندي : قوله : « وَلَا يَمْنَعُ نَقْعُ الْبِئْرِ » - بنون وقاف - أي : فضل مائها ؛ لأنه ينقطع به العطش ؛ أي : يروى ، يقال : شرب حتى نَقَعَ ؛ أي : روي ، والنقع : الماء الناقع ؛ وهو المجتمع في البئر إذا كان قليلاً مرة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فهو ضعيف السند ، صحيح المتن بما قبله ، ولكن رواه الحاكم في « المستدرک » من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال

.....

أخي حارثة ، وهو ثقة ، عن أبيه عن عمرة عن عائشة بهذا اللفظ في كتاب البيوع ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، إنما اتفقا من هذا الباب على حديث الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة .

وهذا الحديث أيضاً رواه البيهقي في « الكبرى » عن الحاكم ، فذكره ، ورواه ابن حبان في « صحيحه » عن عمران بن موسى بن مجاشع ، حدثنا عثمان عن أحمد في « مسنده » ، وروى ابن أبي شيبة حدثنا جرير عن أبي إسحاق عن محمد بن عبد الرحمن عن أمه عن عائشة به ، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه البخاري وابن حبان في « صحيحهما » ، وابن ماجه .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ؛ لأن له سنداً صحيحاً من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال أخي حارثة ، وله شواهد أيضاً من حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري وابن حبان ، وسنده ضعيف ؛ لأن فيه حارثة بن أبي الرجال ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٨) - (٨٣٨) - بَابُ الشُّرْبِ مِنَ الْأَوْدِيَةِ وَمِقْدَارِ حَبْسِ الْمَاءِ

(١٠٤) - ٢٤٣٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،
عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ
الْأَنْصَارِ.....

(٤٨) - (٨٣٨) - (باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء)

(١٠٤) - ٢٤٣٩ - (١) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي
مولاهم المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين
(٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري عالمها ، ثقة
متقن قرين مالك ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن) أخيه (عبد الله بن الزبير) بن
العوام الأسدي المدني رضي الله عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رجلاً من الأنصار) قيل : اسمه : ثابت بن قيس بن شماس ، وقيل :
حاطب بن أبي بلتعة ، وقيل : ثعلبة بن حاطب ، وقد روى ابن أبي حاتم بسنده
عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(١) أنها نزلت في
الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصما في ماء ، فقضى النبي صلى الله
عليه وسلم أن يسقي الأعلى ثم الأسفل ، قال ابن كثير : وهو مرسل ، ولكن فيه
فائدة تسمية الأنصاري . انتهى « قسطلاني » .

(١) سورة النساء : (٦٥) .

خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ : سَرَّحَ الْمَاءَ يَمُرُّ ، فَأَبَى عَلَيْهِ ، فَأَخْتَصَمَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَسْقِ يَا زُبَيْرُ ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ » ،

(خاصم الزبير) بن العوام ؛ أي : رافعه للخصومة (عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة) أي : في سواقيها وجداولها (التي يسقون بها النخل) من ماء السيل والشرج - بكسر الشين المعجمة آخره جيم - جمع شرج - بفتح أوله وسكون الراء - بوزن بحر وبحار ، ويجمع أيضاً على شروج .

وإنما أضيفت إلى الحرة ؛ لكونها فيها ، والحرة - بفتح الحاء والراء المشددة المهملتين - : موضع معروف بالمدينة المنورة ذو حجارة سود ؛ والمراد بها هنا : مسایل الماء من المطر ؛ وذلك لأن الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الأنصاري ، فيحبسه الزبير في نخله لإكمال سقي أرضه ، ثم يرسله إلى أرض جاره (فقال الأنصاري) للزبير ملتمساً منه تعجيل ذلك : (سَرَّحَ الْمَاءَ) وَأَرْسَلَهُ - بفتح السين وكسر الراء المشددة وبالحاء المهملة - أي : أَطْلَقَ الْمَاءَ حَالَةً كونه (يَمُرُّ) عليك ، ولا تَحْبِسْهُ في أرضِكَ (فَأَبَى عَلَيْهِ) مِنْ أَبَى يَأْبَى إِبَاءً ؛ من باب سعى ؛ كما بسطنا الكلام عليه في « مناهل الرجال » أي : امتنع الزبير مما طلبه من إرسال الماء إليه (فاختصما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : ترافعا إليه ؛ ليفصل الخصومة بينهما (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) للزبير : (أسقِ يا زبير) نخلك - بهمزة مفتوحة - لأنه من أسقى الرباعي الذي هو من مزيد الثلاثي ، وثلاثيته سَقَى يَسْقِي ؛ من باب رمى .

وقال العيني : بكسر الهمزة ؛ لأنه أمر من سقى يسقي ؛ من باب ضرب .

والمعنى : أسقِ شيئاً يسيراً دون حقل (ثم أرسل الماء إلى جارك) الأنصاري

فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ ، فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ : « يَا زُبَيْرُ ؛ أَسْقِ ثُمَّ أَحْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى
يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ » ،

- بهمزة قطع مفتوحة أيضاً - لأنه أمر من الإرسال (فغضب الأنصاري) حين قال
النبي صلى الله عليه وسلم للزبير ذلك (فقال) الأنصاري لرسول الله صلى الله
عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ أن كان) الزبير - بفتح الهمزة وسكون النون - على
أنها مصدرية أو مخففة من أن المشددة على تقدير اللام المعللة لمحذوف ؛
تقديره : أي : حكمت له بالتقديم علي ؛ لكونه (ابن عمتك) صفية بنت
عبد المطلب ، وروي بكسر الهمزة على أنها مخففة من إن المكسورة ، واسمها
ضمير الشأن ، وجملة كان خبرها ، والجملة حينئذ استئنافية في موضع التعليل
(فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) من البياض إلى الحمرة ؛ من
قول الأنصاري ، وظهر فيه آثار الغضب ؛ لانتهاك حرمة النبوة وقبح كلام هذا
الرجل ، ولم يعاقبه ؛ لصبره على الأذى ومصلحة تألف الناس ، صلوات الله
وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

(ثم) بعد كلام الأنصاري (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير :
(يا زبير ؛ أَسْقِ) نَخْلَكَ - بهمزة مفتوحة - (ثم) بعدما سقيته (احبس الماء)
تحت الشجرة بهمزة وصل أيضاً ؛ أي : أمسك نفسك عن سقي غير تلك النخلة
(حتى يرجع) الماء المجتمع تحتها (إلى الجدر) أي : حتى يصير الماء الذي
تحتها إلى الجدر - بفتح الجيم وسكون الدال المهملة - وهو ما وضع بين شربات
النخل ؛ كالجدار أو الحواجز التي تحبس الماء تحت الشجر ، ويروى بكسر
الجيم ؛ وهو الجدار ، والمراد به : جدران الشربات ؛ وهي الحفر التي تحفر حول
أصول النخل ؛ لتمسك الماء تحتها ويروى .

قَالَ : فَقَالَ الزُّبَيْرُ : وَاللَّهِ ؛ إِنِّي لَأَحْسِبُ هَذِهِ آيَةً نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ ﴿ فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا ﴾

قال في « شرح السنة » : قوله صلى الله عليه وسلم في الأول : « أسق يا زبير ، ثم أرسل الماء إلى جارك » كان الأول منه أمراً منه للزبير بالمعروف ، وأخذاً بالمسامحة وحسن الجوار ؛ لترك بعض حقه دون أن يكون حكماً منه عليه ، فلما رأى الأنصاري يجهل موضع حقه .. أمر صلى الله عليه وسلم الزبير باستيفاء تمام حقه ؛ فإنه أصلح له ، وفي الزجر أبلغ .

وقول الأنصاري ما قال وقع منه في شدة الغضب بلا اختيار منه إن كان مسلماً ، ويحتمل أنه كان منافقاً ، وقيل له : أنصاري ؛ لاتحاد القبيلة ، وقد جاء في « النسائي » أنه حضر بدرأ . انتهى .

(قال) عبد الله بن الزبير : (فقال) لنا والدي (الزبير) بن العوام رضي الله تعالى عنه : (والله) أي : أقسمت بالله الذي لا إله غيره ؛ (إني لأحسب) وأظن (هذه الآية) المذكورة هنا (نزلت في ذلك) الخصام الذي وقع بيني وبين الأنصاري ؛ يعني بها : قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَيْكَ ﴾ (أي : فوربك ، فلا) مزيدة ؛ لتأكيد القسم لا لِتُظَاهِرَ (لا) في قوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (لأنها تزداد أيضاً في الإثبات ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَا أَقِيمُ بِهَذَا الْبَلَاءِ ﴾ ^(١)) ﴿ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ (أي : فيما اختلف واختلط ، ومنه الشجر ؛ لتداخل أغصانه) ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا ﴾ (أي : ضيقاً) ﴿ مِمَّا قَضَيْتَ ﴾ (أي : من قضائك بينهم ؛ أي : لا تضيق صدورهم من حكمك ، وقيل : شكاً من أجله ؛ فإن الشاك في ضيق من أمره حتى يلوح له اليقين) ﴿ وَيُسَلِّمُوا ﴾ (أي : ينفادوا ويدعونا لما تأتي به

(١) سورة البلد : (١) .

من قضائك لا يعارضونه بشيء (﴿ تَسْلِيمًا ﴾)^(١) مصدر مؤكد لعامله بمنزلة تكريره ؛ كأنه قيل : وينقادوا لحكمك انقياداً لا شبهة فيه بظاهرهم وباطنهم .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المساقاة ، باب سكر الأنهار وسدها ، ومسلم في كتاب الفضائل ، باب وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم ، وأبو داود في كتاب الأقضية ، باب أبواب من القضاء ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر في الماء ، والنسائي في كتاب آداب القضاء ، باب إشارة الحاكم بالرفق وابن ماجه في المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن الزبير بحديث ثعلبة بن أبي مالك رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٥) - ٢٤٤٠ - (٢) (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي (الحزامي) بالزاي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين ومئتين (٢٣٦ هـ) . يروي عنه :
(خ ت س ق) .

(١) سورة النساء : (٦٥) .

حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ مَنْظُورٍ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ ، عَنْ عَمِّهِ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَبِيلِ مَهْزُورٍ الْأَعْلَى فَوْقَ الْأَسْفَلِ ،

(حدثنا زكريا بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك) ويقال له : زكريا بن يحيى بن منظور ، فنسب إلى جده ، القرظي أبو يحيى المدني ، ضعيف ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(حدثني محمد بن عقبة بن أبي مالك) القرظي ، مستور ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .

(عن عمه ثعلبة بن أبي مالك) القرظي حليف الأنصار أبي مالك ، ويقال له : أبو يحيى المدني مختلف في صحبته ، وقال العجلي : تابعي ثقة . يروي عنه : (خ د ق) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن زكريا بن منظور متفق على ضعفه ، وليس لثعلبة هذا عند ابن ماجه إلا هذا الحديث ، وليس له شيء في شيء من الكتب الخمسة الأصول ، وبالجمل : إسناده ضعيف لا يحتج به .
(قال) ثعلبة : (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبل مهزور)
- بتقديم المعجمة على المهملة - اسم واد لبني قريظة بالحجاز ، فهو من إضافة الحال إلى المحل ، وأما بتقديم المهملة على المعجمة . . فموضع سوق بالمدينة ، تصدق به رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، كذا ذكره السيوطي .

ومفعول قضى محذوف ؛ أي : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبل يسيل في موضع يسمى بمهزور أن يسقي (الأعلى) وهو الذي يلي إلى جهة الماء (فوق الأسفل) وفوق هنا ظرف بمعنى قبل ؛ أي : أن يسقي الأعلى قبل

يَسْقِي الْأَعْلَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ يُرْسِلُ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ .

(١٠٦) - ٢٤٤١ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ ، أَنْبَأَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، ،

الأسفل ، ف (يسقي الأعلى) فيحبس الماء تحت أصل الشجر إلى أن يصل الماء
المجتمع (إلى الكعبين ، ثم يرسل) الأعلى الماء (إلى من هو أسفل منه) .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه البيهقي من طريق الوليد بن
كثير عن أبي مالك بن ثعلبة عن أبيه ثعلبة به ، وسياقه أتم ، وهذا الحديث
مرسل ؛ لأن ثعلبة ليست له صحبة .

فهذا الحديث : سنده ضعيف ؛ لما ذكروا ، مَتْنُهُ صحيحٌ بما قبله ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن الزبير بحديث عبد الله بن عمرو
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٦) - ٢٤٤١ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ (بن موسى الضبي

أبو عبد الله البصري ، ثقة رمي بالنصب ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(أنبأنا المغيرة بن عبد الرحمن) بن الحارث بن عياش - بتحتانية ومعجمة -

ابن أبي ربيعة المخزومي أبو هاشم المدني ، صدوق فقيه كان يهيم ، من الثامنة ،
مات سنة ست أو ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حدثني أبي) عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش - بتحتانية

مشددة ومعجمة - ابن أبي ربيعة المخزومي أبو الحارث المدني ، صدوق له

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي سَبِيلِ مَهْزُورٍ أَنْ يُمَسِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ يُرْسِلَ الْمَاءَ .

أوهام ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ، صدوق ثبت سماعه من جده عبد الله بن عمرو ، من الثالثة . يروي عنه (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأنه اختلف في عمرو فيما روى عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ؛ لأنه يرويه من الكتاب .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في سبيل مهزور أن يمسه) الأعلى منهم الماء تحت الشجر (حتى يبلغ) الماء في ارتفاعه إلى (الكعبين) أي : إلى كعبي من يقوم فيه (ثم يرسل) الأعلى (الماء) أي : يتركه جارياً إلى من هو أسفل منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأقضية ، أبواب من القضاء ، ومالك في « الموطأ » في كتاب الأقضية ، باب القضاء في المياه .

فدرجته : أنه حسن السند ، صحيح المتن بما قبله ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث ابن الزبير بحديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٧) - ٢٤٤٢ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغَلِّسِ ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ ،
حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ
الصَّامِتِ
.....

(١٠٧) - ٢٤٤٢ - (٤) (حدثنا أبو المغلس) عبد ربه بن خالد بن
عبد الملك بن قدامة النميري البصري ، مقبول ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين
وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا فضيل بن سليمان) النميري - بالنون مصغراً - أبو سليمان البصري ،
صدوق له خطأ كثير ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) ،
وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا موسى بن عقبة) بن أبي عياش - بتحتانية ومعجمة - الأسدي مولى
آل الزبير ، ثقة فقيه إمام في المغازي ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وأربعين
ومئة (١٤١ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن إسحاق بن يحيى بن الوليد) بن عباد بن الصامت أرسل عن عباد ،
وهو مجهول ، قتل سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، من الخامسة . يروي
عنه : (ق) .

(عن عباد بن الصامت) بن قيس الأنصاري الخزرجي أبي الوليد المدني
أحد النقباء بدري مشهور رضي الله تعالى عنه ، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين
(٣٤ هـ) ، وله اثنتان وسبعون سنة ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية ، قال
سعيد بن عفير : كان طوله عشرة أشبار . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن إسحاق بن يحيى لم
يدرك عباد بن الصامت ، فهو مرسل ، قاله البخاري في « التاريخ الصغير » ،
والترمذي وابن عدي في « الكامل » .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي شَرْبِ النَّخْلِ مِنَ السَّيْلِ أَنَّ
الْأَعْلَى فَأَلْأَعْلَى يَشْرَبُ قَبْلَ الْأَسْفَلِ ، وَيُتْرَكُ الْمَاءُ إِلَى الْكُعْبَيْنِ ، ثُمَّ يُرْسَلُ
الْمَاءُ إِلَى الْأَسْفَلِ الَّذِي يَلِيهِ ، وَكَذَلِكَ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْحَوَائِطُ أَوْ يَفْنَى
الْمَاءُ .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في شرب النخل) وسقيه (من
السيّل) وهو ماء المطر يسيل في الوادي (أن الأعلى) أي : أن الأقرب (فالأعلى)
أي : فالأقرب إلى الماء (يشرب) ويسقي (قبل الأسفل) أي : قبل الأبعد من
الماء ، وجملة أن في محل نصب مفعول قضى (ويترك الماء) أي : يحبس
تحت أصل الشجر حتى يجتمع ويبلغ (إلى الكعبين) أي : إلى كعبي القائم
فيه .

(ثم) بعدما بلغ الكعبين (يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه) أي :
يلي لهذا الأعلى ، ثم إلى الذي يليه ، وهكذا إلى آخر الأشجار ؛ كما قال
الراوي .

(وكذلك) أي : وكما يرسل الماء من الأعلى إلى الأسفل منه يرسل الماء من
ذلك الأسفل إلى الأسفل من ذلك الأسفل (حتى تنقضي) وتنتهي (الحوائط)
والبساتين في السقي (أو) حتى (يفنى الماء) وينقطع بانقطاع السيّل .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه البيهقي في « السنن الكبرى »
من طريق محمد بن أبي بكر عن فضيل بن سليمان ، فذكره ، وله شاهد من
حديث عبد الله بن عمرو رواه أبو داود وابن ماجه ؛ كما مر قبل هذا الحديث ،
وأصله في « الصحيحين » وغيرهما من حديث عبد الله بن الزبير السابق أول هذا
الباب .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف السند ؛ لما مر آنفاً ، صحيح المتن بما

.....

قبله من حديث عبد الله بن عمرو ، وبما سبق في أول الباب من حديث ابن الزبير رضي الله تعالى عنهم ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٩) - (٨٣٩) - بَابُ قِسْمَةِ الْمَاءِ

(١٠٨) - ٢٤٤٣ - (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ ، أَنبَأَنَا أَبُو الْجَعْدِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفِ الْمُزْنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
.....

(٤٩) - (٨٣٩) - (باب قسمة الماء) وغيره كالمال الموروث والمشارك



(١٠٨) - ٢٤٤٣ - (١) (حدثنا إبراهيم بن المنذر) بن عبد الله بن المنذر الأسدي (الحزامي) صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين ومئتين (٢٣٦ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .

(أنبأنا أبو الجعد عبد الرحمن بن عبد الله) السلمي الحجازي العزجي - بالفتح والسكون وجيم - نسبة إلى العرج ؛ موضع بمكة ، مقبول ، من العاشرة . يروي عنه : (ق) . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً يبدأ بالخيال يومَ وِزْدَها .

(عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني) المدني ، ضعيف ، من السابعة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن أبيه) عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني والد كثير ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن جده) عمرو بن عوف بن زيد بن مِلْحَة - بكسر أوله ومهملة - أبي عبد الله المزني الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، مات في ولاية معاوية . يروي عنه : (د ت ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه كثير بن

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يُبْدَأُ بِالْخَيْلِ يَوْمَ وِرْدِهَا » .

عبد الله بن عمرو ، وهو متفق على ضعفه ، كَذَّبَهُ الشافعي ، وقال : رُكِّنَ من أركان الكذب ، وأبو داود ، وقال ابن حبان في « المجروحين » : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على وجه التعجب ، وانظر « الثقات » له (٤١/٥) .

(قال) جده عمرو بن عوف : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يبدأ) - بضم الياء وسكون الموحدة وفتح الدال - على صيغة المبني للمجهول ؛ أي : يبدأ (بالخيـل) أي : بسقيها قبل الإبل والغنم (يوم وردها) أي : يوم ورودها ؛ لقلّة صبرها على العطش .

قال السندي : (يبدأ) ضبط في بعض النسخ على البناء للمفعول من (بَدَأَ) بباء موحدة ودال مشددة بلا همز ؛ أي : تُفَرَّقُ ، وفي بعضها من (بدأ) بتشديد الدال بعدها همزة من الابتداء ؛ أي : يبدأ بها في السقي قبل الإبل والغنم ، وهذا مقتضى كلام بعض أهل الغريب ، ومقتضى كلام السيوطي أنه بالنون ؛ فإنه قال في « النهاية » : التَنْدِيَّةُ - بالنون - : أن يُورَدَ الرجلُ الإبلَ والخيـلَ فيشرب قليلاً ، ثم يَرُدُّها إلى المَرْعَى ساعةً ، ثم تعاد إلى الماء .

والتندية أيضاً : تضمير الفرس وإجراؤه حتى يسيل عرقه ؛ يقال : نديت الفرسَ والبعيرَ أنديه .

وفي « الزوائد » : في إسناده ضعيف ، وفيه كثير بن عبد الله ، قال الشافعي : ركن من أركان الكذب ، وقال أبو داود : كذاب ، وقال ابن حبان : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب إلا على جهة التعجب . انتهى منه .

(١٠٩) - ٢٤٤٤ - (٢) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ ،

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف متناً وسنداً (١٥)
(٢٦٠) ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به .



ثم استدلل المؤلف على الترجمة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ،
فقال :

(١٠٩) - ٢٤٤٤ - (٢) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ (بن عبد الله بن الزبرقان
البغدادي أصله من واسط ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا موسى بن داود) الضبي أبو عبد الله الطرسوسي ولي قضائها
- الخُلُقاني - بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف - صدوق فقيه زاهد له
أوهام ، من صغار التاسعة ، مات سنة سبع عشرة ومئتين (٢١٧ هـ) . يروي عنه :
(م د س ق) .

(حدثنا محمد بن مسلم الطائفي) واسم جده سوس ، وقيل : سوسن - بزيادة
نون في آخره - صدوق يخطئ من حفظه ، من الثامنة ، مات قبل التسعين ومئة .
يروى عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة متقن ، من الرابعة ، مات سنة
ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الشعثاء) جابر بن زيد الأزدي البصري مشهور بكنيته ، ثقة فقيه ،
من الثالثة ، مات دون المئة سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) ، ويقال : ثلاث ومئة .
يروى عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلُّ قَسْمٍ قُسِمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى مَا قُسِمَ ، وَكُلُّ قَسْمٍ أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ فَهُوَ عَلَى قَسْمِ الْإِسْلَامِ » .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل قَسْمٍ) مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي : كل مال مقسوم ؛ أي : قابل للقسمة ، سواء كان مال تركة ، أو مال شركة غير التركة (قُسِمَ) - بصيغة المجهول - أي : قسم بين الشركاء (في الجاهلية) أي : قبل مجيء الإسلام .. (فهو) أي : ذلك المال المقسوم في الجاهلية باق (على ما قسم) أي : لا تنقض تلك القسمة بعد الإسلام .

قال الخطابي : في هذا الحديث بيان أن أحكام الأموال والأسباب والأنكحة التي كانت في الجاهلية .. فهي ماضية على ما وقع الحكم منهم فيها في أيام الجاهلية ؛ لا يرد منها شيء في الإسلام ، وأن ما حدث من هذه الأحكام في الإسلام .. فإنه يستأنف فيه حكم الإسلام . انتهى ، انتهى من « العون » .

(وكل قسم) أي : وكل مال مقسوم (أدركه الإسلام) قبل قسمته .. (فهو) أي : فذلك المال (على قسم الإسلام) أي : يقسم بينهم على حكم الإسلام لا على حكم الجاهلية .

قال القسطلاني : أي : إذا أسلم الكافر قبل أن يقسم الميراث المخلف عن أبيه أو أخيه .. فلا ميراث له ؛ لأن المعتبر في اتفاق الدين وقت الموت لا بوقت القسمة عند الجمهور . انتهى .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الفرائض ، باب
فيمن أسلم على ميراث .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستئناس ، والثاني للاستدلال .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٠) - (٨٤٠) - بَابُ حَرِيمِ الْبُئْرِ

(١١٠) - ٢٤٤٥ - (١) حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سُكَيْنٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى ح وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ الْمَكِّيُّ ، عَنْ الْحَسَنِ ،

(٥٠) - (٨٤٠) - (بَابُ حَرِيمِ الْبُئْرِ)

(١١٠) - ٢٤٤٥ - (١) (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سُكَيْنٍ) - مصغراً - أبو العباس البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .
(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى) بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَّاحِ) الزعفراني أبو علي البغدادي صاحب الشافعي ، وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) ، أو قبلها بسنة . يروي عنه : (خ عم) .
(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ) الخفاف أبو نصر العجلي مولاهم البصري نزيل بغداد ، صدوق ربما أخطأ ، من التاسعة ، مات سنة أربع ، ويقال : سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(قَالَا) أي : قال كل من محمد بن عبد الله بن المثنى وعبد الوهاب بن عطاء : (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن مسلم (المكي) أبو إسحاق ، كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيهاً ، ضعيف الحديث ، من الخامسة . يروي عنه : (ت ق) .
(عن الحسن) بن أبي الحسن البصري ، واسم أبيه يسار - بالتحانية والمهملة - الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، ويرسل كثيراً ويدلس ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ حَفَرَ بئراً ..
فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً عَطْناً لِمَاشِيَّتِهِ » .

(١١١) - ٢٤٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي الصُّغْدِيِّ ،

رأس أهل الطبقة الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الله بن مغفل) بن عَبْدِ نَهْمِ الْمُزْنِيِّ الصحابي المشهور رضي الله
تعالى عنه ، بايع تحت الشجرة ونزل البصرة ، مات سنة سبع وخمسين (٥٧ هـ) ،
وقيل : بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الضعف ؛ لأن مدار السندين على
إسماعيل بن مسلم المكي ، وقد تركه ابن مهدي وابن المبارك ويحيى القطان
والنسائي في « الضعفاء » ، وضعفه البخاري في « التاريخ الصغير » ، وابن الجارود
والعُقيلي (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من حفر بئراً) في موات .. (فله
أربعون ذراعاً) من كل طرف أو من جميع الأطراف أربعون ؛ والمراد : أنه إذا حفر
بئراً في أرض موات .. فله ذلك حالة كون ذلك (عطناً) أي : مأوى (لماشيته)
إذا وردت الماء .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف (١٦) (٢٦١) ؛
لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة ثانياً بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله
تعالى عنه ، فقال :

(١١١) - ٢٤٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي الصُّغْدِيِّ (زنجلة ، ويقال

له : سهل بن أبي سهل الرازي أبو عمرو الخياط ، صدوق ، من العاشرة ، مات في
حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ صُقَيْرٍ ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ نَافِعِ أَبِي غَالِبٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « حَرِيمُ الْبُئْرِ مَدُّ رِشَائِهَا » .

(حدثنا منصور بن صقير) - مصغراً - ويقال له : سقير - بالسين المهملة بدل الصاد المهملة - أبو النضر البغدادي ، ضعيف ، من صغار التاسعة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا ثابت بن محمد) العبدى ، ضعيف ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) ، وقيل : صوابه : محمد بن ثابت العبدى البصرى ، صدوق لين الحديث .
(عن نافع أبي غالب) وقيل : اسمه رافع ، روى عن : أبي سعيد الخدري في حريم البئر ، ويروي عنه : ثابت بن محمد العبدى ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (د ت ق) ، وذكر ابن حجر أنه يحتمل أن يكون غيره فيكون مجهولاً ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبي سعيد) سعد بن مالك (الخدري) رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه ثابت بن محمد ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) أبو سعيد : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حريم البئر مد رشاها ») وحريم كل شيء : المكان الذي يحتاج إليه في الانتفاع بالمحيى من الموات ؛ مثلاً حريم المسجد : المكان الذي يحتاج إليه في الانتفاع بالمسجد ؛ كالحمامات ، ومواضع الوضوء ، ومواضع خلع النعال .

وحريم البئر : المكان الذي يحتاج إليه في الانتفاع منها ؛ موضع القرنين ، ومواضع وقوف الدواب فيها إن كانت لسقي الدواب منها ؛ كما قال في هذا

.....
الحديث : « حريم البئر : مد رشائها » أي : قدر ما يبلغ ويصل إليه رشائها وحبلها الممدود لو مُدَّ وبُسط عليه .

ورشاء البئر : الحبل الذي يُرَبَط به الدلو عند استقاء ونزع مائها ، ويختلف ذلك الحبلُ بقدر اختلاف عُُمُقِها طولاً وقصراً .

فهذا الحديثُ انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (١٧) (٢٦٢) ؛ لضعف سنده ؛ لما مر ، ولعدم المشاركة فيه ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة أيضاً .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين ، كلاهما للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥١) - (٨٤١) - بَابُ حَرِيمِ الشَّجَرِ

(١١٢) - ٢٤٤٧ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ خَالِدٍ النَّمِيرِيُّ أَبُو الْمُغَلِّسِ ،
حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ
يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ
.....

(٥١) - (٨٤١) - بَابُ حَرِيمِ الشَّجَرِ

(١١٢) - ٢٤٤٧ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ خَالِدٍ (بن عبد الملك بن
قدامة (النميري) مصغراً (أبو المغلس) البصري ، مقبول ، من العاشرة ، مات
سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ (النميري - بالنون مصغراً - أبو سليمان البصري ،
صديق له خطأ كثير ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) ،
وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .
(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ (بن أبي عياش الأسدي مولاهم ؛ مولى آل الزبير ،
ثقة فقيه إمام في المغازي ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة
(١٤١ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ (بن عباد بن الصامت أرسل عن
عبادة ، وهو مجهول الحال ، من الخامسة ، قتل سنة إحدى وثلاثين ومئة
(١٣١ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(عن) جده (عباد بن الصامت) بن قيس الأنصاري الخزرجي رضي الله تعالى
عنه ، مات سنة أربع وثلاثين ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأنه منقطع ؛ لأن إسحاق بن
يحيى لم يدرك عباد بن الصامت .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي النَّخْلَةِ وَالنَّخْلَتَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ لِلرَّجُلِ فِي النَّخْلِ ، فَيَخْتَلِفُونَ فِي حُقُوقِ ذَلِكَ ، فَقَضَى أَنَّ لِكُلِّ نَخْلَةٍ مِنْ أَوْلَئِكَ مِنَ الْأَسْفَلِ مَبْلَغَ جَرِيدِهَا حَرِيمٌ لَهَا .

(١١٣) - ٢٤٤٨ - (٢) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي الصُّغْدِيِّ ، حَدَّثَنَا

مَنْصُورُ بْنُ صُقَيْرٍ ،

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في النخلة) الواحدة إذا غرسها في الموات (و) في (النخلتين) إذا غرسهما في الموات (و) في (الثلاثة) من النخيل قضى (للرجل) الغارس (في النخل) الواحد وللرجلين في النخلين ، وللرجال في الثلاثة كلهم يغرسون في الموات (فيختلفون في حقوق ذلك) الذين غرسوا من الحريم (فقضى أن لكل نخلة من أولئك) النخيل التي غرسوها في الموات (من الأسفل) أي : من تحتها (مبلغ) طول (جريدها) وغصنها من تحتها (حريم لها) فلا يجوز لغير صاحب النخلة إحياء ذلك الأسفل ؛ لأنه حريم تلك النخلة ، فيستحق صاحبها الانتفاع به .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف متناً وسنداً ؛ لعدم المشاركة فيه ، فهو ضعيف (١٨) (٢٦٣) ؛ لضعف سنده ، والغرض منه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استأنس المؤلف ثانياً للترجمة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٣) - ٢٤٤٨ - (٢) (حدثنا سهل) بن زنجلة (بن أبي الصغدي)

صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا منصور بن صقير) ضعيف ، من صغار التاسعة . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَبْدِيُّ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « حَرِيمُ النَّخْلَةِ مَدُّ جَرِيدِهَا » .

(حدثنا ثابت بن محمد العبدى) ضعيف ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) .

وهؤلاء الثلاثة من الضعفاء إلا سهل بن زنجلة ، قد بسطنا الكلام في بيان تراجمهم في الحديث الذي قبل هذه الترجمة ، فراجعه ، وإنما اختصرنا الكلام فيهم هنا ؛ فراراً من التكرار على قرب .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ كما مر هناك .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حريم النخلة) الواحدة المغروسة في الموات (مد) وانبساط (جريدها) وغصنها ؛ أي : قدر ما يصل إليه طول أغصانها إذا تشعبت منها .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (١٩) (٢٦٤) ؛ لضعف سنده ، ولعدم المشاركة فيه ، فغرضه بسوقه : الاستئناس به .

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب أيضاً إلا حديثين ضعيفين متناً وسنداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٢) - (٨٤٢) - بَابُ مَنْ بَاعَ عَقَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ

(١١٤) - (٢٤٤٩) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ

(٥٢) - (٨٤٢) - (بَابُ مَنْ بَاعَ عَقَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ)

(١١٤) - (٢٤٤٩) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ) بن جابر البجلي الكوفي ، ضعيف ، من السابعة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن عبد الملك بن عمير) - مصغراً - ابن سويد اللخمي حليف بني عدي الكوفي ، ويقال : الفرسي - بفتح الفاء والراء ثم مهملة - نسبة إلى فرس له سابق ، كان يقال له : القبطي - بكسر القاف وسكون الموحدة - ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) ، وله مئة وثلاث سنين . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن حريث) بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي ، له صحبة ، وهو أخو عمرو بن حريث رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ، ضعفه البخاري وأبو داود وغيرهما ، وليس لسعيد بن حريث في الكتب الخمسة شيء ، ولا للمؤلف سوى هذا الحديث .

(قال) سعيد بن حريث : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من

بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ . . كَانَ قَمِنًا أَلَا يُبَارَكَ فِيهِ .

باع داراً (أو حانوتاً) أو (عقاراً) وهو كل ما لا يقبل النقل ؛ كالأرض والشجر .
وذكره بعد الدار من ذكر العام بعد الخاص ؛ اهتماماً بشأن الخاص ؛ لأن الدار
يباع كثيراً (فلم يجعل ثمنه) أي : ثمن ذلك المبيع (في) عقار (مثله) أي :
مثل ذلك المبيع ؛ أي : لم يشتر به مثله ؛ ليكون بدلاً عنه (كان) ذلك الثمن
(قمناً) - بفتح أوله وكسر ثانيه - أي : حقيقة ؛ أي : مستحقاً بـ (ألا يبارك) له
(فيه) أي : في ذلك الثمن ، يحتمل التوبيخ له ، أو الدعاء عليه ؛ للزجر عنه .
قال السندي : قوله : « قمناً » أي : جديراً خليقاً ، مَنْ فتح الميم . . جعله
مصدرًا ، ومن كسرهما . . جعله وصفاً ، وهو الأقرب .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن أخرجه أحمد والدارمي في كتاب
البيوع ، باب فيمن باع داراً . . . إلى آخره ، قال البوصيري : لكن لم انفرد به
إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ؛ فقد رواه قيس بن الربيع عن عبد الملك بن
عمير عن عمرو بن حريث عن أخيه سعيد بن حريث ، ورواه يوسف عن عمرو بن
حريث عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه الحاكم من طريق
أبي حمزة عن عبد الملك بن عمير ، ورواه البيهقي في « الكبرى » عن الحاكم ،
فذكره ، ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » عن وكيع ، وله شاهد من
حديث عمران بن حصين ، رواه أبو يعلى الموصلي ؛ كما أوردته في « زوائد
العشرة » وحديث حذيفة بن اليمان ، فالحديث له متابعات كثيرة وشواهد .
فدرجته : أنه حسن وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لكثرة المتابعات والشواهد ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث سعيد بن حريث رضي الله عنه ، فقال :

(١١٤) - ٢٤٤٩ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ ، عَنْ أَخِيهِ سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ .

(١١٤) - ٢٤٤٩ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (بن عثمان العبدى البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عبيد الله بن عبد المجيد) الحنفي أبو علي البصري ، صدوق ، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه ، من التاسعة ، مات سنة تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ) ضعيف ، من السابعة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن عبد الملك بن عمير ، عن عمرو بن حريث) بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي ، صحابي صغير رضي الله تعالى عنه ، مات سنة خمس وثمانين (٨٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أخيه سعيد بن حريث) رضي الله تعالى عنه .
(عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف أيضاً ؛ كأصله ، غرضه : بيان متابعة عبيد الله بن عبد المجيد لو كيع في رواية هذا الحديث عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ، وساق عبيد الله (مثله) أي : مثل حديث وكيع ؛ أي : مماثله لفظاً ومعنى .



(١١٥) - ٢٤٥٠ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَعَمْرُو بْنُ رَافِعٍ قَالَا :
حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ النَّخَعِيُّ ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَيْمُونٍ ،

ثم استشهد المؤلف لحديث سعيد بن حريث بحديث حذيفة بن اليمان رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٥) - ٢٤٥٠ - (٢) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير - مصغراً -
السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(وعمرو بن رافع) بن الفرات القزويني البجلي أبو حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا مروان بن معاوية) بن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبد الله الكوفي نزيل مكة ودمشق ، ثقة حافظ ، وكان يدلّس أسماء الشيوخ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ) عبد الملك بن الحسين (النخعي) الواسطي ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال عمرو بن علي : ضعيف منكر الحديث ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال أبو داود : ضعيف ، وقال النسائي : ليس بثقة ، ولا يُكْتَبُ حديثه ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن يوسف بن ميمون) المخزومي مولاهم الكوفي الصباغ ، ضعيف ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، قال في « التهذيب » : ولكنه جعلهما اثنين فذكر الراوي عن أبي عبيدة بن حذيفة في الثقات ، وذكر يوسف بن ميمون الصباغ في الضعفاء ، فقال : فاحش الخطأ كثير الوهم ، وفرق بينهما أيضاً أبو حاتم الرازي وغيره ، وقال ابن شاهين في « الثقات » : يوسف بن

عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ حُذَيْفَةَ ، عَنْ أَبِيهِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ بَاعَ دَاراً وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا . . لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهَا » .

ميمون ، قال إبراهيم بن أبي معاوية : كنت ليلةً عند أبي ، فذكر يوسف بن ميمون ، فقال لي : يا إبراهيم ؛ كان يوسف بن ميمون ممن رفعه الله تعالى بالصدق . انتهى « تهذيب » .

(عن أبي عبيدة بن حذيفة) بن اليمان الكوفي ، مقبول ، من الثانية . يروي عنه : (س ق) .

(عن أبيه حذيفة بن اليمان) واسم اليمان حسيل - مصغراً - حليف الأنصار الصحابي الجليل من السابقين رضي الله تعالى عنه ، مات في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين (٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف أبي مالك النخعي ، ولكون يوسف بن ميمون مختلفاً فيه .

(قال) حذيفة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من باع داراً ولم يجعل ثمنها في مثلها . . لم يبارك له فيها ») أي : في ثمنها .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وبالجمله : فلم ينفرد به يوسف بن ميمون ؛ فقد تابعه عليه يزيد بن أبي خالد عن أبي عبيدة ؛ كما رواه البيهقي في « سننه الكبرى » ، لكن لم أعلم يزيد بن أبي خالد بعدالة ولا جرح ، والله أعلم .

ورواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » عن شعبة عن يزيد بن أبي خالد موقوفاً ، وروي هذا الحديث عن وهب بن جرير عن شعبة مرفوعاً ، ورواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » من طريق يزيد بن أبي خالد سمع أبا عبيدة ، فذكره بإسناده ومثنه .

.....

فالحديث له شواهد ومتابعات ، وإن كان سنده ضعيفاً ، فدرجته : أنه حسن ،
وغرضه : الاستشهاد به لحديث سعيد بن حريث .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

کتاب الشفاعة

(١٦) - كِتَابُ الشُّفْعَةِ

(٥٣) - (٨٤٣) - بَابُ مَنْ بَاعَ رِبَاعاً .. فَلْيُؤْذَنْ شَرِيكُهُ

.....

(١٦) - (كِتَابُ الشُّفْعَةِ)

(٥٣) - (٨٤٣) - (بَابُ مَنْ بَاعَ رِبَاعاً .. فَلْيُؤْذَنْ شَرِيكُهُ)

قوله : كتاب الشفعة ؛ أي : هذا كتاب موضوع في بيان الأحاديث الواردة في أحكام الشفعة ؛ وهي بسكون الفاء مع ضم الشين المعجمة ، وبعض الفقهاء يضمهما ، لكن الأفصح السكون ؛ معناها لغةً : الضم ؛ لما فيها من ضم أحد النصيبين إلى الآخر .

وشرعاً : استحقاق تملك قَهْرِيٍّ - برفع (قَهْرِيٍّ) على أنه صفة (استحقاقٌ) - يَنْبُتُ للشريك القديم على الشريك الحادث ؛ بسبب الشركة بالعوض الذي مُلِكَ به . وشرعت ؛ لدفع الضرر .

وأركانها ثلاثة :

شفيع ؛ وهو الآخذ ، ومشفوع ؛ وهو المأخوذ ، ومشفوع منه ؛ وهو المأخوذ منه ، ولكل من الثلاثة شروط مبسطة في كتب الفروع ، فراجعها .

قوله : (باب من باع رباعاً) والرباع : - بكسر الراء - جمع ربع - بفتح الراء وسكون الموحدة ؛ كحبال وحبل - والربع : الدار بعينها حيث كانت يجمع على رباع - بكسر الراء - وربوع وأرباع وأربع - بضم الموحدة مع سكون الراء - نظير أفلس وفلس . انتهى من « المختار » .



(١١٦) - ٢٤٥١ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا :
 حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ نَخْلٌ أَوْ أَرْضٌ . . فَلَا يَبِيعُهَا حَتَّى
 يَغْرِضَهَا عَلَى شَرِيكِهِ » .

(١١٦) - ٢٤٥١ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي
 الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
 ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .
 (ومحمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني ، صدوق ، من العاشرة ، مات
 سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .
 (قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبي الزبير) الأسدي مولاهم المكي ،
 صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه :
 (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .
 وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
 (قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له نخل)
 مشتركة (أو) كانت له (أرض) مشتركة . . (فلا يبيعها) بصيغة الخبر ؛ أي :
 فلا يبيع نصيبه منها (حتى يعرضها) ويخبر إرادة بيعه لها (على شريكه) قيل :
 أي : يكره له البيع لا أن البيع حرام وغير جائز ، كذا قرره كثير من العلماء ، وإن
 كان ظاهر الأحاديث يقتضي الحرمة . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب البيوع ، باب النهي
 عن الحكرة والحلف في البيع والشفعة وعرز الخشب ، والنسائي في كتاب
 البيوع ، باب الشركة في النخل .

(١١٧) - ٢٤٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ وَالْعَلَاءُ بْنُ سَالِمٍ قَالَا :
حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ سِمَاكِ ،
.....

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث جابر بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ،
فقال :

(١١٧) - ٢٤٥٢ - (٢) (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ) بْنُ أَسَدٍ بْنِ حَبَانَ - بِكْسَرِ
المهملة بعدها موحدة - أَبُو جَعْفَرٍ الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ ، ثِقَةٌ حَافِظٌ ، مِنَ الْحَادِيَةِ
عَشْرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٥٩ هـ) ، وَقِيلَ قَبْلَهَا . يَرْوِي عَنْهُ :
(خ م د س ق) .

(وَالْعَلَاءُ بْنُ سَالِمٍ) الطَّبْرِيُّ أَبُو الْحَسَنِ الْحِذَاءُ ، نَزَلَ بَغْدَادَ ، صَدُوقٌ ، مِنْ
الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٥٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .
كِلَاهُمَا (قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) بْنُ زَاذَانَ السَّلْمِيُّ مَوْلَاهُمْ ، أَبُو خَالِدٍ
الْوَاسِطِيُّ ، ثِقَةٌ مَتَقْنٌ عَابِدٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِئَتَيْنِ (٢٠٦ هـ) ، وَقَدْ
قَارَبَ التَّسْعِينَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي شَرِيكِ النَّخْعِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ
الْقَاضِي ، رَوَى عَنْ : سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، وَيَرْوِي عَنْهُ : يَزِيدُ بْنُ زَاذَانَ ، صَدُوقٌ
يَخْطِئُ كَثِيرًا ، تَغْيِيرُ حِفْظِهِ مِنْذُ وَلِي الْقَضَاءُ ، مِنَ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ
وَسَبْعِينَ وَمِئَةً (١٧٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م ع م) .

(عَنْ سِمَاكِ) بْنُ حَرْبٍ بْنُ أَوْسٍ بْنِ خَالِدٍ الذَّهْلِيِّ الْبَكْرِيِّ الْكُوفِيِّ ، صَدُوقٌ ،
وَرَوَاتِهِ عَنْ عَكْرَمَةَ خَاصَّةً مُضْطَرِبَةً ، مِنَ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَمِئَةً
(١٢٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م ع م) .

عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَأَرَادَ بَيْعَهَا . . فَلْيَعْرِضْهَا عَلَى جَارِهِ » .

(عن عكرمة) البربري الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال : من كانت له أرض) فاضلة (فأراد بيعها . . فليعرضها) ويظهرها (على جاره) أي : ليشتريها إن أراد شراءها ، وفي هذا الحديث حجة لمن يقول : إن الشفعة يستحقها الجار .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن أخرجه الطبراني ، وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، انظر الحديث السابق قبل هذا .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ولأن له شاهداً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٤) - (٨٤٤) - بَابُ الشُّفْعَةِ بِالْجَوَارِ

(١١٨) - ٢٤٥٣ - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ،
أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلْجَارُ »

(٥٤) - (٨٤٤) - (باب الشفعة بالجوار)

(١١٨) - ٢٤٥٣ - (١) (حدثنا عثمان ابن أبي شيبة) أخو أبي بكر ،
وهو أسن من أبي بكر بسنتين ، اسمه عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان
العبيسي ، أبو الحسن ابن أبي شيبة الكوفي ، ثقة حافظ شهير وله أوهام ، قيل :
وكان لا يحفظ القرآن ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) ،
وله ثلاث وثمانون سنة . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا هشيم) بن بشير - بوزن عظيم - السلمي أبو معاوية الواسطي ، ثقة
ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة
(١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبرنا عبد الملك) بن أبي سليمان ميسرة العُزْزَمِيُّ - بفتح المهملة
وسكون الراء وبالزاي المفتوحة - صدوق له أوهام ، من الخامسة ، مات سنة
خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عطاء) بن أبي رباح أسلم القرشي مولا هم المَكِّيُّ ، ثقة فقيه فاضل ،
من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري الخزرجي رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الجار) أي : جار الدار

أَحَقُّ بِشَفْعَةِ جَارِهِ ، يُنْتَظَرُ بِهَا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا » .

المبيعة أو الأرض المبيعة (أحق) أي : مستحق ، فالمبالغة لا تعتبر ؛ أي : مستحق (بشفعة جاره) أي : بأخذ ما باعه جاره داراً كان أو أرضاً (ينتظر) بالبناء للمفعول ؛ كما في « العون » و « تحفة الأحوذى » أي : ينتظر ذلك الجار (بها) أي : بشفعته ؛ أي : بأخذ ما باعه جاره .

قال ابن رسلان : يحتمل انتظار الصبي بالشفعة حتى يبلغ ، وقد أخرج الطبراني في « الصغير » و « الأوسط » عن جابر أيضاً مرفوعاً قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصبي على شفعة حتى يدرك ، فإذا أدرك ؛ فإن شاء . . أخذ ، وإن شاء . . ترك » ، وفي إسناده عبد الله بن بزيع ، قاله في « النيل » .
(وإن كان) ذلك الجار (غائباً) فيه دليل على أن شفعة الغائب لا تبطل وإن تراخى . انتهى من « العون » .

قوله : « وإن كان غائباً » بالواو وإن وصلية ؛ أي : لتوصيل ما بعدها بما قبلها ؛ أي : رابطة بينهما لا جواب لها ؛ كما قاله العليمي في « حاشية المجيب » .
قال الطيبي في « شرح المشكاة » : بإثبات الواو في السنن كلها إلا « النسائي » ، وفي « الدارمي » وفي « جامع الأصول » و « شرح السنة » ، وبإسقاطها في نسخ « المصابيح » ، والأول أوجه . انتهى « تحفة الأحوذى » .

(إذا كان طريقهما) أي : طريق الجارين أو الدارين (واحداً) .

قال في « النيل » : فيه دليل على أن الجوار بمجرد لا تثبت به الشفعة ، بل لا بد معه من اتحاد الطريق ، ويؤيد هذا الاعتبار قوله : « فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق . . فلا شفعة » . انتهى .

وقد حمل صاحب « النيل » حديث : « الجار أحق بسقبه » وما في معناه من الأحاديث التي تدل على ثبوت الشفعة للجار مطلقاً على هذا المقيد .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في الشفعة ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في الشفعة للغائب ، قال أبو عيسى : هذا الحديث حديث حسن غريب ، ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر ، وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان .

وقال الذهبي في « الميزان » : عبد الملك بن أبي سليمان أحد الثقات المشهورين تكلم فيه شعبة ؛ لتفرده عن عطاء بخبر الشفعة للجار ، قال وكيع : سمعت شعبة يقول : لو روى عبد الملك حديثاً آخر مثل حديث الشفعة . . . لطرحت حديثه كله ، وقال أبو قدامة السرخسي : سمعت يحيى القطان يقول : لو روى عبد الملك حديثاً آخر كحديث الشفعة . . . لتركته حديثه ، وروى أحمد بن أبي مريم عن يحيى : ثقة ، وقال أحمد : حديثه في الشفعة منكر ، وهو ثقة . انتهى .

وقال المنذري - بعد نقل كلام الترمذي - : وقال الإمام الشافعي : يخاف ألا يكون محفوظاً ، وأبو سلمة حافظ ، وكذلك أبو الزبير ، ولا يعارض حديثهما بحديث عبد الملك .

وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث ، فقال : هذا حديث منكر ، وقال يحيى : لم يحدث به إلا عبد الملك ، وقد أنكره الناس عليه ، وقال الترمذي : سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ، فقال : هذا حديث منكر ، فقال : لا أعلم أحداً رواه عن عطاء غير عبد الملك ، تفرد به ، ويروى عن جابر خلاف هذا ، هذا آخر كلامه .

وقد احتج مسلم في « صحيحه » بحديث عبد الملك ، واستشهد به البخاري ،

.....

ولم يخرجوا له هذا الحديث ، ويشبه أن يكونا تركاه ؛ لتفرده به وإنكار الأئمة عليه ، وجعله بعضهم رأياً لعبد الملك أدرجه عبد الملك في الحديث . انتهى كلام المنذري .

وقال الترمذي في « جامعہ » : وروي عن ابن المبارك عن سفيان الثوري ، قال سفيان : عبد الملك بن أبي سليمان ميزان ؛ يعني : في العلم ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ؛ أن الرجل أحق بشفعة جاره وإن كان غائباً ، فإذا قدم . . فله الشفعة ، وإن تناول ذلك .

وفي « التحفة » : وظاهر الحديث أنه لا يجب عليه السير متى بلغه للطلب ، أو البعث برسول ؛ كما قال مالك ، وقال بعض أهل العلم : إنه يجب عليه ذلك إذا كانت مسافة غيبته ثلاثة أيام فما دونها ، وإن كانت المسافة فوق ذلك . . لم يجب . انتهى منه .

قال السندي : قوله : « يُنتظر بها » قيل : ليس معناه : أن البائع ينتظره ولا يبيع ، وإنما معناه : أن المشتري ينتظره في قطع حق الشفعة ويحتاج إلى إذنه في ذلك . انتهى .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن متناً وسنداً ؛ لأن في سنده عبد الملك ، وهم اختلفوا فيه ، ومتنه اختلفوا فيه ؛ لأن بعضهم يقول : إنه من رأي عبد الملك أدرجه في حديث عطاء ؛ كما بينا ذلك آنفاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .

ولعل من يستدل بهذا الحديث الأخناف .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أبي رافع رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١١٩) - ٢٤٥٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ » .

(١١٩) - ٢٤٥٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ) الطائفي نزيل مكة ، ثبت حافظ ، من الخامسة ، قتل قريباً من سنة اثنتين وثلاثين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن الشريد) - بفتح المعجمة - الثقفى أبي الوليد الطائفي ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن أبي رافع) القبطي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنه ، اسمه إبراهيم ، وقيل : أسلم أو ثابت أو هرمز ، مات في أول خلافة علي على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن في إسناده اضطراباً .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الجار أحق بسقبه ») قال السندي : السقب : القرب ؛ والمعنى : الجار القريب أحق بأخذ الدار الساقبة ؛ أي : القرية له وشفعتها ، ومن لا يقول بشفعة الجوار . . يحمل الجار على الشريك ؛ فإنه يسمى جاراً ، أو يحمل الباء على السببية ؛ والمعنى : الجار أحق بالبر والمعونة بسبب قرب جواره .

قال السيوطي : سئل الأصمعي عنه ، فقال : لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق . انتهى منه .

قال الخطابي : قوله : « بسقبه » بفتح السين والقاف وبعدها موحدة ، وقد يقال بالصاد بدل السين ، ويجوز فتح القاف وإسكانها ؛ وهو القرب والمجاورة ، وقد استدل بهذا الحديث القائلون بثبوت الشفعة للجار .

قال الخطابي : ليس في الحديث ذكر الشفعة ، فيحتمل أن يكون أراد الشفعة ، وقد يحتمل أن يكون أراد أنه أحق بالبر والمعونة وما في معناهما ، وقد يحتمل أن يكون المراد بالجار الشريك ؛ لأن اسم الجار قد يقع على الشريك ؛ فإنه قد يجاور شريكه ويساكنه في الدار المشتركة بينهما ؛ كالمراة تسمى جارة ؛ كما فسر بها قوله تعالى : ﴿ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنِّبِ ... ﴾ ^(١) .

قال الخطابي : وقد تكلم أصحاب الحديث في إسناد هذا الحديث ، واضطربت الرواية فيه ؛ فقال بعضهم : عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع ، وقال بعضهم : عن أبيه عن أبي رافع ، وأرسله بعضهم عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع ، وقال فيه : قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد ، والأحاديث الواردة في أن لا شفعة إلا للشريك أسانيداً جيداً ، ليس في شيء منها اضطراب . انتهى ، فهي الراجحة .

قلت : هذا الحديث عند أحمد والنسائي بلفظ : (قال : قلت : يا رسول الله ؛ أرض ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار ؟ فقال : الجار أحق بسقبه ما كان) ، فبطل احتمال كون المراد أنه أحق بالبر والمعونة ؛ كما لا يخفى .

قال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه . انتهى من « العون » .

واستدل التوربشتي بإيراد البخاري حديث الجار أحق بسقبه على تقوية شفعة الجار وإبطال ما تأوله أبو سليمان الخطابي مشنعاً عليه .

(١) سورة النساء : (٣٦) .

(١٢٠) - ٢٤٥٥ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ،
.....

وأجاب شارح « المشكاة » بأن إيراد البخاري لذلك ليس بحجة على الإمام الشافعي ولا على الخطابي ، وقد وافق محيي السنة البغوي الخطابي في ذلك ، وإذا كان كذلك . . فلا وجه للتشنيع على الإمام أبي سليمان الذي لَانَ له الحديث ؛ كما لان لأبي سليمان الحديث . انتهى ، انتهى من « القسطلاني » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب البيوع ، باب ذكر الشفعة وأحكامها ، وعبد الرزاق وابن أبي شيبه وأحمد ، وابن حبان في كتاب الشفعة ، باب ذكر الأمر بالشفعة للجار .

وهذا الحديث درجته : أنه ضعيف ؛ لا اضطراب سنده ، وفي متنه أيضاً اضطراب ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ؛ فالحديث ضعيف متناً وسنداً (٢٠) (٢٦٥) .



ثم استشهد المؤلف لحديث جابر بحديث شريد بن سويد رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٠) - ٢٤٥٥ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حسين) بن ذكوان (المعلم) المكتب العوزي - بفتح المهملة وسكون الواو بعدها معجمة - البصري ، ثقة ربما وهم ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،

عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ بْنِ سُؤَيْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ الشَّرِيدِ بْنِ سُؤَيْدٍ قَالَ : قُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَرْضٌ لَيْسَ فِيهَا لِأَحَدٍ قِسْمٌ وَلَا شِرْكٌ إِلَّا الْجَوَارُ ؟ قَالَ : « الْجَارُ
أَحَقُّ بِسَقْبِهِ » .

من الخامسة ، مات سنة ثمان مائة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عمرو بن الشريد بن سويد) الثقفى أبى الوليد الطائفى ، ثقة ، من
الثالثة . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن أبيه الشريد) بوزن الطويل (ابن سويد) - مصغراً - الثقفى الصحابي
الفاضل رضى الله تعالى عنه ، شهد بيعة الرضوان ، قيل : كان اسمه مالكا . يروي
عنه : (م د س ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) الشريد : (قلت : يا رسول الله ؛ أرض) وفي رواية : (أرضي)
بالإضافة إلى ياء المتكلم (ليس فيها لأحد) من الناس (قسم) أي : نصيب
(ولا شرك) أي : ولا مشاركة فيها لأحد ، فهو بمعنى ما قبله .

(إلا الجوار) أي : إلا من له جوار لها ؛ أي : مجاور لها ؟ (قال) رسول الله
صلى الله عليه وسلم : (الجار أحق) أي : مستحق (بسقبه) أي : بشفعة ما في
سقبه وقربه ورده من المشتري الحادث بحق الجوار والقرب إليه ، وإن لم يكن
شريكا شركة مشاعة .

قال السندي : قوله : (قسم ولا شرك) أي : نصيب ، والحديث يدل على أن
الجار ظاهره لا تأويل فيه ، وليس بمؤول بالشريك ، وعلى أن الحديث في الشفعة
لا في البر والإحسان ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الشفعة ، باب
ذكر الشفعة وأحكامها ، وأحمد والبيهقي وابن الأعرابي بإسناد ضعيف ، وابن

.....
أبي شيبة في « مصنفه » في كتاب البيوع والأفضية ، باب ما كان يُقضى بالشفعة
للجار ، والبغوي في « شرح السنة » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به
لحديث جابر .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٥) - (٨٤٥) - بَابُ : إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ . . فَلَا شُفْعَةَ

(١٢١) - (٢٤٥٦) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ
قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ

(٥٥) - (٨٤٥) - بَابُ : إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ . . فَلَا شُفْعَةَ

(١٢١) - (٢٤٥٦) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

، (وعبد الرحمن بن عمر) بن يزيد بن كثير الزهري أبو الحسن الأصبهاني ،
لقبه : زُسْتَه - بضم الراء وسكون المهملة وفتح المثناة - ثقة له غرائب وتصانيف ،
من صغار العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، وله اثنتان وسبعون
سنة . يروي عنه (ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم
الشيباني البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين
(٢١٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) الأصبحي المدني ، إمام الفروع ، ثقة ، من السابعة ،
مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب ، ثقة إمام ، من الرابعة ، مات سنة
خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن ، ثقة ، من الثانية ، مات بعد التسعين .
يروى عنه : (ع) .

وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ . . فَلَا شُفْعَةَ .

(وأبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) . كلاهما روي (عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه . وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى) وحكم (بالشفعة فيما) أي : في كلٍّ مشتركٍ مشاعٍ قابلٍ للقسمة (لم يقسم) قَبْلُ (فإذا) قسم (و) وقعت (الحدود) أي : العلامات التي تميز كل نصيب عن الآخر ، والحدود : جمع حد ؛ وهو هنا : ما تتميز به الأملاك بعد القسمة ، وأصل الحد : المنع ؛ ففي تحديد الشيء منع خروج شيء منه ، ومنع دخول غيره فيه ، (وضُرِفَتِ الطرق) كما في « الصحيحين » - بضم الصاد المهملة وكسر الراء المخففة وتشدّد - أي : بُنِتِ مصارفها وشوارعها . . (فلا شفعة) لأنه لا مجال لها بعد أن تميزت الحقوق بالقسمة .

والعلة في مشروعية الشفعة : دفع ضرر مؤنة القسمة بين الشريك القديم والشريك الحادث ، وضرر استحداث المرافق في الحصة الصائرة إليه ؛ أي : إلى الشفيع ؛ كَمَضَعِدٍ وَمُتَوَرٍّ وَبَالَوَعَةٍ ، فإذا قُسِمَ أولاً . . فلا ضرورة إلى الشفعة .

وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شِرْكٍ لم يقسم رُبْعَةً أو حَائِطٍ ، ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذَنَ شريكه ، فإن شاء . . أخذ ، وإن شاء . . ترك ، فإذا باع ولم يؤذنه . . فهو أحق به .

والربعة - بفتح الراء - : تأنيث الربع ؛ وهو المنزل والحائط البستان .

(١٢١) - ٢٤٥٦ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ الطَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا
أَبُو عَاصِمٍ ،

وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع ، وصدره يشعر بثبوتها في المنقولات ، وسياقه يشعر باختصاصها بالعقار وبما فيه ، ومشهور مذهب المالكية والشافعية والحنابلة تخصيصها بالعقار ؛ لأنه أكثر الأنواع ضرراً .

والمراد بالعقار : الأرض وتوابعها المثبتة فيها للدوام ؛ كالبناء وتوابعه ، الداخلة في مطلق البيع من الأبواب والرُفوف والمسامير وحَجَرِي الطاحون والأشجار ؛ فلا تَثْبُتُ في منقولٍ غير تابع ، ويشترط أن يكون قابلاً للقسمة ، واحترز به عما إذا كان لا يقبلها ، أو يقبلها بضرر ؛ كالحمام ونحوها ؛ لما سبق أن علة ثبوت الشفعة دفع ضررِ مؤنة القسمة واستحداثِ المرافق في الحصة الصائرة إلى الشفيع . انتهى من « الإرشاد » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ ولكن قد جاء في « البخاري » وغيره من حديث جابر ، وله شاهد أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب الشفعة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :
(١٢١) - ٢٤٥٦ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ الطَّهْرَانِيُّ) - بكسر الطاء المهملة وسكون الهاء - ثقة حافظ لم يُصب مَن ضَعَفَهُ ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وسبعين ومئتين (٢٧١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبو عاصم) النبيل الضحاك بن مخلد الشيباني البصري ، ثقة ، من

عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ ، قَالَ أَبُو عَاصِمٍ : (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ
مُرْسَلٌ ، وَأَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَّصِلٌ) .

التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن مالك) بن أنس المدني .

(عن الزهري) محمد بن مسلم .

(عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة) بن عبد الرحمن .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ،
غرضه بسوقه : بيان متابعة محمد بن حماد لمحمد بن يحيى وعبد الرحمن بن
محمد في رواية هذا الحديث عن أبي عاصم .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) وساق الطهراني (نحوه) أي : نحو حديث
محمد بن يحيى وقريبه في اللفظ ؛ والمعنى : وفائدة هذه المتابعة بيان كثرة
طرقه .

(قال أبو عاصم) بالسند السابق : حديث (سعيد بن المسيب مُرْسَلٌ) لأنه
أسقط عنه الصحابي الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وهو أبو هريرة
(وأبو سلمة) أي : حديثه بقوله : (عن أبي هريرة) عن النبي صلى الله عليه
وسلم (متصل) أي : موصول السند لم يسقط عنه الصحابي الذي روى له .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أبي رافع رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٢٢) - ٢٤٥٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الشَّرِيكُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ مَا كَانَ » .

(١٢٢) - ٢٤٥٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ (بن سعيد التميمي أبو محمد القُهْشْتَانِيّ - بضم القاف والهاء وسكون المهملة ثم مثناة - نزيل نيسابور ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين ، ويقال : سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ) الطائفي نزيل مكة ، ثبت حافظ ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن الشريد) - بفتح المعجمة - الثقفى أبي الوليد الطائفي ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن أبي رافع) إبراهيم القبطي ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنه ، مات في أول خلافة علي على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو رافع : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الشريك) في المال المُشْتَرَكِ الذي لم يُقَسَم (أحق) أي : مستحق (ب) أخذ (سقبه) أي : بأخذ نصيب شريكه المتصل بنصيبه إذا باعه شريكه .

والسقب - بفتح السين والقاف وبعدها موحدة ، وقد يقال بالصاد بدل السين ، ويجوز فتح القاف وإسكانها - وهو القرب والمجاورة ؛ أي : بأخذ نصيب شريكه القريب بنصيبه المتصل به المشاع مع نصيبه (ما كان) الشريك حاضراً وإن كان

(١٢٣) - ٢٤٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
.....

غائباً يُنتظر إلى حضوره إن أمكن ، وقيل : معناه : أيّ كان ذلك النصيب قليلاً
كان أو كثيراً .

وثبوت الشفعة للشريك لا خلاف في ثبوته بين المذاهب ، وإنما الخلاف في
ثبوته للجار ؛ فإنه ما قال به إلا أبو حنيفة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع
والإجارات ، باب في الشفعة ، ولكن بلفظ الجار أحق بسقبه .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث جابر بن عبد الله
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٢٣) - ٢٤٥٨ - (٣) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الله الذهلي
النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ثبت ، من التاسعة ،
مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة
أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري ، عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن الزهري المدني .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

قَالَ : إِنَّمَا جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمَ ؛ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ . . فَلَا شُفْعَةَ .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابر : (إنما جعل) وحكم (رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما) أي : في كل مشترك شائع (لم يقسم) بين الشركاء من قَبْلُ (فإذا) قُسم من قَبْلُ و (وقعت) وحصلت (الحدود) والعلامات التي تبين كل نصيب من أنصباء الشركاء (وصرفت) أي : بينت (الطرق) والشوارع لكل نصيب من الأنصباء .

قال القاري : أي : بينت الطرق ؛ بأن تعددت وحصل لكل نصيب طريق خاص به وبيع واحد من تلك الأنصباء المعيّنة . . (فلا شفعة) ولا أخذ لباقي الشركاء في الأصل ذلك النصيب المبيع من مُشْتَرِيهِ ، قال القاري : بعد القسمة ؛ فعلى هذا إنما تكون الشفعة للشريك لا للجار ، وهو مذهب الشافعي .

وأما من يرى الشفعة بالجوار لأحاديث وردت في ذلك ، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه . . يقول : إنَّ قَوْلَهُ : « فإذا وقعت الحدود » ليس من الحديث ، بل شيء زاده جابر من عند نفسه . انتهى .

قلت : رُدَّ ذلك بأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل ، وورود ذلك في حديث غيره مُشْعِرٌ بعدم الإدراج ؛ كما في حديث أبي هريرة الماضي في أول هذا الباب .

وقال المناوي : وقوله : « الحدود » جمع حد ؛ وهو الفاصل بين شيئين ؛ وهو هنا : ما يَتَمَيَّز به الأملاك بعد القسمة ، فإذا وقعت الحدود ؛ أي : بُيِّنَتْ أقسام الأرض المشتركة ؛ بأن قسمت وصار كل نصيب منفرداً . . فلا شفعة ؛ لأن الأرض بالقسمة صارت غير مشاعة ، دل على أن الشفعة تختص بالمشاع ، وأنه لا شفعة للجار ، خلافاً للحنفية . انتهى .

وقال الإمام الخطابي : وهذا الحديث أبين وأوضح في الدلالة على نفي الشفعة لغير الشريك من الحديث الأول .

وكلمة (إنما) تعمل بركنيها في الإثبات والنفي ؛ فهي مثبتة للشيء نافية لما سواه ، فثبت أنه لا شفعة في المقسوم . انتهى من « العون » .

وهذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب الشركة ، باب الشركة في الأرضين وغيرها ؛ وأبو داود في كتاب البيوع والإيجارات ، باب في الشفعة ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء إذا حُدَّت الحدود ووقعت السهام . . فلا شفعة . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد رواه بعضهم مرسلاً عن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ منهم : عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وبه يقول بعض فقهاء التابعين ؛ كعمر بن عبد العزيز وغيره ، وهو قول أهل المدينة ؛ منهم : يحيى بن سعيد الأنصاري ، وربيعه بن أبي عبد الرحمن ، ومالك بن أنس ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق ؛ لا يرون الشفعة إلا للخليط ، ولا يرون للجار شفعة إذ لم يكن خليطاً .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٦) - (٨٤٦) - بَابُ طَلَبِ الشُّفْعَةِ

(١٢٤) - ٢٤٥٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
الْحَارِثِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ ،
.....

(٥٦) - (٨٤٦) - (بَابُ طَلَبِ الشُّفْعَةِ)

(١٢٤) - ٢٤٥٩ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) عثمان العبدى
البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ) بن زياد بن الربيع الهاشمي الحارثي أبو عبد الله
البصري ، روى عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني ، ويروي عنه : (ق) ،
وَبُنْدَارٌ ، ضعيف ، من السابعة .

(عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني) - بفتح الموحدة واللام بينهما
تحتانية ساكنة - ضعيف ، وقد اتَّهمه ابن عدي وابن حبان ، من السابعة . يروي
عنه : (د ق) ، قال فيه - أعني : ابن عدي وابن حبان - : حدث عن أبيه نسخة
كلُّها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره إلا على وجه التعجب ، ونقل
ابن أبي حاتم عن أبي زرعة في « علل الحديث » : حديثه في كتاب الشفعة
حديثٌ منكر ، ضَرَبْنَا عَلَيْهِ .

وقال الحافظ في « تلخيص الحبير » في كتاب الشفعة : إسناده ضعيف
جداً بعد أن عزاه لابن ماجه والبخاري ، وقال البخاري في رواية : راويه محمد بن
عبد الرحمن بن البيلماني مناكيره كثيرة ، وقال ابن حبان : لا أصل له ، وقال
البيهقي : ليس بثابت .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ » .

(عن أبيه) عبد الرحمن بن البيلماني مولى عمر بن الخطاب ، مدني نزل
حَرَآن ، ضعيف ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .
(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه محمد بن
عبد الرحمن البيلماني ، وهو منكر الحديث لا أصل لحديثه .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الشفعة كحل
العقال) أي : طلبها وإن لم يملك بدفع بدل ثمن المشفوع للمشفوع منه ؛ أي :
المبادرة في طلبها مما ينبغي ؛ كما أنه ينبغي الإسراع في ربط الإبل التي انفكَّ
وانحلَّ عقالها الذي رُبطت به في رجلها ؛ لأنها تفلت عن صاحبها بسرعة ،
وتصير ضالة عنه ؛ يعني : أن الأخذ بها يكون على الفور ، بخلاف التملك ،
فلا يضر تأخيرها إلى وقت تحصيل بدل الثمن ؛ أي : فليبادر الشفيع وليسرع في
طلبها والأخذ بها ؛ بأن يقول : أنا آخذ بالشفعة ، إذا علم بيع الشقص ، والمبادرة
في طلبها تكون على العادة .

فلا يكلف الإسراع على خلاف عادته بعدو أو غيره ؛ كركوب ، فلو كان
الشفيع في الصلاة أو في الحمام أو في حال قضاء الحاجة . . لم يكلف القطع
على خلاف العادة ، بل الضابط في طلب الشفعة أن ما عُددَ تَوَانِيأً في طلبها
يُسْقَطُها ؛ أي : يسقط حقه فيها ، وإلا . . فلا فلو كان مريدُ الشفعة مريضاً ،
أو غائباً عن بلد المشتري ، أو محبوساً أو خائفاً من عدو . . فليوكل إن قدر ،
وإلا . . فليشهد على الطلب ، فإن ترك المقدور عليه من التوكيل أو الإسهاد . .
بطل حقه في الأظهر . انتهى « ب ج » .

(١٢٥) - ٢٤٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

الْحَارِثِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا شُفْعَةَ لِشَرِيكِ عَلَى شَرِيكِ
إِذَا سَبَقَهُ بِالشِّرَاءِ » ،

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف جداً ؛ لما تقدم
أنفاً ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فهو ضعيف سنداً ، موضوع متناً (٢١)
(٢٦٦) .



ثم استأنس المؤلف للترجمة ثانياً بحديث آخر لابن عمر رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٢٥) - ٢٤٦٠ - (٢) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل
ثم الحدثاني ، صدوق في نفسه ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين
(٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(قال) سويد : (حدثنا محمد بن الحارث) بن زياد الهاشمي الحارثي ،
ضعيف ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني ، عن أبيه ، عن ابن عمر)
رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لضعف محمد بن
الحارث وشيخه .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا شفعة لشريك
من الشركاء (على شريك) آخر منهم (إذا سبقه) أي : إذا سبق الشريك منهم
على الشريك الآخر (بالشراء) أي : بشراء الشقص .

قال السندي : قوله : « إذا سبقه بالشراء » أي : إذا اشترى أحد الشركاء الثلاثة نصيب واحد منهم . . فليس للشريك الآخر أن يأخذ شيئاً منه بالشفعة (ولا) شفعة (لصغير) بل يأخذه له وليه (ولا) شفعة (لغائب) بل ينتظر إلى أن يحضر أو يوكل إن لم يمكن له الحضور .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف جداً متناً وسنداً (٢٢) (٢٦٧) ، وغرضه : الاستئناس به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين ، كلاهما للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

کتاب اللفظة

(١٧) - كِتَابُ اللَّقْطَةِ

(٥٧) - (٨٤٧) - بَابُ ضَالَّةِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ

(١٧) - (كِتَابُ اللَّقْطَةِ)

(٥٧) - (٨٤٧) - (بَابُ ضَالَّةِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ)

واللقطة - بضم اللام وفتح القاف وإسكانها - لغةٌ : اسمٌ للشيء الملقوط ، ومقتضى القاعدة أنها بفتح القاف بمعنى اللاقط ، وبإسكانها بمعنى الملقوط . قال ابنُ بريٍّ : وهو الصواب ؛ لأنَّ الفُعْلَةَ بالفتح للفاعل ؛ كَالضُّحْكَ بالفتح بمعنى الضاحك كثيراً ، وبالإسكان للمفعول ؛ كَالضُّحْكَ بالسكون بمعنى المضحوك عليه كثيراً ، ومجِيءُ فُعْلَةٍ بالتحريك للمفعول نادر ، فعلى ظاهر كلامهم يكون ما هنا من النادر ، ويقال فيها : لُقْطَته - بضم اللام مع الألف - وَلَقِطَ ؛ كَسَبَبَ .

وشرعاً معناها : ما ضاع من صاحبه - أي : شيء ضاع ، فيشمل المال والاختصاص ؛ كالسرجين ، وجلد الميتة - بسقوط أو غفلة ؛ كأن سقط عن صاحبه ، أو غفل عنه فضاع فيهما أو نحوهما ؛ كنوم وهرب وإعياء بغير تركه صاحبه ، وعَجَزَه عن حَمَلٍ ثَقِيلٍ فألقاه ، بخلاف ما ضاع بغير ذلك ؛ كأن أَلْقَت الرِيحُ ثوباً في داره ، أو أَلْقَى في حُجْرِهِ من لا يعرفه كيساً وهو هارب ، أو مات مورثه عن ودائع لا يُعرف مُلَّاكُهَا ، وما يلقيه البحر على الساحل من أموال الغَرْقَى ونحوها ، فهو ضائع ، الأمرُ فيه لبيت المال ، فإن لم ينتظم . . صرفه في وجوه الخير بنفسه إن عرفها ، وهو مأجور على ذلك ، وإلا . . أعطاه لعدل يعرفها .

(١٢٦) - ٢٤٦١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ،

وأركانها ثلاثة :

لاقط ، وملقوط ، ولقط . انتهى « ب ج على ابن القاسم » .



(١٢٦) - ٢٤٦١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (العنزي البصري .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بن فروخ التميمي البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حميد) بن أبي حميد (الطويل) اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال : منها : أنه تير أو تيرويه أو زادويه أو دوار ، أو غير ذلك ، مولى طلحة الطلحات ، أبي عبيدة البصري ، ثقة مدلس ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) وهو قائم يصلي . يروي عنه : (ع) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن ، اسمه يسار - بالتحانية والمهملة - الأنصاري مولا هم أبي سعيد البصري ، رأس أهل الطبقة الثالثة ، ثقة فقيه فاضل ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مطرف بن عبد الله بن الشخير) - بكسر الشين المعجمة وتشديد الخاء المعجمة المكسورة بعدها تحانية ساكنة ثم راء - العامري الحرشي أبي عبد الله البصري ، ثقة عابد فاضل ، من الثانية ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرَقُ النَّارِ » .

(عن أبيه) عبد الله بن الشخير بن عوف العامري الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، من مسلمة الفتح . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عبد الله بن الشخير : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ضالة المسلم حرق النار ») .

قال في « النهاية » : قوله : « حرق النار » - بالتحريك - : لهبها ، وقد تسكن .

والمعنى : ضالة المسلم إذا أخذها لئتملكها لا للتعريف .. أدته إلى النار ، ذكره السيوطي في « حواشي النسائي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه النسائي عن عبيد الله بن سعد عن يحيى بن سعيد به ، وعن محمد بن عبد الأعلى عن خالد بن الحارث عن أشعث عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ضالة المسلم ... » الحديث مرسلاً ، والترمذي في كتاب الأشربة ، باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً .

وفي « تحفة الأحوزي » : قال في « النهاية » : الضالة : هي ما كان من كل ما يَسْتَعْنِي من الحيوان وغيره ، يقال : ضل الشيء ؛ إذا ضاع ، وهي في الأصل فاعلة ، ثم اتسع فيها فصارت من الصفات الغالبة ، وتقع على الذكر والأنثى ، والاثنين والجمع ، وتجمع على ضوال ؛ والمراد بها في هذا الحديث : الضالة من الإبل والبقر مما يَحْمِي نفسه ، ويقدر على الإبعاد في المَرْعَى والماء ، بخلاف الغنم . انتهى منه .

(١٢٧) - ٢٤٦٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ التِّيمِيُّ ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ خَالَ الْمُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن الشخير بحديث جرير بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٧) - ٢٤٦٢ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى بNDAR .

(حدثنا يحيى بن سعيد) القطان التميمي البصري .

(حدثنا أبو حيان) - بفتح المهملة والتحتانية المشددة - يحيى بن سعيد بن حيان (التيمي) الكوفي ، ثقة عابد ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الضحَّاك خال المنذر بن جرير) بن عبد الله البجلي ، ويقال : الضحَّاك خال المنذر ، روى حديث الضالة عن جرير ، واختلف فيه اختلافاً كثيراً .

وقال ابن المديني وقد ذكر هذا الحديث : والضحَّاك لا يعرفونه ، ولم يرو عنه غير أبي حيان التيمي ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الرابعة . يروي عنه : (س ق) .

(عن المنذر بن جرير) بن عبد الله البجلي الكوفي ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (م د س ق) .

قَالَ : كُنْتُ مَعَ أَبِي بِالْبَوَازِيحِ فَرَأَيْتُ الْبَقْرَةَ ، فَرَأَى بَقْرَةً أَنْكَرَهَا فَقَالَ : مَا هَذِهِ ؟ قَالُوا : بَقْرَةٌ لَحِقَتْ بِالْبَقْرِ ، قَالَ : فَأَمَرَ بِهَا فَطُرِدَتْ حَتَّى تَوَارَتْ ، ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يُؤْوِي الضَّالَّةَ إِلَّا ضَالٌّ » .

(قال) المنذر : (كنت مع أبي) جرير بن عبد الله البجلي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه (بالبوازيح) قال السندي في « القاموس » : بوازيح : اسم بلد قرب تكريت ، فتحها جرير بن عبد الله البجلي .

وفي كتب الأنساب : هي بلدة قديمة على الدجلة فوق بغداد دُونَ سُرٍّ مَنْ رَأَى . انتهى .

(فراحت) أي : رجعت (البقر) لنا عند الغروب إلى مرايحها في الليل (فرأى) جرير في بقرتنا (بقرة) غريبة (أنكرها) جرير ؛ أي : جهلها ولا يعرفها .

(فقال) لنا جرير : (ما هذه) البقرة التي جاءت مع بقرتنا ولا نعرفها ؟ (قالوا) أي : قال الحاضرون مع جرير في جواب سؤاله : هي (بقرة) غريبة ليس معها صاحبها (لحقت) وصحبت (بالبقر) لنا ، وجاءت معها من المرعى إلى مرايحنا (قال) المنذر : (فأمر) والدي جرير (بها) أي : بطردها من بين بقرنا (فطردت) تلك البقرة ، وأخرجت من بين بقرنا وأبعدت (حتى) تباعدت منا و (توارت) أي : استترت عنا وخفيت عنا (ثم) بعد طردنا إياها وخفائها علينا (قال) جرير : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يؤوي الضالة) ولا يضمها إلى ماله ولا يخلطها معه (إلا ضال) أي : مخطئ عن طريق الحق ؛ لأنه يشبه السرقة إذا أخفاها ، والضالة : هي البهيمة التي ضاعت عن صاحبها .

(١٢٨) - ٢٤٦٣ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْعَلَاءِ
الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ
أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
.....

وهذا الحديث سنده من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه الضحاك بن
المنذر ، وهو مختلف فيه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب اللقطة ، باب
التعريف باللقطة ، وله شاهد في « مسلم » من حديث زيد بن خالد الجهني في
كتاب اللقطة ، باب في لقطة الحاج ، ولفظه : « من آوى ضالة .. فهو ضال ما لم
يعرفها » ، وأحمد في « مسنده » .

فدرجته أنه : صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عبد الله بن الشخير بحديث زيد بن خالد
الجهني رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٨) - ٢٤٦٣ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْعَلَاءِ (وقيل :
ابن عبد الأعلى (الأيلي) - بفتح الهمزة وسكون التحتية - أبو يعقوب ،
صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي
عنه : (س ق) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ (بن قيس الأنصاري المدني
أبي سعيد القاضي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة
(١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن ربيعه بن أبي عبد الرحمن) التيمي مولاهم أبي عثمان المدني
المعروف بريعة الرأي ، واسم أبيه فروخ ، ثقة فقيه مشهور ، قال ابن سعد : كانوا

عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبِعثِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ ، فَلَقِيتُ رَبِيعَةَ فَسَأَلْتُه
فَقَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ : سُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ ؛ فَغَضِبَ وَأَحْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ

يتقونه ؛ لموضع الرأي ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ)
على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد مولى المُنبِعثِ) - بضم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر
المهملة بعدها مثلثة - مدني ، صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن زيد بن خالد الجهني) المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى
عنه ، مات بالمدينة ، وقيل : بالكوفة سنة ثمان وستين أو وسبعين ، وله خمس
وثمانون سنة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قال يحيى بن سعيد : (فلقيت) أنا (ربيعه) بن أبي عبد الرحمن (فسألته)
أي : فسألت ربيعه عن حكم الضالة من الإبل (فقال) ربيعه : (حدثني يزيد
مولى المنبِعث) عن زيد بن خالد الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (
زيد بن خالد : (سئل) النبي صلى الله عليه وسلم ، زعم ابن بشكوال أن اسم
السائل بلال المؤذن رضي الله عنه ، وتعقبه الحافظ ، واستظهر الحافظ في
« الفتح » أن اسمه سويد الجهني .

قال الحافظ : وهو أولى ما يفسر به هذا المبهم ، وتعقبه العيني في « العمدة »
بأنه لا يتعين كونه هو السائل في حديث زيد بن خالد ؛ أي : سأله ذلك السائل
(عن) حكم (ضالة الإبل) أي : ضاعتها ما حكمها هل تلتقط أو تترك ؟
(فغضب) رسول الله صلى الله عليه وسلم من سؤاله عنها (و) اشتد غضبه حتى
(احمرت) وتلونت بلون الحمرة (وجنتاه) أي : خداه الشريفتان تشية وجنة ؛

وَقَالَ : « مَا لَكَ وَلَهَا ؟! مَعَهَا الْحِذَاءُ وَالسِّقَاءُ ؛ تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا » ،

والوجنة - بفتح الواو وقد تكسر وتضم وسكون الجيم - : ما ارتفع من الخدين ؛ كأنه صلى الله عليه وسلم كره السؤال عن أخذها مع عدم ظهور الحاجة إليه ، ومال الغير لا يباح أخذه إلا لحاجة ، قيل : وكان كذلك إلى زمن عمر ، وظهرت الحاجة إلى حفظها بعد ذلك ؛ لكثرة السراق والخائنين ، فالأخذ والحفظ بعد ذلك أحوط . انتهى « سندي » .

(وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل : (ما لك) علة بها ؛ لأنها ليست مالك (و) ما (لها) حاجة إليك ؛ لأنها مستغنية عنك ؟! وهذا منع له من أخذها لقلّة حاجتها إلى الصيانة ؛ لأنها تقوى على منع نفسها من المهلاك ؛ ففي كرشها رطوبة تغنيها أياماً عن الشراب ، وهذا معنى قوله : « معها سقاؤها » أي : قربتها تحمل فيها الماء (معها الحذاء) - بكسر الحاء وبذال معجمة - أي : الخف ، فتقتدر به على السير وقطع المسافة البعيدة .

(والسقاء) - بكسر السين - أراد به الجوف ؛ أي : حيث وردت الماء شربت ما يكفيها حتى ترد ماءً آخر (ترد الماء) بخفها وحذائها (وتأكل الشجر) المرتفع لطول عنقها ، أشار بذلك إلى استغنائها عن الحفظ لها بما ركب في طباعها من الجلادة على العطش وتناول المأكول بغير تعب ؛ لطول عنقها ، فلا تخاف من السباع ولا تحتاج إلى ملتقط .

وقوله : (حتى يلقاها ربها) أي : صاحبها ، غاية لمحذوف ؛ تقديره : دعها واتركها حتى يلقاها صاحبها فيأخذها ، وفي الحديث دليل صريح لمذهب الأئمة الحجازيين في أن الأفضل في البعير والبقر والفرس ألا يأخذها ، بل يتركها حتى يلقاها ربها .

وَسُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الْغَنَمِ فَقَالَ : « خُذْهَا ؛ فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ » ،
.....

وقال الحنفية : الالتقاط اليوم أفضل ؛ لفساد أحوال الناس ، وقال السرخسي رحمه الله تعالى في حديث الباب : ذلك كان إذ ذاك ؛ لغلبة أهل الصلاح والأمانة ، لا تصل إليها يد خائنة ، فإذا تركها .. وجدها ، وأما في زماننا .. فلا يؤمن من وصول يد خائنة إليها بعده ، ففي أخذها إحيائها وحفظها على صاحبها ، وهو أولى ، حكاه ابن الهمام في « فتح القدير » (٣٥٤/٥) .

(وسئل) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : سأله ذلك السائل عن ضالة الإبل (عن ضالة الغنم) أي : عن ضائعتها ما حكمها يا رسول الله ؟ وقال العلماء : الضالة لا تقع إلا على الحيوان ، وما سواه يقال له : لقطة ، ويقال للضوال أيضاً : الهوامي - بالميم - والهوافي - بالفاء - والهوامل ، كذا في « فتح الباري » (٨٢/٥) .

قال الفيومي : الأصل في الضلال : الغيبة ، ومنه قيل للحيوان الضائع : ضالة - بالهاء - في الذكر والأنثى ، والجمع ضوال ؛ مثل دابة ودواب ، ويقال لغير الحيوان : ضائع ولقطة . انتهى .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال السائل : (خذها) أي : خذ ضالة الغنم (فإنما هي لك) إن أخذتها (أو لأخيك) ممن التقطها إن تركتها (أو للذئب) يأكلها إن لم تلتقطها أنت ولا أخوك ، وهذا ندب إلى أخذ ضالة الغنم صيانة لها عن الضياع ؛ أي : لك أخذها ، وإن لم تأخذها أنت .. يأخذها غيرك ، أو يأخذها الذئب .

قال النووي : ثم إذا أخذها وعرفها سنة وأكلها ، ثم جاء صاحبها .. لزمته غرامتها عندنا وعند الأحناف .

وُسئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ : « أَعْرِفَ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَرَفَهَا سَنَةً ؛ فَإِنْ اعْتَرَفْتُ ، وَإِلَّا . . فَأَخْلَطَهَا بِمَالِكَ » .

(وسئل) رسول الله صلى الله عليه وسلم أي : سأله ذلك الرجل الأول (عن اللقطة) أي : عن حكمها من أخذها أو تركها ؛ والمراد بها هنا : غير الحيوان من النقود والجواهر وغيرها (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل : (اعرف) أولاً (عفاصها) أي : وعاءها جلدأ كان أو خرقة أو غير ذلك (ووكاءها) أي : خيطها ، الذي شد به رأس الكيس والجراب والقربة ونحو ذلك ؛ أي : اعرف عفاصها ووكاءها ؛ لتعلم صدق واصفها من كذبه ، ولئلا تختلط بماله فتشتبه به (وعرفها سنة) كاملة بالتكرير وقتاً بعد وقت ، وبهذا استدل جمهور الفقهاء على أن مدة تعريف اللقطة سنة (فإن اعترفت) تلك اللقطة ؛ أي : عرفها صاحبها فأدها إليه (وإلا . . فاخلطها بمالك) وتملكها .

قال السندي : قوله : « فإن اعترفت » بالبناء للمفعول ؛ أي : عرفها صاحبها بتلك العلامات . . دفعها إليه ، وإلا . . فليملكها ، وإنما حذف ذكر الدفع ؛ إشارة إلى أنه المتعين ، ففي الحذف زيادة تأكيد لإيجاب الدفع عند بيان العلامة ، وهو مذهب مالك وأحمد ، وعند أبي حنيفة والشافعي يجوز الدفع على الوصف ولا يجب ؛ لأن صاحبها مدع ، فيحتاج في الوجوب إلى البينة ؛ لعموم حديث : « البينة على المدعي » ، فيحمل الأمر بالدفع في الحديث على الإباحة جمعاً بين الأحاديث .

وأشار الحافظ ابن حجر إلى ترجيح مذهب مالك وأحمد ، فقال : يُخصُّ الملتقط من عموم البينة ما جعله الشارع بينة لا الشهود فقط ، وقد جعل الشارع البينة في اللقطة الوصف ، فإذا وصف . . فقد أقام البينة ، فيجب قبولها ، وأي

.....

دليل يدل على كل ذلك ، وأما ثانياً . . فلأن حديث : « البينة على المدعي » إنما هو في القضاء ، ووجوب الدفع أعم من ذلك ، فيجب على كل من كان في يده حق لأحد من غير استحقاق أن يدفع إليه إذا علم به ، وإن كان القاضي لا يقضي عليه بالدفع بلا شهود ، فيجب القول بوجوب الدفع لهذا الحديث ، وإن قلنا : إن القاضي لا يجبر عليه بالدفع . انتهى منه .

قوله : (فغضب واحمرت وجنتاه) واختلف العلماء في وجه غضب النبي صلى الله عليه وسلم : فقال الحافظ في « الفتح » (١٨٧/١) : إما لأنه نهى قبل ذلك عن التقاطها ، وإما لأن السائل قصر في فهمه ، فقاس ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين . انتهى .

وقال الخطابي : إنما كان غضبه استقصاراً لعلم السائل وسوء فهمه ؛ إذ لم يراع المعنى المشار إليه ولم ينتبه له ، فقاس الشيء على غير نظيره ؛ فإن اللقطة إنما هي اسم للشيء الذي سقط من صاحبه ولا يدري أين موضعه ، وليس كذلك الإبل ؛ فإنها مخالفة للقطة اسماً وصفة ؛ فإنها غير عادمة أسباب القدرة على العود إلى صاحبها ؛ لقوة سيرها وكون الحذاء والسقاء معها ؛ لأنها ترد الماء رباعاً وخمساً وتمتنع من الذئاب وغيرها من صغار السباع ، ومن الترددي وغير ذلك ، بخلاف الغنم ؛ فإنها بالعكس ، فجعل سبيل الغنم سبيل اللقطة . انتهى .

قلت : ويحتمل أن يكون الغضب على كثرة السؤال في المسائل المفروضة التي لم تقع بعد ، فكأنه صلى الله عليه وسلم أنكر ذلك ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : (وعرفها سنة) وفي هذه المسألة مذاهب :

الأول : مدة التعريف سنة في كل شيء خسيس ونفيس ، وهو مذهب أحمد

.....

ابن حنبل ورواية الطحاوي عن أبي حنيفة ، وبه قال الشعبي وسعيد بن المسيب ، وهو رواية عن الشافعي ومالك ، راجع له « المغني » لابن قدامة .

الثاني : إذا كانت اللقطة شيئاً حقيراً أو خسيساً .. لا يجب تعريف سنة ، بل يعرف زمناً يظن أن فاقده يعرض عنه غالباً ؛ فدائق الفضة يعرف في الحال ، ودائق الذهب يوماً أو يومين أو ثلاثة ، وأما الشيء الخطير .. فيجب تعريفه سنة كاملة ، وليس هناك في التفريق بين الحقير والخطير معيار مضبوط ، بل كل ما يغلب على ظن الملتقط أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه غالباً .. يعتبر حقيراً .

وقدره بعضهم بدرهم ، وبعضهم بدينار ، ولهذا المذهب هو الأصح عند الشافعية ؛ كما في « مغني المحتاج » للشربيني (٤١٤/٢) ، وهو قول أكثر الفقهاء من المالكية ؛ كما يظهر من « مواهب الجليل » (٧٣/٦) .

والثالث : إن كانت اللقطة ما دون الخمسين درهماً .. يعرفها ثلاثة أيام إلى سبعة أيام ، وهو قول أبي أيوب الهاشمي ؛ كما في « المغني » لابن قدامة (٣٢٠/٦) .

والرابع : إن كانت اللقطة أقل من عشرة دراهم .. عرفها أياماً ، وإن كانت عشرة فصاعداً .. عرفها حولاً ، وهو المشهور من مذهب الحنفية ؛ كما في « الهداية » ، وهو قول الثوري وإسحاق والحسن بن صالح .

ثم اختلفوا في تحديد الأيام التي يعرف فيها عند كون اللقطة أقل من عشرة دراهم : فقال الحسن بن صالح : يعرفها ثلاثة أيام ، وقال الثوري : في الدرهم يعرف أربعة أيام ، وقال إسحاق : ما دون الدينار يعرفه جمعة أو نحوها ؛ كما في « المغني » لابن قدامة ، وروي عن أبي حنيفة : إن كانت

.....
ثلاثة دراهم فصاعداً ؛ يعني : إلى العشرة .. يعرفها عشرة أيام ، وإن كانت درهماً فصاعداً ؛ يعني : إلى ثلاثة .. يعرفها ثلاثة أيام ، وإن كانت دانقاً فصاعداً ؛ يعني : إلى درهم .. يعرفها يوماً ، وإن كانت دون الدانق .. ينظر يمنية ويسرة ، ثم يضعه في كف فقير ؛ كما في « فتح القدير » لابن الهمام (٣٥٠ / ٥) .

واختار صاحب « الهداية » عدم التقدير فيما دون عشرة دراهم ، بل يعرفه على حسب ما يرى .

والخامس : إن كانت اللقطة مئتين فصاعداً .. عرفها حولاً ، وإن كانت أقل من مئتين إلى عشرة .. عرفها شهراً ، وإن كانت أقل من عشرة .. يعرفها على حسب ما يرى ، وهو رواية عن أبي حنيفة ، ذكرها ابن الهمام في « فتح القدير » (٣٥٠ / ٦) .

والسادس : ليس لتعريف اللقطة مدة مقدرة شرعاً في حال من الأحوال ، وإنما يعرفها بقدر ما يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ، فتختلف المدة باختلاف الأشياء وقيمتها ؛ فربما يعرف الشيء يوماً أو يومين ، وربما يعرفه أكثر من سنة ، إذا كان الشيء له قيمة عظيمة ، وهو الذي اختاره شمس الأئمة السرخسي من الحنفية ، وهو القول المؤيد بالدلائل ، راجع « مبسوط السرخسي » (٣ / ١١) . انتهى من « التكملة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في مواضع كثيرة ؛ منها : كتاب اللقطة ، باب ضالة الإبل ، ومسلم في كتاب اللقطة ، وأبو داود في كتاب اللقطة ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم ، وقال : حديث زيد بن خالد حديث حسن صحيح .

.....
فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٨) - (٨٤٨) - بَابُ اللَّقْطَةِ

(١٢٩) - ٢٤٦٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ
.....

(٥٨) - (٨٤٨) - (بَابُ اللَّقْطَةِ)

أي : لقطة غير الحيوان ؛ كما يفهم مما سيأتي .



(١٢٩) - ٢٤٦٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (بن عبد المجيد بن الصلت (الثقفى) أبو محمد البصري ، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين ، من الثامنة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن خالد) بن مهران (الحذاء) أبي المنازل - بفتح الميم ، وقيل : بضمها وكسر الزاي - البصري ، وهو ثقة يرسل ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي العلاء) يزيد بن عبد الله بن الشخير . يروي عن أخيه مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري البصري ، ثقة تابعي ، من الثانية ، مات سنة إحدى عشرة ومئة (١١١ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن مطرف) بن عبد الله بن الشخير العامري الحرشي أبي عبد الله البصري ، ثقة عابد فاضل ، من الثانية ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عياض بن حمار) - بكسر المهملة فيهما - التميمي المجاشعي الصحابي

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً . . فَلْيُشْهَدْ ذَا عَدْلٍ أَوْ ذَوِي عَدْلٍ ، ثُمَّ لَا يُغَيِّرْهُ وَلَا يَكْتُمْ ؛ فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا . . فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا ، وَإِلَّا . . فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ » .

الشهير رضي الله تعالى عنه ، سكن البصرة ، وعاش إلى حدود الخمسين (٥٠ هـ) .
يروى عنه : (م عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عياض : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من وجد لقطه) غير حيوان ؛ أي : مالا ضائعاً عن صاحبه . . (فليشهد) من الإشهاد .

قال الخطابي : هو أمر تأديب وإرشاد ؛ لخوف تسويل النفس والشيطان وانبعاث الرغبة فيها ، فتدعوه إلى الخيانة بعد الأمانة ، وربما يموت فيدعيها ورثته . انتهى « سندي » .

أي : فليشهد على أخذها (ذا عدل) أي : رجلاً واحداً صاحب عدالة وثقة .
(أو ذوي عدل) قال النبي صلى الله عليه وسلم ، أو الراوي ، فالشك من الراوي فيما قاله صلى الله عليه وسلم أو ممن دونه فيما قاله الراوي : (ثم)
بعد أخذها والإشهاد عليها (لا يغيره) عن الصفة التي وجدها عليها بتبديل عفاصها أو وكائها أو ذاتها (ولا يكتتم) ها عن الناس فيخبرها لهم (فإن جاء ربها) أي : صاحب تلك اللقطة ومالكها ، ووصفها بذكر جنسها ونوعها ووصفتها وعفاصها ووكائها وقدرها . . (فهو) أي : صاحبها الذي وصفها (أحق بها) أي : مستحق لأخذها ؛ لثبوت كونه مالكا لها بوصفها فأدأها إليه (وإلا) أي : وإن لم يجيء صاحبها ويعرف بها . . (فهو) أي : فذلك الملقوط (مال الله يؤتيه) سبحانه (من يشاء) فتملك به وانتفع به بقصد ضمانها إذا ظهر صاحبها يوماً من الأيام .

(١٣٠) - ٢٤٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب اللقطة ، باب التعريف باللقطة .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عياض بن حمار بحديث أبي بن كعب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٠) - ٢٤٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سفیان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة إمام حجة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سلمة بن كهيل) - بضم الكاف مصغراً - الحضرمي أبي يحيى الكوفي ، ثقة ، من الرابعة ، يتشيع . يروي عنه : (ع) .

(عن سويد) مصغراً (ابن غفلة) - بفتح المعجمة والفاء - ابن عوسجة أبي أمية الجعفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، من كبار التابعين ، قدم المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان مسلماً في حياته ، ثم نزل الكوفة ، ومات سنة ثمانين (٨٠ هـ) ، وله مئة وثلاثون سنة . يروي عنه : (ع) .

قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ صُوحَانَ وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْعُذَيْبِ
الْتَقَطْتُ سَوْطًا فَقَالَ لِي : أَلْقِهِ ، فَأَبَيْتُ ،
.....

(قال) سويد : (خرجت) أنا (مع زيد بن صوحان) - بضم الصاد المهملة -
اختلف في صحبته : فأنكرها ابن عبد البر ، وأثبتها الرشاطي وغيره ، فروى عن
أبي عبيدة أن له وفادةً وصحبةً ، وقد أخرج أبو يعلى وابن منده عن علي رضي الله
تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سره أن ينظر إلى
من سبقه بعض أعضائه إلى الجنة . . فلينظر إلى زيد بن صوحان » ذكره الحافظ
في « الإصابة » (١ / ٥٦٦) ولم يتكلم في إسناده بشيء ، ثم قطعت يد زيد
رضي الله تعالى عنه في القادسية ، ثم استشهد سائر جسده في وقعة الجمل ،
حيث كان مع علي رضي الله تعالى عنه .

(وسلمان بن ربيعة) مختلف في صحبته أيضاً ، قال أبو حاتم : له صحبة
يكنى أبا عبد الله ، وقال أبو عمر : ذكره العقيلي في الصحابة ، وهو عندي كما
قال أبو حاتم : له صحبة ، وأنكر ابن منده صحبته ، ويقال له : سلمان الخيل ؛
لخبرته بها ، وذكر ابن حبان أنه أول من استقضي على الكوفة ، وكان يلي الخيول
أيام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، كذا في « الإصابة » (٢ / ٥٩ - ٦٠) .
أي : قال سويد : خرجنا معهما من المدينة غازين ؛ أي : حالة كوننا مرادين
الغزو والجهاد ، ولم أقف على اسم تلك الغزوة (حتى إذا كنا) نحن متلبسين
(بالعذيب) - مصغراً - اسم موضع . . (التقطت سوطاً) أي : وجدت في ذلك
المكان سوطاً فأخذته (فقالا لي) أي : فقال زيد وسلمان لي : (ألقه) أي : ألق
هذا السوط وارمه ؛ أمر من الإلقاء (فأبيت) وامتنعت من إلقائه ورميه .

ولفظ رواية مسلم مع عبارة « الكوكب » : (قال سويد : خرجت أنا وزيد بن
صوحان وسليمان بن ربيعة) من المدينة حالة كوننا (غازين) أي : مرادين الغزو

فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ . . أَتَيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : أَصَبْتُ ،
الْتَقَطْتُ مِئَةَ دِينَارٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ :
« عَرَفَهَا سَنَةً » ، فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَعْرِفُهَا ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : « عَرَفَهَا » ،

والجهد ولم أقف على اسم تلك الغزوة (فوجدت) أنا (سوطاً) ساقطاً عن
صاحبه ، زاد أحمد من طريق سفيان عن سلمة : (حتى إذا كنا بالعذيب) مصغراً
(وجدت سوطاً ، فأخذه فقلا) أي : قال (لي) زيد وسليمان : (دعه) أي :
دع هذا السوط واتركه ولا تأخذه (فقلت) لهما : (لا) أتركه (ولكني) آخذه
و (أعرفه) من التعريف (فإن جاء صاحبه) وظهر أؤديه له (وإلا) أي : وإن لم
يظهر صاحبه . . (استمعت) أي : انتفعت (به) أي : بهذا السوط بعد تملكه
بقصد ضمانه لصاحبه إذا ظهر . انتهى لفظ « مسلم » .

قال سويد : (فلما) رجعنا من تلك الغزاة و (قدمنا المدينة . . أتيت) أي :
جئت أنا (أبي بن كعب) بن قيس الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنه
(فذكرت ذلك) أي : أخبرت ذلك الذي وقع لي من أخذ السوط ، وقولهما لي :
دعه ولا تأخذه (له) أي : لأبي بن كعب (فقال) لي أبي بن كعب : (أصبت)
أي : وافقت الصواب في أخذك السوط ، ثم قال لي أبي بن كعب : ولكن أذكر
لك مصداق ما قلته لك ، فأقول لك : إني (التقت) لقطه (مئة دينار على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألته) صلى الله عليه وسلم عن حكمها .

(فقال) لي : (عرفها سنة) من التعريف ؛ أي : استخبر عن صاحبها حولاً
كاملاً ، قال أبي : (فعرفتها) أي : عرفت تلك المئة (فلم أجد) بعد تعريفي
إياها (أحداً يعرفها) من المعرفة ؛ أي : يعرف تلك المئة ، قال أبي : ثم بعد
تعريفي سنة أتيت صلى الله عليه وسلم فأخبرته بتعريفي إياها سنة (فسألته)
صلى الله عليه وسلم عن حكمها ثانياً (فقال) لي : (عرفها) من التعريف ؛

فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَعْرِفُهَا ، فَقَالَ : « أَعْرِفْ وَعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَدَدَهَا ، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً ؛ فَإِنْ جَاءَ مَنْ يَعْرِفُهَا وَإِلَّا . . فَهِيَ كَسَبِيلٍ مَالِكٌ » .

أي : عرفها ثانياً (فَعَرَفْتُهَا) حولاً ثانياً (فلم أجِدْ) أيضاً (أحداً يعرفها) من المعرفة ، قال أبي : ثم أتيت في الثالثة ، فأخبرته بشأني وشأنها .

(فقال) لي في الثالثة : (اعرف وعاءها) هل من جلد أو خرقة (ووكاءها) أي : خيطها الذي ربطت به (وعددها) أي : عدد تلك الدنانير (ثم) بعدما عرفت صفاتها المذكورة . . (عَرَفَهَا سَنَةً) كاملة ؛ (فإن جاء) ووجد (من يعرفها) بصفاتها المذكورة . . فأدّها إليه وجوباً أو ندباً على الخلاف المذكور في ذلك (وإلا) أي : وإن لم يجرى صاحبها . . (فهي) أي : فتلك الدنانير سبيلُها (كسبيل مالِك) أي : حكمها كحكم مالِك الذي كَسَبَتْهُ في الانتفاع بها بقصد ضمانها إن جاء صاحبها ، وهذا أمر إباحة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب اللقطة ، باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة ، ومسلم في كتاب اللقطة ، وأبو داود في كتاب اللقطة ، باب التعريف باللقطة ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به على الترجمة .

قال القرطبي : استدلال أبي بن كعب بحديث المئة دينار ؛ حيث سئل عن التقاط السوط . . يدل على أن مذهبه التسوية بين قليل اللقطة وكثيرها في وجوب التعريف بها سنة ، وأنه يستظهر بعد ذلك بحولين ، وهذا لم يقل به أحد في الشيء اليسير ، وقدما أنه لم يأخذ أحد من العلماء بتعريف ثلاثة أعوام في الشيء اليسير ، إلا شيء روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والجمهور على

(١٣١) - ٢٤٦٦ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ

أن التعريف فيما له بال سنة ؛ لأن صاحبها إن كان حاضراً . . تنبه لها وتذكرها ،
وظهر طلبه لها في هذه السنة ، وإن كان غائباً . . أمكن عوده وطلبها في هذه
السنة ، أو يسمع خبره فيها ، فإذا لم يأت بعد السنة . . فالظاهر الغالب أنه هلك ،
وأن هذا المال ضائع ، فواجده أولى به ؛ لما تقدم في الشيء الكثير .

فأما في الشيء اليسير . . فيمكن أن يكون تركه استسهالاً واستخفافاً ، وأنه
غير محتاج إليه ، وهذا في التمرة والكسرة واضح ، فلا يحتاج إلى تعريف ،
وألحق بعض أصحابنا أقل من الدرهم بذلك .

وأبعد أبو حنيفة فقال : لا تعريف في أقل من ثمانية دراهم ، وأبعد من هذا
قول إسحاق : إن الدينار لا يحتاج إلى تعريف ؛ تمسكاً بحديث علي رضي الله
تعالى عنه ، وقد قدمنا أنه لا حجة فيه ، وأما أمر النبي صلى الله عليه وسلم لأبي
بزيادة التعريف على سنة بسنة أو سنتين على اختلاف الرواية . . فذلك مبالغة
 واحتياط على جهة الاستحباب ، لا سيما استغناء الملتقط عن الانتفاع ، قالوا :
وكذلك كان أبي رضي الله تعالى عنه مستغنياً عنها . انتهى من « المفهم » .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عياض بن حمار بحديث زيد بن خالد
الجهني رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣١) - ٢٤٦٦ - (٣) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدی

البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(حدثنا أبو بكر) الصغير عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله (الحنفي)

البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٥٤ هـ) . يروي عنه :

ح وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ
عُثْمَانَ الْقُرَشِيُّ ، حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ
خَالِدِ الْجُهَنِيِّ

(ع) ، وأما أبو بكر الحنفي الكبير . . فاسمه عبد الله بن عبيد الله ، قال الأثرم
عن أحمد : ثقة .

(ح وحدثنا حرملة بن يحيى) بن حرملة بن عمران أبو حفص التجيبي
المصري صاحب الشافعي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث أو أربع
وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م س ق) .

(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولاهم البصري ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالوا) أي : قال أبو بكر وعبد الله بن وهب : (حدثنا الضحاک بن عثمان) بن
عبد الله بن خالد بن حزام (القرشي) الأسدي الحزامي - بكسر أوله وبالزاي -
أبو عثمان المدني صدوق يهم ، من السابعة . يروي عنه : (م عم) .

(حدثني سالم) بن أبي أمية (أبو النضر) مولی عمر بن عبيد الله التيمي
المدني ، ثقة ثبت وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة
(١٢٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن بسر بن سعيد) - بضم الموحدة وسكون المهملة - المدني العابد مولی
ابن الحضرمي ، ثقة فاضل ، من الثانية ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن زيد بن خالد الجهني) المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى
عنه .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ : « عَرَفَهَا سَنَةً ؛ فَإِنْ أَعْتَرَفْتَ . . فَأَدِّهَا ، فَإِنْ لَمْ تُعْتَرَفْ . . فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا »

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن) حكم (اللقطة) واستظهر الحافظ في « الفتح » أن اسمه سويد الجهني ، قال : وهو أولى ما يفسر به هذا المبهم ؛ أي : سئل عن حكمها من أخذها أو تركها ؛ وهي المال الضائع الملقوط من لقط الشيء ؛ من باب قتل ، والتقطه إذا أخذه (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك السائل : (عرفها) من التعريف ؛ أي : استخبر عن صاحبها (سنة) في مواضع التقاطها وعلى أبواب المساجد (فإن اعترفت) بالبناء للمفعول ؛ أي : عرفها واحد من الناس . . (فأدأها) إلى الذي عرفها (فإن لم تعترف) أي : لم يعرفها أحد من الناس . . (فاعرف) أنت بنفسك (عفاصها ووكاءها) أي : وعاءها ؛ والعفاص - بكسر العين - : الوعاء الذي يكون فيه النفقة جلدأ كان أو خرقة أو غير ذلك .

قال الحافظ في « الفتح » : وقيل له : العفاص ؛ من العفص ؛ وهو الشني ؛ لأن الوعاء يثنى على ما فيه ، والعفاص أيضاً : الجلد الذي يكون على رأس القارورة ، وأما الذي يدخل فم القارورة من جلد أو غيره . . فهو الصمام - بكسر الصاد المهملة - فحيث ذكر العفاص مع الوعاء . . فالمراد به الثاني ، وحيث لم يذكر العفاص مع الوعاء . . فالمراد به الأول . انتهى من « الفتح » (٨١/٥) .

يعني : الجلد الذي تكون فيه النفقة ، وفي رواية مسلم : (ووكاءها) وهو الخيط الذي يشد به رأس الكيس والجراب والقربة ونحو ذلك ؛ أي : اعرف عفاصها ووكاءها ؛ لتعلم صدق واصفها من كذبه ، ولئلا تختلط بماله وتشتبه عليه ؛ والمراد : أن ذلك يكون علامة لما التقطه ؛ فمن يعرفها أو يطلبها بتلك الصفة . . دفعت إليه ، كذا في « جامع الأصول » لابن الأثير .

ثُمَّ كُلُّهَا ؛ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا .. فَأَدِّهَا إِلَيْهِ » .

وقال الحافظ : والغرض معرفة الآلات التي تحفظ اللقطة ، ويلتحق بما ذكر معرفة الجنس والصفة والقدر والكيل فيما يكال ، والوزن فيما يوزن ، والذرع فيما يذرع ، وقال جماعة من الشافعية : يستحب تقييدها بالكتابة خوف النسيان .

(ثم) تملكها و (كلها) أي : انتفع بها بقصد ضمانها إن جاء صاحبها (فإن جاء صاحبها) يوماً من الدهر . . (فأدّها) أي : فأد بدلها (إليه) إن أكلت ، أو نفسها إن لم تأكل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب اللقطة ، باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها إليه ، ومسلم في كتاب اللقطة ، باب التعريف باللقطة ، وأبو داود في كتاب اللقطة ، باب التعريف باللقطة ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل ، وقال : حديث زيد بن خالد حسن .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٩) - (٨٤٩) - بَابُ التَّقَاطِ مَا أَخْرَجَ الْجُرْدُ

(١٣٢) - (٢٤٦٧) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَثْمَةَ ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ ، حَدَّثَنِي عَمَّتِي قُرَيْبَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أُمَّهَا كَرِيمَةَ بِنْتَ الْمُقَدَّادِ بْنِ عَمْرِو أَخْبَرَتْهَا عَنْ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ،

(٥٩) - (٨٤٩) - بَابُ التَّقَاطِ مَا أَخْرَجَ الْجُرْدُ

الجرذ - بضم الجيم وفتح الراء المهملة في آخره ذال - : الذكر الكبير من الفأر .



(١٣٢) - (٢٤٦٧) - (١) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصرى .

(حدثنا محمد بن خالد بن عثمة) - بمثلثة ساكنة قبلها فتحة - ويقال : إنها أمه ، الحنفى البصرى ، صدوق يخطئ ، من العاشرة . يروى عنه : (عم) .
(حدثني موسى بن يعقوب) بن عبد الله بن وهب بن زمعة المطلبي
(الزمعي) أبو محمد المدني ، صدوق سيئ الحفظ ، من السابعة ، مات بعد الأربعين ومئة . يروى عنه : (عم) .

(حدثني عمتي قريبة) بالتصغير (بنت عبد الله) بن وهب الأسدية مقبولة ، من الرابعة . يروى عنها : (د ق) .
(أن أمها كريمة) مكبراً (بنت المقداد بن عمرو) بن ثعلبة الكندية ، ثقة ، من الثالثة . يروى عنها : (د ق) .

(أخبرتها) أي : أخبرت كريمة لقريبة (عن) أمها (ضباعة بنت الزبير) بن

عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى الْبَقِيعِ - وَهُوَ الْمَقْبَرَةُ - لِحَاجَتِهِ ، وَكَانَ النَّاسُ لَا يَذْهَبُ أَحَدُهُمْ فِي حَاجَتِهِ إِلَّا فِي الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ ؛ فَإِنَّمَا يَبْعَرُ كَمَا تَبْعَرُ الْإِبِلُ ، ثُمَّ دَخَلَ خَرِبَةً

عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم ، لها صحبة وحديث رضي الله تعالى عنها . يروي عنها : (د س ق) .

(عن المقداد بن عمرو) بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهراني ثم الكندي ثم الزهري ، حالف أبوه كندة ، وتبناه هو الأسود بن يغوث فنسب إليه ، فيقال له : المقداد بن الأسود حلفاً ، والمقداد بن عمرو نسباً ، صحابي مشهور من السابقين لم يثبت أنه شهد بدرًا فَارِسٌ غَيْرُهُ ، مات سنة ثلاث وثلاثين (٣٣ هـ) وهو ابن سبعين سنة رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه موسى بن يعقوب الزمعي ، وهو سيئ الحفظ .

(أنه) أي : أن المقداد (خرج ذات يوم) أي : يوماً من الأيام من منزله أو من المسجد (إلى البقيع) أي : إلى بقيع الغرقد (وهو المقبرة) المدنية (ل) قضاء (حاجته) حاجة الإنسان ، وفي رواية أبي داود : (قالت) ضباعة : (ذهب المقداد لحاجته ببقيع الخَبْجَةِ) - بفتح الخاءين المعجمتين وسكون الباء الأولى - موضع بنواحي المدينة ، كذا في « النهاية » .

(وكان الناس) من الصحابة في عاداتهم (لا يذهب) ولا يخرج (أحدهم في حاجته) حاجة الإنسان (إلا) مرة (في اليومين والثلاثة) لقلة غذائهم ومعاشهم (وإنما يبعر) أحدهم ؛ أي : يخرج البعرة عند قضاء حاجته (كما تبعر الإبل) أي : يخرج البعرة عند قضاء حاجته إخراجاً كإخراج الإبل البعرة ؛ لقلة المأكول وبيوسته .

فَبَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ لِحَاجَتِهِ إِذْ رَأَى جُرْذًا أَخْرَجَ مِنْ جُحْرِ دِينَارًا ثُمَّ دَخَلَ ،
فَأَخْرَجَ آخَرَ حَتَّى أَخْرَجَ سَبْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا ، ثُمَّ أَخْرَجَ طَرْفَ خِرْقَةٍ حُمْرَاءَ
قَالَ الْمَقْدَادُ : فَسَلَّلْتُ الْخِرْقَةَ فَوَجَدْتُ فِيهَا دِينَارًا ، فَتَمَّتْ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ
دِينَارًا ، فَخَرَجْتُ بِهَا حَتَّى أَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ
خَبَرَهَا ، فَقُلْتُ : خُذْ صَدَقَتَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ :

(ثم) بعد ذهابه إلى الخلاء (دخل خربة) أي : بيتاً متهدماً خرباً قديماً
(فبينما هو) أي : المقداد (جالس لـ) قضاء (حاجته ؛ إذ رأى جرذاً) أي :
فاجأه رؤية جرذ (أخرج) ذلك الجرذ (من جحر) من جحره (ديناراً) من
الركاز ، والجرذ - بضم الجيم وفتح الراء - : الذكر الكبير من الفأر ، وقيل : هو
نوع من الفأر ، والجحر - بضم الجيم وسكون الحاء المهملة - : أي : من ثقبه من
ثقبه ، والجحر بتقديم الجيم على الحاء المهملة ، وجحر الفأرة والحية ونحوها
معروف .

(ثم دخل) الجرذ الجحر (فأخرج) ثانياً ديناراً (آخر) ثم أخرج الجرذ
دنانير أخرى من جحره (حتى أخرج سبعة عشر ديناراً ، ثم) بعدما أخرج سبعة
عشر (أخرج) ذلك الجرذ (طرف خرقه حمراء) من ذلك الجحر ، قالت ضباعة :
(قال) لنا (المقداد : فسَلَلْتُ) تلك (الخرقه) وأخرجتها من ذلك الجحر
(فوجدت فيها) أي : في تلك الخرقه (ديناراً) آخر (فتمت) جملة الدنانير
مع هذه الأخيرة وكملت (ثمانية عشر ديناراً) ، قال المقداد : (فخرجت) من
تلك الخربة ملتبساً أخذاً (بها) أي : بتلك الدنانير التي هي ثمانية عشر وذهبت
بها (حتى أتيت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته) صلى الله عليه
وسلم (خبرها) أي : خبر تلك الدنانير وقصة رؤيتها .

قال المقداد : (فقلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (خذ صدقتها)

« أَزَجِعُ بِهَا لَا صَدَقَةً فِيهَا ، بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا » ، ثُمَّ قَالَ : « لَعَلَّكَ أَتَبِعْتَ يَدَكَ فِي الْجُحْرِ » قُلْتُ : لَا وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ ، قَالَ : فَلَمْ يَفْنِ آخِرُهَا حَتَّى مَاتَ .

أي : صدقة هذه الدنانير وزكاتها منها (يا رسول الله) ف (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ارجع بها) أي : بهذه الدنانير إلى أهلِكَ ؛ فإنها مملوكة لك (لا صدقة) ولا زكاة (فيها) أي : في هذه الدنانير مثل اللقطة (بَارَكَ اللَّهُ لَكَ) أي : أنزل الله تعالى البركة لك (فيها) أي : في هذه الدنانير التي جئت بها .

(ثم قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لعلك) يا مقداد (أتبع) وأشغلت (يدك في) إخراجها من (الجحر) بحفر الجحر لإخراجها منه ، فتكون حينئذ من الركاز ، فيجب فيها الخمس ، ولأجل ذلك قلت لي : خذ صدقتها ، قال المقداد : ف (قلت) له صلى الله عليه وسلم : (لا) أي : ما أشغلت يدي في إخراجها ، بل أخرجها الجرد (و) أقسمت لك بالإله (الذي) بعثك و (أكرمك بـ) الدين (الحق) والصدق لا بالباطل والكذب .

وفي نسخة الخطابي : « هل أهويت يدك ؟ » من باب الأفعال ، وهو الظاهر ، قال في « المجمع » : قوله : « وهل أهويت إلى الجحر ؟ » أي : هل مددت وبسطت إليه يدك ؟ يعني : لو فعل ذلك . . لكان ركازاً ؛ لأنه يكون قد أخذه بشيء من فعله ، فيجب فيه ، وإنما جعله في حكم اللقطة لما لم يباشر . انتهى ، انتهى من « العون » .

(قال) الراوي عن المقداد ؛ وهو زوجته ضباعة : (فلم يفن) ولم ينعدم (آخرها) أي : آخر تلك الدنانير من يده (حتى مات) المقداد ؛ بسبب بركة

.....

دعاء النبي صلى الله عليه وسلم حين دعا له بالبركة في تلك الدنانير .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الخراج والإمارة
والفيء ، باب ما جاء في الركاز وما فيه .

قوله : « بارك الله لك فيها » قال الخطابي : هذا لا يدل على أنه جعلها له
في الحال ، ولكنه محمول على بيان الأمر في اللقطة التي إذا عرفت سنة فلم
تعرف .. كانت لآخذها . انتهى .

قوله : (فلم يفن) من الفناء ؛ والمقصود بهذا الكلام : بيان ما وقع فيها من
البركة بدعائه صلى الله عليه وسلم .

قال المنذري : وأخرجه ابن ماجه ، وفي إسناده موسى بن يعقوب الزمعي ،
وثقه يحيى بن معين ، وقال ابن عدي : وهو عندي لا بأس به ، وقال النسائي :
ليس بالقوي . انتهى من « العون » .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لحسن سنده ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٠) - (٨٥٠) - بَابُ مَنْ أَصَابَ رِكَازاً

(١٣٣) - (٢٤٦٨) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ الْمَكِّيُّ وَهْشَامُ بْنُ

عَمَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ

(٦٠) - (٨٥٠) - (بَابُ مَنْ أَصَابَ رِكَازاً)

والركاز - بكسر الراء - بمعنى المركوز ؛ ككتاب بمعنى مكتوب ؛ مأخوذ من
الركز ؛ وهو الخفاء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَسْمَعْ لَهُمْ نِكْزاً ﴾ ^(١) ؛ أي : صوتاً
خفياً ، وإنما يملكه الواجد له إذا وجده في مواتٍ أو ملك أحياء ؛ فإن وجده
بمسجد أو شارع .. فلقطة ، وإن وجده في ملك شخص أو موقوف عليه .. فهو
له إن ادعاه ، وإلا .. بأن نفاه أو سكت فلمن قبله ، وهكذا إلى المحيي فهو له
وإن لم يدعه ، بل وإن نفاه ؛ كما قاله ابن حجر الهيتمي ، ومثله الزيادي نقلاً عن
الدارمي ؛ لأنه ملكه بالإحياء ، وبالإحياء لم يزل ملكه عنه ؛ لأنه مدفون منقول
لكن في البيع . انتهى « ب ج على إقناع » .



(١٣٣) - (٢٤٦٨) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ (الخياط البزاز أبو عبد الله

(المكي) أصله من بغداد ، صدوق ربما أخطأ ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين
وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(وهشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب المقرئ ، صدوق
كبر فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس
وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

كلاهما (قالا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ) بن المسيب .

(١) سورة مريم : (٩٨) .

وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » .

(وأبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن الزهري المدني .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في الركاك) أي : دفين الجاهلية (الخمس) في المال ؛ لأنه كالفيء ، وإنما وجب فيه الخمس ؛ لكثرة نفعه وسهولة أخذه ، فخمسه لبيت المال ، والباقي لواجده ، واختلف الفقهاء في معنى الركاك ها هنا : فقال مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى : هو دفين الجاهلية فقط ، ففيه الخمس ؛ لكونه من الغنيمة ، وليس عندهم في المعدن خمس ؛ لأنه ليس من الركاك ، ولأنه يحتاج إلى كلفة ومشقة ومؤنة ، بخلاف الكنز ، بل في المعدن عندهم ربع العشر إن بلغ النصاب بعد التصفية .

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : الركاك يعم كنز الجاهلية والمعدن كليهما ؛ فيجب في كل واحد منهما الخمس ، وهو قول الثوري والأوزاعي وأبي عبيد رحمهم الله تعالى . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب في الركاك الخمس ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب جرح العجماء والمعدن والبئر والركاك جبار ، وأبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء ، باب ما جاء في الركاك وما فيه ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في العجماء وجرحها جبار ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب المعدن ، وأحمد ابن حنبل .

(١٣٤) - ٢٤٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا
أَبُو أَحْمَدَ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١٣٤) - ٢٤٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ (بن نصر بن علي بن صهبان
(الجهضمي) البصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين
(٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو أحمد) محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي
الزبيري الكوفي ، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري ، من التاسعة ،
مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبي يوسف الكوفي ،
ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه :
(ع) .

(عن سماك) بن حرب بن أوس الذهلي الكوفي ، صدوق ، من الرابعة ،
وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة فكان ربما يلحق ، مات سنة
ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس ،
ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » .

(١٣٥) - ٢٤٧٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ ثَابِتٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا

يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ ،
.....

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات كلهم من رجال « الصحيحين » ، ولا يضر اضطراب سماك فيما رواه عن عكرمة ؛ لأن الحديث له شاهد مما قبله .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : في الركا^ز الخمس) لأنه كالغنيمة يصرف ذلك الخمس لبيت المال في مصالح المسلمين ، والباقي لواجده .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه مالك في « الموطأ » ، في كتاب الزكاة باب زكاة الركا^ز ، وابن أبي شيبة في « مسنده » عن الفضل بن دكين عن إسرائيل ، وله شاهد من حديث أبي هريرة والدارقطني في « سننه » والطبراني .
ودرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٣٥) - ٢٤٧٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ ثَابِتٍ الْجَحْدَرِيُّ (نسبة إلى

جحدر ؛ اسم قبيلة له ، أبو بكر البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد الخمسين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ) بن زيد (الحضرمي) مولا^{هم} أبو محمد المقرئ

النحوي ، صدوق ، من صغار التاسعة ، مات سنة خمس ومئتين (٢٠٥ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ ، سَمِعْتُ أَبِي ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ اشْتَرَى عَقَارًا فَوَجَدَ فِيهَا جَرَّةً مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ : اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ وَلَمْ أَشْتَرِ مِنْكَ الذَّهَبَ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : إِنَّمَا بَعْتُكَ الْأَرْضَ بِمَا فِيهَا ، فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ »

(حدثنا سليم) بفتح أوله مكبراً (ابن حيان) - بمهملة مفتوحة وتحتانية - الهذلي البصري ، ثقة ، من السابعة . يروي عنه : (ع) .

قال سليم : (سمعت أبي) حيان - بفتح أوله وتشديد التحتانية - ابن بسطام الهذلي البصري ، روى : عن أبي هريرة ، ويروي عنه : ابنه سليم ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (كان فيمن كان قبلكم) من الأمم الماضية (رجل اشترى عقاراً) - بفتحيتين - أي : أرضاً (فوجد فيها) أي : في ذلك العقار الذي اشتراه ، أنث الضمير مع كون مرجعه مذكراً ؛ نظراً إلى كونه بمعنى الأرض ؛ أي : فوجد في تلك الأرض التي اشتراها (جرة من ذهب) - بفتح الجيم وتشديد الراء - واحد الجرار ، وهي معروفة ؛ وهي ما صنع من الطين وشوي فصار فخاراً (فقال) المشتري للبائع : (اشتريت منك) أيها البائع (الأرض) فقط (ولم أشتري منك الذهب) فخذفه فهو حقك .

(فقال الرجل) البائع : (إنما بعتك الأرض بما فيها) أي : مع ما فيها من الكنوز فأبى كل منهما من أخذ الذهب (فتحاكما) أي : تحاكم كل من البائع والمشتري ؛ أي : ترافعا (إلى رجل) عدل عالم بالحكم ؛ ليحكم بينهما ،

فَقَالَ : أَلَكُمَا وَلَدٌ ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : لِي غُلَامٌ ، وَقَالَ الْآخَرُ : لِي جَارِيَةٌ ، قَالَ :
فَأَنْكِحَا الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ ، وَلْيُنْفِقَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا مِنْهُ وَلْيَتَصَدَّقَا » .

فأخبراه بما اختلفا فيه واستفتياه فيه ، (فقال) لهما الرجل المحكم : (ألكما)
أي : هل لكما (ولد ؟ فقال أحدهما) أي : أحد المتحاكمين للمحكم : نعم
(لي غلام) أي : ولد ذكر (وقال الآخر) منهما : (لي جارية) أي : بنت صغيرة ،
ف (قال) المحكم لهما : (فأنكحها) أي : زوجها (الغلام الجارية ، ولينفقا على
أنفسهما منه) أي : من ذلك الذهب (وليتصدقا) ما فضل عن نفقتهما على
المساكين والمحاويج .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

کتابِ عشق

(١٨) - كِتَابُ الْعِتْقِ

(٦١) - (٨٥١) - بَابُ الْمُدَبَّرِ

(١٨) - (كِتَابُ الْعِتْقِ)

أي : أحاديثه ؛ أي : الإعتاق ، فهو اسم مصدر لأعتق الرباعي ، وإن كان يصح أن يكون مصدراً لعتق الثلاثي ، إلا أن عتق لازم غالباً ، يقال : عتق العبد عتقاً ؛ أي : صار مُعتقاً ، وقد يكون متعدياً ؛ كما في قول بعضهم :

يا رب أَعْضَاءَ السَّجُودِ عَتَقْتَهَا مِنْ فَضْلِكَ الْوَافِي وَأَنْتَ الْوَاقِي
وَالْعِتْقُ يَسْرِي فِي الْغِنَى يَا ذَا الْغِنَى فَاْمُنْ عَلَى الْفَانِي بَعِثْ الْبَاقِي
وهو لغةٌ : مأخوذ من قولهم : عتق الفرخ ؛ إذا طار واستقل .

وشرعاً : إزالة ملك عن آدمي لا إلى مالك تقرباً إلى الله تعالى ، فخرج بـ (آدمي) الطير والبهيمة ، فلا يصح عتقهما .

وقد قام الإجماع على أن العتق من القربات ، سواء المنجز والمعلق ، وأما تعليقه .. فليس قرينةً إن قصد به حث على شيء أو منع منه أو تحقيق خبر ، وإلا .. فهو قرينة .

والعتق باللفظ أقوى منه بالفعل ؛ لأن العتق بالقول مجمع عليه ، بخلاف الاستيلاء ، ولجواز موت المستولدة قبل موت سيدها . انتهى « ب ج على الغزي » .



(٦١) - (٨٥١) - (بَابُ الْمُدَبَّرِ)

أي : جواز بيعه ؛ من التدبير ؛ وهو لغةٌ : النظر في عواقب الأمور ، ومنه حديث : « التدبير نصف المعيشة » .

(١٣٦) - ٢٤٧١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ،

وشرعاً : تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة .



استدل المؤلف رحمه الله تعالى على الترجمة بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، فقال :

(١٣٦) - ٢٤٧١ - (١) (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومئتين (٢٣٣ هـ) ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا إسماعيل بن أبي خالد) الأحمسي مولا هم البجلي ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة ست وأربعين ومئة (١٤٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سلمة بن كهيل) - مصغراً - الحضرمي أبي يحيى الكوفي ، ثقة يتشيع ، من الرابعة . يزوي عنه : (ع) .

(عن عطاء) بن أبي رباح أسلم القرشي مولا هم المكي ، ثقة فقيه فاضل ،

عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاعَ الْمُدَبَّرَ .

لكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع المدبر) أي : العبد الذي علق سيده عتقه بموته ، وفي « المصباح » : دبر الرجل عبده تدبيراً ؛ إذا أعتقه بعد موته ، فالعبد مدبر بفتح الموحدة .

قوله : (باع المدبر) حملة أصحاب أبي حنيفة على المدبر المقيد ، وهو عندهم يجوز بيعه ، وأصحاب مالك على أنه كان مديوناً حين دبره ، ومثله يجوز إبطال تدبيره عندهم ، وأما الشافعي وغيره . . فأخذ بظاهر الحديث وجوز بيع المدبر مطلقاً . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع المدبر ، ومسلم في كتاب الأيمان ، باب جواز بيع المدبر ، وأبو داود في كتاب العتق ، باب في بيع المدبر مطولاً ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب في بيع المدبر ، والدارمي وأحمد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث جابر الأول بحديث آخر له أيضاً رضي الله

تعالى عنه ، فقال :

(١٣٧) - ٢٤٧٢ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَّا غُلَامًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَبَاعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشْتَرَاهُ ابْنُ النَّحَّامِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ .

(١٣٧) - ٢٤٧٢ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن جابر بن عبد الله) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) جابر : (دبر رجل منا) أي : من الأنصار ، اسمه أبو مذكور (غلاماً) له اسمه يعقوب ؛ أي : علق عتقه بدبر حياته ؛ أي : بآخرها (و) الحال أنه (لم يكن له) أي : لذلك الرجل (مال غيره) أي : غير ذلك الغلام وعليه ديون ، فبلغ خبر تدبيره النبي صلى الله عليه وسلم (فباعه النبي صلى الله عليه وسلم) لقضاء دينه (فاشتراه) أي : اشترى ذلك الغلام من النبي صلى الله عليه وسلم نعيم (بن) عبد الله (النحام) لقب لعبد الله ، هو ؛ أي : ذلك الرجل المشتري (رجل من بني عدي) ابن أسيد القرشي العدوي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العتق ، باب بيع المدبر ، ومسلم في كتاب الأيمان ، باب في بيع المدبر ، وأبو داود في كتاب العتق ، باب في بيع المدبر مطولاً ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع المدبر ، والدارمي وأحمد .

.....
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .

تتمة

ولفظ « مسلم » مع « شرحه الكوكب » : (عن جابر بن عبد الله) رضي الله تعالى عنهما (أن رجلاً من الأنصار) اسمه أبو مذكور (أعتق غلاماً له) اسمه يعقوب ؛ أي : علق عتقه (عن دبر) أي : بدبر حياته ؛ أي : بآخرها ، فقال له : أنت حر بعد موتي ، وسمي هذا العتق تدبيراً ؛ لأن العتق يحصل فيه في دبر الحياة ؛ أي : عقبها ؛ لأن التدبير شرعاً عتق علق بدبر الحياة ؛ كما مر ، و(لم يكن له) أي : لذلك المدبر (مال غيره) غير ذلك الغلام .

وفي باب بيع المزايدة من « صحيح البخاري » : (أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر ، فاحتاج) ففيه أن سبب البيع هو الاحتياج إلى ثمنه (فبلغ ذلك) أي : تدبير الرجل غلامه ؛ أي : وصل خبر تدبيره (النبي صلى الله عليه وسلم) فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الرجل وغلامه (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم لمن عنده من الصحابة : (من يشتريه ؟) أي : من يشتري هذا الغلام (مني ، فاشتره) أي : فاشترى ذلك الغلام من النبي صلى الله عليه وسلم (نعيم) مصغراً (بن عبد الله) بن أسيد القرشي العدوي ، أسلم قديماً قبل عمر بن الخطاب ، فكتم إسلامه ، وأراد الهجرة ، فسأله بنو عدي أن يقيم في مكة على أي دين يشاء ؛ لأنه كان ينفق على أراملهم وأيتامهم ففعل ، ثم هاجر عام الحديبية ومعه أربعون من أهل بيته ، رضي الله تعالى عنهم ، ووقع في بعض رواية مسلم : (فاشتره ابن النحام) وكذا في رواية ابن ماجه ، وظاهره : أن النحام كان لقب أبيه ، ولكن غلط النووي هذه الرواية ، وقال : إن النحام لقب نعيم لا لأبيه ، وهو الصواب .

.....
والمعنى عليه : فاشتراه من النبي صلى الله عليه وسلم نعيم بن عبد الله بن أسيد القرشي العدوي (النحام) بالرفع صفة لنعيم ، وضبطه الجمهور بفتح النون والحاء المشددة ، وضبطه ابن الكلبي بضم النون وفتح الحاء المخففة ، ومنعه الصنعاني ، كذا في « الفتح » (١٦٦/٥) .

وقال النووي : هكذا هو في جميع نسخ « مسلم » أبي النحام ، قالوا : وهو غلط ، والصواب : فاشتراه النحام ؛ فإن المشتري هو نعيم ، وهو النحام ، لقب بذلك ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « دخلت الجنة ، فسمعت فيها نعمة لنعيم » ؛ والنعمة : الصوت ، وقيل : هي السعلة ، وقيل : هي النحنة . انتهى .
أي : فاشتراه نعيم النحام من النبي صلى الله عليه وسلم بثمان مئة درهم ، فدفعها ؛ أي : فدفع النبي صلى الله عليه وسلم تلك الدراهم (إليه) أي : إلى ذلك الرجل المُدبِّر غلامه ، اتفقت الطرق كلها على أن ثمنه ثمان مئة درهم ، إلا ما أخرجه أبو داود من طريق هشيم عن إسماعيل قال : بسبع مئة أو تسع مئة ؛ ولا شك أن رواية ثمان مئة أكثر وأوثق ؛ لأن الجازم مقدم على الشاك ، والله أعلم .

وفي رواية مسلم أيضاً زيادة : (قال عمرو) بن دينار بالسند السابق (سمعت جابر بن عبد الله يقول) : كان ذلك الغلام (عبداً قبطياً ، مات عام أول من إمارة ابن الزبير) ونصب عام على الظرفية ، وإضافته إلى أول من إضافة الموصوف إلى صفته ، وأول بالصرف وعدمه ، على أنه فوعل أو أفعل ، والمعنى : مات عاماً أول من إمارة ابن الزبير ، أو الإضافة مقلوبة ؛ أي : مات أول عام من إمارة ابن الزبير . انتهى .



(١٣٨) - ٢٤٧٣ - (٣) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ظَبْيَانَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْمُدَبِّرُ مِنَ الثَّلَاثِ » ، قَالَ ابْنُ مَاجَهَ : (سَمِعْتُ عُثْمَانَ - يَعْنِي : ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ - يَقُولُ : هَذَا خَطَأٌ)

ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٨) - ٢٤٧٣ - (٣) (حدثنا عثمان ابن أبي شيبة) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .
(حدثنا علي بن ظبيان) - بفتح المعجمة ثم موحدة ساكنة ثم تحتانية - ابن هلال العبسي الكوفي قاضي بغداد ، ضعيف ، من التاسعة ، مات سنة اثنتين وتسعين ومئة (١٩٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(عن عبيد الله) بن عمر بن حفص العمري المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المدبر) محسوب (من الثلث) يعتق إن خرج منه ، وإلا . . فلا .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه علي بن ظبيان ، وهو متفق على ضعفه .

قال تلميذ المؤلف أبو الحسن بن بحر القزويني : (قال) لنا شيخنا محمد بن يزيد (ابن ماجه) مؤلف هذا السنن : (سمعت) شيخنا (عثمان يعني) المؤلف بعثمان الذي أبهمه عثمان (ابن أبي شيبة يقول : هذا) الحديث (خطأ)

- يَعْني : حَدِيثَ الْمُدَبَّرِ مِنَ الثُّلُثِ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ .

موضوع (يعني) عثمان بقوله هذا : (حديث المدبر) محسوب (من الثلث ، قال أبو عبد الله) محمد ابن ماجه : (ليس له) أي : لهذا الحديث (أصل) أي : سند صحيح ، بل موضوع .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف متناً وسنداً (٢٣) (٢٦٨) ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٢) - (٨٥٢) - بَابُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ

(١٣٩) - ٢٤٧٤ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ،
.....

(٦٢) - (٨٥٢) - بَابُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ

(١٣٩) - ٢٤٧٤ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(ومحمد بن إسماعيل) بن سمرة الأحمسي - بمهملتين - أبو جعفر السراج ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ت س ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي أبو عبد الله ، صدوق يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس) بن عبد المطلب الهاشمي المدني ، ضعيف ، من الخامسة ، مات سنة أربعين ومئة (١٤٠ هـ) ، أو بعدها بسنة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن عكرمة) البربري المكي أبي عبد الله الهاشمي مولاهم ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ وَلَدَتْ أُمُّهُ مِنْهُ . . فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ دُبُرٍ مِنْهُ » .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حسين بن عبد الله بن عبيد الله الهاشمي ، تركه علي ابن المديني وأحمد ابن حنبل والنسائي ، وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة ، وقال البخاري في « التاريخ الصغير » : إنه يتهم بالزندقة .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما رجل ولدت أُمته منه) ولدأ . . (فهي) أي : فتلك الأمة (معتقة) بصيغة اسم المفعول ؛ أي : بإيلاده إياها (عن دبر) أي : عن آخر حياة (منه) أي : بموته .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد رواه الحاكم وصحح إسناده ، ويشهد له أيضاً خبر : (أمهات الأولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن ، يستمتع بها سيدها ما دام حياً ، فإذا مات . . فهي حرة) رواه الدارقطني والبيهقي ، وصححا وقفه على عمر ، وخالفهما ابن القطان فصحح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وحسنه ، وقال : رواه كلهم ثقات ، وخبر « الصحيحين » : قلنا : يا رسول الله ؛ إنا نأتي السبايا ونحب أثمانهن ، فما ترى في العزل ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « ما عليكم ألا تفعلوا ؛ ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة » ، فلولا أن الاستيلاد يمنع من البيع لاستحقاقها العتق . . لم يكن لعزلهم لمحبة الأثمان فائدة .

وخبر « الصحيحين » أيضاً : « إن من أشراط الساعة أن تلد الأمة ربتها » ، وفي رواية : ربتها ؛ أي : سيدها ، فأقام الولد مقام أبيه ، وأبوه حر ، فكذا هو ، ولما كان الولد كالجزء . . استحققت العتق بولادته ، وهذا هو المراد من قوله صلى الله

(١٤٠) - ٢٤٧٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ،
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ؛ يَعْنِي : النَّهْشَلِيُّ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ،
.....

عليه وسلم في مارية القبطية لما ولدت سيدنا إبراهيم : « أعتقها ولدها » إلى غير ذلك . انتهى « ب ج » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ، وإن كان سنده ضعيفاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٠) - ٢٤٧٥ - (٢) (حدثنا أحمد بن يوسف) بن خالد الأزدي
أبو الحسين النيسابوري المعروف بحمدان ، حافظ ثقة ، من الحادية عشرة ، مات
سنة أربع وستين ومئتين (٢٦٤ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا أبو عاصم) النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني
البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو
بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو بكر ؛ يعني : النهشلي) - بفتحيتين بينهما هاء ساكنة - الكوفي ،
اسمه عبد الله بن قطاف ، أو ابن أبي قطاف ، وقيل : وهب ، وقيل : معاوية ،
صدوق رمي بالإرجاء من السابعة ، مات سنة ست وستين ومئة (١٦٦ هـ) . يروي
عنه : (م ت س ق) .

(عن الحسين بن عبد الله) بن عبيد الله ، ضعيف ، من الخامسة ، مات سنة
أربعين ومئة ، أو بعدها بسنة . يروي عنه : (ت ق) .

عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : ذُكِرَتْ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا » .

(عن عكرمة) الهاشمي المكي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حسين بن عبد الله الهاشمي ، وهو متفق على ضعفه ؛ أي : فحكمه حكم الإسناد قبله .

(قال) ابن عباس : (ذُكِرَتْ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ) ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي مارية القبطية (عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أعتقها ولدها) إبراهيم ؛ أي : تسبب في عتقها بعد موتي .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه ابن سعد في « الطبقات الكبرى » ومعنى : (أعتقها إبراهيم) أثبت لها استحقاق العتق ، لا أنه أعتقها بالفعل ، ولذلك قالت عائشة رضي الله تعالى عنها : ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً ولا درهماً ولا عبداً ولا أمةً ، وكانت مارية من جملة ما خلفه صلى الله عليه وسلم ، ولم يثبت أنه أعتقها في حياته ، ولا علق عتقها بوفاته . وروي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال : نبيعها وقد خالطت لحومنا لحومها ودماؤنا دماءها ؟!

وعن عثمان رضي الله تعالى عنه نحوه ، واشتهر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه خطب يوماً على منبر الكوفة ، فقال في أثناء خطبته : اجتمع رأيي ورأي عمر أن أمهات الأولاد لا يبعن ، وأنا الآن أرى بيعهن ؛ فقال لي عبيدة السلماني رضي الله تعالى عنه : رأيك مع رأي عمر - وفي رواية : مع الجماعة - أحب إلينا

.....

من رأيك وحدك ، فأطرق رأسه ، ثم قال : اقضوا فيه ما أنتم مُقَضُّون ؛ فإنني أكره أن أخالف الجماعة ، فمجموع هذه الأحاديث عَضَّد بعضها بعضاً ، فلو حكم حاكم بصحة بيعها . . نُقِض حكمه ؛ لمخالفته الإجماع ، وما كان في ذلك من الخلاف بَيْن القرن الأول ؛ فقد انقطع وانعقد الإجماع على مَنع بيعها .

وأما خبرُ أبي داود عن جابر الآتي ذِكْرُه بعد هذا الحديث في كلام المؤلف : (كنا نبيع سراريننا وأمّهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم لا يرى بذلك بأساً) . . فأجيب : بأنه منسوخ على فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع كونه قبل النهي أو أنه منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالاً واجتهاداً ، فيقدم عليه ما نسب إليه صلى الله عليه وسلم قولاً ونصاً ؛ وهو نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع أمّهات الأولاد ؛ كما مر ؛ فإنه وإن كان نفيّاً لفظاً ، ولكنه نهى معنئ .

وبالجملة : فيحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك ، ويكون قبل النهي ، فيكون منسوخاً ، ويحتمل أنه لم يشعر بذلك ، ولكن نسبه إليه جابر باجتهاده ؛ حيث غلب على ظنه أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع عليه ، ونظير ذلك ما ورد في المخابرة أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : كنا نخبر أربعين سنة لا نرى بذلك بأساً ، حتى أخبرنا رافع بن خديج رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة ، فتركناها . انتهى من « ب ج على الغزي » .

فهذا الحديث أيضاً كالذي قبله : صحيح بغيره ، وإن كان سنده ضعيفاً ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لما قبله .



(١٤١) - ٢٤٧٦ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ
قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ
جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِينَا وَأُمَمَاتٍ أَوْلَادِنَا

ثم ذكر المؤلف ثالثاً حديثاً منسوخاً ، أو نسبه جابر إلى النبي صلى الله عليه
وسلم ظناً لا يقيناً رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٤١) - ٢٤٧٦ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(وإسحاق بن منصور) بن بهرام المعروف بالكوسج ، أبو يعقوب التميمي
المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين
(٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(قالا : حدثنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعائي ، ثقة ، من التاسعة ،
مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من
السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(أخبرني أبو الزبير) الأسدي مولاهم محمد بن مسلم بن تدرس المكي ،
صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنه سمع جابر بن عبد الله) الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أي : سمعته حالة كونه (يقول : كنا نبيع سراريننا) أي : الإماء المستفرشة
لنا ، وقوله : (وأممات أولادنا) من ذكر الخاص بعد العام اهتماماً به

وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِينَا حَيٌّ لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا .

(والنبي صلى الله عليه وسلم) موجود (فينا حي) حالة كوننا (لا نرى) ولا نزن (بذلك) متعلق بقوله : (بأساً) أي : لا نعتقد بأساً ومنعاً في ذلك البيع . وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ كما في « تحفة الأشراف » .

فدرجته : أنه منسوخ ، أو نسبه جابر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ظناً منه أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على بيعهم أمهات الأولاد فقررهم على ذلك . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولكنه منسوخ أو منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ظناً من جابر ، فغرض المؤلف بسوقه : بيان نسخه ، أو بيان أنه منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ظناً .

قال السندي : قوله : (كنا نبيع سراريننا وأمهات أولادنا) قيل : يحتمل : أن ذلك كان مما جاز في العصر الأول ، ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم قبل خروجه من الدنيا ، ولذلك نهى عنه عمر ، وأما أبو بكر . . فلعله لم يعلم بحال الناس ولا بحديث النهي ، والله أعلم . انتهى منه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد به للأول ، والثالث لبيان نسخه ، أو أنه ليس حديثاً حقيقياً ، بل منسوب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ظناً من جابر .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٣) - (٨٥٣) - بَابُ الْمُكَاتِبِ

(١٤٢) - (٢٤٧٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ

قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ،
.....

(٦٣) - (٨٥٣) - (بَابُ الْمَكَاتِبِ)

بفتح التاء على صيغة اسم المفعول مأخوذ من الكتابة ؛ وهي لغة : الضم والجمع ؛ لأن فيها ضم نجم إلى نجم .

وشرعاً : عتق معلق على مال منجم بوقتين معلومين فأكثر .

وأركانها أربعة :

مكاتب - بكسر الفوقانية - وهو السيد ، ومكاتب - بفتحها - وهو الرقيق ،

وعوض ، وصيغة .



واستدل المؤلف على الترجمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٤٢) - (٢٤٧٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ

سَعِيدٍ (بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ،

مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (قالا : حدثنا أبو خالد الأحمر) سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ،

صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي

عنه : (ع) .

(عن) محمد (بن عجلان) المدني ، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث

أبي هريرة ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه :

(م عم) .

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثَلَاثَةٌ كُلُّهُمْ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُ : الْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ ، وَالنَّكَاحُ الَّذِي يُرِيدُ التَّعْفُفَ » .

(عن سعيد بن أبي سعيد) المقبري كيسان أبي سعد المدني ، ثقة ، من الثالثة ، تغير قبل موته بأربع سنين ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاثة) أشخاص (كلهم حق على الله) سبحانه ؛ أي : لازم واجب على الله بمقتضى وعده وفضله (عونه) أي : إعانتة إياهم ؛ أي : ثابت عنده إعانتهم ؛ أحدهم : (الغازي) أي : المجاهد (في سبيل الله) أي : في طاعته لإعلاء كلمة الله تعالى وإظهارها بين قوم مشركين ؛ أي : إعانتة بما يتيسر له به من الآلات والأسباب .

(و) ثانيهم : (المكاتب الذي يريد الأداء) أي : أداء مال الكتابة لسيده ؛ أي : بدلها .

(و) ثالثهم : (النكاح) أي : مريد النكاح والتزوج (الذي يريد) بتزوجه (التعفف) أي : الكف عن الوقوع في المحارم والزنا .

قال الطيبي : إنما أثر هذه الصيغ ؛ إيذاناً بأن هذه الأمور من الأمور الشاقة التي تفدح الإنسان وتقصم ظهره ، لولا أن الله تعالى يعينه عليها لا يقوم بها ، وأصعبها العفاف ؛ لأنه قمع للشهوة الجبلية المركوزة فيه ، وهي مقتضى البهيمية النازلة في أسفل السافلين ، فإذا استعفف وتداركه عون الله تعالى . . ترقى إلى منزلة الملائكة وأعلى عليين . انتهى .

(١٤٣) - ٢٤٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ
وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ حَجَّاجٍ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب فضائل الجهاد ،
باب ما جاء في المجاهد والناكح والمكاتب وعون الله تعالى إياهم ، وقال : هذا
حديث حسن ، والنسائي في كتاب الجهاد ، باب فضل الروحة في سبيل الله عز
وجل ، وفي كتاب النكاح ، باب معونة الله الناكح الذي يريد العفاف ، وأحمد
وابن حبان في كتاب الجهاد من « صحيحه » ، والحاكم ، وقال : صحيح على
شرط مسلم .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عبد الله بن عمر رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٣) - ٢٤٧٨ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء بن كريب
الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة
تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ومحمد بن فضيل) بن غزوان الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي ،
صدوق عارف رمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة
(١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما روى (عن حجاج) بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا عَبْدٍ كُتِبَ عَلَى مِئَةِ أُوقِيَّةٍ فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَ أُوقِيَّاتٍ .. فَهُوَ رَقِيقٌ » .

القاضي ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد ، صدوق ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي ، أحد السابقين المكثرين من الصحابة ، وأحد العبادة الفقهاء رضي الله تعالى عنهما ، مات في ذي الحجة ليالي الحرة بالطائف على الراجح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف مدلس ، ولكن لم ينفرد حجاج في روايته عن عمرو بن شعيب ، بل تابعه يحيى بن أبي أنيسة الجزري ، فرواه عن عمرو عن أبيه عن جده ، ولكنه ضعيف أيضاً ، رواه الترمذي .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما عبد) وأمة (كوتب) أو كوتبت (على مئة أوقية فأداهها) أي : أدى تلك المئة ودفعها كلها إلى سيده المكاتب له (إلا عشر أوقيات) منها .. (فهو رقيق) حتى يؤدي تلك العشرة الباقية ؛ والأوقية - بضم الهمزة وكسر القاف وفتح المثناة التحتية المشددة - : أربعون درهماً ، ووقع في أكثر نسخ الترمذي : عشر أواق

.....
- بفتح الهمزة وتنوين القاف - وهو الظاهر ؛ لأن آحاد أسماء العدد لا يضاف إلا إلى جمع .

والحاصل : أنه ما بقي عليه عُشْرُ مالٍ الكتابة .. فهو عبد ، ولا دلالة فيما دون العشر إلا بالمفهوم على أنه فيما إذا بقي دون العشر يصير حراً ، لكن مفهوم هذا لا يعارض منطوق الروايات الدالة على خلافه .

وهذا الحديث رواه الترمذي بهذا السند ، لكن برواية يحيى بن أبي أنيسة الجزري عن عمرو بن شعيب ، فتابع فيه يحيى الحجاج بن أرطاة .

وقال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء من مال كتابته .

وقال في « المنتقى » بعد ذكر هذا : رواه الخمسة إلا النسائي . انتهى .

وقال في « النيل » : وأخرجه أيضاً الحاكم وصححه ، قال الشافعي : لم أجد أحداً روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عمرًا ، ولم أر من رضى من أهل العلم يثبت به ، وعلى هذا الحديث فتيا المفتين . انتهى .

قلت : وأخرج أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ قال : « المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم » ، أخرجه أبو داود بإسناد حسن ، وأصله عند أحمد والثلاثة ، وصححه الحاكم . انتهى .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لما تقدم لكثرة طرقه ، وإن كانت ضعافاً ، وكثرة شواهد ، ولتصحيح الحاكم له ، وغرضه : الاستشهاد به لما قبله .



(١٤٤) - ٢٤٧٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ نَبْهَانَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مَكَاتِبٌ وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي . . فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ » .

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٤) - ٢٤٧٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ نَبْهَانَ - بفتح النون وسكون الموحدة - (مولى أم سلمة) وفي رواية أبي داود : (مكاتب أم سلمة) والمعنى واحد ، المخزومي مولاها ؛ مولى أم سلمة ، أبي يحيى المدني ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .
(عن أم سلمة) هند بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أنها) أي : أن أم سلمة (أخبرت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا كان لإحداكن) أيها المؤمنات (مكاتب) أي : عبد كاتبته ، وعلقت عتقه على دفع النجوم لها (وكان عنده) أي : عند ذلك المكاتب (مايؤدي) ويدفع لسيدته من مال الكتابة . . (فلتحتجب) إحداكن ؛ وهي سيدته التي كاتبته (منه) أي : من ذلك المكاتب ، فإن ملكه على شرف الزوال ، وما قارب الشيء . . يعطى حكمه ؛ والمعنى : أنه لا يدخل عليها .

قال الترمذي : ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم : على التورع والاحتياط ، وقالوا : لا يعتق المكاتب وإن كان عنده ما يؤدي حتى يؤدي الجميع .

(١٤٥) - ٢٤٨٠ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ
قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،
.....

قال القاضي : وهذا الحديث محمول على التورع والاحتياط ؛ لأنه بصدد أن
يعتق بالأداء ، لا أنه يعتق بمجرد أن يكون واجداً للنجم ؛ فإنه لا يعتق ما لم يؤد
الجميع ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « المكاتب عبد ما بقي عليه درهم » ولعله
قصد به منع المكاتب عن تأخير الأداء بعد التمكن منه ؛ ليستبيح به النظر إلى
السيدة ، وسداً عليه لهذا الباب . انتهى ، انتهى « تحفة الأحمدي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب العتق ، باب
في المكاتب يؤدي ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب المكاتب إذا كان عنده ما
يؤدي ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

قال الحافظ في « بلوغ المرام » بعد ذكر هذا الحديث : رواه أحمد والأربعة ،
وصححه الترمذي .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أبي هريرة بحديث عائشة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٤٥) - ٢٤٨٠ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن
إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل :
خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قال : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ بَرِيرَةَ أَتَتْهَا وَهْيَ مُكَاتَبَةٌ قَدْ كَاتَبَهَا أَهْلُهَا عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فَقَالَتْ لَهَا : إِنْ شَاءَ أَهْلُكَ .. عَدَدْتُ لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً

(عن هشام بن عروة) ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن بريرة) مولاتها (أتها) أي : أتت عائشة تستعينها على مال كتبتها

(وهي) أي : والحال أن بريرة (مكاتبة) أي : معلق عتقها بأداء النجوم (قد

كاتبتها أهلها) أي : مواليتها (على تسع أواق) من الدراهم .

قوله : (بريرة) بوزن فعيلة ، مشتقة من البرير ؛ وهو ثمر الأراك ، وقيل : إنها

فعيلة من البر ، بمعنى مفعولة ؛ كمبرورة ، أو بمعنى فاعلة ؛ كرحيمة ، هكذا

وجهه القرطبي ، والأول أولى ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم غير اسم جويرة ، وكان

اسمها برة ، وقال : « لا تزكوا أنفسكم » فلو كانت بريرة من البر . لشاركتها في

ذلك ، وكانت بريرة لناس من الأنصار ؛ كما وقع عند أبي نعيم ، وقيل : لناس

من بني هلال ، قاله ابن عبد البر ، ويمكن الجمع ، وكانت تخدم عائشة قبل

أن تعتق ؛ كما في حديث الإفك ، وعاشت إلى خلافة معاوية ، وتفرست في

عبد الملك بن مروان أنه يلي الخلافة فبشرته بذلك ، وروى هو ذلك عنها ، كذا

في « الفتح » . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

(فقالت) عائشة (لها) أي : لبريرة : (إن شاء أهلك) أي : مواليك المال

الذي كاتبوك عليه .. (عددت) وحاسبت (لهم) ذلك المال (عدة واحدة)

وَكَانَ الْوَلَاءُ لِي ، قَالَ : فَآتَتْ أَهْلَهَا فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُمْ ، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ تَشْتَرِيَ
الْوَلَاءَ لَهُمْ ، فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ :
« أَفْعَلِي » ،
.....

- بفتح العين وتشديد الدال - أي : دفعة واحدة ؛ ومراد عائشة بكلامها : شراؤها
ببدل مال الكتابة وإعتاقها ، ولا بد من الحمل على هذا المعنى ، وهو الموافق
للمرويات ، وإلا . . لزم أن عائشة اشترطت ما ليس لها (وكان الولاء) أي : ولاؤك
(لي) لا لهم ؛ لأنني اشتريتك منهم وأعتقتك بنفسي لا بكتابتهم .

(قال) الراوي ؛ وهي عائشة : (فَآتَتْ) بريرة وجاءت (أهلها) أي : مواليتها
(فَذَكَرَتْ) بريرة (ذَلِكَ) الذي قلتُ لها (لهم) أي : لأهلها (فَأَبَوْا) ذلك ؛
أي : من أن أعدَّ لهم بدلَ مال الكتابة عدة مع كون الولاء لي (إِلَّا أَنْ تَشْتَرِيَ
الْوَلَاءَ) أي : كون ولائها (لهم ، فَذَكَرَتْ عائشة ذلك) الشرط الذي شرطوا على
بريرة ؛ وهو كون الولاء لهم مع عتق عائشة لها (للنبي صلى الله عليه وسلم ،
فقال) النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة : (افعلي) ما طلبوا منك من شرط
كون الولاء لهم .

قوله : « افعلي . . . » إلى آخره ، قال في « اللمعات » : قد يتوهم أن هذا
متضمن للخداع والتغدير ، فكيف أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهله
بذلك ؟

والجواب : أنه كان جهلاً باطلاً منهم ، فلا اعتذار بذلك .

وأشكل من ذلك ما ورد في بعض الروايات : « خذيتها واشترطي الولاء لهم ؛
فإن الولاء لمن أعتق » .

والجواب : أن اشتراطه لهم تسليم لقولهم الباطل بإرخاء العنان دون إثباته
لهم . انتهى .

قَالَتْ : فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَطَبَ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : « مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟! كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ مِئَةِ شَرْطٍ ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ ، وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

قلت : قد ذكر الحافظ في « الفتح » في دفع هذا الإشكال وجوهاً عديدةً بالبسط ، فعليك أن تطالعه . انتهى من « التحفة » .

(قالت) أي : عائشة : (فقام النبي صلى الله عليه وسلم) مساء ذلك اليوم على المنبر (فخطب الناس) أي : وعظهم ؛ أي : أراد الخطبة (فحمد الله) بتنزيهه من النقائص (وأثنى عليه) بوصفه بالكمالات (ثم) بعد حمد الله وثنائه (قال : ما بال رجال) أي : ما شأنهم (يشترطون) على الناس (شروطاً ليست) مذكورة (في كتاب الله) تعالى ؛ يعني : القرآن ؟! (كل شرط ليس في كتاب الله) تعالى وحكمه .. (فهو) أي : فذلك الشرط (باطل) أي : لغو لا اعتبار له (وإن كان) شارطه شرطه (مئة شرط) أي : مئة مرة (كتاب الله) أي : حكمه (أحق) أن يتبع (وشرط الله أوثق) بأن يتمسك (والولاء) أي : ولاء العتق (لمن أعتق) أي : لمن باشر العتق .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الفرائض ، باب ميراث السائبة ، ومسلم في كتاب العتق ، باب إنما الولاء لمن أعتق ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب في اشتراط الولاء .

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، وأبو داود في كتاب العتق ، باب في بيع المكاتب إذا فُسِّخَتْ الكتابة ، والنسائي ، باب في بيع المكاتب .

.....
فهلذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والباقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٤) - (٨٥٤) - بَابُ الْعِتْقِ

(١٤٦) - (٢٤٨١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ
الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ
السَّمْطِ
.....

(٦٤) - (٨٥٤) - (بَابُ) فَضِيلَةِ (الْعِتْقِ)



(١٤٦) - (٢٤٨١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ (مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ
الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٤٧ هـ) . يَرْوِي
عَنْهُ : (ع) .

(حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ الضَّرِيرُ التَّمِيمِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ
كِبَارِ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ) سَلِيمَانَ بْنِ مَهْرَانَ (الْأَعْمَشِ) الْكَاهِلِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ،
مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ) بَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَارِقِ الْجَمَلِيِّ - بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالْمِيمِ -
الْمُرَادِيُّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ الْأَعْمَشِيُّ ، ثِقَةٌ عَابَدَ كَانَ لَا يَدْلُسُ وَرَمِيَ بِالْإِرْجَاءِ ،
مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَمِئَةً (١١٨ هـ) ، وَقِيلَ قَبْلَهَا . يَرْوِي عَنْهُ :
(ع) .

(عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) رَافِعُ الْغُطْفَانِيِّ الْأَشْجَعِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ،
مِنْ الثَّلَاثَةِ ، وَكَانَ يَرْسُلُ كَثِيرًا ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ (٩٨ هـ) ، وَقِيلَ :
مِئَةً ، أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمْطِ) - بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ - الْكَنْدِيُّ الشَّامِيُّ ،

قَالَ : قُلْتُ لِكَعْبٍ : يَا كَعْبُ بْنُ مُرَّةَ ؛ حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَحْذَرُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ أَعْتَقَ أَمْرًا مُسْلِمًا . . كَانَ فَكَاكُهُ مِنَ النَّارِ ، يُجْزَى كُلُّ عَظْمٍ مِنْهُ بِكُلِّ عَظْمٍ مِنْهُ ،

زعم ابن سعد بأن له وفادةً ، ثم شهد القادسية وفتح حمص ، وعمل عليها لمعاوية ، ومات سنة أربعين (٤٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(قال : قلت لكعب) بن مرة ، ويقال له : مرة بن كعب السلمي الصحابي رضي الله تعالى عنه ، سكن البصرة ثم الأردن ، مات سنة بضع وخمسين (٥٣ هـ) . يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
أي : قلت له : (يا كعب بن مرة ؛ حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) حديثاً صحيحاً (واحذر) الخطأ والغلط في حديثك عنه ؛ أي : تحر الصواب ، ولا تحدث لنا ما شككت فيه .

(قال) كعب : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من أعتق امرأ مسلماً . . كان) ذلك العتيق (فكاكه) أي : فكاك المعتق وفدائه وخلاصه ونجاته (من النار) الأخرية ، فضمير (كان) للعبد ، وضمير (فكاكه) للمعتق .

والفكاك - بفتح الفاء ، وكسرهما لغة - أي : خلاصه ونجاته من النار (يُجْزَى) - بضم التحتانية وفتح الزاي غير مهموز على صيغة المجهول - أي : يُفْدَى (كل عظم منه) أي : من المعتق (بكل عظم منه) أي : من العتيق ، قال في « التحفة » : يجزئ - بالهمزة - من الإجزاء ، كذا في النسخ الحاضرة .

وذكر صاحب « المنتقى » هذا الحديث ، وعزاه إلى الترمذي بلفظ (يجزئ) بغير همزة ، قال الشوكاني في « شرح المنتقى » : قوله : « يجزئ » بضم الياء وفتح

وَمَنْ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ .. كَانَتْ فَكَاهَهُ مِنَ النَّارِ ، يُجْزَى بِكُلِّ عَظْمَيْنِ مِنْهُمَا عَظْمٌ مِنْهُ » .

الزاي على صيغة المجهول بغير همزة ، فالظاهر أن نسخ « الترمذي » مختلفة في هذا اللفظ ، والصواب أنه غير مهموز .

(ومن أعتق امرأتين مسلمتين .. كانتا فكاكه) أي : فكاك المعتق وفدائه (من النار يجزى) - بضم الياء وفتح الزاي بغير همز مثل ما مر آنفاً - أي : يفدى (بكل عظمين منهما) أي : من المرأتين (عظم منه) أي : من المعتق .

والحديث دليل على أن العتق من القرب الموجبة للسلامة من النار ، وأن عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى ، فعتق المرأة أجره على النصف من عتق الذكر ؛ فالرجل إذا عتق امرأة .. كانت فكاك نصفه من النار ، والمرأة إذا أعتقت الأمة .. كانت فكاكها من النار .

وقد استدل بهذا الحديث من قال : عتق الذكر أفضل ، قال المناوي : فعتق الذكر يعدل عتق الأنثيين ، ولهذا كان أكثر عتقاء النبي صلى الله عليه وسلم ذكوراً .

وقال العلقمي : اختلف العلماء هل الأفضل عتق الإناث أم الذكور ؟ فقال بعضهم : الإناث ؛ لأنها إذا أعتقت كان ولدها حراً ، سواء تزوجها حر أو عبد . قلت : ومجرد هذه المناسبة لا يصلح لمعارضة ما وقع التصريح به في الأحاديث ؛ من أن فكاك المعتق إما رجل أو امرأتان ، وأيضاً عتق الأنثى ربما أفضى في الغالب إلى ضياعها ؛ لعدم قدرتها على التكسب ، بخلاف الذكر ، ذكره الشوكاني . انتهى من « العون » .

قال العلقمي : وقال آخرون : عتق الذكور أفضل ؛ لما في الذكر من المعاني العامة التي لا توجد في الإناث ؛ كالقضاء والجهاد ، ولأن من الإناث من إذا

(١٤٧) - ٢٤٨٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،
حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي مُرَاجِحٍ ،
.....

أعتقت .. تضييع ، بخلاف العبيد ، وهذا القول هو الصحيح . انتهى ، انتهى منه .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب العتق ، باب
أي الرقاب أفضل ، والترمذي في كتاب النذور ، باب ما جاء في ثواب من أعتق
رقبة ، باب ما جاء في فضل من أعتق رقبة ، والنسائي في كتاب الجهاد ، باب
ثواب من رمى بسهم في سبيل الله عز وجل ، وأحمد .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث كعب بن مرة بحديث أبي ذر رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٤٧) - ٢٤٨٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ (بن أسد بن حبان - بكسر
المهملة بعدها موحدة - أبو جعفر القطان الواسطي ، ثقة حافظ ، من الحادية
عشرة ، مات سنة تسع وخمسين ومئتين (٢٥٩ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه :
(خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمد بن خازم الضرير الأعمى التميمي الكوفي ثقة ،
من كبار التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير .

(عَنْ أَبِي مُرَاجِحٍ) الغفاري ، ولا يعرف اسمه ، وقيل : سعد ، ولا يصح ،
ويقال : الليثي المدني ، قيل : له صحبة ، وإلا .. فتثقة ، من الثالثة . يروي عنه :
(خ م س ق) .

عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : « أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَعْلَاهَا ثَمَنًا » .

(عن أبي ذر) الغفاري جندب بن جنادة رضي الله تعالى عنه ، مات سنة اثنتين وثلاثين (٣٢ هـ) في خلافة عثمان . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو ذر : (قلت : يا رسول الله ؛ أي : الرقاب أفضل) عتقاً وأكثرها أجراً ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفضلها (أنفسها) أي : أرغبها وأحبها (عند أهلها) ومواليها لحسن أخلاقها وكمال عقلها ولدينها (وأعلاها) أي : أكثرها (ثمنًا) وقيمةً ؛ لجمالها وحسن قدها ولقوتها ولأدبها .

قوله : « أنفسها عند أهلها » - بفتح الفاء - أي : أكثرها رغبة عند أهلها لمحبتهم فيها ؛ لأن عتق مثل هذا لا يقع إلا خالصاً .

قوله : « أعلاها ثمنًا » قال النووي : محله - والله أعلم - فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة ، أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً ، فأراد أن يشتري بها رقبةً يعتقها ، فوجد رقبةً نفيسة ، ورقبتين مفضولتين ، قال : فالثنتان أفضل ، قال : وهذا بخلاف الأضحية ؛ فإن الواحدة السميئة أفضل ؛ لأن المطلوب هنا فك الرقبة ، وهناك طيب اللحم . انتهى .

قال في « فتح الباري » : والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص ؛ فرب شخص واحد إذا عتق . . انتفع بالعتق ، وانتفع به أضعاف ما يحصل من النفع بعتق أكثر عدداً منه ، ورب محتاج إلى كثرة ليفرقه على المحاويج الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم ، والضابط : أن أيهما كان أكثر نفعاً . . كان أفضل ، سواء قل أو كثر .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العتق ، باب أي

.....

الرقاب أفضل ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان كون الإيمان به تعالى أفضل الأعمال ، والنسائي في كتاب الجهاد ، باب ما يعدل الجهاد في سبيل الله ومالك في « الموطأ » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٥) - (٨٥٥) - بَابُ : مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ . . فَهُوَ حُرٌّ

(١٤٨) - (٢٤٨٣) - (١) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا :
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَاصِمٍ ،

(٦٥) - (٨٥٥) - (بَابُ : مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ . . فَهُوَ حُرٌّ)

(١٤٨) - (٢٤٨٣) - (١) (حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ) - بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الرَّاءِ
مَعَ سَكُونِ الْكَافِ - الْعَمِي أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ ،
مَاتَ فِي حُدُودِ خَمْسِينَ وَمِثْنَيْنِ (٢٥٠ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م د ت ق) .

(وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) بْنُ بَهْرَامِ الْكُوسَجِ التَّمِيمِيِّ الْمَرْوَزِيِّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ، مِنْ
الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِثْنَيْنِ (٢٥١ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (خ
م ت س ق) .

(قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ) بْنُ عَثْمَانَ (الْبُرْسَانِي) - بَضْمُ الْمُوَحَّدَةِ -
أَبُو عَثْمَانَ الْبَصْرِيُّ ، صَدُوقٌ يَخْطِئُ ، مِنْ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِثْنَيْنِ
(٢٠٤ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ) بْنُ دِينَارِ الْبَصْرِيِّ أَبِي سَلَمَةَ ، ثِقَةٌ عَابِدٌ أَثْبَتَ النَّاسُ فِي
ثَابِتٍ ، وَتَغْيِيرِ حِفْظِهِ ، مِنْ كِبَارِ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَمِئَةً (١٦٧ هـ) .
يَرْوِي عَنْهُ : (م ع م) .

(عَنْ قَتَادَةَ) بْنُ دَعَامَةَ السَّدُوسِيِّ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعِ
عَشْرَةِ وَمِئَةٍ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(وَعَاصِمٌ) بْنُ سَلِيمَانَ الْأَحْوَلِ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الرَّابِعَةِ ، لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ
إِلَّا الْقَطَانُ ، وَكَأَنَّهُ بِسَبَبِ دَخُولِهِ فِي الْوَلَايَةِ ، مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَمِئَةٍ . يَرْوِي
عَنْهُ : (ع) .

عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ « مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ . . فَهُوَ حُرٌّ » .

كلاهما (عن الحسن) بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم ،
ثقة ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن سمرة بن جندب) بن هلال الفزاري حليف الأنصار الصحابي المشهور
رضي الله تعالى عنه ، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ملك) شخصاً رجلاً كان أو أنثى
(ذا رحم) أي : صاحب قرابة له (محرم) صفة لذا رحم ، منصوب بفتحة مقدرة
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار ؛ أي : من ملك شخصاً صاحب
قرابة له بنسب محرماً له ؛ أي : محرماً عليه نكاحه بسبب القرابة . . (فهو) أي :
فذلك الشخص القريب له الْمُحَرَّمُ عليه نكاحه بسبب قرابته (حر) أي : مُعْتَقٌ
عليه بمجرد ملكه له لا بإعتاقه ؛ لأن إعتاقه عليه من حقوق القرابة .
قوله : « من ملك ذا رحم » - بفتح الراء وكسر الحاء - وأصله : موضعُ تكوينِ
الولد ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ للقرابة ، فيقع على كل مَنْ بينك وبينه نسب يوجب تحريمَ
النكاح .

قوله : (محرم) احترازٌ عن غيره ، وهو بالجر ، وكان القياس أن يكون
بالنصب ؛ لأنه صفة ذا رحم لا نعت رحم ، ولعله من باب جر الجوار ؛ كقولهم
جحر ضب خرب ، وماء شن بارد ، ولو روي مرفوعاً . . لكان له وجه ، كذا في
« المرقاة » ، بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الراء المخففة ، ويقال :
محرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة .

.....

قال في « النهاية » : يطلق في الفرائض على الأقارب من جهة النساء ، يقال :
ذو رحمٍ مَحْرَمٌ ومُحَرَّمٌ ؛ وهم مَنْ لا يحل نكاحه ؛ كالأم والبنت والأخت والعمة
والخاله .

« فهو حر » يعني : يعتق عليه بدخوله في ملكه ، قال ابن الأثير : والذي ذهب
إليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه
وأحمد أن من ملك ذا رحم محرم . . عتق عليه ، ذكراً كان أو أنثى ، وذهب
الشافعي وغيره من الأئمة والصحابة والتابعين إلى أنه يعتق عليه الأولاد والآباء
والأمهات ، ولا يعتق عليه غيرهم من ذوي قرابته ، وذهب مالك إلى أنه يعتق
عليه الولد والوالدان والإخوة ولا يعتق غيرهم . انتهى .

قال النووي : اختلفوا في عتق الأقارب إذا مُلِكُوا : فقال أهل الظاهر : لا يعتق
أحدهم بمجرد الملك ، سواء الوالد والولد وغيرهما ، بل لا بد من إنشاء عتق ،
 واحتجوا بحديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يَجْزِي
وَلَدٌ عن والده إلا أن يجده مملوكاً فَيَشْتَرِيه فَيُعْتِقَهُ » . رواه مسلم وأصحاب السنن .
وقال الجمهور : يحصل العتق في الأصول وإن علوا ، وفي الفروع وإن سفلوا
بمجرد الملك ، واختلفوا فيما وراءهما : فقال الشافعي : لا يعتق غيرهما بالملك ،
وقال مالك : يعتق الإخوة أيضاً ، وقال أبو حنيفة : يعتق جميع الأرحام المُحَرَّمَةِ .
انتهى ، انتهى من « العون » .

وقال السندي : (محرم) بالجبر على الجوار ؛ لأنه صفة ذا رحم ، وضمير
(فهو) لذا رحم لا لمن ، وعلى هذا فمن شرطية مبتدأ ، خبره جملة الشرطية ؛
كما هو الأصح عند النحاة ، لا الجملة الجزائية ؛ كما ذكره كثير من المحققين ،
فلا يلزم خلو الجملة الخبرية من العائد ، وإن جعلت الجملة الجزائية خبراً ،

(١٤٩) - ٢٤٨٤ - (٢) حَدَّثَنَا رَاشِدُ بْنُ سَعِيدٍ الرَّمْلِيُّ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَهْمِ الْأَنْمَاطِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ ،
.....

وَجُعِلَتْ مَنْ مَوْصُولَةٌ .. فلا بد من القول بتقدير العائد ؛ أي : فهو معتق عليه .
انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب العتق ، باب من ملك ذا رحم ، قال أبو داود : ولم يُحَدِّثْ هذا الحديث إلا حماد بن سلمة ، وقد شكَّ فيه ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في ملك ذي رحمٍ محرمٍ ، قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه مسنداً إلا من حديث حماد بن سلمة ، وأحمد والحاكم في « المستدرک » في كتاب العتق ، وقال : صحيح ، ووافقه الذهبي في « التلخيص » .

والأحاديث في هذا الباب قد كَثُرَتْ ، وإن كان في أسانيدها مقال ، فكثرتها تجبرُ ضعفَ أسانيدها ، فترتفعُ إلى درجة الصحة .

فيكون هذا الحديث صحيحاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث سمرة بن جندب بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٩) - ٢٤٨٤ - (٢) (حَدَّثَنَا رَاشِدُ بْنُ سَعِيدٍ) بن راشد القرشي أبو بكر (الرملي) صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) .
يروى عنه : (ق) .

(وعبيدُ الله بن الجَهْمِ الْأَنْمَاطِيُّ) البصري ، مقبول ، من الحادية عشر ، مات بعد الخمسين ومئتين . يروى عنه : (ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ) الْفِلَسْطِينِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدَّمَشْقِيُّ أصلاً ،

عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ .. فَهُوَ حُرٌّ » .

صدوق يهم قليلاً ، من التاسعة ، مات سنة اثنتين ومئتين (٢٠٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة حافظ إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن دينار) العدوي مولاهم ؛ مولى ابن عمر أبي عبد الرحمن المدني ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ، قال البوصيري : هذا إسناد فيه مقال ؛ ضمرة بن ربيعة وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد والعجلي ، وقال : روى عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر حديث : « مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ .. فَهُوَ عَتِيقٌ » ، وأنكره أحمد ورَدَّه رداً شديداً ، قال : ولو قال رجل هذا كذبٌ .. لَمَا كَانَ مَخْطُئاً ، وقال الترمذي بعد أن أخرجه تعليقاً : لا يتابع ضمرة على هذا الحديث ، وهو خطأ عند أهل الحديث . انتهى .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ .. فَهُوَ حُرٌّ ») عليه بمجرد دخوله في مِلْكِهِ .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في « جامعه » في كتاب الأحكام ، باب ما جاء فيمن ملك ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ ، والنسائي في العتق عن عيسى بن محمد وعيسى بن يونس كلاهما عن ضمرة بن ربيعة به ، وأحمد في « المسند » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، والحاكم في « المستدرک » ، في

.....

كتاب العتق ، وقال : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرَجْ .
فَهَذَا الْحَدِيثُ دَرَجَتُهُ : أَنَّهُ صَحِيحٌ ، وَغَرَضُهُ : الْإِسْتِشْهَادُ بِهِ لَمَّا قَبْلَهُ .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٦) - (٨٥٦) - بَابُ : مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَأَشْتَرَطَ خِدْمَتَهُ

(١٥٠) - ٢٤٨٥ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجَمَحِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمَهَانَ ، عَنْ سَفِينَةَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : أَعْتَقْتَنِي أُمُّ سَلَمَةَ وَأَشْتَرَطَتْ عَلَيَّ أَنْ أَخْدُمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا عَاشَ .

(٦٦) - (٨٥٦) - بَابُ : مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَأَشْتَرَطَ خِدْمَتَهُ

(١٥٠) - ٢٤٨٥ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ (بن موسى (الجمحي) أبو جعفر البصري ، ثقة معمر ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) ، وقد زاد على المئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(حَدَّثَنَا حماد بن سلمة) بن دينار البصري ، ثقة ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن سعيد بن جهمان) - بضم الجيم وإسكان الميم - الأسلمي أبي حفص البصري ، صدوق له أفراد ، من الرابعة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن سفينة أبي عبد الرحمن) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقال : كان اسمه مهران ، أو غير ذلك ، فلقب بسفينة ؛ لكونه حملَ شيئاً كثيراً في السفر ، مشهورٌ له أحاديث رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) سفينة : (أعتقتني أم سلمة) هند بنت أبي أمية المخزومية أم المؤمنين زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم (واشترطت عليّ) في عتقها إياي (أن) أخدم النبي صلى الله عليه وسلم ما عاش (النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أي : مدة حياته .

.....

قال السندي : قوله : (واشترطت علي) هذا وعد عبر عنه باسم الشرط ،
والا .. فالعقودُ حَلًّا كانت أو عَقْدًا تُصَانُ عن الشروط .

قال الخطابي : هذا وعد عبر عنه باسم الشرط ، ولا يلزم الوفاء به ، وأكثر
الفقهاء لا يُصَحِّحُونَ إيقاع الشرط بعد العتق ؛ لأن الشرط لا يُلَاقِي ملكاً ، ومنافعُ
الحر لا يملكها غيره إلا في الإجارة أو ما في معناها . انتهى .

وفي « شرح السنة » : لو قال رجل لعبده : أعتقك على أن تخدمني
شهرًا مثلاً ، ف قيل : عتق في الحال ، وعليه خدمة شهر ، ولو قال : على
أن تخدمني أبداً أو مطلقاً ، ف قيل : عتق في الحال ، وعليه قيمة رقبته
للمولى ، وهذا الشرط إن كان مقروناً بالعتق .. فعلى العبد القيمة ولا
خدمة ، وإن كان بعد العتق .. فلا يلزم الشرط ولا شيء على العبد عند
أكثر الفقهاء . انتهى .

وفي « النيل » : وقد استُدلَّ بهذا الحديث على صحة العتق المُعلَّق على
شرط ، قال ابن رشد : ولم يختلفوا أن العبد إذا أعتقه على أن يخدمه سِنِينَ أنه
لا يَتِمُّ عتقه إلا بخدمته .

قال ابن رسلان في « شرح السنن » : وقد اختلفوا في هذا : فكان ابن سيرين
يثبت الشرط في مثل هذا ؛ وسُئِلَ عنه أحمد ، فقال : يشتري هذه الخدمة من
صاحبه الذي اشترط له ، قيل له : يشتري بالدرهم ؟ قال : نعم . انتهى انتهى من
« العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب العتق ، باب في
العتق على الشروط .

.....

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة إسناده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٧) - (٨٥٧) - بَابُ : مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ

(١٥١) - ٢٤٨٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ،

(٦٧) - (٨٥٧) - بَابُ : مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ

(١٥١) - ٢٤٨٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي ، ثقة حافظ من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .
(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) - بضم الميم وسكون السين وكسر الهاء - القرشي الكوفي قاضي الموصل ، ثقة له غرائب بعدما أضر ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(ومحمد بن بشر) بن الفرافصة العبدي أبو عبد الله الكوفي ، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
كلاهما روى (عن سعيد بن أبي عروبة) مهران الشكري مولاهم البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، ولكنه كثير التدليس واختلط ، من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن النضر بن أنس) بن مالك الأنصاري أبي مالك البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة بضع ومئة (١٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَعْتَقَ نَصِيباً لَهُ فِي مَمْلُوكٍ أَوْ شِقْصاً . . فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ »

(عن بشير بن نهيك) - بفتح النون وكسر الهاء آخره كاف - السدوسي ، ويقال : السلولي ، أبي الشعثاء البصري ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أعتق نصيباً) مملوكاً (له في مملوك) مشترك بينه وبين غيره ، وإن قل ذلك النصيب ، وقوله : « من أعتق » قال العيني : ظاهره العموم ، ولكنه مخصوص بالاتفاق ؛ فلا يصح من المجنون ولا من الصبي ولا من المحجور عليه بسفه عند الشافعي ، وأبو حنيفة لا يرى الحجر بسفه ، فتصح تصرفاته ، وأبو يوسف ومحمد بن الحسن يريان الحجر على السفه في تصرفات لا تصح مع الهزل ؛ كالبيع والهبة والإجارة والصدقة ، ولا يحجر عليه في غيرها ؛ كالطلاق والعتاق . انتهى .

(أو) قال النبي صلى الله عليه وسلم أو الراوي : من أعتق (شقصاً) أي : نصيباً له ، والشك من الراوي أو ممن دونه ؛ والشقص - بكسر الشين وسكون القاف - : هو النصيب قليلاً كان أو كثيراً ، ويقال له : الشقيص أيضاً بزيادة الياء ؛ مثل نصف ونصيف .

وقال ابن دريد : الشقص : هو القليل من كل شيء ، وقال القزاز : لا يكون إلا القليل من الكثير . انتهى « عمدة القاري » .

(فعليه) أي : فعلى ذلك المعتقد لنصيبه (خلاصه) أي : خلاص ذلك العبد من رق أنصبه شركائه (من ماله) أي : من خالص مال المعتقد (إن كان له) أي :

مَالٌ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ .. اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ فِي قِيَمَتِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ » .

(١٥٢) - ٢٤٨٧ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ،

للمعتق (مال) يبلغ قيمة أنصباء شركائه من ذلك العبد ؛ أي : فعلى المعتق لنصيبه أن يخلص ذلك المملوك من الرق بأداء قيمة نصيب شريكه أو شركائه من ماله (فإن لم يكن له) أي : للمعتق (مال) يساوي قيمة نصيب شريكه أو شركائه من العبد سوى حوائجه الأصلية ، قاله ابن الملك .

(استسعي العبد) بالبناء للمجهول ؛ أي : طوّل العبد (في قيمته) أي : بسعاية واكتساب قيمة أنصباء شركائه حالة كون العبد (غير مشقوق عليه) أي : غير مكلف بعمل يشق عليه في اكتساب قيمة أنصباء شركائه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العتق ، باب إذا أعتق نصيباً في عبد ، ومسلم في كتاب العتق ، باب ذكر سعاية العبد ، وأبو داود في كتاب العتق ، باب من أعتق نصيباً ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب (١٤) ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٥٢) - ٢٤٨٧ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ (المقومى - بتشديد

الواو المكسورة - ويقال : المقوم بلا ياء ، أبو سعيد البصري ، ثقة حافظ عابد مصنف ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ .. أَقِيمَ
عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ عَدْلٍ ، فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ »

(حدثنا عثمان بن عمر) بن فارس العبدى ، بصري أصله من بخارى ،
ثقة ، قيل : كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ، من التاسعة ، مات سنة تسع ومئتين
(٢٠٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مالك بن أنس) الإمام الأصبحي المدني ، ثقة إمام ، من السابعة ،
مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أعتق شركاً)
- بكسر الشين المعجمة وسكون الراء المهملة - أي : نصيباً (له) أي : للمعتق
(في عبد) مشترك بينه وبين غيره .. (أقيم) - بضم أوله على صيغة المجهول -
من أقام الرباعي ؛ أي : قوم (عليه) أي : على ذلك المعتق باقى العبد من أنصبا
شركائه (بقيمة عدل) وحق لا شطط فيها ولا وكس (فأعطى) ذلك المعتق
(شركاءه حصصهم) أي : قيمة حصصهم على حدتهم .

قوله : (أقيم عليه) وفي رواية مسلم : (قوم عليه) وهي المشهورة ، خلاف
ما في « ابن ماجه » ، بل هي لغة رديئة أو خطأ من النساخ ؛ أي : (قوم) ذلك
العبد كله كاملاً لا عتق فيه (عليه) أي : على من أعتق شقصه ونصيبه .

قوله : (قيمة العدل) على الأضافة البيانة ؛ أي : قيمة العدل لا زيادة فيها
ولا نقص ؛ كما هو المنصوص عليه في رواية مسلم : (لا وكس ولا شطط) ،
(فأعطى) بالبناء للفاعل ؛ أي : فأعطى ذلك المعتق (شركاءه) في ذلك

إِنْ كَانَ لَهُ مِنْ أَلْمَالِ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ ، وَإِلَّا . . فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » .

العبد (حصصهم) أي : قيمة حصصهم وأنصبتهم من العبد ؛ وذلك كأن كان العبد مشتركاً بين ثلاثة أنفار بالسوية ، وأعتق واحد منهم نصيبه ؛ أي : ثلث العبد ، وكانت قيمة العبد كله ثلاث مئة درهم ، فيعطي المعتق مئتين لشركائه مئة مئة وعتق عليه العبد ؛ أي : باقيه الذي هو نصيب شركائه وكان ولاؤه له خاصة .

(إن كان له) أي : للمعتق (من المال ما يبلغ ثمنه) أي : ثمن باقي العبد الذي هو نصيب الشركاء ؛ أي : تقويمه عليه إذا كان موسراً بقيمة أنصباء شركائه (وعتق عليه العبد وإلا) أي : وإن لم يكن موسراً بقيمة أنصباء شركائه . . (فقد عتق منه) أي : من ذلك العبد المشترك (ما) أ (عتق) ه فقط ؛ أي : عتق منه نصيبه الذي أعتقه دون أنصبة شركائه ؛ فيكون العبد مبعوضاً يقسم كسبه بينه وبين باقي الشركاء .

قوله : « عتق منه ما عتق » - بفتح العين والتاء - ولا يبنى للمفعول ؛ لأنه لازم ، ولا يجوز فيه أن يقال : عبد معتق ، وتعديته بالهمزة أفاده أهل اللغة . وفي رواية للبخاري : (فأعتق منه ما أعتق) بالبناء للمجهول في الأول ، وللمعلوم في الثاني ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العتق ، باب إذا أعتق عبداً بين رجلين أو أمة بين شركاء ، ومسلم في كتاب العتق ، باب من أعتق شركاً له في عبد ، وأبو داود في كتاب العتاق ، باب فيمن روى أنه لا يُستسعى ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن

.....

صحيح ، وقد رواه سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب الشركة في الرقيق ، وأحمد .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٨) - (٨٥٨) - بَابُ : مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ

(١٥٣) - (٢٤٨٨) - (١) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهْيَعَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ ،
.....

(٦٨) - (٨٥٨) - (بَابُ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ)

(١٥٣) - (٢٤٨٨) - (١) (حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الله بن حزملة بن عمران أبو حفص التجيبي المصري صاحب الشافعي وتلميذه ، روى عن ابن وهب نحو مئة ألف حديث ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م س ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ) بن مسلم القرشي مولا هم المصري ، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أَخْبَرَنِي) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي المصري القاضي ، صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، ولكنه ثقة فيما روى عنه أحد العبادلة ؛ كعبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن وهب ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) بن الحكم بن محمد بن سالم (بن أبي مريم) الجمحي مولا هم أبو محمد المصري ، ثقة ثبت فقيه ، من كبار العاشرة مات سنة أربع وعشرين ومئتين (٢٢٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ جَمِيعاً ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنْ بُكَيْرِ ابْنِ الْأَشْجِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ .. فَمَالُ الْعَبْدِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ السَّيِّدُ مَالَهُ ... »

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

قالا (جميعاً) أي : قال عبد الله بن لهيعة والليث بن سعد كلاهما رويًا : (عن عبید الله بن أبي جعفر) المصري أبي بكر الفقيه مولى بني كنانة أو أمية ، قيل : اسم أبيه يسار - بتحتانية ومهملة - ثقة فقيه عابد ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين ، وقيل : أربع ، وقيل : خمس ، وقيل : ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن بكير) بن عبد الله (بن الأشج) المخزومي مولا هم أبي عبد الله المدني نزيل مصر ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذان السندان من سبائعه ، وحكمهما : الصحة ، ولا يضر ابن لهيعة في السند ؛ لأنه ثقة فيما روى عنه العبادلة ، ولأن له متابعاً في السند الثاني ؛ وهو ليث بن سعد .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أعتق عبداً وله) أي : لذلك العبد (مال) بأن أذن له السيد في التجارة .. (فمال) ذلك (العبد) الْمُعْتَقِ باقٍ (له) أي : لذلك العبد الْمُعْتَقِ ، فلا يأخذه سيده الْمُعْتَقُ له (إلا أن يشترط السيد) الْمُعْتَقِ في العتق أن يكون (ماله) أي : مال ذلك

فَيَكُونُ لَهُ

العبد العتيق له ؛ أي : للسيد (فيكون) أي : فحين إذا اشترط السيد في العتق أن يكون ماله له .. يكون ذلك المال (له) أي : لسيده ، فلا يأخذه العبد ؛ وفاء للشرط .

قوله : « فمال العبد » قال القاضي : إضافته إلى العبد إضافة الاختصاص دون التملك ، وفي « اللمعات » : إضافة المال إلى العبد ليست باعتبار الملك ، بل باعتبار اليد ؛ أي : ما في يده وحصل بكسبه ، « له » : أي : لمن أعتق ، واختلف في مرجع هذا الضمير : فبعضهم أرجعه إلى العبد ، وأكثرهم إلى السيد المُعتق ، والله أعلم ، « إلا أن يشترطه السيد » أي : للعبد ؛ والمعنى : أي : يُعْطِيهِ الْعَبْدَ فَيَكُونُ مِنْحَةً وَتَصَدَقًا . انتهى من « العون » .

قال السندي : قوله : « إلا أن يشترط السيد » أي : للعبد ، فيكون منحة من السيد للعبد ، وأنت خبير بِبُعْدِ هَذَا الْمَعْنَى عَنْ لَفْظِ الْإِشْتِرَاطِ جَدًّا ، بل اللائق حينئذ أن يقال : إلا أن يَتْرُكَ لَهُ السَّيِّدُ أَوْ يُعْطِيَهُ . انتهى .

قال الأزدبيلي في « الأزهار » : احتج مالك وداود بهذا الحديث على أن العبد يملك بتمليك السيد ، وبه قال الشافعي في القديم .

وقال الأكثرون : لا يملك بتمليك السيد ، وبه قال الشافعي في الجديد ، وهو الأصح ؛ لحديث : « من ابتاع عبداً وله مال .. فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع » .

وقال الخطابي في « المعالم » : حكى حمدان بن سهل عن إبراهيم النخعي أنه كان يرى المال للعبد إذا أعتقه السيد ؛ لهذا الحديث ، وإليه يذهب حمدان قولاً بظاهر هذا الحديث .

- وَقَالَ ابْنُ لَهِيْعَةَ : - إِلَّا أَنْ يَسْتَثْنِيَهُ السَّيِّدُ » .

وأجيب عنه بجوابين ؛ أحدهما : أن الضمير في قوله صلى الله عليه وسلم : « فمال العبد له » يرجع إلى (من) وهو السيد ، إلا أن يشترط السيد للعبد ، فيكون منحة منه إلى العبد .

والثاني : لا خلاف بين العلماء في أن العبد لا يرث من غيره ، والميراث أرجح وجوه الملك وأقواها ، وهو لا يرثه ولا يملكه ، فما عدا ذلك أولى بألا يملكه ، ويحمل ذلك على المنحة والمواساة ، وقد جرت العادة من السادة بالإحسان إلى المماليك عند إعتاقهم ، ويكون مال العبد له مواساةً ومسامحةً إلا أن يشترط السيد لنفسه فيكون له كما كان ولا مواساة . انتهى كلام الأردبيلي . انتهى من « العون » .

قال ابن ماجه بالسند السابق : (وقال ابن لهيعة) في روايته : فمال العبد له ؛ أي : للعبد (إلا أن يستثنيه السيد) أي : إلا أن يستثنى السيد ذلك المال من العبد ، فشرط أن يكون له ذلك المال ، فيكون ذلك المال حين استثناه له ؛ أي : للسيد ، وأما رواية الليث . . فهو ما ذكرناه أولاً ؛ يعني : قوله سابقاً : (إلا أن يشترط ماله فيكون له) ومعنى الروایتين واحد .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب العتق ، باب فيمن أعتق عبداً وله مال .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٥٤) - ٢٤٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ
مُحَمَّدٍ الْجَرَمِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُطَّلِبُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ
جَدِّهِ عُمَيْرٍ ؛ وَهُوَ مَوْلَى ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ

(١٥٤) - ٢٤٨٩ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سعيد بن محمد) بن سعيد (الجرمي) أبو محمد الكوفي ، صدوق
رمي بالتشيع ، من كبار الحادية عشرة . روى عن : المطلب بن زياد ، وأبي أسامة ،
ويروي عنه : (خ م د ق) بواسطة الذهلي .

(حدثنا المطلب بن زياد) بن أبي زهير الثقفي مولاهم الكوفي ، صدوق
ربما وهم ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) . يروي عنه :
(س ق) .

(عن إسحاق بن إبراهيم) بن عمير المسعودي مولاهم الكوفي ، مجهول ،
من السابعة . يروي عنه : (ق) ، قاله في « التقريب » .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه مقال ؛ لأن إسحاق بن إبراهيم قال فيه
البخاري : لا يتابع في رفع حديثه ، وقال ابن عدي : ليس له إلا حديثان أو ثلاثة ،
وقال مسلمة : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وشيخه عمير ذكره ابن حبان
في « الثقات » ، وباقي رجال الإسناد ثقات . انتهى .

(عن جده عمير ؛ وهو مولى) عبد الله (بن مسعود) قال في « التقريب » :
مجهول من الثالثة . يروي عنه : (ق) ، وقال في « التهذيب » : وذكره ابن حبان في
« الثقات » ، عنده حديث تقدم في إسحاق بن إبراهيم بن عمير حفيده . انتهى .
(أن) مولاه (عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .

قَالَ لَهُ : يَا عُمَيْرُ ؛ إِنِّي أَعْتَقْتُكَ عِتْقًا هَنِئًا ؛ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ غُلَامًا وَلَمْ يُسَمِّ مَالَهُ .. فَأَلْمَأْ لَهُ » فَأَخْبِرْنِي مَا مَالُكَ ؟ .

(١٥٤) - ٢٤٨٩ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ،

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن إسحاق بن إبراهيم مختلف فيه ، وكذا شيخه عمير مختلف فيه ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

(قال) أي : عبد الله بن مسعود (له) أي : قال لعمير مولاه : (يا عمير ؛ إني أعتقتك) وحررتك (عتقاً هنيئاً) أي : طيباً مباركاً لا منة فيه ولا غرامة ، خالصاً لوجه الله تعالى ؛ لـ (أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أيما رجل) أو امرأة (أعتق) وحرر (غلاماً) أو أمة له (و) الحال أنه (لم يسم) ولم يذكر ولم يطلب (ماله) أي : مال ذلك الغلام على عتقه .. (فالمال) أي : فمال ذلك الغلام باق (له) أي : لذلك الغلام ، ولا يأخذه سيده (فأخبرني) يا عمير (ما مالك ؟) أي : كم قدر مالك الذي كسبته وملكته ؟ فإني لا حاجة لي إلى مالك ؛ فإني أعتقتك لوجه الله تعالى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه البيهقي في « سننه الكبرى » من طريق عمران بن عمير عن أبيه بإسناده ومثته .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لحسن سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عمر .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٥٤) - ٢٤٨٩ - (م) (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير) الهمداني

حَدَّثَنَا الْمُطَّلِبُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ لِجَدِّي ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا المطلب بن زياد) الثقفي الكوفي ، صدوق ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(عن إسحاق بن إبراهيم) المسعودي الكوفي مجهول ، من السابعة ، عن جده عمير . يروي عنه : (ق) .

(قال) إسحاق : (قال عبد الله بن مسعود لجدي) عمير (فذكر) محمد بن عبد الله بن نمير (نحوه) أي : نحو حديث محمد بن يحيى .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ كسابقه ، وغرضه : بيان متابعة ابن نمير لمحمد بن يحيى في رواية هذا الحديث عن مطلب بن زياد ، ولكنها متابعة ناقصة ؛ لأن ابن نمير روى عن مطلب بن زياد ، وأما محمد بن يحيى . . فروى عن المطلب بواسطة سعيد بن محمد الجرمي ، وفائدتها : بيان كثرة طرقه .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٩) - (٨٥٩) - بَابُ عِتْقِ وَلَدِ الزَّانَا

(١٥٥) - ٢٤٩٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الضَّنِّيِّ ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ سَعْدٍ مَوْلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٦٩) - (٨٥٩) - (بَابُ عِتْقِ وَلَدِ الزَّانَا)

(١٥٥) - ٢٤٩٠ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي ، ثقة حافظ صاحب تصانيف ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ) الكوفي ، واسم دكين : عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم ، الأحول أبو نعيم الملائي - بضم الميم - مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئتين (٢١٨ هـ) ، وقيل : تسع عشرة ومئتين ، وهو من كبار شيوخ البخاري . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ) بن حرمل - بفتح المهملة وسكون الراء - الطائي ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي يَزِيدَ الضَّنِّيِّ) - بكسر الضاد المعجمة وتشديد النون المكسورة - مجهول ، من الرابعة . يروي عنه : (س ق) .

(عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ سَعْدٍ مَوْلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رضي الله تعالى

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ وَلَدِ الزَّانَا فَقَالَ : « نَعْلَانِ أَجَاهِدُ فِيهِمَا .. خَيْرٌ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ الزَّانَا » .

عنها ، صحابية لها حديث واحد . يروي عنها : (عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا يزيد الضني ، قال عبد الغني بن سعيد : منكر الحديث ، وقال البخاري والذهبي : مجهول ، وقال الدارقطني : ليس بمعروف .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن (عتق (ولد الزنا) هل فيه أجر أم لا ؟ ولم أر من ذكر اسم هذا السائل (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب هذا السائل : (نعلان أجاهد فيهما .. خير) أي : أعظم أجراً (من أن أعتق ولد الزنا) كأنه أراد أن أجّر إعتاقه قليل ، ولعل ذلك لأن الغالب عليه الشر عادة ، فالإحسان إليه قليل الأجر ؛ كالإحسان إلى غير أهله . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه النسائي في العتق عن العباس بن محمد الدوري عن أبي نعيم به ، وليس هو في رواية ابن السني ، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه مالك في « الموطأ » ، والحاكم في « المستدرک » ، في كتاب معرفة الصحابة ، باب ذكر ميمونة بنت سعد مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فدرجته : أنه ضعيف (٢٤) (٢٦٩) ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٠) - (٨٦٠) - بَابُ مَنْ أَرَادَ عِتْقَ رَجُلٍ وَأَمْرَاتِهِ . . فَلْيَبْدَأْ بِالرَّجُلِ

(١٥٦) - ٢٤٩١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ ،

(٧٠) - (٨٦٠) - (بَابُ مَنْ أَرَادَ عِتْقَ رَجُلٍ وَأَمْرَاتِهِ . . فَلْيَبْدَأْ بِالرَّجُلِ)

(١٥٦) - ٢٤٩١ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بن عثمان العبدى البصرى ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا حماد بن مسعدة) التميمي أبو سعيد البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة اثنتين ومئتين (٢٠٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ) بن عمار أبو نصر (العسقلاني) صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ) الحنفى أبو علي البصري ، صدوق ، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه ، من التاسعة ، مات سنة تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما ؛ أي : كل من حماد بن مسعدة وعبيد الله بن عبد المجيد قالا :

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ) التميمي ، ليس

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَ لَهَا غُلَامٌ وَجَارِيَةٌ زَوْجٌ فَقَالَتْ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُعْتِقَهُمَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« إِنْ أُعْتِقْتَهُمَا .. فَأَبْدَيْتِ بِالرَّجُلِ قَبْلَ الْمَرْأَةِ » .

بالقوي ، من السابعة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن القاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق التيمي ، ثقة أحد الفقهاء
بالمدينة ، قال أيوب : ما رأيت أفضل منه ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة
(١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الحسن ؛ لأن فيهما عبيد الله بن
عبد الرحمن ، وهو مختلف فيه ؛ لأنه روى عن القاسم بن محمد ، ويروي عنه :
حماد بن مسعدة وعبيد الله بن عبد المجيد ، قال فيه إسحاق بن منصور عن
يحيى بن معين : ثقة ، وقال الدوري عن يحيى : هو ضعيف ، وقال أبو حاتم :
صالح ، وقال العجلي : ثقة ، وقال النسائي : ليس بذاك القوي ، وقال ابن عدي :
حسن الحديث يكتب حديثه ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . انتهى من
« التهذيب » .

(أنها) أي : أن عائشة (كان لها غلام وجارية) هما (زوج) وامرأة
(فقالت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ إنني أريد
أن أعتقهما) جميعاً (فقال) لها (رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن
أعتقتهما .. فأبدئي) في الإعتاق (بالرجل) أي : بإعتاق الرجل (قبل المرأة)
لفضله عليها بالرجولية ، ولأن إعتاقه لا يوجب فسخ النكاح ، وإعتاق المرأة
يوجب لها الخيار ، فالأول أولى بالابتداء ؛ لئلا يفسخ النكاح إن بدئ به ، هذا
حاصل كلام المظهر .

.....

قال القاري : والأظهر أنه إنما بدئ به ؛ لأنه الأكمل والأفضل ، أو لأن الغالب استنكاف المرأة عن أن يكون زوجها عبداً ، بخلاف العكس ، والله تعالى أعلم .

قال الخطابي في « المعالم » : في هذا دلالة على أن الخيار بالعتق إنما يكون للأمة إذا كانت تحت عبد ، ولو كان لها خيار إذا كانت تحت حر . . لم يكن لتقديم عتق الزوج عليها معنى ، ولا فيه فائدة . انتهى .

قوله : (أنها كان لها غلام وجارية زوج) أي : هما زوج ؛ أي : رجل وامرأة ؛ لأن الزوج في الأصل يطلق على شيئين بينهما ازدواج ، وقد يطلق على فرد منهما .

قال الطيبي : قوله : (زوج) كذا في « سنن أبي داود » ، وفي إعرابه إشكال إلا أن يقدر : أحدهما زوج للآخر ، أو بينهما ازدواج .

وفي أكثر نسخ « المصابيح » وفي « شرح السنة » : (زوجان) على أنه صفة لغلام وجارية ، والضمير في (لها) لعائشة ، وفي بعض نسخ « المصابيح » : (جارية وغلام لها) أي : زوج لها ، فالضمير للجارية . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب في المملوكين يُعتَقان معاً هل تُخيَّر المرأة ؟ والنسائي في كتاب الطلاق ، باب خيار المملوكين يُعتَقان ، وابن حبان في كتاب العتق ، باب عتق العبد المتزوج قبل زوجته .

فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ كما مر ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



.....
ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا المجلد :

من الأبواب : سبعون باباً .

ومن الأحاديث : مئة وأربعة وستون حديثاً ، منها : اثنان وعشرون للاستئناس ،

وواحد وستون للاستدلال ، وثمانية للمتابعة ، وواحد للمعارضة ، وواحد

منسوخ ، والباقي للاستشهاد .

والله وليُّ التوفيق

إلى هنا انتهى المجلد الرابع عشر من هذا السفر المشتهر
ويليه المجلد الخامس عشر بإذن منزل القرآن ذي العبر ، وأوله : كتاب الحدود
قال المؤلف رزقه الله الحسنيين في الدارين : أنهيت بفضل الله ومنته هذا
المجلد يوم الخميس بتاريخ (٢٤) ذو الحجة (١٤٣٣ هـ) وقت السحر ، الموافق
لـ (٨) تشرين الثاني نوفمبر سنة (٢٠١٢ م) .
وكان تاريخ الرجوع لتأليف هذا المجلد يوم الأربعاء (٧) رمضان من سنة
(١٤٣٣ هـ) .



والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيد
الموجودات والكائنات ، وعلى آله وأصحابه الكواكب النيرات .
اللهم زدنا ولا تنقصنا ، وأكرمنا ولا تهنا ، وأعطنا ولا تحرمنا ، وآثرنا ولا
تؤثر علينا ، وأرضنا وارض عنا رضاً لا سخط بعده يا كريم .



فهرس الأحاديث الضعيفة

| م | الرقم العام للحديث | حكمه | غرضه | موضعه |
|-----|--------------------|------------------------|---------------|-----------|
| ٢٤٦ | ٢٣٤٧ | ضعيف متناً وسنداً | استثناسي (١) | ٤١ - ٤٢ |
| ٢٤٧ | ٢٣٥٧ (م) | ضعيف | المتابعة | ٧٧ - ٧٨ |
| ٢٤٨ | ٢٣٦١ | ضعيف | استثناسي (٢) | ٨٧ - ٨٨ |
| ٢٤٩ | ٢٣٨٨ | ضعيف جداً متناً وسنداً | استثناسي (٣) | ١٦٣ - ١٦٥ |
| ٢٥٠ | ٢٣٩٠ | ضعيف | استثناسي (٤) | ١٧٠ - ١٧٣ |
| ٢٥١ | ٢٣٩١ | ضعيف | استثناسي (٥) | ١٧٣ - ١٧٦ |
| ٢٥٢ | ٢٣٩٢ | ضعيف متناً وسنداً | استثناسي (٦) | ١٧٦ - ١٧٨ |
| ٢٥٣ | ٢٣٩٥ | ضعيف | استثناسي (٧) | ١٨٦ - ١٨٩ |
| ٢٥٤ | ٢٤٠١ | ضعيف متناً وسنداً | استثناسي (٨) | ٢٠٧ - ٢٠٩ |
| ٢٥٥ | ٢٤٠٤ | ضعيف متناً وسنداً | استثناسي (٩) | ٢١٥ - ٢١٧ |
| ٢٥٦ | ٢٤٠٦ | ضعيف جداً | استثناسي (١٠) | ٢٢٠ - ٢٢٢ |
| ٢٥٧ | ٢٤٠٨ | ضعيف | استثناسي (١١) | ٢٢٣ - ٢٢٥ |
| ٢٥٨ | ٢٤٢٠ | ضعيف | المعارضة | ٢٦٦ - ٢٦٨ |
| ٢٥٩ | ٢٤٣٣ | ضعيف السند والمتن | استثناسي (١٢) | ٣٠٦ - ٣٠٩ |
| ٢٦٠ | ٢٤٤٣ | ضعيف متناً وسنداً | استثناسي (١٣) | ٣٣٦ - ٣٣٨ |

| | | | | |
|-----|------|-----------------------------|---------------|-----------|
| ٢٦١ | ٢٤٤٥ | ضعيف | استثناسي (١٤) | ٣٤١ - ٣٤٢ |
| ٢٦٢ | ٢٤٤٦ | ضعيف | استثناسي (١٥) | ٣٤٢ - ٣٤٤ |
| ٢٦٣ | ٢٤٤٧ | ضعيف متناً وسنداً | استثناسي (١٦) | ٣٤٥ - ٣٤٦ |
| ٢٦٤ | ٢٤٤٨ | ضعيف | استثناسي (١٧) | ٣٤٦ - ٣٤٧ |
| ٢٦٥ | ٢٤٥٤ | ضعيف متناً وسنداً | استثناسي (١٨) | ٣٦٥ - ٣٦٧ |
| ٢٦٦ | ٢٤٥٩ | ضعيف سنداً ، موضوع متناً | استثناسي (١٩) | ٣٧٨ - ٣٨٠ |
| ٢٦٧ | ٢٤٦٠ | ضعيف جداً متناً وسنداً | استثناسي (٢٠) | ٣٨٠ - ٣٨١ |
| ٢٦٨ | ٢٤٧٣ | ضعيف متناً وسنداً | استثناسي (٢١) | ٤٢٩ - ٤٣٠ |
| ٢٦٩ | ٢٤٩٠ | ضعيف | استثناسي (٢٢) | ٤٧٧ - ٤٧٨ |



محتوى المجلد الرابع عشر

| | |
|----|--|
| ١١ | كتاب الهبات |
| ١١ | باب : الرجل ينحل ولده |
| ١٩ | باب : من أعطى ولده ثم رجع فيه |
| ٢٣ | باب : العمرى |
| ٣٠ | باب : الرقبى |
| ٣٥ | باب : الرجوع في الهبة |
| ٤١ | باب : من وهب هبة رجاء ثوابها |
| ٤٣ | باب : عطية المرأة بغير إذن زوجها |

| | |
|----|--|
| ٥٣ | كتاب الصدقات |
| ٥٣ | باب : الرجوع في الصدقة |
| ٥٩ | باب : من تصدق بصدقة فوجدها تباع هل يشتريها |
| ٦٤ | باب : من تصدق بصدقة ثم ورثها |
| ٦٨ | باب : من وقف |
| ٧٩ | باب : العارية |
| ٨٧ | باب : الوديعة |
| ٨٩ | باب : الأمين يتجر فيه فيربح |

| | |
|--|-----|
| باب : أجر الأجراء | ٢١٠ |
| باب : إجارة الأجير على طعام بطنه | ٢١٥ |
| باب : الرجل يستقي كل دلو بتمرة ويشترط جلدة | ٢٢٠ |
| باب : المزارعة بالثلث والربع | ٢٢٧ |
| باب : كراء الأرض | ٢٣٦ |
| باب : الرخصة في كراء الأرض البيضاء بالذهب والفضة | ٢٥١ |
| باب : ما يكره من المزارعة | ٢٥٩ |
| باب : الرخصة في المزارعة بالثلث والربع | ٢٦٩ |
| باب : استكراء الأرض بالطعام | ٢٧٦ |
| باب : من زرع في أرض قوم بغير إذنهم | ٢٧٨ |

كتاب المساقاة

| | |
|--|-----|
| باب : معاملة النخيل والكروم | ٢٨٧ |
| باب : تلقيح النخل | ٢٩٥ |
| باب : المسلمون شركاء في ثلاث | ٣٠٣ |
| باب : إقطاع الأنهار والعيون | ٣١٠ |
| باب : النهي عن بيع الماء | ٣١٥ |
| باب : النهي عن منع فضل الماء ليمنع به الكلاً | ٣٢٠ |
| باب : الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء | ٣٢٥ |

| | |
|---|-----|
| باب : قسمة الماء | ٣٣٦ |
| باب : حريم البئر | ٣٤١ |
| باب : حريم الشجر | ٣٤٥ |
| باب : من باع عقاراً ولم يجعل ثمنه في مثله | ٣٤٨ |

٣٥٧ كتاب الشفعة

| | |
|---|-----|
| باب : من باع رباعاً .. فليؤذن شريكه | ٣٥٧ |
| باب : الشفعة بالجوار | ٣٦١ |
| باب : إذا وقعت الحدود .. فلا شفعة | ٣٧٠ |
| باب : طلب الشفعة | ٣٧٨ |

٣٨٥ كتاب اللقطة

| | |
|--------------------------------------|-----|
| باب : ضالة الإبل والبقر والغنم | ٣٨٥ |
| باب : اللقطة | ٣٩٩ |
| باب : التقاط ما أخرج الجرذ | ٤٠٩ |
| باب : من أصاب ركازاً | ٤١٤ |

٤٢٣ كتاب العتق

| | |
|--------------------|-----|
| باب : المدبر | ٤٢٣ |
|--------------------|-----|

| | |
|--|-----|
| باب : أمهات الأولاد | ٤٣١ |
| باب : المكاتب | ٤٣٨ |
| باب : العتق | ٤٤٩ |
| باب : من ملك ذا رحم محرم .. فهو حر | ٤٥٥ |
| باب : من أعتق عبداً واشترط خدمته | ٤٦١ |
| باب : من أعتق شركاً له في عبد | ٤٦٤ |
| باب : من أعتق عبداً وله مال | ٤٧٠ |
| باب : عتق ولد الزنا | ٤٧٧ |
| باب : من أراد عتق رجل وامرأته .. فليبدأ بالرجل | ٤٧٩ |



| | |
|-------------------------------|-----|
| فهرس الأحاديث الضعيفة | ٤٨٥ |
| محتوى المجلد الرابع عشر | ٤٨٧ |



